

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
اللجنة التسييرية لكليات بني وليد

مجلة المنتدى الجامعي

المنتدى الجامعي

مجلة علمية فصلية محكمة تصدرها كلية الآداب بني وليد

2012

العدد الرابع / شتاء

في هذا العدد:

نظم الحوافز وأثرها على الرضا الوظيفي لدى العاملين في الجامعات الليبية
نظرية الضرورة في القانون الدستوري: دراسة مقارنة
أوضاع اليهود في ليبيا خلال الحكم العثماني (1551-1911م)
ظاهرة التأويل النحوي (الحذف في المرفوعات)
الأبعاد الجيوسياسية للتنافس الأوروبي - الأمريكي على منطقة المغرب العربي
مقاربة الهوية الوطنية سوسولوجياً
السياسة البريطانية تجاه ليبيا منذ الحرب العالمية الثانية إلى الاستقلال
إعداد معلمي الموهوبين والمتفوقين في ضوء الاتجاهات التربوية المعاصرة

Morphology

Theory, Simulation of the Band Pass Sigma-Delta Modulation

العدد الرابع / شتاء 2012

مجلة علمية فصلية
تصدرها كلية الآداب
بني وليد

المنتدى الجامعي

العدد الرابع
شتاء 2012

الإشراف العام
د. مفتاح الرباضي

رئيس التحرير
عويدات حسين بالحاج

هيئة التحرير
د. كريم سيد كنبار
د. محمود عبد حميد العيساوي
د. علي عبد الكاظم الفتلاوي
أ. عبد الله أبو عزوم بالخير
أ. رمضان الطاهر البرغوثي

التصميم والتنفيذ
د. علي عبد الكاظم الفتلاوي

الهيئة الاستشارية

د. صالح معيوف مفتاح

د. سليمان محمد شقاف

د. سليمان معمر الدبيب

د. أنديش الطاهر الفقهي

د. فخري عبد السلام عبد المطلب

د. محمد مصباح البرغوثي

د. محمد السوداني عبد الله

د. خالد بحري غيث

د. عبد السلام احمد الحاج

د. إبراهيم محمد الحويج

د. بلعيد الطاهر الفقهي

د. عبد السلام علي أبو حمرة

د. جبريل مسعود اقريميدة

د. عبد الحميد علي عبد الله

د. أبو القاسم أبو حمرة

د. محمد سعد مفتاح

التوثيق

الدار الوطنية للكتاب – بنغازي

446

المواد المنشورة تعبر عن آراء كتابها

ولا تعبر عن رأي المجلة

المراسلات

مجلة المنتدى الجامعي

كلية الآداب بني وليد

almuntada2012@yahoo.com

Facebook.com/almuntada2012

نواهد النشر بمجلة المنتدى الجامعي العلمية الفصلية المحكمة

المنتدى الجامعي، مجلة علمية فصلية محكمة، تهتم بنشر البحوث والدراسات العلمية الأصلية والمنشورة في العلوم الإنسانية والاجتماعية والأساسية والتطبيقية.

وإذا نرحب للمجلة بإسهامات الباحثين والكتاب في المجالات المعرفية المشار إليها، تحيطهم علماً بنواهد وشروط النشر فيها

وفق الآتي:

1- تُقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية على أن تعالج القضايا والموضوعات بأسلوب علمي موثق؛ يعتمد الاجرائية المعتمدة في الأبحاث العلمية، والأمانة العلمية ودرجة التوثيق، وسلامة التحرير وخلوه من الأخطاء النحوية والاملائية والطباعية.

2- يكون التوثيق بذكر المصادر والمراجع بأسلوب أكاديمي، يتضمن:

• في الكتب: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان وتاريخ النشر، اسم الناشر.

• في المجلات: اسم كاتب المقال، عنوان المقال، اسم المجلة، رقم العدد وتاريخه، رقم الصفحة.

3- أن يكون النص مطبوعاً على الحاسب الآلي على برنامج (Microsoft Word) ويكون حجم الصفحة (A4) مع مراعاة الهوامش حسب الآلة المصممة من البرنامج السابق، ويكون خط الطباعة هو (Simplified Arabic) بحجم (14) للشعور و(16) للعناوين و(12) للمحاذي.

4- أن لا يزيد حجم الدراسة أو البحث على (25) صفحة (A4) كحد أقصى، وأن يرفق بملخص للبحث أو المقال لا يتجاوز (80) كلمة، باللغتين العربية والانكليزية.

5- ترحب المجلة بتغطية المؤتمرات والندوات عبر تقارير لا تتعدى (10) صفحات (A4) كحد أقصى، يذكر فيها مكان الندوة / المؤتمر وزمانها وأبرز المشاركين فيها، مع رصد أبرز ما جاء في الأوراق والتعليقات والتوصيات.

6- ترحب المجلة بنشر مراجعات الكتب بصور (10) صفحات (A4) كحد أقصى، على أن لا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من عامين، ويدون في أعلى الصفحة عنوان الكتاب واسم المؤلف والناشر ومكان النشر وتاريخه وعدد الصفحات وتتلأف المراجعة من عرض وتحليل ونقد؛ فضلاً عن تضمينها خلاصة مركزة لمحتويات الكتاب، مع الاهتمام بمناقشة طروحات المؤلف ومصداقية مصادره وصحة استنتاجاته.

7- يرفق مع كل دراسة أو بحث تعريف بالسيرة الأكاديمية والدرجة العلمية والعمل الحالي للباحث.

8- لا تدفع المجلة أية مكافآت مالية عما نقله للنشر فيها.

9- ألا تكون المواد المرسله للنشر في المجلة قد نشرت أو أرسلت للنشر في مجلات أخرى.

10- تخضع المواد الواردة للتتويم من قبل محكمين نخباهم هيئة التحرير (سرياً)، ولا تعاد المواد المحتر عن نشرها إلى أصحابها؛ نشرت أم لم تنشر.

11- يجري إعلام الباحث أو الكاتب بقرار اللجنة التحكيمية وهيئة تحرير المجلة خلال شهرين من تاريخ الإقرار باستلام النص؛ وللجنة الحق في الطلب من الباحث أن يعدل أو يعيد الصياغة، أو أي جزء، بما يتوافق وقواعدها.

12- تحتفظ المجلة بحقوقها في نشر المادة وفق خطة التحرير؛ وتؤول حقوق الطبع للمجلة عند إخطار الباحث بقبول بحثه للنشر.

13- ترسل إلى صاحب البحث أو المقال عدد ثلاث نسخ، (5) مستلات من العدد الذي نشر فيه البحث.

محتويات العدد

8-7	كلمة هيئة التحرير
42-9	نظم الحوافز وأثرها على الرضا الوظيفي لدى العاملين في الجامعات الليبية
	د. محمد عثمان الفيتوري د. خميس محمد خميس
66-43	نظرية الضرورة في القانون الدستوري: دراسة مقارنة
	د. الداه محمد إبراهيم
86-67	أوضاع اليهود في ليبيا خلال الحكم العثماني (1551-1911 م)
	أقريّة أحمد سالم
100-87	ظاهرة التأويل النحوي (الحذف في المرفوعات)
	إمحمد علي مفتاح
126-101	الأبعاد الجيوسياسية للتنافس الأوروبي - الأمريكي على منطقة المغرب العربي بعد انتهاء الحرب الباردة
	د. عبد القادر علي الغول
162-127	مقاربة الهوية سوسولوجياً
	د. علي عبد الكاظم كامل الفتلاوي
182-163	السياسة البريطانية تجاه ليبيا منذ الحرب العالمية الثانية إلى الاستقلال
	د. مصباح ياقّة السوداني
200-183	إعداد معلمي الموهوبين والمتفوقين في ضوء الاتجاهات التربوية المعاصرة
	د. محمود عبد حميد العابدي العيساوي

3-26 **THEORY, SIMULATION OF THE BAND PASS
SIGMA-DELTA MODULATION**

KHALED ESHTEIWI

27-38 **MORPHOLOGY**
DR. SULIMAN MUAMER MOHAMED ADBEEB

كلمة هيئة التحرير

الحمد لله، أولاً وآخرًا؛ وقد صدر العدد الرابع من مجلة المنتدى الجامعي، لتكون هيئة التحرير قد أنجزت المجلد الأول من أعدادها في سنتها الأولى. وكان ولا بد من الإشادة الخاصة والصادقة بجهود ومواظبة الأفاضل الأساتذة المحكمين من خلال مشاركتهم في مراجعة وتقييم الدراسات والبحوث التي تم اقتراحها على المجلة، من أجل أن تتوافر فيها متطلبات البحث العلمي من حيث أصالة الفكر، ووضوح المنهجية، ودقة التوثيق، في المجالات العلمية المختلفة، بفروعها وتخصصاتها المتنوعة، وقد خضعت جميع الأعمال التي نشرت بالمجلة لعملية تحكيم دقيقة، تولاهم من أشرنا لهم من الخبراء في مجال كل دراسة أو بحث، ولولا جهودهم وصدق اضافاتهم لما كان للمجلة أن تجد لمسارها دفعًا.

ويعتبر هذا الإسهام في التقويم العلمي ضمانًا يُمكن مجلة المنتدى الجامعي من تبوء مكانة ذات مستوى بين بقية الدوريات العلمية التي تصدرها الجامعات الليبية، وقد تحقق بعض هذا المسعى - بفضل الله - بشهادة عدد من متتبعي المجلة، أملاً في إثراء مشهد الدوريات العلمية على الوطن الليبي من خلال الاستعانة بمجموعة من وجهات النظر - بحثاً أم تحكيماً - ممن تتوخى التعدد والتكامل في الاختصاصات، ويمكن تلمس ذلك فيما تضمنه هذا العدد من بحوث ودراسات مثلت تخصصات متعددة؛ فلهم كل الشكر والتحية، ووفقهم الله وأثابهم خيرًا.

نظم الحوافز وأثرها على الرضا الوظيفي لدى العاملين في الجامعات الليبية

د. خميس محمد خميس

كلية الاقتصاد / مرزق - جامعة سبها

د. محمد عثمان الفيتوري

كلية الاقتصاد بني وليد - جامعة الزيتونة

نظم الحوافز وأثرها على الرضا الوظيفي لدى العاملين في الجامعات الليبية

د. خميس محمد خميس

د. محمد عثمان الفيتوري

كلية الاقتصاد / بني وليد - جامعة الزيتونة كلية الاقتصاد / مرزق - جامعة سبها

"Incentives systems and its impact on job satisfaction of employees in Libyan Universities"

Abstract:

The chief objective of this research is to know the extent of impact of incentives systems applied in Libyan Universities in achieving job satisfaction of employees in these universities.

To achieve these objectives the researcher has chosen a sample of the research population composed of four public Libyan Universities. The research conducted on a random sample includes 370 singles distributed among staff members and administrative officials; the sample was also designed to represent the overall employees.

The research adopted the analytical descriptive approach, the historical approach and a number of statistical analysis tools, that is by compiling and classifying statistical data by using (SPSS) statistical program.

The research reached the conclusion that employees in the universities in question have no enough incentives whether material or moral, therefore, they are not satisfied with their job, and that the incentive system applied in Libyan Universities is a partial system and not integrated one and marred by deficiency. Findings also indicate the possibility of prediction of job satisfaction level, in terms of level of effectiveness of incentives systems applied in the universities.

The research suggested many recommendations, the most important of which is the necessity of correspondence of employees' various needs and desires, whether material or psychological, social or functional, with the applied incentive system.

The research also recommended the reconsideration of national staff members' wages and salaries structure, so that to be similar to that of foreign staff members who perform the same job in the university.

المقدمة:

يعتبر العنصر البشري من أهم عناصر الإنتاج، ولأهمية دوره في نجاح المنظمات على اختلاف أنواعها (اقتصادية، صحية، تعليمية، الخ)، فإن القيادات تولى اهتماماً رئيسياً بهذا العنصر الحيوي من خلال البحث عن العوامل المؤثرة في إنتاجيته، ولعل الاهتمام بدراسة فعالية نظم الحوافز تفرضها الرغبة في الارتقاء بمستوى أداء العاملين ورضاهم الوظيفي، بالشكل الذي يكفل تحقيق أهدافهم وفي نفس الوقت تحقيق أهداف المنظمة بأقصى قدر من الكفاءة والفعالية.

وتزايد اهتمام الباحثين في مجال العلوم الإدارية والسلوكية منذ بداية القرن الماضي بموضوع الرضا الوظيفي الذي بدوره يحرك طاقات العاملين ويشحذ همهم من أجل زيادة الإنتاجية لديهم، إن عدم رضا الأفراد عن أعمالهم سيؤثر على أدائهم وتصرفاتهم الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدلات الإنتاج وبالتالي عجز المنظمات عن تحقيق أهدافها. وبناء عليه يسعى هذا البحث لمعرفة الدور الذي تلعبه نظم الحوافز في التأثير على مستويات الرضا الوظيفي للعاملين بالجامعات الليبية، والتي تعد من القطاعات الحيوية لاقتصادنا الوطني.

إن رضا العاملين في مؤسسات التعليم العالي يعتبر من الأهمية بمكان، باعتبار أن التعليم والبحث العلمي من أهم ركائز استراتيجية تحقيق النمو وزيادة الإنتاج في المجتمع، إذ إن مؤسسات التعليم تقوم بدور واضح في إعداد وبناء الإنسان بزيادة المعرفة العلمية التي تسهم في نهضة المجتمع. ومن الطبيعي أن تهتم الدول ومنها ليبيا بأعضاء هيئة التدريس والموظفين بالجامعات ورعايتهم لكونهم لبنة رئيسية في تخريج الكوادر العلمية للمجتمع وللحفاظ على كفاءتهم العلمية ورفع مستواهم بالتعرف على العوامل التي تؤثر في مستوى أدائهم، ولعل موضوع الحوافز يأتي في مقدمه هذه العوامل، لهذا تتناول هذه الدراسة هذا الموضوع للوقوف على الحوافز وأثرها في رفع درجة الرضا الوظيفي لدى العاملين بالجامعات الليبية.

مشكلة الدراسة:

يرتبط موضوع الحوافز بالعامل الإنساني، ومن ثم فهو يعتبر من الموضوعات المعقدة ذات التأثيرات المتداخلة على دافعية العاملين داخل بيئة العمل، ومن ثم فإن الحوافز الملائمة تختلف من فرد لآخر حسب المستوى المعيشي والمؤهل العلمي والميول والاتجاهات، كما أنها تختلف من منظمة لأخرى بحسب النشاط الذي تمارسه سواء في المجال التعليمي أو الصناعي أو التجاري أو الصحي.

إن المتأمل في ظروف العاملين بالجامعات الليبية، يجد أنهم يمرون ببعض الصعوبات التي تحدث لهم بعضاً من عدم التوازن وبصفة خاصة في ظل ارتفاع معدلات التضخم

وانخفاض مستويات الأجور، الأمر الذي يدفعهم نحو البحث عن أساليب بديلة لتعويض النقص في مستوى الأجر، ولعل الحوافز تعد من أهم تلك الأساليب التي تمكنهم من ذلك، ومن هنا فإن عدم كفاية تلك الحوافز إنما ينعكس سلباً على مستوى الرضا الوظيفي لدى هؤلاء العاملين، عليه سيحاول هذا البحث الإجابة على التساؤلات التالية:

- 1- ما هي درجة فعالية نظم الحوافز بنوعيتها (المادية والمعنوية) في تحقيق الرضا الوظيفي للعاملين بالجامعات الليبية؟
- 2- ما هي أنواع الحوافز (المادية والمعنوية) المقدمة للعاملين بالجامعات الليبية؟
- 3- ما هي العلاقة بين أنواع الحوافز المطبقة على العاملين بالجامعات الليبية وبين الرضا الوظيفي لهؤلاء العاملين؟
- 4- هل تتناسب نظم الحوافز المقدمة لأعضاء هيئة التدريس والإداريين مع معدلات الأداء المهني الذي يقومون به؟
- 5- هل تختلف فعالية نظم الحوافز في تحقيق الرضا الوظيفي باختلاف الجامعة؟
- 6- هل تلعب عدالة الرؤساء في منح الحوافز دوراً مؤثراً في شعور العاملين بالرضا الوظيفي؟
- 7- وأخيراً، هل يختلف تأثير نظم الحوافز المطبقة بالجامعات الليبية باختلاف جنسية العمالة (الليبيين - مغتربين)؟

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من كونها تسعى إلى تقديم تأصيل علمي لقضية من أهم القضايا التي تشغل بال العديد من الباحثين وهي نظم الحوافز وتأثيرها على الرضا الوظيفي لدى العاملين. كما يؤمل أن يكون البحث قد أسهم ولو بلبنة صغيرة في سد ثغرة تعاني منها المكتبة العربية بشكل عام وفي ليبيا على وجه الخصوص فيما يتعلق بدراسات نظم الحوافز والرضا الوظيفي، كما تعد هذه الدراسة من أوائل الدراسات - في حدود علم الباحثان - التي تناولت تأثير نظم الحوافز على مستوى الرضا الوظيفي لدى العاملين بالجامعات الليبية. كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من أنها تطبق على أحد القطاعات الهامة وهو قطاع التعليم العالي في ليبيا.

أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو الوقوف على مدى تأثير نظم الحوافز المطبقة بالجامعات الليبية في تحقيق الرضا الوظيفي لدى العاملين بتلك الجامعات، مما يساعد إدارات

- الجامعات للتعرف على أهم المشكلات التي تواجه تحسين وتطوير ورفع فعالية الأداء وتحقيق الرضا الوظيفي للعاملين بها، ومن ثم تتمثل الأهداف التفصيلية لهذا البحث فيما يلي:
- 1- الوقوف على أنواع الحوافز (المادية والمعنوية) المقدمة للعاملين بالجامعات الليبية.
 - 2- تحديد أثر الحوافز المادية والحوافز المعنوية على الرضا الوظيفي.
 - 3- تحديد مدى اختلاف تأثير نظم الحوافز المادية والمعنوية على مستوى الرضا الوظيفي لدى العاملين بالجامعات الليبية.
 - 4- قياس فعالية نظم الحوافز في تحقيق الرضا الوظيفي للعاملين بالجامعات الليبية.
 - 5- تحديد أثر الحوافز السلبية على الرضا الوظيفي.
 - 6- معرفة مدى رضا العاملين بالجامعات الليبية عن بيئة العمل الوظيفية.
 - 7- التعرف على تأثير جنسية العمالة (ليبيين- مغتربين) بالجامعات الليبية على فعالية نظم الحوافز في تحقيق الرضا الوظيفي لديهم.
 - 8- تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تحسين مستوى فعالية نظم الحوافز في تحقيق الرضا الوظيفي لدى العاملين بالجامعات الليبية.

فروض الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى نتائجها وفي ضوء الدراسات السابقة ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بطبيعة مشكلة البحث يمكن صياغة فروض الدراسة على النحو التالي:

- 1- لا توجد فروق دالة إحصائية بين آراء العاملين (أعضاء هيئة التدريس - الموظفين) بالجامعات الليبية حول توافر الحوافز بتلك الجامعات.
- 2- لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين نظم الحوافز (المادية والمعنوية) المطبقة في الجامعات الليبية ومستوى رضا العاملين بها.
- 3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الحوافز (المادية والمعنوية) المطبقة بالجامعات الليبية على مستوى رضا العاملين بها.
- 4- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية نظام الحوافز المطبق بالجامعات الليبية ومستوى رضا العاملين في تلك الجامعات.
- 5- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني الحوافز السلبية بالجامعات الليبية ومستوى رضا العاملين في تلك الجامعات.
- 6- لا تختلف فعالية نظم الحوافز في تحقيق الرضا الوظيفي للعاملين بالجامعات الليبية باختلاف جنسية العامل (ليبي وغير ليبي).

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**، حيث استخدم الباحثان أداه الاستبيان لجمع البيانات الأولية لدراسة حالة الجامعات الليبية.

أدبيات الدراسة:

الدراسات السابقة:

يحاول الباحثان استعراض الدراسات السابقة والتي ترتبط بصورة أو أخرى بموضوع بحثهما، والتي يمكن أن تساعد بصورة مباشرة في مناقشة واستيعاب النتائج التي يتوصل إليها في هذا البحث. وقد تمكن الباحثان من خلال البحث بين المكتبات العربية والأجنبية من الحصول على العديد من الدراسات، وقد قام بترتيب الدراسات ترتيباً زمنياً من الأحدث إلى الأقدم وسيتناول الباحثان الدراسات السابقة في ثلاث مجموعات، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الدراسات المتعلقة بالحوافز:

1. دراسة (محمد عبد الحميد عبد الرحمن، 2009)، تهدف لمعرفة علاقة نظام الحوافز بمستوي الولاء التنظيمي للعاملين في الشركات النفطية الليبية بالمشاركة. وخلصت الدراسة إلى **النتائج التالية**، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الحوافز والولاء التنظيمي للعاملين في الشركات النفطية محل الدراسة. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مكونات نظام الحوافز (خصائص العمل، المكافآت الاجتماعية، المكافآت التنظيمية) وأبعاد الولاء التنظيمي للعاملين في الشركات النفطية محل الدراسة. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض الخصائص الديموغرافية (المؤهل الدراسي، والحالة الاجتماعية) والولاء التنظيمي للعاملين في شركات النفطية محل الدراسة. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض الخصائص الديموغرافية (الجنس، العمر، سنوات الخدمة، ونوع الوظيفة) والولاء التنظيمي للعاملين في شركات النفطية محل الدراسة.

2. دراسة (علي البريشني، 2006)، تهدف الدراسة إلى قياس العلاقة بين نظم الحوافز المستخدم وأكثرها تأثيراً على أداء العاملين بمصنع الحديد والصلب بليبيا، إضافة إلى معرفة المعوقات التي تحول دون إنجاح أسلوب التحفيز في الإشباع الوظيفي للعاملين بذات المصنع وجاءت أهم **النتائج** في تأكيد العلاقة بين نظام الحوافز المطبق وأداء العاملين، إهمال الحوافز المعنوية من قبل الإدارة وكذلك وجود ضعف وقصور في نظام الحوافز المطبق من حيث خصائصه وسماته والمتمثلة في عدم الوضوح والعدالة والموضوعية.

3. دراسة (هنادي عباس، 2006)، هدفت الدراسة إلى توضيح الأثر الفعال للحوافز في تحسين الأداء الإداري للعاملين بالهيئة القومية للكهرباء بالخرطوم إضافة إلى بيان الآثار السلبية المترتبة على إهمال جانب الحفز وما ينتج عنه من مؤثرات مباشرة على مستوى الأداء وجاءت أهم النتائج في أن سياسات التحفيز المطبقة بالهيئة غير كافية لإشباع حاجات العاملين وبالتالي لا تحقق لهم الرضا الوظيفي، يعد نظام التحفيز المطبق بالهيئة والذي يركز على الحوافز المادية الجماعية مهبط لروح التنافس بين العاملين مما يؤثر سلباً على مستوى الأداء، يوجد قصور واضح في التحفيز المعنوي، هناك عدم عدالة في نظام منح الحوافز، لا توجد معايير واضحة ومحددة لقياس مستوى الأداء، وأن قيمة الحافز المادي لا تتناسب والجهد المبذول.

4. دراسة (رمضان عبد السلام، 2005)، تهدف الدراسة إلى توصيف الوضع الحالي لنظم الحوافز بالجامعات المصرية وخاصة جامعة طنطا مع تحديد أهم معوقات مدخل إعادة هيكلة نظم الحوافز بجامعة طنطا وتحديد مدى وجود التباين بين أعضاء هيئة التدريس في بعض المتغيرات وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج تعد متطلبات أساسية لضمان نجاح جهود إعادة هيكلة نظم الحوافز لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وتمثلت في دعم وتأييد الإدارة العليا وتوافر القدرة الإنتاجية، توافر تقييم موضوعي للأداء، توصيف وتقييم الوظائف.

5. دراسة (غازي الحامد 2002)، هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير الحوافز على رفع الأداء بين العاملين في المستشفيات العامة والخاصة الأردنية، أثر الحوافز على رفع الأداء بين العاملين سواء بالمستشفيات العامة أو الخاصة، مدى قدرة إدارة المستشفيات على استثمار وتوظيف مفهوم الحوافز لرفع الأداء بين العاملين وتطوير وتحسين مستوى أنظمة الحوافز بهدف رفع مستوى أداء العاملين بالمستشفيات العامة والخاصة، وأسفرت أهم نتائج الدراسة في وجود فروقات في درجة تأثير الحوافز على رفع الأداء بين العاملين في المستشفيات العامة والخاصة، يوجد فروق في درجة تأثير توسيع قاعدة منح الحوافز على رفع أداء العاملين في المستشفيات بنوعيتها، الحوافز المادية والمعنوية لها تأثير إيجابي على رفع أداء العاملين بالمستشفيات العامة والخاصة الأردنية، تأثير سلبي للتوسع في الحوافز السلبية سواء العقاب المادي أو المعنوي على العاملين.

ثانياً: الدراسات المتعلقة بالرضا الوظيفي:

1. دراسة (احمد الهزايمة، 2009)، تهدف الدراسة لتحديد مستوي الرضا الوظيفي لأعضاء هيئتي التدريس والإداريين في الجامعات الخاصة الأردنية، والتعرف على أهم العناصر التي تحقق الرضا الوظيفي لأعضاء الهيئة التدريسية والإدارية وتأثير هذه العناصر على الرضا الوظيفي، و خلصت الدراسة إلى النتائج التالية، إن الإجراءات الإدارية في الجامعات الخاصة

الأردنية والتي لها علاقة خاصة بالرضا الوظيفي تحتاج الي مراجعة موضوعية وواعية للكشف عن أسباب عدم تحقيق الرضا الوظيفي، إن العوامل المالية المتعلقة بالرواتب والأجور والمكافآت لم تصل بعد إلي الحد الذي يعطي الموظف انعكاسا داخليا بالرضا نحو حجم العمل ومقدار الأجر الذي يقوم به، إن تأهيل الموظفين من النواحي التدريبية لم يعد اهتماما كافيا في الجامعات الخاصة الأردنية ولعل ذلك أدى الي عدم ثبات الموظف في وظيفته.

2. دراسة (سامي الباحسين، 2007)، تهدف الدراسة إلى التعرف على مستوى الرضا الوظيفي لدى مندوب المبيعات في القطاع الخاص وعلى العوامل المؤثرة فيه وطبيعة الفروق الإحصائية في درجة الرضا لمندوبي المبيعات السعوديين وغير السعوديين. وأظهرت أهم النتائج، أن متوسط الرضا الوظيفي العام لمندوبي المبيعات غير السعوديين أعلي وبدلالة إحصائية من متوسط الرضا الوظيفي لمندوبي المبيعات السعوديين، عدم الرضا الوظيفي من جانب مندوب المبيعات السعوديين وغير السعوديين في عدد من العناصر وإن اختلفت درجاتها خاصة في نظام المكافآت وفرص الترقى والتقدم الوظيفي والمشاركة في اتخاذ القرارات والحصول على دورات تدريبية وغير السعوديين عن وجود عدم رضا عام نحو الوظيفة، وهناك علاقة ارتباطيه طرديه بين الراتب والرضا الوظيفي لمندوب المبيعات السعوديين وغير السعوديين.

ثالثا: الدراسات المتعلقة بالعلاقة بين الحوافز والرضا الوظيفي:

1 . دراسة (عارف بن ماطل الجريز، 2007)، تهدف لمعرفة العلاقة بين نظام الحوافز المطبقة على العاملين بشرطة منطقة الجوف وبين الرضا الوظيفي لهؤلاء العاملين ومعرفة مدي رضا العاملين بشرطة منطقة الجوف عن بيئة العمل الوظيفية. وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية، هناك علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الحوافز المادية والمعنوية والرضا الوظيفي عن بيئة العمل الوظيفية، أن أفراد البحث راضيين الي حد ما عن بيئة العمل الوظيفية بشرطة منطقة الجوف.

2. دراسة (حسين العزب، 2006)، تهدف الدراسة إلى معرفة نظام الحوافز المعمول به في نظام الخدمة المدنية في الأردن وتحديد أثر الحوافز المادية والمعنوية على الرضا الوظيفي، وأظهرت أهم نتائج الدراسة عن وجود درجة ملائمة لنظام الخدمة المدنية بشكل عام بمستوى متوسط وأن الحوافز المادية لها أهمية على الرضا الوظيفي بدرجة منخفضة وأن الحوافز المعنوية لها أهمية على الرضا الوظيفي بدرجة مرتفعة، وانه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتغيرات العمر، المؤهل العلمي، الوظيفية، الخبرة الوظيفية، الحالة الاجتماعية.

3. دراسة (عبد الله فيصل الحميد، 2004)، تهدف إلى دراسة الحوافز المستخدمة لتحفيز العاملين بقطاع الجمارك السعودية وإظهار مدى تأثيرها على الأداء الوظيفي، وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن إدراك العاملين بكل من الحوافز المادية والقيادة الديمقراطية

والدورات التدريبية ونظام الترقيات وهي مجموعة الحوافز المرتبطة بالأداء الوظيفي تقل عن المتوسط العام لمقياس الدراسة، وجود علاقة عكسية قوية بين نظام الحوافز المطبقة بمصلحة الجمارك السعودية ودرجة الرضا الوظيفي.

4. دراسة (أحمد إبراهيم، 2003)، هدفت الدراسة إلى توضيح أثر نظم الحوافز على درجة الرضا الوظيفي للعاملين بالجامعة، إضافة إلى التعرف على أهم مشكلات نظام الحوافز التي يعاني منها العاملون بالجامعة. الخروج بمقترحات تساهم في وضع نظام للحوافز ينال رضا الموظفين بالجامعة وجاءت أهم النتائج في أن الموظفين العاملين في كلية التجارة بجامعة النيلين غير راضيين عن نظام الحوافز المطبق في الكلية وأن تلك الحوافز غير كافية، إن زيادة الحوافز تؤدي إلى زيادة الرغبة في الأداء وإنجاز العمل وأن ما يؤديه الموظف لا يمثل كل إمكانياته وطاقته، وأن الأجر الممنوح غير كاف وأن هناك حوافز غير مادية وجودها يزيد من درجة الرضا عن العمل وأن الجانب المعنوي مهمل كحافز له تأثير قوي ولا يقل أهميته في التأثير على درجة الرضا الوظيفي.

تعقيب على الدراسات السابقة، يتضح من خلال استقراء الدراسات السابقة وما كشفت عنه من نتائج ما يلي:

- 1- قلة الدراسات التي تناولت تفسير العلاقة بين فعالية نظم الحوافز ومستوى الرضا الوظيفي لدى العاملين بالمنظمات العربية بصفة عامة والجامعات بصفة خاصة.
- 2- كما تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بدراسة الحوافز والرضا الوظيفي في مجال التعليم العالي باعتبار أنه لا يوجد دراسات سابقة لنفس الموضوع وفي نفس المجال وفي نفس المنطقة وبالتالي للبحث الحالي السبق في هذا المجال في حدود علم الباحثان.
- 3- كذلك تميز هذا البحث عن البحوث السابقة من حيث دراسة الحوافز المادية والمعنوية معاً إضافة إلى نظمها المطبقة حالياً، ودراسة العلاقة بين نظم الحوافز والرضا الوظيفي وبين الحوافز المادية والمعنوية والرضا الوظيفي كل على حدة، إضافة إلى دراسة الفروق في الرضا الوظيفي بين أفراد عينه البحث وفقاً لوضعهم الوظيفي (أعضاء هيئة التدريس، الموظفين) وتأثرها بمتغيرات الجنسية.

الإطار النظري للدراسة:

مفهوم الحوافز:

يوجد تباين بين العلماء والباحثين في تحديد مفهوم للحوافز، فمنهم من يعرفها بأنها الأجر الذي يحصل عليه العامل مقابل ما ينجزه من أعمال، ومنهم من اعتبرها الشيء الذي يشبع حاجة من حاجات الإنسان، ومنهم من عرفها بأنها مجموعة العوامل التي تهيئها المنظمات

للعاملين فيها لإشباع دوافعهم، ويرى الباحثان أن الحوافز يقصد بها جميع العوائد المادية والمعنوية التي يحصل عليها الفرد مقابل عمله في المنظمة. في ظل ظروف وبيئة العمل المادية السائدة في تلك المنظمة وتتسبب في رضاه عن عمله. ويشمل ذلك الأجور والمكافآت والبدلات ونظام التقاعد وفرص التطور والترقي في العمل والأمن والاستقرار الوظيفي والاعتراف والتقدير والمكانة التي تحتلها مهنته، ومدى احترام وتقدير المجتمع لها، ونظرة الناس إليها وللعاملين فيها. فمهنة التدريس في الجامعات مثلا تجد الاحترام والتقدير من المجتمع بالمقارنة مع بعض المهن الأخرى.

لذلك يعرف الباحثان الحوافز بأنها "مجموعة العوامل والأساليب والطرق التي تثير القوى الكامنة لدى العاملين وذلك لإشباع حاجاتهم المادية والمعنوية وهي بذلك تدفعهم لأقصى أداء ممكن في محيط عملهم وتحقق لهم الرضا عن هذا العمل".

أهمية التحفيز:

يري (زكي إسماعيل، 2009: 230) أنه تتبع أهمية الحوافز من أهمية زيادة الإنتاج بالمنظمة وتحقيق رضا الأفراد العاملين بها، وكلما زادت درجة رضا العاملين كلما زاد حماسهم تجاه العمل وبذلوا أقصى جهدهم في زيادته، وبالتالي فالحافز هام وأساسي لدفع العمل، ولذلك نجد أن المنظمات تتنافس في تقديم الحافز الذي يدفع لرضا العاملين. وبضيف (حريم، 2004: 129) إلى ذلك، مما يضيف أهمية خاصة للحوافز إن لكل فرد عامل في أي منظمة حاجات متنوعة، وحتى يتم تحفيز العاملين وتحسين أدائهم ودافعيتهم ينبغي تحليل هذه الحاجات وتحديد ما هي الحاجات الأهم بالنسبة للأفراد، ومن ثم العمل على تطوير وإعداد نظام الحوافز بما يتوافق معها.

وتعظم أهمية الحوافز وفعاليتها لما خلص إليه (المغربي، 2007: 266) على أنه تكاد تجمع الآراء على أن الحوافز بأنواعها المختلفة يمكن أن تقوم بدور رئيسي في إنكاء نشاط الفرد والجماعة في أي مجتمع وفي مجالات العمل المختلفة لأنها تمثل القوة المحركة لطاقت الإنسان والقدرة الدافعة إلى ارتقائه بمهاراته وقدراته، في تشكيل الطاقة الكامنة لاستخدام الإمكانيات بأمانة كاملة وجهد مخلص لتحقيق أقصى إنتاجية وبأعلى جودة.

تقييم نظم الحوافز:

يساعد التقييم المستمر لنظام الحوافز على ضمان استمرار مزاياه من حيث رضا العاملين عن أعمالهم، رفع مستوى إنتاجيتهم، تعميق الولاء للمنظمة. ويسهم التقييم المستمر لنظام الحوافز في اكتشاف أية نواحي للقصور فور حدوثها وقبل أن تباشر تأثيرها السلبي على معنويات العاملين، وتداركها وتصحيحها، سواء كانت هذه النواحي متعلقة بتأخير صرف الحافز أو الغموض أو عدم عدالة أسس الصرف أو أسس التقييم أو بعدم انتظام الصرف، ولتقييم نظام

الحوافز يري (صالح عودة، 1994: 357)، أنه يمكن الاعتماد على ثلاثة معايير رئيسية يتم استخدامها وذلك بمقارنة هذه المعايير قبل تطبيق نظام الحوافز وبعد تطبيق النظام وتتمثل هذه المعايير في الآتي:

أولاً: الأداء: ويستخدم هذا المعيار لتقييم أثر نظام الحوافز على فاعلية أداء الأفراد مع افتراض إثبات العوامل الأخرى، فيقدر ما يحفز الأفراد من خلال النظم الموضوعة فإن ذلك سيجعلهم لأداء عملهم وتبدو آثار ذلك واضحة على مستوى الأداء الذي يحققونه.

ثانياً: رضا العاملين: وتعتبر درجة رضا العاملين بنظام الحوافز المطبق بالمنظمة أحد المعايير المهمة لقياس درجة نجاح وفاعلية نظام الحوافز، فإذا كان نظام الحوافز غير مرغوب فيه من جانب الأفراد العاملين، فلا فائدة منه وإن اتصف بالدقة والنظام واتباع الأسلوب العلمي، فمن الأهمية بمكان توافر القبول والقناعة بنظام الحوافز من قبل الأفراد بالمنظمة قبل تطبيقه، مع ضرورة الإصغاء إلى ملاحظات العاملين بخصوصه من حيث نقاط الضعف والقوة وذلك بهدف رفع كفاءته، إذ إن الأفراد سيؤدون أعمالهم بفاعلية أكبر كلما كانوا مقتنعين بالنظم الموجودة بالعمل في المنطقة والتي من ضمنها نظام التحفيز.

ثالثاً: تكلفة العمل بالنسبة للوحدة: بوجود نظام لمحاسبة التكاليف يتميز بالدقة والفاعلية يضمن تحديد مدى فاعلية نظام الحوافز المعتمد والذي يتم تطبيقه فعلياً، فيقدر ما يمكن نظام الحوافز من تخفيض نصيب الوحدة من الكلفة أو كحد أدنى فيؤدي إلى تحقيق استقرار في نصيبها من الكلفة.

تعريف الرضا عن العمل (الرضا الوظيفي)، "job satisfaction":

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع الرضا الوظيفي من قبل علماء الإدارة، وعلماء النفس الصناعي، والتنظيمي وغيرهم، مما أدى إلى وجود عدة تعريفات له، ورغم أن هناك اتفاق فيما بينهم حول أهميته في تحسين الأداء الوظيفي، فقد سلم معظم الباحثين بصعوبة وضع تعريف شامل للرضا الوظيفي، حيث يعبر (الصحن وأحمد، 2007: 123) **عن الرضا "satisfaction"** بأنه "مستوى من إحساس الفرد الناتج عن المقارنة بين أداء المنتج المدرك وبين توقعات هذا الفرد". وقد عرفة (سامي الباحثين، 2007: 237) بشكل مختصر بأنه قدرة الوظيفة التي يشغلها الموظف على تحقيق حاجاته المختلفة وإشباعها. أما (Robbins, 2003) فقد عرف الرضا الوظيفي على أنه الفرق بين ما يحصل عليه الفرد من مكافآت وعوائد وبين ما يعتقد بأنه يجب أن يحصل عليه. ويخلص (الصيرفي، 2007: 133-134) إلى أنه يمكننا النظر إلى الرضا عن العمل كمتغير يمثل محصلة لعوامل فرعية توضحها المعادلة التالية:

الرضا عن العمل = الرضا عن الأجر + الرضا عن محتوى العمل + الرضا عن فرص الترقى
+ الرضا عن الإشراف + الرضا عن جماعة العمل + الرضا عن ساعات العمل + الرضا عن
ظروف العمل.

العلاقة بين الرضا الوظيفي والأداء:

إن العلاقة بين الرضا الوظيفي والإنتاجية معقدة إلى درجة كبيرة، وهي تتأثر بعدة عوامل كالمكافآت أو الحوافز التي يتلقاها العامل، وقد أجريت أبحاث كثيرة في السنوات الطويلة الماضية حول العلاقة بين الرضا الوظيفي وبين أداء الموظف وقد تبين أن من أهم نتائجها أن الموظف الذي تخالجه مشاعر الرضا سيكون هو الأغزر إنتاجاً والأفضل أداءً. غير أن هناك عدة اختلافات بين الباحثين حول شكل العلاقة بين الرضا الوظيفي للفرد وأدائه، فالبعض يرى أن رضا الفرد يؤدي إلى زيادة إنجازه، (الحداي وعكاشة، 2006: 5).

ويرى (عبد السلام، 1998: 39) أن الفكر الإداري خلص إلى أن هناك ثلاثة جهات نظر في العلاقة بين الرضا والأداء تتمثل في، **وجهة النظر الأولى** في أن الرضا عن العمل يؤثر إيجابياً على مستوى الأداء، حيث أن إشباع الحاجات الأساسية يترتب عليه شعور العامل بالرضا مما يثير دافعيته لبذل أقصى جهد وتحقيق تحسن ملموس في مستواه الأداء. وهو ما يؤكد (الحداي وعكاشة، 2006: 8)، أن الرضا الوظيفي هو المتغير المستقل الذي يؤثر في أداء الفرد وإنجازه، ويبرر أصحاب هذا الرأي تفسيرهم إلى كون الحالة النفسية للفرد (أي الرضا الوظيفي) ذات تأثير قوى على أدائه وإنجازه.

ومن جهة أخرى يرى (العديلي، 1995: 195) أنه ثمة مواقف يكون فيها العاملون على درجة عالية من الروح المعنوية، غير أنهم أقل إنتاجية، كما أن هناك مواقف عكس ذلك يكون العاملون فيها على درجة منخفضة من الروح المعنوية، غير أن إنتاجيتهم تكون عالية. وهذا ما يؤكد (عبد السلام، 1998: 39) في **وجهة النظر الثانية** حيث تنفي وجود علاقة واضحة بين الأداء والرضا حيث يتحركان معاً في اتجاه واحد بحيث لا يمكن أن نتعرف على أيهما المتغير التابع وأيهما المتغير المستقل فقد يزيد الأداء في بعض الأحيان نتيجة تحسن الرضا، وقد يقل الأداء بانخفاض مستوى الرضا، وقد يزيد مستوى الأداء بالرغم من وجود حالة من الاستياء في بعض الأحيان.

بينما يرى (المغربي، 2007: 262) أنه في الآونة الأخيرة أخذ بعض العلماء السلوكيين بقلب افتراضات العلاقات العامة وأصبح الافتراض يدل على أن أداء العمل هو الذي يقود إلى الرضا، بمعنى أنه إذا قام الفرد بأداء عمله بصورة جيدة ثم كوفئ على ذلك فإن ذلك العمل يؤدي إلى الرضا. (ولذا فقد أعتبر الرضا عاملاً تابعاً بدلاً من كونه عاملاً مستقلاً). وهذا ما تؤكد **وجهة النظر الثالثة**، (عبد السلام، 1998: 39) حيث تري أن هناك تأثيراً إيجابياً لمستوى

الأداء على الشعور بالرضا من خلال العوائد المشروطة بمعنى أنه إذا ترتب على الأداء حصول العامل على عائد ملائم لمستوى الأداء ويشعر بعدالته فإنه سوف يتحقق له الشعور بالرضا، ويضيف (الحدابي وعكاشة، 2006: 8) على أن الرضا الوظيفي للفرد يعتبر داله لأدائه وإنجازه في العمل، بمعنى أن النجاح في الأداء والتميز في الإنجاز سوف يؤديان إلى تحفيز الفرد مادياً ومعنوياً، ومن ثم لإشباع حاجات الفرد، والذي يؤدي بدوره إلى شعوره بالرضا عن عمله. والباحثان يعتقدان أن وجهه النظر الثالثة هي الأكثر قبولاً حيث إن ارتفاع مستوى الأداء سوف يحقق زيادة في مستوى رضا العاملين وبالتالي تزيد ربحية وإنتاجية المنظمة ويتحقق لها التميز.

قياس الرضا الوظيفي:

على الرغم من أهمية الرضا الوظيفي، إلا أن كثيراً من المنظمات لم تستخدم أساليب دقيقة للتعرف على مشاعر العاملين ورضاهم تجاه العمل وتقتصر هذه الأساليب عادة على مجرد سماع رأي الرؤساء في العمل عن مرؤوسيهـم. ويرى (عبد الباقي، 2005: 176-177) أنه يمكن حصر الأساليب المستخدمة في الوقت الحاضر في نوعين من المقاييس.

النوع الأول: هي المقاييس الموضوعية، حيث يمكن قياس اتجاهات العاملين ورضاهم عن طريق استخدام أساليب قياس معينة، مثل: معدل الغياب، ومعدل ترك الخدمة، ومعدل الحوادث في العمل، وكذلك معدل الشكاوى، ومستوى إنتاج الموظف.

النوع الثاني: هي المقاييس التي تعتمد على جمع المعلومات من العاملين باستخدام وسائل محددة مثل صحيفة الاستقصاء التي تستعمل على مجموعة من الأسئلة خاصة بالرضا الوظيفي، أو باستخدام طريقة المقابلات الشخصية التي يجريها الباحثون مع العاملين في المنظمة ولكل طريقة مزايا وعيوبها وظروف لاستخدامها.

وبعد إطلاع الباحثان على طرق قياس الرضا الوظيفي تجدر الإشارة إلي أن مقاييس الرضا مهما بلغت دقتها يتعذر اعتبارها أداة محايدة لجمع المعلومات، لأن رضا الأفراد ومشاعرهم تعد ظواهر ضمنية، وأن عملية قياسها يتم علي قدر من التقريب وان كان هذا التقريب يوفر لنا معلومات مفيدة في التعرف علي جوانب العمل وبرامجه المختلفة وإثرها علي مشاعر العاملين، وقد أتبع الباحثان طريقة الاستقصاء، لأنها تتلاءم مع طبيعة مجتمع الدراسة، وتوفر المعلومات الكافية القابلة للتصنيف والمعالجة الإحصائية والوصول إلي نتائج دقيقة، وعليه قام الباحثان بإعداد استبيانهم لأغراض هذه الدراسة، مستفيدين من إطلاعهما علي الدراسات السابقة وعلي الأدب النظري الخاص بنظم الحوافز والرضا الوظيفي.

منهجية الدراسة الميدانية:

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من كافة أعضاء هيئة التدريس، والموظفين في الجامعات الليبية، والبالغ عددهم (9318) فرداً من أعضاء هيئة التدريس، الكتاب الإحصائي، اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي للعام، (2006/ 2007)، في حين واجهت الباحثان صعوبة في تحديد عدد الموظفين في الجامعات الليبية ككل، ولكن هناك بعض المؤشرات والأدلة جعلت الباحثان يقدرها بحوالي (17500) موظفاً يتوزعون في جامعات، سبها، طرابلس، الجبل الغربي، 7 أكتوبر، المرقب، وذلك بحسب إحصائيات مكاتب شؤون العاملين وشؤون أعضاء هيئة التدريس في كل جامعة على حدة وباستناد إلى إحصائية اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي للعام 2006/2007.

عينة الدراسة:

تم استخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية في هذه الدراسة، نظراً لتجانس المجتمع وتوحيد القوانين واللوائح والقرارات المطبقة بالجامعات، ويهدف التحديد الدقيق والأمثل لحجم العينة من العاملين في هذه الجامعات، فقد تم اعتماد المعادلة الإحصائية، (أبو العلا، 1992:

$$N = (z^2 \cdot P \cdot q) / d^2 \quad (91) \text{ و (التير، 2001: 114) التالية:}$$

حيث إن: Z = الدرجة المعيارية عند معامل ثقة (95%)، اعتبرت هنا (1.96).

P = نسبة توافر الخاصية في المجتمع ولصعوبة قياسها نفترض أنها تمثل (50%).

D = مقدار الخطأ المسموح به في النتائج وهو (0.05).

N = حجم العينة المطلوبة. $q = (1 - P)$ وهو (50%).

وبتطبيق المعادلة السابقة فقد بلغ حجم عينة الدراسة (384) مفردة من مختلف الجامعات موضع التطبيق وهذا يتوافق أيضاً مع جداول تحديد حجم العينات الإحصائية، (الصيرفي، 2008: 208) و (Sekaran، 1992) نقلاً عن، (سليمان، 2006: 71)، وبإضافة (16) مفردة تحسباً لارتفاع نسبة عدم الاستجابة من قبل المبحوثين يصبح حجم العينة الكلية (400) مفردة من أعضاء هيئة التدريس والموظفين، وقد تم توزيع العينة الكلية بالتساوي بواقع (200) مفردة لطبقة أعضاء هيئة التدريس و (200) مفردة لطبقة الموظفين وزعت على أربع جامعات من واقع (12) جامعة، كما هو موضح في جدول (1).

جدول (1)

عينة الدراسة بحسب الجامعة ونوع العمل

نوع العمل الجامعة	أعضاء هيئة التدريس	العينة	موظفين	العينة
جامعة سبها	741	60	1750	50
جامعة 7 أكتوبر	709	45	2800	48
جامعة طرابلس	2474	44	6500	40
جامعة الجبل الغربي	657	39	2500	44
الإجمالي	4581	200	13550	200

المصدر: الكتاب الإحصائي، الهيئة العامة للمعلومات، 2006، ص 133

أسلوب الدراسة:

اعتمد الباحثان على الأسلوبين المكتبي والميداني في إعداد الدراسة، وذلك على النحو التالي:

الأسلوب الأول: أسلوب الدراسة المكتبية، استخدم هذا الأسلوب بهدف التعرف على مجموعة المفاهيم النظرية للبحث من خلال الاطلاع على المراجع العربية والأجنبية والتي تمثلت في الكتب والدوريات والبحوث والرسائل العلمية وكذلك التقارير والندوات والمؤتمرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى منشورات الوسائط المتعددة التابعة للجامعات الليبية، والقوانين والقرارات والنشرات الصادرة عن اللجنة الشعبية العامة واللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي في ليبيا.

الأسلوب الثاني: أسلوب الدراسة الميدانية، واستهدف هذا الأسلوب التحقق من مدى صحة أو خطأ فروض الدراسة والإجابة على التساؤلات بشأن مشكلة الدراسة، وتحقيق ذلك من خلال قيام الباحثان بتصميم قائمة استقصاء تحتوي على عدد من العبارات التي يمكن من خلالها قياس درجة تأثير نظم الحوافز على الأبعاد المختلفة للرضا الوظيفي للعاملين بالجامعات الليبية.

اختبار صدق وثبات أداة الدراسة:

للتحقق من صدق الأداة، قام الباحثان بعرضها على عدد من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية، من ذوي الخبرة والكفاءة، وذلك للتأكد من أن عبارات الأداة تقيس الهدف الذي وضعت من أجله، من حيث الصياغة اللغوية، ووضوح العبارات، ومراعاة صحة المعلومات الواردة فيها. وتم الأخذ بملاحظات المحكمين إلى أن أصبحت الأداة بصورتها النهائية.

وللتحقق من ثبات الأداة، قام الباحثان باستخدام طريقة الاختبار وإعادة تطبيقه *Test-Retest*، إذ وزعت الأداة على عينة من خارج عينة الدراسة مكونة من (25) فردا من أعضاء هيئة التدريس وموظفين، وتم إعطاء رقم سري لكل موظف لضمان إجابته في المرة الثانية على الأداة. وكذلك تم تطبيق الاختبار مرة ثانية على العينة نفسها بعد مرور أسبوعين، وقد تم حساب ثبات الأداة عن طريق إيجاد معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا). لأبعاد الاستبيان الثلاثة وجاءت النتائج كما هو موضح بالجدول رقم (2) وقد أعتبرت هذه القيم كافية لأغراض الدراسة

الجدول (2)

معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) على أبعاد الدراسة

البعد	عدد العبارات	عدد العبارات الفردية	عدد العبارات الزوجية	الفا كرونباخ
توافر الحوافز	28	14	14	0.862
فاعلية نظام الحوافز	51	26	25	0.878
الرضا الوظيفي	26	13	13	0.874

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية

ومن الجدول السابق يتبين أن قيمة معاملات الفا كرونباخ لأبعاد الدراسة الثلاثة عالية، مما يشير الى ثبات فقرات الاستبيان والاعتماد على الأداة لأغراض الدراسة.

المعالجة الإحصائية:

بعد جمع الاستمارات من عينة الدراسة والتأكد من سلامة الإجابات وحذف الاستمارات غير الكاملة، اعتمد الباحثان في تحليل البيانات علي استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، (SPSS)، بهدف استخراج بعض النتائج المتعلقة بالإحصاء الوصفي كالمتوسطات والانحرافات المعيارية وللحصول علي النتائج المرجوة تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية، التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (t) لمتوسط مجموعة واحدة وارتباط بيرسون واختبار (t) للمقارنة بين متوسط مجموعتين واختبار (Z)، لمعنوية الفرق بين معاملي ارتباط، واختبار مربع كاي للتجانس و تحليل التباين واختبار (F).

نتائج البحث:

أوضحت الدراسة الميدانية النتائج التالية:

أولاً: فيما يتعلق بتوافر الحوافز (المادية والمعنوية) المقدمة من قبل إدارة الجامعة.

للتعرف علي مدي توفر الحوافز (المادية والمعنوية) المقدمة من قبل إدارة الجامعات عينة الدراسة، قام الباحثان بحساب التوزيع التكراري، ثم حساب متوسط درجة إجابة أفراد عينة الدراسة

حول العبارات المتعلقة بتوفر الحوافز (المادية والمعنوية) المقدمة من قبل إدارة الجامعة واستخدام اختبار (t) وتبين للباحثين توافر العديد من الحوافز المادية والمعنوية التي تقدم للعاملين بالجامعات الليبية، ومن أهم أشكال تلك الحوافز ما يلي، الشعور بالفخر والاعتزاز عندما يتحدث العامل مع الآخرين عن عمله ومراعاة الرئيس المباشر لمشاعر وأحاسيس العاملين داخل بيئة العمل ومناخ العمل بالجامعة يسوده الود والاحترام المتبادل وتوفر فرصة الحصول علي بعثات دراسية للدراسات العليا والحصول على التعزيز المناسب من الرئيس المباشر عند الإجابة في العمل.

وتبين أيضا عدم وجود بعض الحوافز المادية والمعنوية بالمستوى الذى كان يرغبه العاملون بالجامعات الليبية، ومن أمثلة تلك الحوافز، عدم تقديم الجامعة الحوافز المناسبة لقاء التأليف والبحث العلمي والعمل المبتكر وعدم اهتمام الجامعة بوسائل الترفيه الملائمة، وتتبنى الجامعة نظاماً للحوافز السلبية (من توبيخ وإنذارات وتهديد بالفصل من العمل) ولا توفر الجامعة فرصة المشاركة في المؤتمرات العلمية لأعضاء هيئة التدريس على نفقتها وعدم اهتمام الجامعة بعقد العديد من البرامج التدريبية لتنمية وتطوير قدرات العاملين ولا يحصل العاملون المتميزون بالجامعة على ترقية استثنائية ولا يوجد لدى الجامعة صندوق خاص بالشكاوى والمقترحات الخاص بآراء ومقترحات العاملين وعدم أخذها بكل جدية وعدم اهتمام الجامعة بتوفير الخدمات الصحية والعلاجية والبيئة الصحية المناسبة للعاملين وأخيرا عدم حرص الجامعة على التعرف على حاجات ورغبات العاملين بها.

وللتعرف على متوسط إجابة أفراد العينة حول درجة توفر الحوافز (المعنوية - المادية) المقدمة من قبل إدارة الجامعة في مجتمع الدراسة، قام الباحثان بإجراء اختبار (t).

جدول (3)

نتائج اختبار (t) لمتوسط درجة توفر الحوافز (المادية والمعنوية) المقدمة من قبل إدارة الجامعة في مجتمع الدراسة

متوسط العينة	الانحراف المعياري للعينة	الفرضية الصفرية	الفرضية البديلة	اختبار (t)	(t) الجدولية	مستوى المعنوية
82.05	15.03	المتوسط = 98	المتوسط < 98	- 20.41	1.64	1.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية

الجدول السابق يبين أن متوسط إجابة أفراد العينة حول توفر الحوافز (المادية والمعنوية) المقدمة من قبل إدارة الجامعة يساوي 82.05 (موافقة ليست عالية) بانحراف معياري 15.03، ولاختبار الفرضية التي تنص على، أن متوسط درجة توفر الحوافز (المادية والمعنوية) المقدمة من قبل إدارة الجامعة في مجتمع الدراسة أكبر من 98 (موافقة عالية) تم استخدام اختبار (t). وحيث إن قيمة (t) المحسوبة تساوي -20.41، وهي أقل من قيمة (t) الجدولية بدرجة حرية 369 ومستوى معنوية 0.05 والتي قيمتها تساوي 1.64، مما يشير إلى أن درجة توفر الحوافز (المادية والمعنوية) المقدمة من قبل إدارة الجامعة في مجتمع الدراسة منخفضة (أقل من 98). وهذا مؤشر بعدم توافر الحوافز (المادية والمعنوية) المقدمة من قبل إدارة الجامعة في مجتمع الدراسة.

ثانياً: فيما يتعلق بفاعلية نظام الحوافز المطبقة من قبل إدارة الجامعات عينة الدراسة:

للتعرف على فاعلية نظام الحوافز المطبقة من قبل إدارة الجامعات عينة الدراسة، قام الباحثان بحساب التوزيع التكراري ومتوسط درجات ونتائج اختبار (t) وتبين أن نظام الحوافز المطبق بالجامعات الليبية يعتبر نظاماً جزئياً وغير متكامل وتشوبها العديد من جوانب القصور حيث إنه يفتقر للعدالة والموضوعية والوضوح وكذلك يفتقر إلى الحوافز المعنوية المتمثلة في الإعلان بلوحة الشرف ورسائل الشكر وشهادات التقدير التي تمنح للعاملين، وأن الخدمات الاجتماعية تعتبر ضعيفة جداً إن لم تكن معدومة في الجامعات الليبية.

كما أوضحت الدراسة أيضاً عدم تناسب نظام الحوافز المطبق مع حاجات ودوافع العاملين وعدم وضع الاحتياجات الشخصية للأفراد في الحسبان عند تحديد الحوافز، وعدم جمع نظام الحوافز الحالي بين أهداف الجامعة وأهداف العاملين. وإن تأهيل العاملين من النواحي التدريبية لم يعد اهتماماً كافياً في الجامعات الليبية ولعل ذلك أدى إلى عدم ثبات الموظف في وظيفته، وعدم حرص إدارة الجامعة على قياس رضا العاملين عن نظم الحوافز المطبقة، وعدم مشاركة العاملين ومعرفة مقترحاتهم وشكواهم بخصوص نظم الحوافز المطبقة بالجامعة.

وغياب العدالة في منح الحوافز بين أعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين بالجامعات الليبية، والحوافز التي يحصل عليها أعضاء هيئة التدريس الوطنيين لا تساوي الحوافز التي يحصل عليها قرناؤهم من غير الوطنيين في نفس الجامعة. وللتعرف على متوسط إجابة أفراد العينة حول فاعلية نظام الحوافز المطبقة من قبل إدارة الجامعة، قام الباحثان بإجراء اختبار (t).

جدول رقم (4)

نتائج اختبار (t) لمتوسط درجة فاعلية نظام الحوافز المطبقة من قبل إدارة الجامعة
في مجتمع الدراسة

متوسط العينة	الانحراف المعياري للعينة	الفرضية الصفريّة	الفرضية البديلة	اختبار (t)	(t) الجدولية	مستوى المعنوية
152.5	21.05	المتوسط 178.5=	المتوسط 178.5 <	23.74 -	1.64	1.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية

الجدول يبين أن متوسط إجابة أفراد العينة حول فاعلية نظام الحوافز المطبقة من قبل إدارة الجامعة يساوي 152.5 (أقل من 178.5) بانحراف معياري 21.05 ولاختبار الفرضية التي تنص على أن متوسط درجة فاعلية نظام الحوافز المطبقة من قبل إدارة الجامعة في مجتمع الدراسة أكبر من 178.5 (عالية) تم استخدام اختبار (t) وحيث إن قيمة (t) المحسوبة تساوي - 23.74، وهي أقل من قيمة (t) الجدولية بدرجة حرية 369 ومستوى معنوية 0.05 والتي قيمتها تساوي 1.64 مما يشير إلى أن درجة فاعلية نظام الحوافز المطبقة من قبل إدارة الجامعة في مجتمع الدراسة منخفضة (أقل من 178.5). وهذا مؤشر بعدم فاعلية نظام الحوافز المطبق من قبل إدارة الجامعات في مجتمع الدراسة، وأن ملاحظة الباحثان لهذه الجزئية من المشكلة حقيقية تماما. ويرى الباحثان أن فاعلية نظام الحوافز بالمنظمة تقل إذا ما قل عنصر الموضوعية والعدالة في التوزيع، كما تقل فاعلية الحوافز أيضا إذا ما غاب التوقيت الملائم عند صرف أو تقديم الحافز وعدم معرفة العاملين للأسس المتبعة في منح الحافز، وكذلك، فاعلية نظام الحوافز تقل إذا ما اعتقد الأفراد أن الحافز الذي يقدم لهم سواء أكان ماديا أو معنويا غير كاف لسد حاجاتهم ومتطلباتهم المتجددة وتكاد تجمع كل الآراء على ذلك وهذا من واقع اطلاع الباحثان. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (علي البريشني، 2006)، والتي توصلت إلى وجود أوجه ضعف وقصور في نظام الحوافز المطبق من حيث خصائصه وسماته والمتمثلة في عدم الوضوح والعدالة والموضوعية، وكذلك عدم توافق الحوافز المقدمة مع رغبات وحاجات العاملين. وتتفق أيضا، مع دراسة (أحمد إبراهيم، 2003) والتي توصلت إلى وجود خلل في نظام الحوافز المطبق في كلية التجارة بجامعة النيلين محل الدراسة.

ثالثا: فيما يتعلق بمستوى الرضا الوظيفي للعاملين بالجامعات عينة الدراسة.

للتعرف على مستوى الرضا الوظيفي للعاملين بالجامعات عينة الدراسة، قام الباحثان بحساب التوزيع التكراري وحساب متوسط درجات إجابة أفراد عينة الدراسة ونتائج اختبار (t)، وتبين أن العاملين بالجامعات الليبية يتمتعون بدرجة رضا مرتفعة عن بعض الجوانب الوظيفية، والمتمثلة في التقدير والمعاملة التي يحصل عليهما العاملون من رئيسهم المباشر وشعورهم بالإنجاز عند أداء الوظيفة وإمكانية تكوين صداقة بسهولة مع زملاء العمل وانتمائهم لجامعة العمل وعمق الوظيفة وصعوبتها واستفادتها من قدرات الفرد لأقصى حد ممكن.

وفي الجهة الأخرى كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن درجة رضا منخفضة عن الجوانب الوظيفية والمتمثلة في تناسب ساعات العمل والاشتراك في القرارات التي تتخذ في القسم ومدى تحقيق وإشباع الوظيفة لطموحات الفرد الشخصية وتوفير العمل لمستقبل مضمون ودرجة الراحة النفسية لظروف العمل وتناسب الأجر مع الخبرة والمؤهل العلمي للفرد وشروط ومعايير الترقية بالجامعة والقوانين واللوائح والتشريعات المالية بالجامعة ومدى توافر الدورات التدريبية والبعثات الدراسية وظروف العمل في المكتب أو في القاعات الدراسية المتمثلة في الإضاءة والتهوية والحرارة والعدل والمساواة لنظام منح الحوافز المادية والمعنوية ومستوى الاشتراك في اتخاذ القرارات بالجامعة وتوافر المزايا والخدمات الاجتماعية والترفيهية والثقافية التي تقدم للفرد والأجر الذي يتقاضاه الفرد من عمله مقارنة بالأجر الذي يدفع لنفس العمل في الجامعات الأخرى ومستوى وضوح أهداف الجامعة. وللتعرف على متوسط إجابة أفراد العينة حول مستوى الرضا عن الوظيفة قام الباحثان بإجراء اختبار (t).

جدول (5)

نتائج اختبار (t) لمتوسط درجة مستوى الرضا عن الوظيفة في مجتمع الدراسة

متوسط العينة	الانحراف المعياري للعينة	الفرضية الصفرية	الفرضية البديلة	اختبار (t)	(t) الجدولية	مستوى المعنوية
82.27	13.47	المتوسط = 91.0	المتوسط < 91.0	- 12.47	1.64	1.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية

من الجدول السابق يلاحظ أن متوسط إجابة أفراد العينة حول مستوى الرضا عن الوظيفة يساوي 82.27 (أقل من 91.0) بانحراف معياري 13.47. ولاختبار الفرضية التي تنص على أن متوسط درجة مستوى الرضا عن الوظيفة في مجتمع الدراسة أكبر من 91.0 (عالية) تم استخدام اختبار (t). وحيث إن قيمة (t) المحسوبة تساوي (- 12.47)، وهي أقل من قيمة (t)

الجدولية بدرجة حرية 369 ومستوى معنوية 0.05 والتي قيمتها تساوي 1.64 مما يشير إلى أن درجة مستوى الرضا عن الوظيفة في مجتمع الدراسة منخفضة (أقل من 91.0). وهذا يشير إلى انخفاض مستوى الرضا عن الوظيفة في مجتمع الدراسة.

وتتفق هذه النتيجة مع (هنادي عباس، 2006) والتي وجاءت أهم النتائج في أن سياسات التحفيز المطبقة بالهيئة غير كافية لإشباع حاجات العاملين وبالتالي لا تحقق لهم الرضا الوظيفي. ويتفق الباحثان مع، (الهزايمة، 2009) الذي يرى، أن في حالة عدم رضا الموظف عن وظيفته الأمر الذي يدفعه إلى التهرب من التواجد في وظيفته والتأخير والغياب المستمر وقد يلجأ إلى المحاولة للبحث عن وظيفة أخرى قد تكون أكثر تلائماً وتناسباً معه وهذا يعيق أو يؤثر على الإنتاجية لدى المنظمة.

الفروق بين أوساط مستوى الرضا عن الوظيفة في جامعات الدراسة:

ولغرض معرفة مستوى الرضا عن الوظيفة في الجامعات عينة الدراسة، تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمستوى الرضا عن الوظيفة في جامعات عينة الدراسة وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الرضا في مجتمع الدراسة

الانحراف المعياري	المتوسط	المجموعات
13.50	82.15	جامعة السابع من أكتوبر (93)
12.64	81.66	جامعة طرابلس (85)
11.46	83.24	جامعة الجبل الغربي (82)
15.44	82.11	جامعة سبها (110)

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية

ولاختبار الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط مستوى الرضا الوظيفي في جامعات الدراسة الأربع مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أوساط مستوى الرضا عن الوظيفة في جامعات الدراسة، ولمعرفة دلالة الفروق في أوساط مستوى الرضا عن الوظيفة استخدام الباحثان اختبار (F).

جدول (7)

اختبار (F) لمعنوية الفروق بين أوساط مستوى الرضا عن الوظيفة في مجتمع الدراسة

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	اختبار F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	3	114	38	0.21	0.891
الخطأ العشوائي	366	66835	183		
الإجمالي	369	66949			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية

من الجدول السابق يتضح أن قيمة اختبار (F) المحسوبة تساوي 0.21، وهي أقل من قيمة (F) الجدولية بدرجتي حرية 3 و 366 ومستوى معنوية 0.05 والتي تساوي 2.60، مما يشير إلى عدم وجود فروق معنوية بين أوساط مستوى الرضا عن الوظيفة في جامعات الدراسة الأربع، وهذه نتيجة متوقعة بسبب تطبيق نظام وظيفي واحد في الجامعات الليبية مما يؤدي إلى تساوي الرضا الوظيفي في هذه الجامعات والفروق الصغيرة في الرضا الوظيفي بين الجامعات أن وجدت فإنها تعود لعوامل الصدفة والعشوائية. يرجع الباحثان ذلك إلى ارتباط أعضاء هيئة التدريس بعقود وتطبيق القانون رقم (15) لسنة 1981 والذي يتسم بالجمود وعدم تلاؤمه مع ظروف غلاء المعيشة الأمر الذي يشير إلى الروتين العالية في تطبيق نظم الحوافز (المادية والمعنوية) بين جميع الجامعات وعدم وجود مرونة في تقدير المتميزين من العاملين (أعضاء هيئة التدريس - موظفين) من جامعة لأخرى. وتدعم وجهة النظر هذه دراسة (خالد بن جمعه، 2007) والتي بحثت في معوقات التحفيز لدى إدارة المنظمات، وقد خلصت إلى أن المرتب الذي يتقاضاه العاملون في الشركات قيد الدراسة، تبين أنه لا يتماشى مع المتغيرات الحاصلة في البيئة من حيث الأسعار بواقع لافت للنظر، وكشفت إن الغالبية العظمى من العاملين في الشركات ترى أن قانون رقم (15) لسنة 1981 يعتبر سببا رئيسيا في جعل المرتبات في حالة جمود مقارنة بمتغيرات البيئة ومتطلبات المعيشة.

فيما يتعلق باختبار صحة فرضيات الدراسة:

1. يتمثل الفرض الأول للدراسة فيما يلي:

"لا توجد فروق دالة إحصائية بين آراء العاملين (أعضاء هيئة التدريس - الموظفين) بالجامعات الليبية حول توافر الحوافز بتلك الجامعات".

ولمعرفة الفروق بين آراء مجموعتي البحث في مدي توافر الحوافز ككل (المادية والمعنوية) تم حساب متوسط آراء مجموعتي أعضاء هيئة التدريس والموظفين حول توافر الحوافز المادية والمعنوية المطبقة وكذلك تم إجراء اختبار (t) والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (8)

نتائج اختبار (t) للفروق في إجمالي الحوافز المادية والمعنوية بين مجموعتي الدراسة

مستوى المعنوية	اختبار (t) المتوسط	الفرق بين الوسطين	الموظفين (182)		أعضاء هيئة التدريس (188)	
			الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط
0.783	0.28	0.43	17.72	81.83	11.91	82.26

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية

من الجدول السابق يلاحظ أن قيمة (t) المحسوبة تساوي 0.28 وهي تقع بين قيمتي $(t \pm)$ الجدولية بدرجة حرية 368 ومستوى معنوية 0.05 وتساوي $1.96 \pm$ مما يشير الى عدم وجود فروق دالة إحصائية في رأي مجموعتي أعضاء هيئة التدريس والموظفين حول توفر الحوافز. وقد فسرت الدراسة سبب عدم الاختلاف في نظم الحوافز المطبقة بالجامعات إلى تشابه نظم الحوافز التي تطبقها الجامعات موضوع الدراسة.

2. يتمثل الفرض الثاني للدراسة فيما يلي:

"لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين نظم الحوافز (المادية والمعنوية) المطبقة في الجامعات الليبية ومستوى رضا العاملين بها".

ولاختبار تلك الفرضية، استخدم الباحثان معامل الارتباط لبيرسون لدراسة العلاقة بين الحوافز المقدمة من الجامعات الليبية ومستوى رضا العاملين بتلك الجامعات، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار الفرضية الثانية.

جدول (9)

علاقة الارتباط بين الحوافز المقدمة من قبل ادارة الجامعات ومستوى رضا العاملين

التسلسل	الحوافز المقدمة	رضا العاملين	
		ارتباط بيرسون	مستوى المعنوية
1	الحوافز المعنوية	0.633	0.000
2	الحوافز المادية	0.577	0.000
3	الحوافز المادية والمعنوية	0.642	0.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية

حيث استنتج الباحثان أن قيمة معامل ارتباط بيرسون بين الحوافز المقدمة ككل (المعنوية والمادية) ومستوى رضا العاملين بلغت 0.642، مما يشير إلى وجود علاقة طردية بين هذين المتغيرين وأن مستوى الدلالة يساوي (0.000) وهي قيمة دالة إحصائية، مما يشير إلى دلالة العلاقة الطردية بين إجمالي الحوافز المقدمة ومستوى رضا العاملين، وهذا يشير إلى أن توسع الجامعات الليبية في تطبيق نظم الحوافز المادية والمعنوية يترتب عليه زيادة مستوى الرضا الوظيفي للعاملين بتلك الجامعات.

ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (عارف الجريد، 2007)، والتي توصلت إلى وجود علاقة طردية بين تطبيق الأنواع المختلفة من الحوافز (مادية ومعنوية) ورضا العاملين عن بيئة العمل الوظيفية. ويتفق أيضا مع نتائج دراسة (غازي الحامد، 2002)، والتي أكدت أن الحوافز المادية والمعنوية لها تأثير إيجابي على رفع أداء العاملين بالمستشفيات العامة والخاصة الأردنية.

3. يتمثل الفرض الثالث للدراسة فيما يلي:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الحوافز (المادية والمعنوية) المطبقة بالجامعات الليبية على مستوى رضا العاملين بها".

لقياس الفروق في درجة تأثير الحوافز المتبعة (المادية والمعنوية) على مستويات الرضا الوظيفي لدى العاملين بالجامعات الليبية، استخدم الباحثان اختبار (Z) للتعرف على تلك الفروق.

جدول (10)

العلاقة بين الحوافز (المادية والمعنوية) المطبقة بالجامعات الليبية ورضا العاملين بها

الارتباط بين الحوافز المعنوية ودرجة رضا العاملين	الارتباط بين الحوافز المادية ودرجة رضا العاملين	الفرق بين الارتباطين	اختبار (z)	مستوى الدلالة
0.633	0.577	0.056	1.198	0.108

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية

من الجدول السابق يلاحظ أن قيمة الاختبار المحسوبة تساوي 1.198 وهي تقع بين قيمتي $(z \pm)$ الجدولية عند مستوى معنوية 0.05 والتي تساوي ± 1.96 . مما يشير إلى عدم وجود فروق دالة إحصائية في درجة تأثير الحوافز المادية والحوافز المعنوية المطبقة بالجامعات الليبية على رضا العاملين بها وهذا يشير إلى أن التوسع في نظم الحوافز المادية والمعنوية يزيد من درجة الرضا الوظيفي لدى العاملين بالجامعات.

تختلف هذه النتيجة مع دراسة (حسين العزب، 2006)، التي توصلت لوجود اختلافات بين الحوافز (المعنوية والمادية) من حيث درجة تأثيرها على مستويات رضا العاملين، وأن الحوافز المادية لها أهمية على الرضا الوظيفي بدرجة منخفضة وأن الحوافز المعنوية لها أهمية على الرضا الوظيفي بدرجة مرتفعة.

4. يتمثل الفرض الرابع للدراس فيما يلي:

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية نظام الحوافز المطبق بالجامعات الليبية ومستوى رضا العاملين في تلك الجامعات".

ولمعرفة علاقة الارتباط بين فاعلية نظام الحوافز المطبق ومستوى رضا العاملين بالجامعات استخدم الباحثان معامل ارتباط بيرسون والجدول التالي يوضح هذه العلاقة.

جدول (11)

علاقة الارتباط بين فاعلية نظام الحوافز المطبق ومستوى رضا العاملين بالجامعات

المتغير		مستوى رضا العاملين
فاعلية نظم الحوافز	ارتباط بيرسون	مستوى المعنوية
	0.708	0.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية

من الجدول تبين أن قيمة معامل ارتباط بيرسون بين فاعلية نظام الحوافز المطبق ومستوى رضا العاملين تساوي 0.708 وأن مستوى الدلالة يساوي (0.000) وهي قيمة دالة إحصائية، وهذا يشير إلى وجود علاقة طردية قوية بين هذين المتغيرين، بمعنى أن ارتفاع مستوى فاعلية نظم الحوافز المطبقة بالجامعات الليبية يؤدي إلى زيادة مستوى الرضا الوظيفي لدى العاملين من أعضاء هيئة التدريس والموظفين، الأمر الذي يشير إلى إمكانية التنبؤ بمستوى الرضا الوظيفي بدلالة مستوى فاعلية نظم الحوافز المطبقة بالجامعات.

تختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (عبد الله الحميد، 2004)، والتي كشفت عن وجود علاقة عكسية قوية بين نظام الحوافز المطبقة بمصلحة الجمارك السعودية ودرجة الرضا الوظيفي للعاملين. وتتفق مع (علي البريشني، 2006)، والتي جاءت أهم النتائج في تأكيد العلاقة بين نظام الحوافز المطبق وأداء العاملين.

5. يتمثل الفرض الخامس للدراس فيما يلي:

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني الحوافز السلبية بالجامعات الليبية ومستوى رضا العاملين في تلك الجامعات".

لاختبار تلك الفرضية اعتمد الباحثان على أسلوب الارتباط لبيرسون في قياس العلاقة بين تبني نظم الحوافز السلبية وتأثير ذلك على مستوى الرضا الوظيفي للعاملين بالجامعات الليبية موضع التطبيق.

جدول (12)

علاقة الارتباط بين تبني نظام الحوافز السلبية بالجامعات الليبية ومستوى رضا العاملين

مستوى رضا العاملين		المتغير
مستوى المعنوية	ارتباط بيرسون	
0.004	- 0.149	تبني الحوافز السلبية بالجامعات الليبية

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية

من الجدول تبين أن قيمة معامل ارتباط بيرسون بين تبني نظام الحوافز السلبية ومستوى رضا العاملين بالجامعات الليبية بلغ (-0.149) عند مستوى معنوية 0.004 وهي قيمة دالة إحصائية مما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين هذين المتغيرين، وبالتالي فإن التوسع في تطبيق نظم الحوافز السلبية يترتب عليه انخفاض في مستوى رضا العاملين بتلك الجامعات، مما يشير إلى أن تبني نظام الحوافز السلبية يؤدي إلى تدني مستوى رضا العاملين والعكس صحيح، لذا فإنه يجب عدم اللجوء إلى نظم الحوافز السلبية نظراً لتأثيرها العكسي على مستوى رضا العاملين.

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (أحمد إبراهيم، 2003) والتي توصلت إلى وجود علاقة من النوع السلبي بين الحوافز السلبية ودرجة الرضا الوظيفي لدى العاملين في كلية التجارة بجامعة النيلين محل الدراسة. ولا شك أن هذه النتيجة إنما تتفق مع الغالبية العظمى من البشر التي لا تفضل استخدام نظم التحفيز السلبية. وتتفق أيضا مع دراسة (عزالدين سويد، 2006)، والتي أوضحت أن الحوافز السلبية المتمثلة في التوبيخ والإنذارات والتهديد بالفصل ذات مستوى سلبي على الروح المعنوية والأداء.

وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (حسين العزب، 2006)، والتي توصلت لوجود علاقة (إيجابية) ذات دلالة احصائية بين الحوافز السلبية ورضا الموظفين عن نظام الحوافز.

6. يتمثل الفرض السادس للدراس فيما يلي:

"لا تختلف فعالية نظم الحوافز في تحقيق الرضا الوظيفي للعاملين بالجامعات الليبية باختلاف الجنسية (البيي وغير لبيي)".

لدراسة أثر اختلاف جنسية العامل على فعالية نظم الحوافز التي تطبقها الجامعات الليبية، وتأثير ذلك على مستوى الرضا الوظيفي لديهم، فقد قام الباحثان بإجراء اختبار مربع كاي للتجانس وقد كشفت نتائج التحليل الإحصائي عما يلي:

جدول (13)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة استنادا إلى متغير الجنسية ودرجة الرضا الوظيفي.

المجموعة	درجة الرضا								المجموع	قيمة اختبار مربع كاي	درجة الحرية	مستوى الدلالة
	منخفضة (أقل من 65)		متوسطة (65 – 91)		مرتفعة (91 – 130)							
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%						
ليبي	40	12.0	209	62.8	84	25.2	333	8.638	2	0.013		
غير ليبي	0	0.0	21	56.8	16	43.2	37					
الإجمالي	40	10.8	230	62.2	100	27.0	370					

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية

يتضح من الجدول وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات مجموعتي الدراسة (البيي وغير لبيي) لصالح غير الليبيين حول الرضا الوظيفي، حيث أن قيمة الاختبار تساوي 8.638 وهي قيمة معنوية عند درجة حرية (2) ومستوى معنويه 0.05، مما يشير إلى عدم تجانس إجابات مجموعتي الدراسة. ويتضح من خلال هذه النتيجة وجود قصور في نظام الحوافز المطبق في الجامعات عينة الدراسة، وأن ملاحظة الباحثان لهذه الجزئية من المشكلة حقيقية. ويؤكد ذلك الأرقام الواردة بالجدول اللاحق رقم (14) حيث يلاحظ وجود فجوة في

الأجور والعلاوات السنوية الدورية التي تمنح لأعضاء هيئة التدريس من الليبيين وغير الليبيين، ولا شك أن الباحثان يروى أن وجود مثل هذه الفجوة إنما يؤدي إلى شعور أعضاء هيئة التدريس الليبيين بعدم الرضا الوظيفي.

جدول (14)

المعاملة المالية الشهرية والزيادة السنوية الدورية لأعضاء هيئة التدريس من الوطنيين وغير الوطنيين بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي بليبيا

الدرجة العلمية	أعضاء هيئة التدريس من الوطنيين (جميع التخصصات)		أعضاء هيئة التدريس من الوطنيين (العلوم الإنسانية)		الزيادة السنوية الدورية للوطنيين (بالدينار الليبي)	الزيادة السنوية الدورية لغير الوطنيين (بالدينار الليبي)
	بداية المربوط	نهاية المربوط	بداية المربوط	نهاية المربوط		
أستاذ	2600		3500	3829	100	380
أستاذ مشارك	2150		3281	3538	90	365
أستاذ مساعد	1750		3063	3245	80	350
محاضر	1350		2800	2981	75	290
محاضر مساعد	950				70	

المصدر: قرارات اللجنة الشعبية العامة أرقام (434 و 435) لسنة 2008 بشأن المعاملة المالية لأعضاء هيئة التدريس الوطنيين وغير الوطنيين بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي.

ويوضح (العميان، 2005: 299) أن الفرد يعيش درجة العدالة من خلال مقارنته النسبية للجهود التي يبذلها (المدخلات) في عمله إلى العوائد (المخرجات) التي يحصل عليها، مع تلك النسبة لأمثاله العاملين في الوظائف الشبيهة وبنفس الظروف، فإذا كانت نتيجة المقارنة عادلة وتساوت الفئتان تكون النتيجة هي شعور الفرد بالرضا، أما إذ كان العكس فإن النتيجة هي شعور الفرد بعدم الرضا عن عمله.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة (داود الحدابي ومحمود عكاشة، 2006)، حيث أشارت نتائجها إلي وجود فروقات في متغير الجنسية لمستوي الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات وكانت هذه الفروقات لصالح مجموعات غير اليمنيين. وتتفق أيضا مع دراسة (سامي

الباحسين، 2007)، والتي استنتجت أن متوسط الرضا الوظيفي العام لمندوبي المبيعات غير السعوديين أعلى وبدلالة إحصائية من متوسط الرضا الوظيفي لمندوبي المبيعات السعوديين.

خلاصة النتائج:

تشير خلاصة النتائج إجمالاً إلى أن إجابات مجتمع البحث تدل على أن العاملين بالجامعات الليبية غير محفزين بالقدر الكافي سواء مادياً أو معنوياً وبالتالي فهم غير راضيين وظيفياً، وأن نظام الحوافز المطبق بالجامعات الليبية يعتبر نظاماً جزئياً وغير متكامل ويشوبه بعض جوانب القصور. وكذلك تشير النتائج إلى إمكانية التنبؤ بمستوى الرضا الوظيفي بدلالة فاعلية نظم الحوافز المطبقة بالجامعات.

علية يستنتج الباحثان أن نظام الحوافز سلاح في يد الإدارة يمكنها أن تحقق به مستويات عالية من رضا العاملين بها إذا ما أحسنت استخدامه، كما يدفع المنظمة إلى تحمل أعباء تؤثر سلباً على مستوى الرضا إذا أسيء استخدامه.

التوصيات:

إن نتائج هذه الدراسة تقود إلى عدد من التوصيات العلمية والعملية، وهي كالاتي:

- 1- يوصى الباحثان بضرورة توافق حاجات ورغبات العاملين المختلفة سواء المادية أو النفسية أو الاجتماعية أو الوظيفية مع نظام الحوافز المطبق، وهذا يستلزم معرفة الحاجات الحقيقية للعاملين سواء بالطرق المباشرة أو غير المباشرة من خلال توجيه الرؤساء والمشرفين لضرورة الإلمام بدوافع العاملين والظروف المحيطة بالعمل.
- 2- ضرورة مراعاة عنصر الفورية في صرف المكافآت وعدم تأخير الصرف ضماناً لتحقيق الرضا الوظيفي للعاملين، بجانب مراعاة العدالة في صرف هذه المكافآت وتشمل العدالة هنا المقدار والنوع والتوقيت.
- 3- ضرورة الاهتمام بالرضا الوظيفي للعاملين واعتباره نتيجة لنظام الحوافز، وهذا يتطلب ضرورة إجراء الدراسات والبحوث الدورية لقياس رضا العاملين عن نظم الحوافز واعتماد هذه النتائج كأحد المعايير لتقييم نظام الحوافز.
- 4- إعادة النظر في مرتبات أعضاء هيئة التدريس الوطنيين بحيث يصبح مماثلاً على الأقل لأعضاء هيئة التدريس المغتربين والذين يقومون بالتدريس في نفس الجامعة.
- 5- تطوير نظام الحوافز كل فترة زمنية حتى يتسم بالمرونة وعدم الجمود وحتى يتناسب مع المتغيرات التنظيمية الداخلية والمتغيرات البيئية الخارجية.

6- عدم التوسع في استخدام الحوافز السلبية المتمثلة بالعقاب المادي والنقدي، والعقاب المعنوي في الجامعات، إلا في حالات الضرورة، لما لها من أثر سلبي على أداء العاملين ورضاهم الوظيفي.

7- منح أعضاء هيئة التدريس فرص للتعلم وتطوير النمو المهني لديهم من خلال دعمهم وتشجيعهم للاشتراك في الندوات والمؤتمرات العلمية وإجراء البحوث العلمية.

8- ضرورة أن يتسم نظام الحوافز بالموضوعية والوضوح والعدالة والحد من تدخل الوساطة والمحسوبية عند تطبيق نظام الحوافز وربط نظام تقييم الأداء بنظام الحوافز وتوفير الكفاية من الحوافز للعاملين.

9- زيادة حوافز البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس واعتماد سياسات واضحة في مجال البحوث على مستوى الكلية وكذلك زيادة الإمكانات المتاحة لأعضاء هيئة التدريس من مكتبات مجهزة ومعدات علمية وغير ذلك من متطلبات القيام بأبحاثهم ونموهم الفكري والمهني.

10- ضرورة النظر في إمكانية تطبيق الاتجاهات الإدارية الحديثة في مجال التعليم الجامعي، مثل تطبيق نظم العمل المرنة في حضور وانصراف العاملين بالجامعة، ولا شك أن هذا يتطلب العمل بنظام الساعات المعتمدة في التدريس، وترك الحرية لأعضاء هيئة التدريس بالحضور في مواعيد العمل التي تتطلب وجودهم بالجامعات.

مقترح لدراسات مستقبلية:

1- إجراء دراسة تتعلق بالرضا الوظيفي لدى العاملين في قطاعات إدارية ومقارنة مستويات الرضا بين الأكاديميين والإداريين.

2- دراسة أثر تكنولوجيا المعلومات الحديثة على مستوى الرضا الوظيفي لدى العاملين بالجامعات الليبية.

3- يقترح الباحثان على ذوي التخصص من علماء الإدارة والتخطيط التربوي إجراء بحوث تركز بشكل خاص على موضوع الحوافز من منظور إداري إسلامي.

المصادر ومراجع

أولاً: الكتب العربية:

- 1- حسن حريم، السلوك التنظيمي الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- 2- زكي مكي إسماعيل، إدارة الموارد البشرية، مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، 2009.
- 3- صالح سعيد عودة، إدارة الأفراد، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 1994.
- 4- صلاح الدين محمد عبد الباقي، السلوك الفعال في المنظمات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- 5- عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، مناهج البحث العلمي في العلوم الإنسانية، مطبعة جامعة النيلين، الطبعة الأولى، الخرطوم، 2006.
- 6- كامل محمد المغربي، الإدارة، "أصالة المبادئ والأسس ووظائف المنشأة، مع حادثة وتحديات القرن الحادي والعشرين"، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 7- محمد الصيرفي، السلوك الإداري، "العلاقات الإنسانية"، دار الوفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2007.
- 8- محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي، الدليل التطبيقي للباحثين، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2008.
- 9- محمد فريد الصحن، طارق طه أحمد، إدارة التسويق في بيئة العولمة والإنترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- 10- محمود سليمان العميان، السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2005.
- 11- مصطفى عمر التير، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، شركة الجديد للطباعة والنشر، الطبعة الخامسة، 2001.
- 12- ناصر محمد العديلي، السلوك الإنساني والتنظيمي، معهد الإدارة العامة، الرياض، 1995.

ثانياً: الكتب الأجنبية:

Robbins, S. P. (2003) Organisation Behaviour 10th Edition Prentice Hall, USA.

ثالثاً: المجالات والأبحاث العلمية المنشورة:

- 1- احمد الهزايمة، "الرضا الوظيفي لأعضاء الهيئة التدريسية والموظفين الإداريين في الجامعات الخاصة (الأردن)، دراسة ميدانية"، مجلة العلوم الإنسانية، (2009).
- 2- حسين محمد العزب، "أثر الحوافز على الرضا الوظيفي لدى موظفي وحدات الجهاز الإداري الحكومي في محافظة الكرك"، جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة و الإدارة و التأمين، السنة الخامسة والأربعون، العدد السادس والستون، 2006، ص ص 85- 127.

- 3- داود عبد الملك الحدابي، محمود فتحي عكاشة، "الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة العلوم والتكنولوجيا وعلاقته ببعض المتغيرات المهنية والديموغرافية"، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد السابع والأربعون، ديسمبر، 2006، ص ص 5-25.
- 4- رمضان محمود عبد السلام، "محددات إدارة هيكلية نظم حوافز أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية دراسة تطبيقية على جامعة طنطا"، مجلة البحوث التجارية كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد السابع والعشرون، العدد الثاني، يوليو 2005، ص ص 139-204.
- 5- سامي بن عبد الله الباحسين، "الرضا الوظيفي لمندوبي المبيعات في القطاع الخاص السعودي، دراسة مبدئية على منظمات القطاع الخاص في المنطقة الشرقية"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المملكة العربية السعودية، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني، مايو 2007، ص ص 237-264.

رابعاً: الرسائل العلمية:

- 1- أحمد عثمان إبراهيم، "نظم الحوافز وأثرها على الرضا الوظيفي"، دراسة حالة كلية التجارة جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2003.
- 2- خالد مصطفى بن جمعة، "معوقات التحفيز لدى إدارة المنظمات"، دراسة تطبيقية على إدارة الشركات الصناعية الواقعة في نطاق مدينة الخمس، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا، 2007.
- 3- عارف بن ماطل الجريد، "التحفيز ودوره في تحقيق الرضا الوظيفي لدى العاملين بشرطة منطقة النجف"، دراسة ميدانية على ضباط وأفراد شرطة منطقة النجف"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007.
- 4- عبد الله فيصل إبراهيم الحميد، "تأثير الحوافز على الأداء والرضا الوظيفي للعاملين بقطاع الجمارك السعودية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، القاهرة، مصر، 2004.
- 5- عز الدين عبد الله سويد، "دور نظام الحوافز في رفع كفاءة أداء العاملين"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا، 2006.
- 6- علي مفتاح محمد البر يشني، "أثر الحوافز في رفع الكفاءة الإنتاجية دراسة تطبيقية على مصنع الحديد والصلب (ليبيا)"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان، 2006.
- 7- غازي عبد محمد الحامد، "أثر الحوافز على رفع أداء العاملين في المستشفيات العامة والمستشفيات الخاصة الأردنية لإقليم الوسط" رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان، 2002.
- 8- محمد عبد الحميد عبد الرحمن، "نظام الحوافز وعلاقته بالولاء التنظيمي في مؤسسات الاقتصاد الليبي"، دراسة تطبيقية على الشركات النفطية الليبية بالمشاركة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا، 2009.
- 9- هنادي عبد الله عباس، "الدوافع والحوافز وأثرها على الأداء الإداري للعاملين بالهيئة القومية للكهرباء للفترة من 2004-2005"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات العليا، معهد دراسة الإدارة العامة والحكم الاتحادي، الخرطوم، السودان، 2006.

خامسا : القوانين والقرارات والخطط والتقارير :

- 1- قانون رقم (15) لسنة 1981، بشأن نظام المرتبات للعاملين الوطنيين بليبيا.
- 2- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (285) لسنة (2006)، بشأن لائحة أعضاء هيئة التدريس الوطنيين بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي.
- 3- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (842) لسنة (2007)، بإقرار زيادة مالية لمرتبات العاملين الوطنيين بالجهاز الإداري لقطاع التعليم والجهات التابعة له.
- 4- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (434) لسنة (2008)، بشأن تحديد المعاملة المالية لأعضاء هيئة التدريس غير الوطنيين الذين تتعاقد معهم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي.
- 5- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (435) لسنة (2008)، بشأن تحديد مرتبات أعضاء هيئة التدريس الوطنيين الذين تتعاقد معهم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي.

سادسا : المؤتمرات والندوات والنشرات :

- 1- رمضان محمود عبد السلام، أثر محددات الرضا الوظيفي على التميز في أداء المنظمات الخدمية في محافظة الغربية، المؤتمر العلمي السنوي الثاني، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 2-3 نوفمبر 1998.
- 2- الكتاب الإحصائي، نشرة سنوية تصدر عن الهيئة العامة للمعلومات، ليبيا، 2006.

نظرية الضرورة في القانون الدستوري دراسة مقارنة

د. الداه محمد إبراهيم
كلية القانون بني وليد - جامعة الزيتونة

نظرية الضرورة في القانون الدستوري

دراسة مقارنة

د. الداه محمد إبراهيم

كلية القانون بني وليد - جامعة الزيتونة

مقدمة:

تقوم الدولة الحديثة على مبدأ المشروعية⁽¹⁾ Princip de la Legalite، الذي يعني سيادة القانون واحترام أحكامه، وسريانها على كل من الحكام والمحكومين. كما ينظم القانون علاقة الأفراد فيما بينهم، وعلاقتهم بغيرهم من مؤسسات وهيئات الحكم في الدولة. فمبدأ المشروعية يقضى أن تكون جميع التصرفات الصادرة من الدولة ومواطنيها متوافقة مع القواعد القانونية السائدة في الدولة، سواء كانت تشريعية أو عرفية أو قضائية أو دستورية أو لائحة.

فالقانون بصورة عامة يخضع له الجميع ويطل الكافة في إطار نوع من التوازن بين حقوق الأفراد وحرياتهم، وما تتمتع به الدولة من سلطات ووسائل القمع المشروعة التي يجوز لها أن تمارسه في أي وقت.

وقد تضاعفت أهمية مبدأ المشروعية في ظل الدولة الحديثة نظراً لتدخلها في الأنشطة المختلفة سواء كانت اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية وحتى السياسية، وذلك ما جعل السلطات العامة أثناء تدخلها في ممارسة اختصاصاتها أن تقوم بتقييد حريات الأفراد وحقوقهم لتحقيق نوعاً من الرخاء الاجتماعي مثلاً.

فالقانون يجب أن يتلاءم مع الواقع ويتمشى مع الظروف، وإلا وصف بالجمود وعدم التطور. فالواقع هو الذي يفرض على المشرع أن يغير ويعدل ويلغى بعض التشريعات التي لم تعد صالحة لفترة معينة من حياة المجتمع.

ومن ذلك أن الدولة قد تمر بأوقات استثنائية لا يمكن معالجتها بتشريعات عادية أعدت أصلاً لمواجهة ظروف عادية، لأن ذلك قد يعرض الدولة ومؤسساتها إلى أخطار جسام يصعب تداركها

(1) د. ماجد راغب الحلو: القضاء الإداري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية 1999، ص 15-16.

- د. سليمان محمد الطماوي: قضاء الإلغاء، دار الفكر العربي 1996، ص 19.

- د. أحمد مدحت علي: نظرية الظروف الاستثنائية، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1978، ص 4-5-6.

إلا بقوانين غير عادية أو استثنائية، وهو ما جعل المشرع في معظم الأحوال يتوقع تلك الظروف ثم يضع لها تنظيمًا ملائمًا يكون بمثابة تشريع لها، لذا فإن التشريعات المنظمة للظروف الاستثنائية قد ترد في متن الدستور أو في قوانين استثنائية منفصلة عنه، وقد تكون في كليهما معاً.

فالمشرع الدستوري قد يجيز للسلطة التنفيذية ممارسة الوظيفة التشريعية في الظروف الاستثنائية حيث يتطلب الأمر صدور تشريعات عاجلة وضرورية لا تتبع في صدورهم الإجراءات البرلمانية العادية التي تتميز بالبطيء والتعقيد، ومثال ذلك المادة (16)* من الدستور الفرنسي لعام 1958، والمادة (39)** من الدستور الموريتاني الصادر في عام 1991.

وفي كل الأحوال فإن التشريع الصادر في الظروف غير العادية أو الاستثنائية بناءً على تفويض برلماني يجب أن يراعي مقتضيات الدستور وعدم الخروج عليها باعتباره التشريع الأعلى والأسمى في الدولة⁽¹⁾.

فالمشرع عندما يتوقع حالة الظروف الاستثنائية التي يمكن أن تتعرض لها الدولة ثم يضع لها حلاً، فإنه بذلك يتبنى نوعاً من الملائمة بين سلطة الإدارة وبين الأزمة المتوقعة، حيث يقر للإدارة باختصاصات أو سلطات إضافية وضرورية لمواجهة الأزمة بالحالة بالدولة. فإن تحققت الإدارة من قيام هذه الظروف - الاستثنائية - الواردة في النص الدستوري بادرت إلى ممارسة تلك الاختصاصات.

كما أن المشرع عندما ينظم حلاً للظروف الاستثنائية ومنها حالة الضرورة فإنه بذلك يسعى إلى التحقق من آثارها على حقوق الأفراد وحررياتهم من جهة، وإلى الحد من السلطات التي تتمتع بها الإدارة العامة من جهة أخرى. فقيام الظروف الاستثنائية يؤدي في الغالب إلى تقييد أو الحد - على الأقل - من ممارسة الأفراد لحررياتهم العامة، كما أنه في ظل هذه الظروف قد تتجاوز السلطة التنفيذية اختصاصاتها الواردة في الوثيقة الدستورية، أو تلك الممنوحة لها من قبل المشرع، بل من الوارد أن يسلب القضاء جزء من اختصاصه وإسناده إلى هيئة إدارية. وعلى ذلك تكون نظرية الضرورة أو الظروف الاستثنائية هي الأساس للسلطة اللائحية الاستثنائية.

Claud Leclercq: innstitvtion politiques et droit constitutionnel.

(1) 1981.p354.

-R.D.P.1965.P290.

*- سنتطرق الى هذه المادة في الجزء الخاص بفرنسا من هذا البحث.

** - سنقف على دراسة هذه المادة في العنصر الاخير من هذا البحث ايضاً.

وقد فضلنا في هذا البحث مصطلح (نظرية الضرورة) بدلاً من استخدام (مصطلح الظروف الاستثنائية) لسبب بسيط وهو أن الضرورة نظام قانوني نشأ لمواجهة أحوال واقعية غير عادية هي (الظروف الاستثنائية) وما شابهها، كحالات الحروب، أو الطوارئ، أو حالات الاستعجال.

وسنتناول هذا البحث وفقاً للمنهجية التالية:

أولاً: نظرية الضرورة في الفقه والقضاء.

ثانياً: لوائح الضرورة في الدستورين الفرنسي والموريتاني.

أولاً: نظرية الضرورة في الفقه والقضاء

كانت نظرية الضرورة وما زالت محل اهتمام واسع من قبل الفقه الدستوري والإداري على الخصوص، لأنها تعبر عن موقف هام وخطير هو وجود خطر جسيم ومؤكد يهدد مصلحة جوهرية لا دخل لصاحب هذه المصلحة في وقوعه. وكان للقضاء الإداري دور كبير في وضع الضوابط والشروط المتعلقة بتطبيق هذه النظرية، وهو ما دفع بالمشروع الدستوري - بعد ذلك - إلى تنظيم بعض الحالات التي تعتبر تطبيقاً لهذه النظرية.

وسنبين هنا موقف الفقه والقضاء من نظرية الضرورة، وذلك على النحو التالي:

أ - موقف الفقه من نظرية الضرورة⁽¹⁾:

تباينت آراء الفقه الدستوري من نظرية الضرورة، فالبعض اعتبرها نظرية سياسية أو واقعية، والبعض الآخر يعتبرها نظرية قانونية.

1 - نظرية الضرورة نظرية سياسية أو واقعية:

ذهب اتجاه واسع من الفقه إلى القول بأن نظرية الضرورة نظرية سياسية أو واقعية، وأنها تقتقر لأي أساس قانوني.

*** الاتجاه الانجلو أمريكي⁽²⁾:**

جرت التقاليد والأعراف في إنجلترا منذ القدم على عدم تنظيم الأحكام العرفية مسبقاً بقوانين دائمة، إلا أن المشرع الإنجليزي خرج عن هذا التقليد عام 1920 عندما قام بإصدار قانون دائم ينظم حالة الطوارئ مبرراً ذلك بتجربة الحكومة الإنجليزية أثناء الحرب العالمية الأولى عند ما مرت بظروف استثنائية خطيرة، فلم تكن تتمتع بسلطات استثنائية تتيح لها مواجهة المشاكل

(1) Camis:L,etat de necessite en Democrate.paris.1965.p50.51.

د. سعد عصفور، ود. محسن خليل القضاء الإداري، ج1، منشأة المعارف. 1977، ص23 وما بعدها.

(2) د. أحمد مدحت علي: نظرية الظروف الاستثنائية، الهيئة المصرية العامة، للكتاب، 1978، ص32 وما بعدها..

د. حسن الترابي: سلطات الأزمة دراسة مقارنة بين القوانين الأنجلو سكسونية والفرنسية، رسالة دكتوراه، بارميس

1964، ص162 وما بعدها.

الناجمة عن الحرب، وهو ما دفعها أن تضع قانوناً دائماً ينظم السلطات الاستثنائية ويوسع منها عند الاقتضاء، واستخدامه كل ما حلت أزمة من الأزمات الخطيرة.

ويقضى قانون حالة الطوارئ الإنجليزي بأن تعلن الحكومة حالة الطوارئ كلما تحققت وقائع من شأنها أن تهدد الجماعة بالحرمان من ضرورات الحياة كالشراب والطعام، والوقود، والإضاءة، ووسائل النقل، وغيرها من الأمور الضرورية للمواطنين. وتكون مدة حالة الطوارئ (شهرًا) واحد من تاريخ إعلانها قابلة للتجديد بإصدار إعلان جديد يعرض على البرلمان للتصديق عليه إن كان منعقدًا، فإن لم يكن كذلك دعي للانعقاد خلال (خمسة أيام) من تاريخ صدور إعلان تمديد حالة الطوارئ ليعرض عليه.

وأثناء سريان حالة الطوارئ يجوز للحكومة أن تصدر ما تراه من المراسيم الضرورية لحماية الأمن العام، وضمان الحاجات الأساسية للمواطنين.

وهذه اللوائح لا بد أن تعرض على البرلمان حتى يصدق عليها، ثم ينتهي العمل بها بعد (سبعة أيام) من تاريخ صدورها إذا لم يوافق البرلمان على الاستمرار بالعمل بها فترة أخرى.

* وفي الولايات المتحدة الأمريكية فإن حالة الظروف الاستثنائية قد عالجتها الفقرة (2) من المادة الأولى من الباب (4) من الدستور التي تنص على أنه (لا يجوز وقف العمل بنظام أوامر الإحضار إلا إذا تطلبت ذلك وقاية الأمن العام في حالتي الغزو والفتنة).

والواضح من هذا النص أنه لم يقر صراحة بأن رئيس الجمهورية هو الذي يحق له وقف العمل بنظام الإحضار إذا كانت مقتضيات الأمن تتطلب ذلك خاصة في حالتي الغزو والفتنة. وحتى محاولة الرئيس الأمريكي (لنكولن) أثناء الحرب الأهلية استخدام هذه السلطة باعتباره المعنى بأحكام المادة السابقة، فإن تلك المحاولة قد فشلت، إذ قضت المحكمة العليا في عام 1861 في حكمها الشهير في قضية MERRY man، أن الكونغرس هو المخول بوقف العمل بنظام أوامر الإحضار.

وعلى ذلك فإن الدستور الأمريكي لم يتضمن أي نص يجيز للحكومة سلطات خاصة لمواجهة الأزمات، كما أنه لا توجد تشريعات استثنائية على نمط قوانين الطوارئ الدائمة المعروفة في إنجلترا.

ومع ذلك فقد اعتاد المشرع الأمريكي أن يصدر قوانين استثنائية من حين إلى آخر لمواجهة الظروف الاستثنائية، كما حدث عام 1917 بعد دخول الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى عندما خول الحكومة سلطات خاصة لمكافحة عمليات التجسس والتخريب، التي يقوم بها عملاء العدو في هذا البلد، وقانون سبتمبر عام 1950، الذي يجيز لرئيس الدولة في حالة إعلان الحرب أو الفتنة أو الغزو أن يعتقل أي شخص يشتبه في قيامه بتجسس أو تخريب. وفي

يونيو عام 1952 صدر قانون الهجرة الذي يسمح للإدارة أن تفرض قيوداً على السفر خارج البلاد في حالة الحرب أو قيام أزمة وطنية.

* اتجاه الفقه الفرنسي:

ذهب اتجاه من الفقه الفرنسي¹ إلى القول بأن نظرية الضرورة نظرية سياسية أو واقعية، ومن ثم فإنه لم يقر بأي مشروعية لأعمال السلطة التنفيذية التي تستند فيها على حالة الضرورة والتي قد تخالف فيها أحكام القوانين القائمة.

واعتبر هذا الاتجاه أن الإجراءات التي تتخذها الحكومة بناءً على نظرية الضرورة تعد باطلة وتحمل مسؤولية ما يترتب عليها، إلا إذا صححها البرلمان بقوانين التضمينات أو بتشريعات أخرى تتضمن نصوص التصرفات الباطلة.

وفي الحالات التي تضطر فيها الدولة إلى اتخاذ إجراءات تخالف القانون لمواجهة الضرر الطارئ فإن ذلك لا يعود إلى حق قانوني يتيح لها ممارستها، وإنما يعود إلى (الحوادث الشاذة) التي يستطيع المشرع الدستوري التنبؤ بها.

ومع ذلك فإن هذا الاتجاه لا ينكر على الدولة ما تتخذه من إجراءات أثناء الظروف الخطيرة والمفاجئة للحفاظ على كيانها وسلامتها، إلا أن ما تقوم به في هذا السبيل من مخالفات للدستور، نابع من أرض الواقع وليس من باب موافقته للقانون الأمر الذي يجعل حكم الواقع يطغى بصورة مؤقتة على حكم القانون⁽²⁾، وإمكانية مخالفة هذا الأخير.

وعلى ذلك تكون كل التصرفات التي تتخذها الدولة المخالفة للدستور والقانون تصرفات غير مشروعة، لكن يجوز للحكومة بعد انتهاء الأزمة أن تتقدم إلى البرلمان باعتباره يمثل السلطة الدستورية الأعلى لإعفائها من المسؤولية الناجمة عن أعمالها غير المشروعة من خلال قانون التضمينات.

أما التصرفات ذاتها فتظل معدومة القيمة قانونياً، ولا يمكن أن تكون محلاً للإجازة لأن القانون لا يمكن أن يعطى قيمة لعمل باطل في ذاته، ومن ثم يكون الحل التشريعي الوحيد هو إصدار قانون جديد حسب الإجراءات السليمة العادية متضمناً نصوص القرار أو الإجراء السابق

(1) Esmein: Elements de droit Constit P.88.

- carre demalberg: Contribution a la theorie generale de l'Etat paris.1920.T.1.P610.

(2) د. سامي جمال الدين: لوائح الضرورة وضمانة الرقابة القضائية، منشأة المعارف 1982، ص18.

د. يسرى محمد العصار: نظرية الضرورة في القانون الدستوري والتشريع الحكومي في فترة إيقاف الحياة النيابية، دار النهضة العربية 1995، ص9 وما بعدها.

الموصوف بالبطلان، بحيث ينص هذا القانون على الأثر الرجعي ابتداءً من تاريخ صدور القرار الباطل باستثناء مسائل التجريم.

أما إذا عرضت القرارات التي صدرت على خلاف ما يقضى به الدستور استناداً على حالة الضرورة من أجل أن يجيزها البرلمان، فإن ذلك لا يترتب عليه تصحيح بطلانها، لأنه نوع من البطلان المطلق الذي لا يمكن إجازته. ويشترط لتطبيق نظرية الضرورة وجود خطر حقيقي، وأن يكون هذا الخطر يتطلب التصرف بسرعة مع استحالة اللجوء إلى الطرق العادية، عندئذ يكون الخروج على القانون جائزاً وفي أضيق الحدود؛ كما يجب أن يكون هذا الإجراء مؤقتاً، وعند استبعاد الخطر تنتهي تلك الإجراءات.

2- نظرية الضرورة نظرية قانونية:

ذهب جانب من الفقه خاصة الألماني إلى القول بأن نظرية الضرورة نظرية قانونية، مستنداً في ذلك أن الدولة هي التي تسن أو تضع القانون، وأنها تخضع له من أجل تحقيق مصالحها، أما إذا لم يحقق تلك المصالح فإنها لا تخضع له فالقانون يعد وسيلة لتحقيق غاية هي حماية الجماعة، فإذا لم تتحقق تلك الغاية فلا يجوز الخضوع له، ومن ثم يجب على الحكومة أن تضحي به من أجل سلامة الجماعة. وإذا كانت الدولة أو الحكومة قد تمر بظروف خطيرة تفرض عليها اتخاذ إجراءات سريعة هي في الأصل من اختصاص السلطة التشريعية، وأن يكون الدستور لا يجيز للحكومة في مثل هذه الظروف أن تحل محل البرلمان، فإنه بذلك قد خلق إحدى الحالات أو الفراغات التي يجب على سلطة الدولة ملأها ما دامت القوانين لم تعالجها. فالحكومة في مثل هذه الظروف مضطرة أن تتخذ كل الإجراءات اللازمة لمواجهة الخطر المحقق بالدولة، وعلى البرلمان بعد ذلك تصحيح الأمور بتصديقه اللاحق على ما صدر من تصرفات مخالفة للقانون⁽¹⁾.

وحسب النظرة الألمانية فإن سلامة الدولة إذا كانت مهددة، فإن ذلك يؤدي إلى قيام (حق الضرورة) الذي يبيح للدولة الخروج على القواعد القانونية من أجل الحفاظ على سلامتها - أي الدولة - التي تمثل الغاية من أي نظام قانوني.

وبذلك تكون نظرية الضرورة حقاً للدولة، الأمر الذي يترتب عليه أن تكون الأعمال والإجراءات المتخذة في سبيل مواجهة هذه الظروف شرعية، لأنها تهدف إلى المحافظة على أمن وسلامة الدولة، ومن ثم فلا مسؤولية لرجال الدولة عن تلك الإجراءات والأعمال، وبالتالي لا يجوز للأفراد العاديين المطالبة بالتعويض عما لحقهم من أضرار نتيجة لتلك الإجراءات.

(1) د. سامي جمال الدين: لوائح الضرورة وضمان الرقابة القضائية، المرجع السابق، ص 19-20.

د. نعيم عطية: نظرية التقييد الذاتي، مجلة مجلس الدولة، س 12 لسنة 1964، ص 198.

وقد وصف بعض الفقهاء¹ النظرية الألمانية أنها نظرية دكتاتورية وليست نظرية قانونية تسعى إلى إضفاء طابع قانوني على أسلوب استبدادي. وذلك ما جعلها ترفض من قبل جانب واسع من الفقهاء². ومع ذلك فقد تأثر بها بعض من كبار الفقهاء الفرنسي وإن كان بشكل مغاير، مثل الفقيهين (ديجي) و(هوريو).

*- موقف (ديجي) (3) من نظرية الضرورة:

لقد بين (ديجي) موقفه من نظرية الضرورة أثناء عرضه لمبدأ المشروعية، فاعتبر أن مبدأ المشروعية من الناحية الموضوعية أو المادية لا يمكن أن يرد عليه أي استثناء، وأنه لا يجوز لإحدى أجهزة الدولة اتخاذ قرار لا يتوافق مع النصوص القانونية القائمة، فمبدأ المشروعية بهذا الشكل يعتبر ضماناً أساسية لحماية الأفراد ولا يجوز أن يرد عليه استثناء.

وعلى ذلك فإن مبدأ المشروعية من هذه الناحية مبدأ مطلق من الناحية الموضوعية وقابل للطعن عليه بالإلغاء في الأعمال المخالفة للقانون، أما مبدأ المشروعية من الناحية الشكلية أو العضوية فقد يتأثر بضغط الضرورة العملية. وبما أن القرار الفردي عند صدوره يجب ألا يكون مخالفاً للقانون فإن هذا الأخير أيضاً لا يمكن أن ينشأ كمبدأ عام إلا بشكل معين وبإجراءات معينة، أي أنه يوضع من قبل البرلمان باعتباره المعبر عن الإرادة العامة، فهو المختار أو المنتخب من قبل الشعب.

إلا أن مبدأ المشروعية قد ترد عليه بعض القيود - من حيث الشكل - نتيجة للظروف الاستثنائية أو حالة الضرورة، ومثال ذلك قيام الحكومة بإصدار لوائح الضرورة في حالات معينة وفي موضوعات محددة بذاتها، وهو عمل استثنائي غير مألوف، لكن الضرورة هي التي جعلت الحكومة تبادر بصياغة هذه اللوائح وليس البرلمان.

ولا شك أن تلك النصوص مخالفة للقوانين القائمة، لكن مبررها هو الضرورات العملية الضاغطة التي لا يمكن معالجتها بطرق أخرى، حيث أن البرلمان غير قادر على إصدار قوانين بشأن الأزمة.

وقد اعترف (ديجي) بحق الحكومة في إصدار قرارات في المواضيع التشريعية أثناء الظروف الاستثنائية أو حالة الضرورة، في أضيق نطاق.

أما الشروط التي يجب أن تتحقق - كما يقول ديجي - لإصدار لوائح الضرورة فهي:

¹ - Mahmoud havd:ladelegation legislative enfrance et enegypte.1953.p.167.

² د. نعيم عطية: نظرية التنفيذ الذاتي، مرجع سابق، ص 207.

(3) Duguit: trait,e de droit Constitu ... TIII.P.732 ET 733.

- قيام حرب خارجية أو عصيان مسلح أو إضراب عام للموظفين.
 - أن يستحيل على البرلمان الاجتماع أو على الأقل ألا يكون منعقداً، أو توجد حالة استعجال لا تسمح بالدعوة للبرلمان للانعقاد.
 - أن تكون قرارات الضرورة خاضعة لتصديق البرلمان في أقرب اجتماع له.
 - * موقف (هوريو) من نظرية الضرورة⁽¹⁾:
- أخذ الفقيه (هوريو) بنظرية الضرورة باعتبارها نظرية قانونية تبرر الدفاع الشرعي، وعلى أساسها تتسع السلطة اللائحية للإدارة في مواجهة ظروف كالحرب، أو الفتن الداخلية أو الكوارث الحادة التي تدفع الدولة إلى توقيف بعض القوانين من خلال قرارات بقوانين.
- فالحرب عند (هوريو) تنعكس على النظام القانوني، مما يستوجب قيام نظام قانوني خاص تستند إليه الإجراءات الضرورية العاجلة لمواجهة الظروف الاستثنائية⁽²⁾.
- وهذه الإجراءات قد تخالف نظام المشروعية السائد في الظروف العادية بحيث تحدث نوعاً من المشروعية يصفه (هوريو) بمشرعية الظروف التي تخلق هي أيضاً نوعاً من الدكتاتورية الواقعية للسلطة التنفيذية خاصة في حالة الحرب وما تتطلبها من ضرورات في ذلك الوقت.
- ويعتبر (هوريو) أن الحكومة إذا خرجت عن إطار المشروعية العادية في مواجهتها للظروف الاستثنائية، إلا أنها لا تعتبر خارجة عن إطار القانون بالمعنى العام ما دامت تحققت حالة الدفاع الشرعي.
- وقد تساءل هذا الفقيه عن الكيفية التي يمكن أن تعدل بها القواعد القانونية العادية وتبرير ذلك بضرورات الحرب؟ فأجاب بأن الحل يكمن في نظرية الدفاع الشرعي بحدوده المعروفة، ذلك أنه في حالة الأزمات كالحرب وغيرها تكون الدولة ذاتها في موقف الدفاع الشرعي، الذي يبرر ما تتخذه من إجراءات فردية كإصدار اللوائح التنفيذية وتقييد الحريات العامة وضماناتها المقررة للأفراد.
- وفي حالة الدفاع الشرعي يجوز للدولة أن توقف تنفيذ بعض القوانين، وأن تتجاوز اختصاصاتها دون تفويض سابق يتيح لها ذلك.
- وفيما يتعلق بالضبط الإداري فإنه يجوز للحكومة أن تتخذ إجراءات الضبط الإداري للتصدي للظروف الاستثنائية، وتلك الإجراءات قد أقر مجلس الدولة بمشروعيتها.

(1) M.Houriou: précis de droit Constitu ...P.448 et .

(2) د. وجدي ثابت غيرال: السلطات الاستثنائية لرئيس الجمهورية، منشأة المعارف، 1988، ص72-73.

وقد انتهى (هوريو) بأن نظرية الدفاع الشرعي في حالة الضرورة تعتبر أهون الضررين وأقل الشرين في حالة الموازنة بين المصالح المهددة وانتهاك القوانين السارية أو وقفها أو تعديلها⁽¹⁾.

* موقف الفقه المصري من نظرية الضرورة:

أهتم الفقه المصري بنظرية الضرورة، وقرر بعضه أن (الضرورة لا تؤدي إلى هدم الشرعية أو تجاوزها تجاوزاً كلياً)⁽²⁾.

إلا أن هذا الفقه اختلف في فهمه لنظرية الضرورة وانقسم إلى آراء متعددة، فهناك من يعتبر أن نظرية الضرورة تؤثر على مبدأ المشروعية فتوسع من قواعدها وذلك للمحافظة على النظام العام وسير المرافق العامة دون إلغاء المشروعية ذاتها.

ففي ظل الظروف الاستثنائية يرجح توسيع المشروعية وتغيير حدودها من قبل القاضي باعتباره المعنى بتفسير القانون حسب ملاءمته لظروف تطبيقه.

فالأمر هنا يتعلق (بتفسير قواعد القانون تفسيراً واسعاً يسمح للإدارة بسلطات العمل السريع الذي تقتضيه مهمتها في صيانة الأمن وحسن سير المرافق العامة)⁽³⁾.

وهذا ما عبر عنه رأي آخر حيث يقر بتوسيع المشروعية، فيقر (أن الأحكام الدستورية والتشريعية يجب أن تقب وتخضع أمام الضرورة العليا لسلامة البلاد، فهذه النظرية تمثل استثناء وارد على مبدأ علو الدستور، حيث يوقف العمل بهذا المبدأ لصالح الحكام وتعفى السلطة التنفيذية من احترام الدستور والقوانين إذا ما اقتضت ذلك الضرورات العليا لسلامة الدولة)⁽⁴⁾.

وقد ذهب في هذا الاتجاه جمهور الفقه المصري الذي يؤكد بعضه أن (.. سلطات الضبط الإداري تتسع اتساعاً كبيراً في الظروف غير العادية طبقاً لنظرية الظروف الاستثنائية التي يكون من شأنها توسيع نطاق المشروعية بحيث تصبح من التدابير التي تكون غير مشروعة في الظروف العادية، تعتبر مشروعة في الظروف الاستثنائية)⁽⁵⁾.

ومن الواضح أن الآراء السابقة تعبر عن فكرة واضحة تقضي بأن نظرية الضرورة أو الظروف الاستثنائية تؤدي إلى توسيع نطاق مبدأ المشروعية ليشمل الإجراءات الاستثنائية التي تقوم بها

(1) Houriou:pr,ecis de droit Constitu ... op.cit.p453.

(2) د. يحيى الجمل: نظرية الضرورة في القانون الدستوري وبعض تطبيقاتها المعاصرة، دار النهضة العربية، 1974، ص45.

(3) د. طعيمة الحرف: مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الإدارة للقانون بـد، ص175.

(4) د. عبد الحميد متولي: الوسيط في القانون الدستوري، دار المعارف 1956، ص340.

(5) د. عاطف البنا: حدود سلطات الضبط الإداري، مجلة القانون والاقتصاد، ع3 و4 السنة 48، 1978، ص373.

الإدارة حتى تكتسب شرعية استثنائية⁽¹⁾؛ وطبقاً لتلك الآراء تكون النظرية استثناءً من مبدأ المشروعية أو قيداً يرد عليه⁽²⁾.

بناءً على ما سبق؛ فإن مشروعية الظروف هي التي تبرر إجراءات الضرورة لكنها لا ترقى إلى هدم مبدأ المشروعية بكامله أو تقويض دعائمه، وإنما تؤثر على القواعد اللائحية والتشريعية التي تشكل منها، إذ من الوارد إلغاء وتعديل التشريعات واللوائح القائمة بمقتضى قرارات وأعمال الضرورة. كما يجوز تقييد الحقوق والحريات العامة بمقتضى تدابير الظروف الاستثنائية أو حالة الضرورة.

أما المجال الدستوري والقواعد الدستورية فلا يجوز تغييرها أو المساس بها، لأن هذه القواعد تمثل الحد الأدنى المشترك من قواعد المشروعية التي يجب توافره في كل الظروف والأوقات. فالقوة التي تم إعطاؤها لإجراءات الضرورة هي قوة القانون فقط، وبالتالي لا يمكن لقوة القانون أن تعدل أو تلغي أو توقف إلا القواعد التي تكون في نفس المرتبة أو تلك الأدنى منها مرتبة، ومن ثم يجوز أن أُنال أو تمس بالتغيير، أو إلغاء القوانين واللوائح.

أما الدستور فلا يجوز المساس بقواعده لأنها تتمتع بقيمة دستورية أعلى من القانون واللوائح؛ فالدستور - كما أشارنا سابقاً - يمثل الحد الأدنى من القواعد التي يجب على السلطات احترامها في كل الظروف باعتباره دستور المشروعتين معاً المشروعية العادية والمشروعية الاستثنائية. كذلك فإن الدستور يعد القاعدة الأساس التي يقوم عليها النظام القانوني العادي والاستثنائي، ثم أنه هو الذي يقن النظام الاستثنائي، ومن ثم فلا يعقل أن يقن نظاماً ينتهي في الأخير بإبطال أو انتهاك أحكام الدستور ذاته.

فقواعد الضرورة أو الظروف الاستثنائية لا تؤثر في جميع قواعد المشروعية وإنما في جزء منها، خاصة تلك القواعد التي تتمتع بقيمة التشريع واللائحة، دون القواعد الدستورية التي لا يطالها ذلك التأثير.

وعلى ذلك تكون الضرورة من الناحية الواقعية مصدراً جديداً للقواعد والأحكام الاستثنائية وتترتب عليها اختصاصات جديدة للسلطات العامة لم تكن موجودة في الظروف العادية.

ب- موقف القضاء من نظرية الضرورة⁽³⁾:

لا شك أن القضاء سواء في فرنسا أو في مصر قبل بنظرية الضرورة، لذا سنتناول موقفيهما باختصار على النحو التالي:

(1) د. عبد الغني بسيوني: ولاية القضاء الإداري على أعمال الإدارة ب-د، ص 234.

(2) د. وجدي ثابت غبريال: السلطات الاستثنائية لرئيس الجمهورية، المرجع السابق، ص 77-78.

(3) د. سامي جمال الدين: لوائح الضرورة وضمان الرقابة القضائية، المرجع السابق، ص 26.

1- موقف القضاء الفرنسي من نظرية الضرورة⁽¹⁾:

إذا كان القضاء الفرنسي أخذ بنظرية الضرورة فإن الفضل في ذلك يرجع إلى مجلس الدولة الذي أقرها في العديد من أحكامه، بل أكثر من ذلك فإن المشروعية الاستثنائية التي تطبق في الظروف الاستثنائية هو الذي خلقها أصلاً، فأقر بالسلطات الاستثنائية في حالة الضرورة، خاصة إذا لم توجد نصوص تشريعية أو دستورية تنظمها، أو إذا تبين عند التطبيق العملي لها وجود نقص أو قصور يدل على عدم استجابتها لمواجهة هذه الأخطار ودفعها، فإن القضاء يتدخل لسد هذا القصور وتكملته حتى يكون للإدارة سلطات كافية تتيح لها مواجهة الظروف الاستثنائية.

وكان موقف القضاء الإداري أكثر تحراً من نظيره العادي بسبب نشأته وخبرته واحتكاكه بالإدارة العامة، فأقر بنظرية الضرورة التي كان يسميها بتسميات مختلفة مثل (نظرية سلطات الحرب)، و(نظرية الظروف الاستثنائية)، إلى جانب (نظرية الضرورة).

فقد اتجه القضاء إلى تقرير هذه النظرية مع بداية الحرب العالمية الأولى 1914-1918، إثر صدور العديد من اللوائح (المراسيم) التي كانت تتضمن بعض الأحكام المخالفة للقوانين، أو المعطلة لها، أو المعدلة لبعضها، أثناء غياب البرلمان أحياناً، وانعقاده أحياناً آخر. فقامت الحكومة أن ذاك بإصدار مجموعة من المراسيم دون أن يمنحها البرلمان تلك السلطات مع بداية الحرب، لكن الحكومة أحست بالطبيعة غير المشروعة إلى حد ما لتلك المراسيم فطلبت من البرلمان أن يصادق عليها.

أما مجلس الدولة فإنه المنشأ لنظرية الضرورة، وتبلورت بصورة واضحة في هذه الفترة 1914-1918 نتيجة للطعون المقدمة إليه ضد مراسيم الضرورة الصادرة عن الحكومة، فتصدى لها وأصدر العديد من الأحكام في هذا الشأن، وكان من أشهرها حكم (HEYRIES) الذي يعد البداية الحقيقية لظهور نظرية الضرورة في القضاء الفرنسي.

ويقضي هذا الحكم بصحة المرسوم الذي أصدره رئيس الدولة بتاريخ 10 ديسمبر 1914 والمتضمن إيقاف المادة 65 من قانون 22 أبريل 1905 المتعلق ببعض ضمانات الموظفين أثناء الحرب، فقضى مجلس الدولة بمشروعية هذا الإيقاف، وأن من حق الحكومة وقف الضمانات الفردية دون أن يجيز لها التشريع ذلك. وقد اعتبر هذا اعتداء على المشروعية المتجسدة في القاعدة الدستورية الأساسية التي تقضي بأن تخضع اللائحة أو المرسوم للقانون وعدم تعارضها معه، لكن المجلس استند في موقفه على نص المادة (3) في دستور 1875 الذي كان سارياً آنذاك التي تقضي بأن يتحمل رئيس الدولة مهام الإشراف على تنفيذ القوانين

(1) C.E.22 no v. 1918. sieur merille.1024.

- C.E. 28.Fer.1919. Dame Dol et Laurent.s.33.

- C.E. 19.10.1962.Canal. R.A.P. 13068.

والمحافظة على سير المرافق العامة بطريقة منتظمة ومطرودة خاصة أثناء الحرب حتى وإن ترتب على ذلك اختراق بعض القوانين.

إلا أن موقف مجلس الدولة هذا كان محل انتقاد فقهي خاصة عندما أجاز لرئيس الدولة توقيف بعض القوانين استناداً على المادة (3) المشار إليها سابقاً، والتي لا تسمح - كما يقول بعض الفقهاء - للرئيس أن يمتنع عن تنفيذ القانون وإنما توجب عليه أن ينفذ القانون بالطرق المشروعة دون مخالفتها أو التفرقة بينها⁽¹⁾.

وكان هذا النقد سبباً في أن يعدل مجلس الدولة موقفة السابق والتمسك بنظرية سلطات الحرب باعتبارها تطبيقاً لنظرية الضرورة لتقرير مشروعية لوائح الضرورة⁽²⁾.

2- موقف القضاء المصري من نظرية الضرورة:

أخذ القضاء الإداري المصري بنظرية الضرورة كأساس قانوني يتيح للإدارة الخروج على أحكام المشروعية العادية في حالة قيام خطر جسيم يهدد مصالح الدولة الحيوية⁽³⁾.

وبما أن حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية تعد من أشهر تطبيقات حالة الضرورة أو الظروف الاستثنائية، فإن المحكمة الإدارية تقر بأن (نظام الطوارئ نظام استثنائي يجد مبرره فيما يعترض حياة الدول ... وبهذه المثابة لا يسوغ التوسع في تطبيقاته وإنما يرتفع بأهدافه وتتحدد السلطات المنبثقة عنه بصريح النص المقرر لها، وترتبط بدائرته وحدها كاستثناء ينبو عن التفسير الواسع ويلتزم في استلام قواعده دائرة التفسير الضيق. ونتيجة ذلك أنه ليس في إعلان الطوارئ ونفاذ قانونها ما يولد سلطات مطلقة أو مكانات بغير حدود تنبؤ عن الهدف الذي أعلنت من أجله الطوارئ)⁽⁴⁾.

كما أكدت المحكمة الإدارية العليا على ارتباط نظرية الضرورة أو الظروف الاستثنائية بأعلى مصدر للمشروعية وهو الدستور، عند ما قالت (فكل نظام أرسى الدستور أساسه ووضع القانون قواعده هو نظام يخضع بطبيعته - مهما يكن نظاماً استثنائياً - لمبدأ سيادة القانون ومن ثم لرقابة القضاء حتى لا يتحول نظام هو في حقيقته وممره نظام دستوري يقيد القانون إلى نظام مطلق لا عاصم له وليست له من حدود أو ضوابط)⁽⁵⁾. وأكد هذا القضاء على (ثبوت حق

(1) سامي جمال الدين: لوائح الضرورة وضمان الرقابة القضائية، المرجع السابق، ص 29.

(2) C.E.28Fer.1919 . Dam DOP et Laurent.s. 1918-1919.3.33.

(3) سامي جمال الدين: لوائح الضرورة ...، المرجع السابق، ص 29.

- د. وجدي ثابت غريال: السلطات الاستثنائية لرئيس الجمهورية ...، المرجع السابق، ص 83.

(4) حكم المحكمة الإدارية العليا رقم 2571 لسنة 26 ق الصادر بجلسة مع أكتوبر 1979، مجموعة المبادئ القانونية التي أقرتها المحكمة الإدارية العليا، ص 38.

(5) ورد في مؤلفه، د. وجدي ثابت سالف الذكر، ص 84.

السلطة الإدارية المشرفة على الأمن والنظام العام في حالة الضرورة ولو كان اتخاذها مساس بحقوق الأفراد الخاصة وحرياتهم ولو لم تكن الأحكام العرفية معلنه⁽¹⁾.

وإذا كان القضاء المصري أجاز نظرية الضرورة فإنه أيضاً أقر بأن تطبيقاتها لا تخرج عن المشروعية، وإنما تتقيد بالضمانات الواردة في الدستور. وأن تخضع إجراءات الضرورة لرقابة القضاء من أجل فحص مشروعيتها ليتأكد من توفر الضوابط التالية:

- قيام خطر جسيم وحال يهدد الأرض ونظام الدولة.
 - أن يكون تصرف الحكومة في هذه الحالة هو الوسيلة الوحيدة لمواجهة هذا الظرف.
 - أن يكون هدف الحكومة هو المصلحة العامة.
- وفي حالة تحقق الشروط السابقة جاز للحكومة اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك الموقف وإن خالفت القانون من أجل المصلحة العامة.

ثانياً: لوائح الضرورة في الدستور الفرنسي والموريتاني

من الثابت فقهما أن نظرية الضرورة في القانون الدستوري تعد الأساس القانوني للإجراءات التي يتخذها رئيس الدولة عند تطبيقه للمادتين 16 و 39 من الدستور الفرنسي والموريتاني.

وتعني الضرورة - كما أشرنا سابقاً - حالة من الخطر الجسيم الحال الذي لا يمكن مواجهته بالوسائل العادية، وهو ما يدفع السلطة القائمة على حالة الضرورة أن تتخذ الوسائل القانونية الاستثنائية لمواجهة هذا الخطر⁽²⁾. وفي كل الأحوال ينبغي أن تكون هذه الوسائل لازمة لدفع هذا الخطر حتى يكون استخدامها مقبولاً، رغم مخالفتها لبعض قواعد المشروعية العادية. فنظرية الضرورة تضيف المشروعية على عمل هو في الظروف العادية غير مشروع، وتعفى الإدارة من المسؤولية عن ذلك العمل.

وعلى ذلك فإننا سنتناول لوائح الضرورة في الدستورين الفرنسي والموريتاني على النحو التالي:

- لوائح الضرورة في الدستور الفرنسي الصادر عام 1958.
 - لوائح الضرورة في الدستور الموريتاني الصادر عام 1991.
 - أ- لوائح الضرورة في الدستور الفرنسي الصادر عام 1958:
- تقضي المادة (16) من دستور 1958 أنه (إذا تعرضت أنظمة الجمهورية أو استقلال الوطن، أو سلامة أراضيها، أو تنفيذ تعهداته الدولية لخطر جسيم وحال، ونشأ عنه عرقلة السلطات الدستورية

(1) مجموعة المبادئ القانونية الإدارية العليا، الحكم الصادر في 13-5-1961 قضية رقم 67 لسنة 2ق، العدد 3 رقم 123، ص 1020، وما بعدها.

(2) د. وجدي ثابت غريال: السلطات الاستثنائية لرئيس الجمهورية، المرجع السابق، ص 33.

د. أحمد مدحت: نظرية الظروف الاستثنائية، مرجع سابق، ص 89.

د. إبراهيم درويش: في الظروف الاستثنائية، مجلة إدارة قضايا الحكومة، س 10. ع 4 سنة 1966، ص 72 وما بعدها.

العامّة عن مباشرة مهامها كالمعتاد. يتخذ رئيس الجمهورية الإجراءات التي تقتضيها هذه الظروف بعد التشاور بصفة رسمية مع الوزير الأول، ورؤساء مجلس البرلمان، والمجلس الدستوري، ويحيط الأمة علماً بذلك برسالة ويجب أن يكون الغرض من الإجراءات هو تمكين السلطات الدستورية من القيام بمهامها في أقرب وقت ممكن. ويستشار المجلس الدستوري بشأن هذه الإجراءات، ويجتمع البرلمان بقوة القانون. ولا يجوز حل الجمعية الوطنية أثناء ممارسة السلطات الاستثنائية).

هذا النص يخول لرئيس الدولة اتخاذ تدابير فورية وعاجلة لمواجهة الظروف الاستثنائية. كما يوسع من صلاحياته أثناء هذه الظروف.

ومع ذلك فإن المشرع الدستوري والفقه الفرنسي متفقان على ضرورة عدم تطبيق المادة (16) إلا بعد تحقق العديد من الشروط الشكلية والموضوعية، وهذه الشروط هي:

1- الشروط الشكلية لتطبيق المادة 16:

يجمع الفقه على أن رئيس الدولة عليه اتخاذ بعض الإجراءات قبل تطبيق المادة (16)، وهذه الإجراءات هي الشروط الشكلية التي تتمثل في استشارة بعض الأشخاص وهيئات الدولة العامة، وإحاطة الأمة بهذا الإجراء، واجتماع البرلمان بقوة القانون، وعدم حل الجمعية الوطنية أثناء هذه الظروف.

وسنبين هذه الشروط على النحو التالي:

- استشارة بعض الأشخاص العامة في الدولة:

تشتترط المادة (16) أن يستشير رئيس الجمهورية كلا من الوزير الأول، ورؤساء البرلمان، والمجلس الدستوري، وذلك قبل اللجوء إلى تطبيق هذه المادة. وهذه الاستشارة تعد رسمية، وبأي وسيلة كانت، فقد تكون مكتوبة أو شفوية، لأن الدستور لم يحدد الشكل الذي تكون عليه⁽¹⁾.

كما أن هذه الاستشارة تعد نوعاً من الحوار وتبادل الرأي بين رئيس الدولة والشخصيات المستشارة حول ظروف البلاد، وعن الحالة الاستثنائية التي تمر بها، وعن مدى الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات الاستثنائية لمواجهة الظروف التي حلت بالبلد. وبما أن هذه الشخصيات تتمتع بثقة كبيرة لدى الشعب فإن ذلك من شأنه أن يدفع الرأي العام إلى تأييد رئيس الدولة عند لجوئه إلى تطبيق المادة 16.

(1) د. عبد العظيم عبدالسلام: الدور التشريعي لرئيس الدولة في النظام المختلط، دار النهضة العربية 1996، ص 246.

د. وجدي ثابت غبريال: السلطات الاستثنائية لرئيس الجمهورية، المرجع السابق، ص 147.

ومع ذلك فإن الرئيس ليس ملزماً بآراء هذه الشخصيات، إذ له الحرية الكاملة في اللجوء إلى المادة (16). كما أن استشارة هذه الشخصيات قد تكون قبل تطبيق المادة (16) كما قد تكون بعد التطبيق.

* توجيه رسالة إلى الشعب:

من شروط تطبيق المادة (16) توجيه رسالة إلى الشعب الفرنسي، ولم يبين الدستور الشكل الذي ينبغي أن تأخذه الرسالة، فقد تكون مكتوبة ومذاعة في مختلف وسائل الإعلام. فالمهم أن يبين فيها رئيس الدولة الهدف من اللجوء إلى المادة (16) وما تقضي به من إجراءات.

* انعقاد البرلمان وعدم حل الجمعية الوطنية⁽¹⁾:

إذا أعلن رئيس الدولة اللجوء إلى المادة (16) فإن البرلمان ينعقد بقوة القانون ومن تلقاء نفسه دون حاجة للدعوة إلى الانعقاد.

كما تقضي المادة (16) بعدم جواز حل الجمعية الوطنية خلال الظروف الاستثنائية.

2- الشروط الموضوعية لتطبيق المادة 16:

لا يجوز لرئيس الدولة اللجوء إلى المادة (16) إلا بعد تحقق الشروط الموضوعية إلى جانب الشروط الشكلية. وتتمثل الشروط الموضوعية الواردة في نص المادة (16) في وجود خطر جسيم وحال يهدد أنظمة الجمهورية، واستقلال وسلامة الوطن، أو تنفيذ تعهداته الدولية، وأن يكون هذا الخطر مانعاً من قيام السلطات العامة بوظائفها المعتادة. وهكذا فإن الشروط الموضوعية تنحصر في وجود خطر جسيم وحال، وأن يكون هذا الخطر مانعاً لقيام الدولة بوظائفها العادية.

* وجود خطر جسيم وحال:

أجاز المشرع الدستوري الفرنسي تطبيق المادة (16) إذا تحقق خطر جسيم وحال يهدد أنظمة الجمهورية.

وإذا كان الدستور لم يبين الخطر الجسيم أو الحال، فإن الفقه قد تولى ذلك التحديد على النحو الآتي:

- الخطر الجسيم:

يعرف الفقه الخطر الجسيم بأنه ذلك الخطر الغير متوقع والغير مألوف الذي يخرج عن المخاطر المعتادة والمألوفة، الذي لا يمكن مواجهته إلا باستخدام المادة (16) من الدستور⁽²⁾.

⁽¹⁾ د. وجدي ثابت غريال: السلطات الاستثنائية لرئيس الجمهورية، المرجع السابق، ص164.

د. عبد العظيم عبد السلام: الدور التشريعي لرئيس الدولة في النظام المختلط، المرجع السابق، ص249.

د. سامي جمال الدين: لوائح الضرورة وضمان الرقابة القضائية، المرجع السابق، ص116-117.

⁽²⁾ د. عبد العظيم عبد السلام: الدور التشريعي لرئيس الدولة في النظام المختلط، المرجع السابق، ص239.

أو هو الخطر الذي يجعل الشخص العادي يعتقد بأنه لا يمكن دفعه إلا بالطرق الاستثنائية، وهذا الخطر قد يكون داخلياً كالعصيان المسلح، أو الإضراب الذي يشمل مرافق الدولة العامة أو الخاصة، أو الكوارث الطبيعية، كالزلازل والبراكين، وقد يكون هذا الخطر خارجياً كتهديد استقلال الدولة وسلامة أراضيها من قبل دولة أخرى.

كما قد يكون الخطر داخلياً وخارجياً معاً ومثاله قيام بعض الأفراد بتخريب بعض مؤسسات الدولة لحساب دول أجنبية. وهذا الخطر قد يكون شاملاً لإقليم الدولة أو سلطاتها أو مرافقها العامة.

وعلى ذلك فإن المخاطر العادية التي يمكن التغلب عليها بالقوانين العادية فإنها لا تدخل في إطار المخاطر الجسيمة، كقطع العلاقات الدبلوماسية، وسحب السفراء، والمظاهرات ضد أحد المجالس المحلية وحتى احتلاله.

- الخطر الحال:

الخطر الحال هو الذي يوشك على الوقوع، أو بدأ وقوعه بالفعل ومازال سارياً دون انقطاع، أما الخطر الذي لا يعرف وقت وقوعه، أو انتهى وقوعه فإنه لا يدخل في نطاق الخطر الحال.

- أن يكون الخطر مانعاً لقيام السلطات بوظائفها المعتادة:

يتوقف تحقيق هذا الشرط على أن يكون الخطر الجسيم والحال مانعاً في قيام مؤسسات الدولة بوظائفها الأساسية والمعتادة، أو أن يكون هناك تهديد حقيقي لاستقلال وسلامة أراضي⁽¹⁾ الدولة، أو عجزها عن تنفيذ التزاماتها الداخلية أو الخارجية، أو حدوث انقطاع في السير المنتظم للسلطات الدستورية العامة.

أما غير ذلك من الحوادث العادية التي تمر بها الدولة فإنها لا تجيز لرئيس الدولة اللجوء إلى المادة (16) خاصة إذا كانت الحكومة أو الجمعية الوطنية في حالة تسمح لها بأن تقوم بمهامها. وفي كل الأحوال فإن تقدير درجة الخطر المؤدي إلى تطبيق المادة (16) ترجع إلى رئيس الدولة، الذي يجب عليه اتخاذ كل الوسائل الفعالة التي تكفل للسلطات الدستورية مباشرة وظائفها في أقرب وقت ممكن.

ب- لوائح الضرورة في الدستور الموريتاني الصادر عام 1991:

د. وجدي ثابت غبريال: السلطات الاستثنائية لرئيس الجمهورية، المرجع السابق، ص 101.

(1) د. يحيى الجمل: نظرية الضرورة في القانون الدستور [وبعض تطبيقاتها المعاصرة، المرجع السابق، ص 126.

د. وجدي ثابت غبريال، المرجع السابق، ص 111.

استند المشرع الدستوري الموريتاني في تنظيمه لحالة الضرورة إلى نظيره الفرنسي، حيث تناولت المادة (39) من الدستور الموريتاني نظرية الضرورة بشكل يجعلها متطابقة مع المادة (16) من الدستور الفرنسي سابقة الذكر.

فقد نصت المادة (39) من الدستور الموريتاني على أنه (يتخذ رئيس الجمهورية بعد الاستشارة الرسمية للوزير الأول ولرئيسي الغرفتين والمجلس الدستوري التدابير التي تقتضيها الظروف حينما يهدد خطر وشيك الوقوع مؤسسات الجمهورية والأمن والاستقلال الوطنيين وحوزة البلاد، وكذلك حينما يتعرقل السير المنتظم للسلطات العمومية الدستورية).

ويطلع الأمة على الحالة عن طريق خطاب.

تتبع هذه الإجراءات من الرغبة في ضمان استعادة السير المضطرب والمنتظم للسلطات العمومية في أقرب الآجال وينتهي العمل بها حسب نفس الصيغ حالما تزول الظروف المسببة. يجتمع البرلمان وجوباً.

(لا تحل الجمعية الوطنية خلال ممارسة السلطات الاستثنائية).

فهذا النص قابل للتطبيق إذا تحققت شروطه الشكلية والموضوعية.

1- الشروط الشكلية لتطبيق المادة 39:

تتمثل الشروط الشكلية المؤدية إلى تطبيق المادة (39) من الدستور الموريتاني في استشارة رئيس الوزراء ورئيسي غرفتي البرلمان، رئيس المجلس الدستوري، وتوجيه خطاب إلى الشعب "الأمة"، واجتماع البرلمان بقوة القانون، ثم عدم حل الجمعية الوطنية.

وسنتناول هذه الشروط على النحو التالي:

* استشارة الوزير الأول ورئيسي غرفتي البرلمان:

من الشروط الشكلية التي نصت عليها المادة (39) استشارة الوزير الأول ورئيس الجمعية الوطنية ورئيس مجلس الشيوخ قبل تطبيق هذه المادة.

وهذه الاستشارة لا بد أن تكون رسمية، فإن أمكن أن تكون مكتوبة كان ذلك أحسن. وفي كل الأحوال فإن الاستشارة سابقة على إعلان الرئيس اللجوء إلى المادة (39).

وهذه الاستشارة لا تقيد الرئيس فيما ينوي اتخاذه من إجراءات، لكنها ترتب أثراً سياسياً إيجابياً يتمثل في تعزيز الثقة بالرئيس والحكومة، على الرغم من أن الرئيس غير ملزم باتباعها، وذلك ما جعله يتحمل المسؤولية لوحده في حالة لجوئه للمادة (39). وبما أن الرئيس غير ملزم بما ورد في هذه الاستشارة، فإن غيابها قد يعيب اللجوء للمادة (39) بعيب عدم الدستورية.

كما أن هذه الاستشارة تعد نوعاً من الرقابة السياسية غير المباشرة التي تمارسها المعارضة على تصرفات الرئيس خلال الظروف الاستثنائية.

* استشارة المجلس الدستوري:

تعلم استشارة المجلس الدستوري دوراً كبيراً عند اللجوء إلى المادة (39) ذلك أن هذا المجلس مطالب بالإقرار بمدى تطابق قرار اللجوء للمادة (39) مع الدستور .
فالمجلس الدستوري عندما يستشار قبل تطبيق المادة (39) فإن ذلك يمكنه من ممارسة رقابة فعالة على جميع القرارات الصادرة من رئيس الدولة خلال الظروف الاستثنائية.
*** توجيه خطاب إلى الشعب أو "الأمة":**

تقضي المادة (39) من الدستور أنه يجب على رئيس الدولة توجيه خطاب إلى الشعب أو الأمة عند اللجوء إلى تطبيق هذه المادة. ولم يبين الدستور الشكل الذي يوجه فيه الخطاب، إلا أنه قد يكون مكتوباً أو مذاعاً بمختلف وسائل الإعلام، حيث يوضح فيه رئيس الدولة الهدف من لجوئه إلى المادة (39)، والحكمة من اتخاذ التدابير الاستثنائية.
وهذا الخطاب وإن كان واجباً دستورياً فإنه قد يعبر عن نوع من الحاجة إلى المشاركة السياسية الشعبية في دولة تدعى الديمقراطية، فيتيح للرأي العام ممارسة الرقابة على الأعمال التي يقوم بها رئيس الدولة أثناء الظروف الاستثنائية.

كما أن هذا الخطاب يعبر عن فترتين زمنييتين ونظامين قانونيين، الأولى كان⁽¹⁾ الرئيس يلتزم فيها بالمشروعية والقانون في كل الأحوال، والثانية هي حالة الضرورة التي تجيز للرئيس خرق القوانين ومبدأ المشروعية. الأمر الذي يستوجب أن يكون الشعب على علم وبينه بالقواعد التي تحكم الأوضاع الجديدة، خاصة تلك المتعلقة بمجال الحقوق والحريات العامة.

*** اجتماع البرلمان بقوة القانون وعدم حل الجمعية الوطنية:**

تقضي المادة (39) بوجوب انعقاد البرلمان بقوة القانون في حالة لجوء رئيس الدولة إلى هذه المادة، وهذا يعني أن البرلمان يجب أن ينعقد من تلقاء نفسه دون دعوة من الرئيس.
كما نصت المادة (39) على عدم جواز حل الجمعية الوطنية خلال الفترة الزمنية التي أعلنت فيها الظروف الاستثنائية الواردة في المادة 39.
والحكمة من عدم حل الجمعية الوطنية أثناء الظروف الاستثنائية أن يقوم البرلمان بنوع من الرقابة على سلطات رئيس الدولة طيلة الفترة الاستثنائية.

2- الشروط الموضوعية لتطبيق المادة 39:

(1) د. وجدي ثابت غبريال، السلطات الاستثنائية لرئيس الجمهورية، المرجع السابق، ص 151.

د. سامي جمال الدين: لوائح الضرورة، المرجع السابق، ص 242.

د. السيد خليل هيكل: ظاهرة تقوية مركز رئيس الجمهورية في كل من النظامين المصري والفرنسي، مكتبة الآلات

الحديثة - أسبوط - 1981، ص 54-55.

تنص المادة (39) من الدستور الموريتاني على شروط موضوعية يجب أن تتحقق حتى يستطيع رئيس الدولة اللجوء إلى ممارسة هذه المادة.

وهذه الشروط هي:

*** خطر وشيك الوقوع:**

أشرنا سابقاً أن المشرع الدستوري الموريتاني استمد نظرية الضرورة الواردة في نص المادة (39) من نص المادة (16) من الدستور الفرنسي، وهاتين المادتين تتفقان في الجوهر، لكنهما يختلفان في الصياغة. فالمادة 16 تنص على أنه (عند ما تكون المؤسسات مهدد بخطر جسيم وحال)، وهذا يعني أن الخطر لوحده لا يجيز اللجوء إلى هذه المادة وإنما يجب أن يكون هذا الخطر "جسيم وحال..."⁽¹⁾. أما المادة (39) فتشترط أن يتحقق (... خطر وشيك الوقوع ... بغض النظر عما إذا كان جسيماً وحالاً أم لا.

فالخطر الجسيم والحال يعني أن الوضع وصل إلى درجة من الخطورة التي لا يمكن دفعها إلا باللجوء إلى الإجراءات الواردة في نص المادة 16، في حين أن الخطر إذا كان وشيك الوقوع فإن ذلك يعبر عن قرب الخطر من الناحية الزمنية وليس من ناحية درجة الخطر، لذا فإن الخطر الوشيك يمكن التعامل معه دون اللجوء إلى نص المادة 39.

*** عرقلة السير المنتظم للسلطات العمومية الدستورية:**

فهذا الشرط يجب أن يتحقق حتى يجوز لرئيس الدولة اللجوء إلى ممارسة الإجراءات الواردة في نص المادة 39، لكن ما هي السلطات، العمومية الدستورية؟ من الواضح أن هذه السلطات هي رئيس الدولة والحكومة والبرلمان والسلطة القضائية، وبذلك يكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجلس الدستوري رغم كونهما مؤسسات دستورية إلا أنهما غير سلطات عمومية.

وإذا كانت عرقلة السير المنتظم لهذه السلطات يؤدي إلى اللجوء للمادة (39)، فإنه ليس بالضرورة أن تكون العرقلة شاملة لكل السلطات، وإنما يكفي أن تكون هذه العرقلة تتعلق بسلطة واحدة من سلطات الدولة، ذلك أن العلاقة بين السلطات قائمة على التعاون وفي حالة عرقلة السير المنتظم لإحدهما فإن ذلك يؤدي إلى توقف هذا التعاون، ومن ثم عجزها عن القيام بوظيفتها.

(1) د. سامي جمال الدين: لوائح الضرورة وضمانة الرقابة القضائية، المرجع السابق، ص 116.

د. وجدي ثابت غبريال، السلطات الاستثنائية لرئيس الجمهورية، المرجع السابق، ص 151.

د. السيد خليل هيكل: ظاهرة تقوية مركز رئيس الجمهورية في كل من النظامين المصري والفرنسي مكتبة الآلات

الحديثة - اسبوت - 1981 ص 54-55

ومن الواضح هشاشة هذا الشرط لأن عرقلة السير المنظم لأي سلطة من السلطات يمكن معالجته بأي وسيلة أخرى غير تلك الواردة في المادة 39.

*** أن يكون الخطر يهدد أحد الموضوعات الواردة على سبيل الحصر في المادة 39:**

لقد نصت المادة (39) على بعض المواضيع الحصرية والتي اشترطت أن أي تهديد لها يجيز لرئيس الدولة اتخاذ الإجراءات الواردة في المادة:

وهذه الموضوعات هي:

- مؤسسات الجمهورية:

وتعني المؤسسات الجمهورية - كما أشرنا سابقاً - مؤسسة البرلمان ورئاسة الجمهورية والسلطة القضائية، والجيش والشرطة والأحزاب السياسية.

فإذا كان الخطر يهدد السلطة التشريعية أو السلطة القضائية يؤدي إلى عرقلة قيامها بوظائفها فإن ذلك يخول لرئيس الدولة تطبيق المادة 36.

وكذلك الحال بالنسبة للسلطة التنفيذية ومرافقها الحيوية، فإن الخطر الذي يعرقل سيرها المنتظم يسمح لرئيس الدولة استخدام الإجراءات الواردة في المادة 36.

- استقلال الوطن:

إن الخطر الذي يهدد استقلال الوطن يجيز لرئيس الدولة اللجوء إلى المادة 39.

ويعني استقلال الوطن عدم خضوعه لأي دولة أخرى عن طريق العنف والقهر والإجبار بغض النظر عن مصدر الخطر، فقد يكون داخلياً أو خارجياً⁽¹⁾.

ومع ذلك يجوز للدولة الدخول بطريقة دستورية في أي تكتل أو اتحاد سياسي أو عسكري أو اقتصادي قد يمس استقلال الوطن، دون أن يعد ذلك مساساً باستقلال الوطن.

*** سلامة حوزة البلاد:**

تقضي المادة (39) بأن الخطر الوشيك الذي يهدد سلامة وحوزة البلاد يبيح لرئيس الدولة اتخاذ الإجراءات الواردة في هذه المادة.

وتعني سلامة حوزة البلاد الواردة في المادة 39 حماية البلاد من الاعتداءات والتهديدات من الدول الأجنبية سواء باحتلالها بالكامل، أو احتلال جزء منها، أو التهديد من الداخل كما لو قامت جماعة بفصل إقليم من الدولة عن الأقاليم الأخرى، وذلك باستخدام العنف والعصيان المسلح.

(1) د. سامي جمال الدين: لوائح الضرورة وضمانة الرقابة القضائية، المرجع السابق، ص 122.

د. وجدي ثابت غبريال، المرجع السابق، ص 123.

ونختتم هذا البحث بالقول بأن مشروعية الظروف الاستثنائية الواردة في المادتين 16-39 من الدستور الفرنسي والموريتاني لا تهدم كلياً مبدأ المشروعية العادية، وإنما تتيح للإدارة صلاحيات موسعة قد تخالف بمقتضاها بعض القواعد القانونية واللائحية التي يتكون منها مبدأ المشروعية. ولذلك فمن الجائز إلغاء وتعديل اللوائح والتشريعات القائمة بمقتضى قرارات وأعمال الضرورة. كما يجوز أثناء الظروف الاستثنائية تقييد الحقوق والحريات العامة. أما المجال الدستوري والقواعد الدستورية فإنها تظل بعيدة عن أي مساس أو تغيير.

فقواعد الضرورة التي نظمها المواد 16 و 39 لا تؤثر في كل قواعد المشروعية وإنما على بعضها كالقواعد التي تتمتع بقيمة التشريع، أو اللوائح، دون القواعد الدستورية. إن نظرية الضرورة أو الظروف الاستثنائية تمثل من حيث الواقع مصدراً جديداً للقواعد والأحكام الاستثنائية وما يترتب عليها من اختصاصات جديدة للسلطات العامة.

ومع ذلك فإن الإجراءات التي تتطلبها الضرورة يجب أن تتقيد بالقيود الواردة في الدستور، وأن السلطة القائمة على حالة الضرورة لا يجوز لها أن تتحلل نهائياً من تلك القيود بحجة الضرورة أو الظروف الاستثنائية، فهذه الأخيرة وإن كانت استثناء من قواعد المشروعية العادية، إلا أنها غير كذلك مع قواعد الدستور.

قائمة المراجع المعتمدة

- خليل السيد هيكل: ظاهرة تقوية مركز رئيس الجمهورية، مكتبة الآلة الحديثة، القاهرة، 1981.
- احمد مدحت علي: نظرية الظروف الاستثنائية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978.
- حسن الترابي: سلطات الأزمات بدون ناشر، 1964.
- عبد العظيم عبد السلام: الدور التشريعي لرئيس الدولة، دار النهضة العربية، بيروت، 1996.
- عبد الغني بسيوني: ولاية القضاء الإداري، بدون تاريخ نشر.
- عبد الحميد متولي: الوسيط في القانون الدستوري، دار المعارف، القاهرة، 1956.
- ماجد راغب الحلو: القضاء الإداري، دار المطبوعات الجامعية، 1999.
- سامي جمال الدين: لوائح الضرورة وضمان الرقابة القضائية، منشأة المعارف، 1982.
- سليمان محمد الطماوي: قضاء الإلغاء، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996.
- سعد عصفور ومحسن خليل: القضاء الإداري، ج1، منشأة المعارف، 1977.
- وجدي ثابت غابريال: السلطات الاستثنائية لرئيس الجمهورية منشأة المعارف، 1988.
- يحيى الجمل: نظرية الضرورة في القانون الدستوري وبعض تطبيقاتها المعاصرة، دار النهضة العربية، 1974.
- يسري محمد العصار: نظرية الضرورة في القانون الدستوري والتشريع الحكومي في فترة إيقاف الحياة النيابية، دار النهضة العربية، 1995.
- طعيمة الجرف: مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الإدارة القانون، بدون تاريخ نشر.
- مجلة مجلس الدولة، س12 لسنة 1964.
- مجلة القانون والاقتصاد، س48، ع4، 3، 1978.
- مجلة الإدارة قضايا الدولة، س48، ع4، 1966.
- Camis: letat de necessite en democrate.1965.p.50-51.*
- Carre demalberg: contribution ala ltheorigenerale de, Letat.paris1920.*
- Duguit:traite de droit constitutionnel.1985.*
- Houriou:precis de droit constitutionnel*

أوضاع اليهود في ليبيا خلال الحكم العثماني
(1551-1911 م)

أقريّة أحمد سالم
كلية التربية بني وليد - جامعة الزيتونة

أوضاع اليهود في ليبيا خلال الحكم العثماني (1551-1911م)

أقربرة أحمد سالم

كلية التربية بني وليد - جامعة الزيتونة

المقدمة:

منذ قيام حكم البطالمة في مصر، واتخاذهم من مدينة الإسكندرية عاصمة لهم، امتد نفوذهم نحو شرق ليبيا (برقة)، وعملوا على استقدام اليهود للاستيطان في مدن برقة حوالي سنة 322 ق. م وبفضل هذه السياسة التي اتبعها ملوك البطالمة، أصبح اليهود يشكلون عنصراً هاماً من عناصر سكان المدن المزدهرة في الإقليم من خلال احتلالهم المراكز البارزة في المجتمع كالخدمة في الجيش وضبط وحراسة الحدود¹. كما كان لهم نشاط اقتصادي واسع في البلاد من خلال مزاوله النشاط الزراعي والرعي وعدد من المهن الأخرى².

وبانتهاء حكم البطالمة أصبحت برقة جزءاً من أملاك الإمبراطورية الرومانية التي كانت على علاقة غير حسنة مع اليهود منذ قيامهم بالثورة في مدينة القدس سنة 66م، والتي شارك فيها بعض يهود قورينا شحات، حيث كانوا يشكلون جالية مقيمة في القدس آنذاك، كما ثار يهود قورينا ضد الحكم الروماني سنة 75م، غير أن ثورتهم باءت بالفشل بعد حدوث مذبحه كبيرة ضدهم قتل خلالها ثلاثة آلاف يهودي مع مصادرة ممتلكاتهم³، وتكررت ثورتهم ضد قتل الرومان من جديد في سنة 155م حيث شملت جميع مناطق برقة، وتمكن خلالها اليهود من السيطرة على مدن مختلفة وعينوا أحد أبنائهم ويدعى (لوكاس) ملكاً عليهم، إلا أن الرومان تمكنوا في النهاية من القضاء عليهم⁴، وفي العهد البيزنطي انصرف اليهود لأمر التجارة، فتركز

¹ -مصطفى كمال عبد العليم. دراسات في تاريخ ليبيا القديم، المطبعة الأهلية، بنغازي 1966، ص 172.

(2) المرجع نفسه، ص 174.

(3) Nahum Slouschz, Travels in North Africa (philadelphia: the jewish publication society of America), 27, p 70 19 .

(4) الطيب محمد حمادي: اليهود ودورهم في دعم الاستيطان البطلمي والروماني في إقليم برقة، (بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1940)، ص 140.

وجودهم في المدن والمراكز التجارية، وعندما خضعت برقة للحكم الإسلامي سنة 21 هـ 641م، سمح لليهود بالعيش، مقابل دفع الجزية، وتركوا أحراراً في اتباع عاداتهم وتقاليدهم، مع الاستمرار في نشاطهم التجاري في كثير من المدن مثل طلمیثة ودرنة وبعض المناطق الأخرى¹.

وفي القرن الخامس عشر الميلادي شهدت ليبيا وبقية مناطق شمال أفريقيا هجرة كبيرة من اليهود الذين نزحوا إليها من أسبانيا بعد أن زال منها الحكم الإسلامي وتعرض من بقي فيها من المسلمين واليهود للاضطهاد ومحاكم التفتيش، وقد وجد اليهود ملجأ لهم في مدينة طرابلس الغرب وضواحيها، حيث قدر المؤرخ اليهودي (ناحوم شلوش) أعدادهم بثمانمائة عائلة يهودية².

وفي مطلع القرن السادس عشر الميلادي اتجهت الحملات الأسبانية نحو مناطق شمال أفريقيا، ومنها مدينة طرابلس حيث احتلها الأسبان سنة 1510م بعد أن أبادت الكثير من سكانها من العرب واليهود³ فيما لجأ بقية اليهود إلى منطقة غريان الجبلية وما حولها وجنوب طرابلس، حيث عاشوا في اطمئنان مع السكان المحليين، وأقاموا فيها مجتمعاً خاصاً بهم⁴.

ومع مجيء العثمانيين وسيطرتهم على طرابلس الغرب سنة 1551 م عاش اليهود في أجواء الطمأنينة والاستقرار تحت كنف السلطة العثمانية التي عرفت بتسامحها مع اليهود، بل قامت باحتضانهم، وفي ظل هذه الحماية استمر اليهود في ممارسة نشاطهم في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية في طرابلس الغرب.

لقد استطاع اليهود تنمية ثروتهم عبر النشاط التجاري الذي كانوا يمارسونه كوسطاء بين مدن ومواني ليبيا ومواني اوروبية أخرى، وكذلك عبر تجارة القوافل المرسلة إلى الدواخل الأفريقية عبر الصحراء الكبرى⁵.

وفي العهد القرمانلي (1711-1835 م) "تمتع اليهود في ليبيا بنفوذ قوى لدى الأسرة المالكة، وخاصة في عهد علي باشا القرمانلي"⁶ 1754-1793 م الذي أعطى لأحدى اليهوديات وتدعى (أشتير) مكانه مميزة لديه، حيث عملت هذه المرأة لصالح أبناء جاليتها من

1- أبو الفدا. تقويم البلدان (باريس: 1940)، (د. ن) ص 140.

2Nahum Slouschz b.op.c:t . p.13.

3 - للتفاصيل عن الاحتلال الأسباني لطرابلس الغرب انظر: اتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911 ترجمة وتقديم خليفة محمد التليسي، الطبعة الثانية (بيروت: الدار العربية للكتاب 1991) ص 166.

4- Nahim Slouschz. op. c. t.

5 - اتوري روسي. المرجع نفسه وص 311.

6 مصطفى عبد الله بغيو، المشروع الصهيوني لتوطين اليهود في ليبيا، الدار العربية للكتاب ليبيا - تونس، 1975، ص 38.

اليهود¹، وازداد دور اليهود خلال المراحل التالية، ولكن عندما اضطريت الأوضاع المالية في أواخر حكم يوسف باشا القرماني 1795-1832 م وجد نفسه عاجزاً عن تسديد ديونه الخارجية المستحقة عليه للدول الأوروبية، حيث بدأ القناصل يلعبون دور الحامي لليهود الذين تعمدوا إغراق السلطة القرمانية بالديون².

ومع عودة السلطة المركزية العثمانية المباشرة إلى الولاية سنة 1835 م بعد القضاء على حكم الأسرة القرمانية، تمتع اليهود بالمكانة ذاتها التي كانوا يتمتعون بها من قبل، وزاد من ذلك رغبة الدولة العثمانية في إجراء الإصلاحات المختلفة فيما يتعلق بتحقيق المساواة بين جميع رعايا الدولة العثمانية وهذا ما أكدت عليه لائحة (خط شريف كلوخانه) الصادرة في نوفمبر 1839 م³. استغل اليهود تلك الإصلاحات لصالح زيادة نفوذهم في البلاد من خلال التحكم بالنشاط التجاري الذي ازدهر شكل كبير خلال القرن التاسع عشر نتيجة لعمليات التبادل التجاري بين الدواخل الأفريقية وأوروبا عبر الموانئ الليبية، كما عملوا على بناء معابدهم ومدارسهم في طرابلس ومدن أخرى⁴.

لقد كانت الجالية اليهودية من أكبر الجاليات الأجنبية في ليبيا، واختلفت التقديرات الخاصة بأعدادهم، فالباحث والمؤرخ المختص بالشؤون اليهودية (ناحوم سلوش Nahum Slouchez)، الذي زار ليبيا في السنوات 1906-1908 أشار إلى وجود 30 ألف يهودي منهم 14 ألف في مدينة طرابلس الغرب لوحدها، علماً بأن هناك أرقاماً أخرى في نفس التقرير تتناقض مع الأرقام المذكورة.

أما عدد اليهود في إقليم برقة فقد قدرهم أثناء زيارته الأولى بما يتراوح ما بين الفين - والفين وخمسمائة يهودي⁵.

¹ - عمر علي بن اسماعيل: التطور السياسي والاجتماعي في ليبيا من 1835 إلى 1882، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب بجامعة عين شمس، القاهرة - 1972 ص ص 311-312

² - حسن الفقيه حسن. اليوميات الليبية، تحقيق محمد الاسطى وعمار جحيدر، الجزء الأول، (طرابلس: مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية، 2001)، ص 598، ص 562.

³ - للتفاصيل عن نص لائحة خط الشريف كولوخانه انظر: محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، (بيروت: دار العلم للملايين 1960)، ص 225.

⁴ - شارل فيرو، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، نقلها عن الفرنسية ودققها بمصادرها العربية ووضع مقدمتها النقدية محمد عبد الكريم الوافي جامعة قاريونس بنغازي ط 3. 1994 م

⁵ - Ibid.p.209

اما بالنسبة للتقديرات الرسمية العثمانية، فإنها أشارت الى وجود 5361 يهودي من الذكور حسب السجلات الخاصة بولاية طرابلس الغرب فقط، وهم موزعين على النحو الآتي¹:

عدد اليهود	المناطق والمدن
3350	مدينة طرابلس الغرب
90	الزاوية
315	غريان
41	تاجوراء
600	مصراته
500	زليتین
350	مسلاته
115	يفرن
5361	المجموع

النشاط الاقتصادي لليهود

تميز اليهود بالنشاط والحيوية في مختلف الأنشطة بسبب طبيعة النشأة التي يتربون عليها في العمل والسعي خلف المال منذ الصغر، وخاصة في مجال التجارة والصيرفة، فلقد سيطروا على حركة الاستيراد والتصدير من وإلى أوروبا وذلك لمعرفتهم بالأسواق الأوروبية ووجود ممثلين لهم في الموانئ والأسواق هناك².

كما كان لهم نصيب كبير في تجارة القوافل التجارية من خلال كونهم وسطاء تجاريين، حيث أنهم كانوا يقومون بإعطاء القروض المالية والتسهيلات المصرفية للتجار، وأحياناً يقومون بتمويل القوافل التجارية المتجهة إلى الدواخل الأفريقية³. وعملوا في الوقت ذاته كوكلاء لشركات

¹ - سالنامه ولاية طرابلس لسنة 1312 هـ ص 212-213.

² - عمر علي بن اسماعيل، المرجع السابق ص 31.

³ خليفة محمد الاحول. الجالية اليهودية بولاية طرابلس الغرب من 1864 الى 1911 رسالة الماجستير غير منشورة، كلية التربية / جامعة الفاتح 1985، ص 275.

ومؤسسات تجارية أجنبية خاصة بالنسبة لتجارة نبات الحلفا المستخدم في صناعة الورق بأوروبا¹.

وأهم الشركات اليهودية العاملة في هذا المجال هي شركة حسان، شركة أربي، شركة ناحوم، شركة اوجينو أريب، شركة نونسفيس².

كما عمل اليهود في مجال ابتكار تجارة ريش النعام المصدرة من الدواخل الأفريقية تجاه أوروبا³، وكانوا يوردون خيوط الحرير الصيني عن طريق مرسيليا والموانئ الإيطالية⁴.

أما في مجال الحرف والصناعات، فكان النشاط الاقتصادي لليهود متنوعاً حيث كانوا يملكون محلات في سوق الترك في مدينة طرابلس الغرب تعمل في مهن كالخياطة وصناعة الصفائح، والنحاس والأحذية، والألبسة، والحدادة⁵.

وتكاد تكون صياغة الذهب والفضة من اختصاصات اليهود في البلاد نظراً لارتباط هذه الحرفة بهم منذ القدم⁶.

كما شارك البعض منهم الفلاحين المحليين في مجال استثمار أراضيهم عن طريق تقديم القروض أو بعض أدوات العمل، وأحياناً استغلال الأرض بكاملها في حالة عجز الفلاح عن تأدية التزاماته المالية من القروض المستحقة عليه⁷.

لقد أشار الكثير من الرحالة الذين زاروا ليبيا خلال الفترات الأخيرة من الحكم العثماني إلى مدى النشاط الاقتصادي الواسع لليهود، حيث أشار الرحالة الألماني (إيفالدباترا) الذي زار طرابلس الغرب في مطلع القرن العشرين إلى ذلك قائلاً (وفي هذه المناسبة يعرف المرء معرفة دقيقة ضخامة المركز الذي كان يشغله اليهود في الحياة التجارية لمدينة طرابلس، فهم يمتلكون القسم الأعظم من محلات بيع البياضات والمفارش، ومحلات الخياطة والتجارة، وجميع

¹ - انتوني جوزيف كاكيا. ليبيا خلال الاحتلال العثماني الثاني 1835 - 1911. ترجمة يوسف العسلي (طرابلس 1946)، ص ص 112 - 113.

² - المرجع نفسه، ص ص 182 - 183.

³ - ماريون جونسون. (تجارة ريش النعام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر)، مجلة البحوث التاريخية، السنة 3، العدد 1، يناير 1981، طرابلس 1981، ص 148.

⁴ - ف. أ. بروشين. تاريخ ليبيا منذ النهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969 وترجمة عماد حاتم، مراجعة ميلاد المقرحي، (طرابلس د. ت)، ص 38.

⁵ - أحمد صدق الدجاني. ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي أو طرابلس الغرب في آخر العهد العثماني، (القاهرة، المطبعة الفنية الحديثة 1971)، ص ص 227 - 228.

⁶ - عمر علي بن اسماعيل. المرجع السابق، ص 311.

⁷ - المرجع نفسه، ص 312.

دكاكين الصرافة، ومحلات الخراطة، ويكاد يكون جميع الحدادين وصاغة الذهب والفضة والقصابين من اليهود تقريباً، إنهم يمسون بزمام تجارة ريش النعام بأكملها تقريباً، كما أن كثيرين من أصحاب القومسيون أو تجار الجملة الوسطاء بين الشركات الأوروبية وتجار المرفق هم من اليهود، وباختصار فإنه لا يوجد في طرابلس سوى القليل من فروع الكسب التي لا يكون اليهودي مساهماً فيها¹.

الحياة الاجتماعية لليهود

إن طبيعة اليهود في العيش المنعزل عن بقية السكان ضمن أحياء خاصة في المدن تسمى (الحارات) * كانت هي السمة البارزة للحياة العامة بالنسبة لهم، وهذا ما وفر لهم خصائص مشتركة تختلف عن بقية أفراد المجتمع الآخرين، ففي مدينة طرابلس الغرب مثلاً كان لليهود حي خاص بهم يسمى الحارة، تقع في المدينة القديمة من منطقة جامع قرجي حتى السور الغربي للمدينة، "وقد أُنصفت حاراتهم بقلة النظافة، مع تدهور في الأوضاع الاجتماعية"²، وكان هذا الحي يشهد توقفاً عن أي نشاط اقتصادي منذ مساء الجمعة ويوم السبت حتى السادسة مساءً، حيث أن اليهود لا يقومون بأي عمل ولا يتداولون النقود بعد أن يكونوا قد تزودوا في اليوم السابق بكل ما يحتاجونه³ كان المجتمع اليهودي يتألف من أسر و عوائل، تمارس أفرادها تقريباً نفس العمل، فهم يربون ابنائهم منذ الصغر على العمل والسعي خلف المال، والاستهانة بالآخرين⁴. كما يمثل الزواج للفرد اليهودي وظيفة مقدسة وأمر رباني يجب التمسك به، إذ أن الديانة اليهودية تعتبر بقاء اليهود من غير زواج أمراً مخالفاً للدين، لأن عدم الزواج يتسبب في أن يتخلى الله عن شعبة إسرائيل⁵.

وتشكل الحياة الدينية لليهود جانباً مهماً في تكوين الشخصية اليهودية، فهي مبعث انعزالهم واختلافهم عن الشعوب التي عاشوا بين ظهرانيها، وقد ارتبطت الشعائر والطقوس الدينية والاعياد بالتقويم العبري الذي يزيد عن التقويم الميلادي 1760 عام، أي أن سنة 2004 ميلادي يوافق

¹ عماد الدين غانم (دراسة وترجمة) طرابلس مطلع القرن العشرين في وصف الجغرافي الألماني إلفالد بانز، (طرابلس مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1998) ص ص 118-119.

* الحارات: جمع حارة وهي كلمة بربرية من أصل يوناني معناه المكان المنعزل:

Nahum Slouschz. op. cit. p. 5.

² - مصطفى بعيو، مرجع سابق ص 40.

³ - عماد الدين غانم (دراسة وترجمة)، المرجع السابق، ص 112، 118.

⁴ المرجع نفسه، ص 119.

⁵ حاي بن شمعون. كتاب الاحوال الشرعية في الأحكام الشخصية للإسرائيليين. (القاهرة: 1911)، ص 7.

3764 عبري¹؛ فيما يكون الحاخامات اليهود هم المسؤولين عن الأمور الدينية والاجتماعية المتعلقة بالطائفة استناداً الى التعاليم التوراتية، وهناك معابد خاصة لليهود حرصوا على بنائها في مدينة طرابلس الغرب وبقية المدن الليبية الأخرى، أذ أشارت بعض الدراسات التاريخية الى وجود اثنان وعشرون معبداً لليهود داخل مدينة طرابلس واثنان في ضواحيها حتى سنة 1911، واما في بنغازي فكانت هناك سبع معابد لليهود²؛ وقد حظي معبد اليهود في درنة شرق البلاد بشهرة واسعة، نظراً لاشتغاله على نسخة قديمة من التلمود، وكان اليهود يفدون من انحاء متفرقة من شمال أفريقيا للتبرك به في احتفالات خاصة في فصل الخريف³.

لقد ارتبطت التعاليم الدينية اليهودية بالمدارس التابعة للجالية إذ كانت هنالك مدارس تسمى مدارس التلمود إذ يستدل من أسمها على دراسة التوراة والتعاليم الشفهية المتمثلة في التلمود، وهي بذلك مؤسسة تربوية دينية يقوم بإدارتها إدارة مجلس الطائفة، وتدفع مدارس التلمود طلابها في طريق الانعزال والتعصب وعدم الاختلاط بالأجناس الأخرى إلا في نطاق الطائفة مثل حضور المناسبات الدينية، وحفلات الزفاف مرتدين ملابس دينية خاصة طبقاً لتعاليم التلمود، وجميع تلاميذ تلك المدارس من أبناء اليهود الذين يعدون من رعايا الدولة العثمانية⁴.

كما كان لليهود مدارس غير دينية أيضاً، حيث ثم افتتاح أول مدرسة في مدينة طرابلس الغرب سنة 1804، وكانت تدرس فيها اللغة العبرية والفرنسية حتى سنة 1911 كما أنشأ بعض رؤساء الطائفة اليهودية في مدينة طرابلس سنة 1876 م مدرسة لتدريب الشباب على الأعمال التجارية⁵، وفي إحصائية عن التعليم غير الرسمي ترجع الى عام 1902 م تبين أن عدد التلاميذ في المدارس اليهودية في مدينة طرابلس بلغ 25 طالباً و60 طالبة⁶، وهذا ما يؤكد أن اليهود اهتموا بتعليم أبنائهم اهتماماً بالغاً.

¹ عبد الوهاب المسيري. موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج 5، (القاهرة: دار الشروق، 1999) ص، 190.

² فرانسكو كورو. ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، تعريب وتقديم خليفة محمد التليسي، الطبعة الثانية، (طرابلس 1984. ص20).

³ Sinde Cato Italiane Arti Grafiche. Derna: perla del Mediterraneo. Roma: 1929), p. 34.

⁴ رأفت الشيخ: تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة، (طرابلس: دار التنمية للنشر والتوزيع، 1972)، ص 23

⁵ رأفت الشيخ (الحياة الاجتماعية في ولاية طرابلس الغرب العثمانية في العصر العثماني الاخير 1835-1911) الحياة الاجتماعية في ولايات العربية أثناء العهد العثماني جمع وتقديم عبد الجليل التميمي، (زغوان 1988)، ص 413.

⁶ المرجع والصفحة نفسها.

اليهود وعلاقتهم بالسلطة والمجتمع

كانت الدولة العثمانية قد أعادت سيطرتها المباشرة على ولاية طرابلس الغرب وبرقة سنة 1835 م بعد القضاء على حكم القرمانيين فيها، وتزامن ذلك مع بداية عهد الإصلاحات العثمانية، والتي كان من نتائجها القضاء على المركزية في الحكم وتحديث المؤسسات والقوانين المختلفة بسبب ظروف وعوامل خارجية وداخلية، ولعل من أهم تلك العوامل محاولات الدول الأوروبية التدخل في الشؤون العثمانية بحجة حماية الأقليات والطوائف، لذا نجد أن لوائح الإصلاحات كانت تتناول هذا الجانب.

لقد نصت خط (شريف كولخانه) الصادر في سنة 1839 م على صيانة حقوق المال، وحماية الأرواح والإعراض¹، ألغت الدولة العثمانية القوانين التي كانت تلزم اليهود بارتداء ملابس تختلف عن ملابس المسلمين، وسمحت لهم بالإقامة أينما شاءوا². كما أصبح لليهود تمثيل في الإدارة الحكومية للولاية منذ عهد الوالي محمد أمين باشا 1842-1847 م والذي قام بتعيين الحاخام (يعقوب ميمون) رئيساً للطائفة اليهودية في الولاية، ومنحه العضوية في مجلس الولاية الكبير³.

أما في برقة فقد كان اليهود يخضعون للحاخام الأكبر الذي يتولى الإشراف على الأمور الدينية، ويقوم بدور الوسيط بين الحكومة والطائفة، ويتولى جمع ضريبة الرؤوس التي تفرضها الدولة العثمانية على رعاياها من غير المسلمين⁴، وقد توالى صدور القوانين واللوائح الخاصة بتنظيم العلاقة مع الطوائف غير المسلمة، ومنها اليهود الذين أصبح شأنهم شأن المسلمين في دخول المدارس الحكومية العسكرية والمدنية والقبول في الخدمة الحكومية، مع احتفاظ رؤسائهم بالصلاحيات المتعلقة في إدارة شؤون وظائفهم، خاصة ما تعلق بالقضايا والأحوال الشخصية⁵ وجاء قانون إلغاء الجزية على غير المسلمين 1859 م بمثابة نقطة تحول في العلاقة بين الطرفين حيث أن الجزية كانت تمثل حاجزا في نظر اليهود والنصارى أمام اعتبارهم متساوين مع أقرانهم من المسلمين، وبالرغم من أنها كانت تدفع لقاء حمايتهم وعدم إدائهم الخدمة العسكرية

¹ محمد فريد بك. المرجع السابق، ص 255

² صموئيل اتينجر. اليهود في البلدان الإسلامية، 1850، 1950، ترجمة: جمال الرفاعي، (الكويت 1995)، ص 292

³ Goldberg Harvy. Communal Organazaation of the Tripolitaania during the late ottoman period. Jews among Muslims communities in the precolonial meddle east، edited by shlomo Deshen and walter zenner، (London، 1996)، p, 148.

⁴ فرانيسكو كوروا ز المرجع السابق، ص 22.

⁵ ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، الطبعة الثانية، (بيروت: دار العلم للملايين، 1960)، ص 89-90.

الإلزامية، وفي إطار سياسة الإصلاحات نص قانون تشكيل الولايات العثماني الصادر سنة 1864 م على أن مجالس البلديات يتكون نصفها من غير المسلمين، وإن كان ذلك لم يطبق بشكل كامل في الولاية بسبب قلة غير المسلمين فيها¹.

وكان أهم إصلاح تحصل عليه اليهود صدور لائحة تنظيم شؤون الطائفة اليهودية في 21 مارس 1865 م، إذ أعطيت لهم الكثير من الصلاحيات، مثل حق رئيس الحاخامات في تمثيلهم أمام السلطان. وكذلك حق الإشراف على المؤسسات كالمدارس والمستشفيات والجمعيات الخيرية².

كما نص الدستور العثماني الصادر سنة 1876 م على أن جميع رعايا الدولة متساوون أمام القانون، مع تولي مجالس الطوائف إدارة الشؤون الدينية والأحوال الشخصية، وأنشئت في الوقت ذاته المحاكم الدينية للطوائف غير الإسلامية التي تولت النظر في قضايا الأحوال الشخصية³. كان من نتائج تلك القوانين العثمانية، أن تمتع اليهود في ليبيا بامتيازات كثيرة، إذا أصبحت لهم مؤسسات هامة كالمدارس الدينية والحديثة المار ذكرها سابقاً، كما كانت لهم مؤسسات وجمعيات ثقافية واجتماعية مثل جمعية داوود في كل من بنغازي والمرج، وهي جمعية ثقافية تعمل من أجل الارتقاء باليهود إلى مستوى الحياة الأوروبية، وتعمل في الوقت ذاته على تقوية النفوذ اليهودي في الإقليم⁴.

وبالرغم من أن أهداف الدولة العثمانية من تلك القوانين كان ربط اليهود مباشرة بالسلطة العثمانية وتقوية صلاتهم بها، ألا أن ذلك لم يحل دون اندفاع اليهود للانضواء تحت مظلة الحماية الأجنبية من القناصل المعتمدين في البلاد، سيما وأن ذلك سوف يمنحهم الكثير من الامتيازات كالإعفاء من الضرائب،

أما بالنسبة لعلاقة اليهود مع السكان المحليين، فإن التعايش المشترك كان السمة البارزة بين الطرفين طيلة القرون السابقة، بحيث لم يحدث ما يعكر صفو هذه العلاقة، بل أن اليهود اقتبسوا الكثير من العادات والمظاهر العربية، حتى أن مدرسة (تلمود تورا) كانت تدرس مقرراتها باللغة

¹ عبد الله علي إبراهيم، (مجلس الإدارة في ليبيا في العهد العثماني الثاني)، مجلة البحوث التاريخية، السنة الثانية، العدد الأول، يناير 1980 (طرابلس 1980) ص 18.

² عبد العزيز نوار، (الإصلاح في الامبراطورية العثمانية 1856-1876 م) المجلة التاريخية المصرية، المجلد 15 (القاهرة 1969)، ص 237.

³ عبد العزيز الشناوي. الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الثالث (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية 1983)، ص 1166.

⁴ خليفة محمد الاحول، المرجع السابق، ص 224.

العربية، فقد استعملت الحروف العبرية في كتابة اللهجة المحلية¹. كما كان بعض اليهود يقيمون في بعض المدن الى جانب السكان المحليين، ففي بنغازي اقاموا في بعض أحياء السكان، وخاصة في محلي الصابري والوحيشي². ومن التأثيرات المحلية على اليهود، انه صدر تشريع للطائفة يرجع الى سنة 1840 م أتفق فيه اليهود وتعهدوا على عدم التسامح مع أي نوع من أنواع القمار، وهذا خلاف لكافة القوانين اليهودية في الشمال الأفريقي التي كان لعب القمار سائداً بين أفرادها³.

لقد كانت ممارسة الربا من قبل اليهود من أهم العوامل التي ألقت بظلالها على العلاقة بين اليهود والسكان المحليين، فقد استحوذ اليهود على نظام القروض الربوية، وبخاصة تلك القروض الصغيرة التي وصلت نسب الفائدة فيها إلى (90%) في حين كانت النسبة في القروض الكبيرة تصل لـ (60%)⁴.

وقد افرز الربا العديد من المشاكل بين الطرفين كالحجز على أملاك من لا يستطيعون دفع القروض وفوائدها في مواعيدها المقررة⁵، كما استغل اليهود الموسرين الكثير من الناس فاشترؤا منهم بأثمان بخسة أراض واسعة صالحة للزراعة في مناطق طرابلس وبنغازي، كما قاموا بشراء الكثير من المواقع الهامة داخل هاتين المدينتين⁶.

ونتيجة لسيطرة اليهود على النشاط التجاري واحتكارهم للكثير من السلع والبضائع، بدأت العلاقة تأخذ منحى التوتر بينهم وبين السكان، وخاصة مع رغبة اليهود في الحصول على الحماية والدعم من القناصل الأجنبية، فأصبح البعض منهم أكثر تمادياً على السكان، حتى أن بعض الرحالة أشار إلى تغير أطباع اليهود وعدم تسامحهم مع السكان (فكان اليهودي الطرابلسي بعيد أيما بعد عن التسامح إزاء أتباع الديانات الأخرى، فهو لا يظهر احتراماً للمسلم، بل يعتبره في درجة أحط منه بكثير إلا أنه يخشاه باعتباره العنصر الحاكم)⁷.

¹ Renzo de Ebri in un paese. Bologna : Societa editrice il Mulino، 1970.p.28

² محمد مصطفى بازامة، تاريخ برقة في العهد العثماني الثاني، (بيروت: دار الحوار العربي الأوروبي، 1994)، ص 69.

³ Nahum Slouschz. op .c. t، p 77.

⁴ Renzo de . op . c. t pp .27- 28.

⁵ خليفة محمد الاحول. المرجع السابق، ص 282.

⁶ عمر علي بن إسماعيل، المرجع السابق، ص 312.

⁷ عماد الدين غانم (دراسة وترجمة)، طرابلس مطلع القرن العشرين في وصف الجغرافي الألماني إيفالد بانزه، ص 120.

لقد ازداد النشاط الاقتصادي للجالية اليهودية في أواخر القرن التاسع عشر بشكل كبير وأصبح لها نفوذ واسع في العديد من المدن الساحلية الأمر الذي أدى إلى حدوث احتكاك بينهم وبين السكان المحليين، فمثلاً في يوليو 1867 م كان اليهود قد أقاموا معبداً لهم في مدينة زليتن بموافقة حكومة الولاية، وتمت عملية تدشين البناء بمظاهر احتفالية استقرت سكان المدينة من المسلمين، حيث أن اليهود كانوا يعبرون عن فرحتهم بانتصار مشروعهم، غير أنه وبعد أسبوع من انتهاء البناء شب حريق فيه وانتهر القنصل الفرنسي (بوتا) ذلك، وحث الإدارة الحكومية على اتخاذ إجراءات سريعة لحماية اليهود، فتم إرسال عدد من القوات النظامية إلى المدينة لهذا الغرض، وجرى تحقيق في الحادث، وأدعى السكان بأن المرابط الشهيد سيدي عبد السلام الأسمر المدفون في المدينة قام من ضريحه ليلاً وأشعل النار في المعبد، إلا أنه ثم إلقاء القبض بعد ذلك على الفاعلين ومعاقتهم بالسجن¹.

دور اليهود في التغلغل الأجنبي

تميز القرن التاسع عشر بوضوح الظاهرة الاستعمارية الأوروبية نحو السيطرة على العديد من مناطق العالم، ومنها ليبيا نظراً لتمتعها بالموقع الاستراتيجي الهام، وازدهار النشاط التجاري المار من خلالها إلى أوروبا والدواخل الأفريقية، وهذا ما دفع بالقوى الأوروبية إلى التفكير في التنافس، للتغلغل السياسي والاقتصادي، وخاصة بين بريطانيا وفرنسا منذ مطلع القرن التاسع عشر، كما شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر دخول دول أخرى حلبة التنافس والسباق حتى تمت السيطرة المباشرة من قبل إيطاليا سنة 1911 م.

ولم يقتصر التغلغل على الجهد السياسي للدول، وإنما تعدي ذلك إلى الجاليات المقيمة في مدن ومناطق ليبيا، والتي تضاعفت أعدادها ونشاطها الاقتصادي بعد ازدهار التجارة الخارجية، فكان اليهود في ليبيا وسيلة من وسائل التغلغل الأجنبي.

لقد مارس اليهود دور الوسيط التجاري بين الشركات التجارية الأجنبية والتجار المحليين، وعملوا كوكلاء لشركات أجنبية عديدة² ساعدهم في ذلك براعتهم الكبيرة في امتهان حرفة التجارة وهذا ما جعلهم في تواصل مع الأوروبيين، عن طريق السعي للحصول على الحماية

¹ شارل فيرو، المصدر السابق، ص ص 704-705.

² انثوني جوزيف كاكيا. المرجع السابق ص 112.

الأجنبية والعديد من الامتيازات الأخرى والحصول على جنسيات تلك الدول. بغية الحصول على الامتيازات الأجنبية الممنوحة لرعايا تلك الدول*.

كانت هنالك فئات كثيرة في الجالية اليهودية تحت الحماية النمساوية وبدرجة أقل تحت الإسبانية والبريطانية والأمريكية والفرنسية.

أن سعي اليهود للحصول على الحماية والجنسية قد ازداد بشكل كبير منذ منتصف القرن التاسع عشر، فالرحالة البريطاني جيمس هاملتون (James Hamilton) الذي زار مناطق بنغازي في منتصف القرن المذكور أشار إلى محاولات اليهود طوال فترة وجوده بالمدينة بغية الحصول على الحماية الانجليزية، ويذكر بأن أحد أفراد الطائفة كان يعمل وسيطاً لنائب القنصل الانجليزي هنالك¹، ويبدو أن اليهود كانوا مدركين أن بريطانيا وممثليها يستطيعون أكثر من غيرهم توفير الحماية لهم إذا أن نائب القنصل البريطاني في بنغازي كان يتمتع بنفوذ كبير بحيث أنه تجاهل ولمرات عديدة مطالب الإدارة العثمانية في بنغازي سنة 1852 م بشأن تسديد ديون رعاياه من اليهود من الرسوم الجمركية الى صندوق الأموال الأميرية وكان واضحاً أن الحكومة عاجزة عن فهم أي شيء تجاه تعنت نائب القنصل، بالرغم من رفع الشكوى الى الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب، وطلب السعي لدى نظارة الخارجية العثمانية لاستبدال نائب القنصل، خاصة وأنه أصبح يعطي الحماية لمن يشاء من رعايا الدولة العثمانية، ويعفي هؤلاء من دفع الضرائب للحكومة المحلية².

لقد كان طلب الحماية من قبل اليهود من دولة ما ترتبط بمدى نشاط تلك الدولة في المنطقة، ومدى قدرتها على ممارستها الضغط، فمثلاً لم يتمكن اليهود من رعايا دولة توسكانيا من

* الامتيازات الاجنبية: وهي الامتيازات التي منحها الدولة العثمانية للدول الأوروبية منذ منتصف القرن السادس عشر ميلادي واستمرت حتى تم إلغاؤها من قبل الدولة العثمانية ومن طرف بموجب القانون الصادر في 9 سبتمبر 1914 م وفي ليبيا ألغيت واستمرت حتى تم إلغاؤها بموجب مرسوم إيطاليا صادر في 20 مارس 1913 م، وتلك الامتيازات كانت تمنح الدول حرية الحركة والتجارة في مناطق الدولة العثمانية ومن خلال وجود قناصل أو ممثلين لتلك الدول في المناطق، للتفاصيل أنظر : بوب ماساي، الوضع الدولي لطرابلس الغرب، نصوص المعاهدات الليبية، الفرنسية الى نهاية القرن التاسع عشر، ترجمة محمد مفتاح العلاقي، (طرابلس مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية، 1991) ص ص 21-24.

¹ جيمس هاملتون. جولات في شمال افريقيا، ترجمة المبروك الصويحي (طرابلس: دار الفرجاني، ص 16 د.ت)، ص 38.

² محمد مصطفى بازا، المرجع السابق، ص ص 118-119.

الحصول على الحماية، بل أن السلطة العثمانية تمكنت من إرجاعهم الى تبعيتها، عقب قرار أصدرته بهذا الخصوص سنة 1852 م¹.

وبالرغم من أن اليهود كانت لهم روابط تاريخية بإيطاليا، حيث أن بعض أفراد الطائفة اليهودية في بنغازي كانوا من أصل ايطالي، وكانت تربطهم علاقات تجارية مع الموانئ الايطالية، إلا أن ايطاليا لم تكن في تلك الفترة قادرة على ممارسة الضغط على الحكومة العثمانية، سيما وإنها كانت مقسمة إلى ولايات صغيرة قبل قيام وحدتها سنة 1861 م²، ومع تصاعد الاتجاه الايطالي نحو التمهيد السلمي لاحتلال ليبيا في أواخر القرن التاسع عشر وما صاحب ذلك من زيارة النشاط التجاري معها، اتجه اليهود نحو تأييد ايطاليا، وطلب حمايتها أكثر من طلبهم الحماية من أية دولة أخرى³، حيث ارتبطت عوائل وأسر يهودية مشهورة بالإيطاليين، كعائلة أريبب العاملة في مجال تجارة الحلفا والألبسة والمواد الغذائية، وهي تحمل الجنسيين الايطالية والبريطانية، كما كانت عائلات ناحوم، ولابى، وحنونة، ونونس فيس، وحسان، والتي كانت تتاجر بالحلفا والقطن والسمن، تحمل الجنسية الايطالية⁴. ومع قيام ايطاليا بافتتاح أول فرع لمصرف روما سنة 1907 م في مدينة طرابلس ثم فيما بعد في مدن وبنغازي ودرنه وطبرق والسلوم 5 بدأ واضحاً منذ البداية مدى تغلغل اليهود في إدارة ونشاط هذا المصرف في ليبيا، من خلال كون أغلبية مستخدميه من اليهود، وحتى أن إدارة المصرف تراجعت عن قرارها الذي ألزمت بموجبه اليهود بالعمل في يوم السبت، بعد أن بدأ اليهود في سحب أموالهم من المصرف وهدد الموظفون بالانسحاب، احتجاجاً على هذا القرار⁶.

وكان المرابون اليهود والموسرين منهم يودعون ما لديهم من أموال في المصرف للحصول على السيولة اللازمة للاستمرار في عملية الإقراض بالربا⁷.

¹ محمد مصطفى بازما، مرجع سابق، ص 188.

² بحوث ودراسات في التاريخ الليبي 1911-1943 م، مجموعة من الأساتذة والباحثين ج 2 مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي 1984، ص 19.

³ Rachel Simon. The Social economic role of the Tripolitanian Jews in the late ottoman period Communittee des Sahariennes du maghreb .edit. par Mechel Abitbd . Jerusalem Iuniversity Hebrique, 1982.p.234.

⁴ انتوني جوزيف كاكيا. المرجع السابق، ص ص 112-113.

⁵ عقيل البريار. دراسات في تاريخ ليبيا الحديث (فالييتا. منشورات ELGA - 1982)، ص ص 1010-102.

⁶ أنريكو انسباتو. العلاقات العربية الايطالية، ترجمة عمر الباروني، (طرابلس مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية 1980) ص 161.

⁷ Renzo de Felice op. c. t. 17.

كما أتاح المصرف لليهود فرصة زيادة نشاطاتهم، وذلك عن طريق توفير المال اللازم لبناء المؤسسات اليهودية، فشيّد المتعاونون مع مصرف روما في برقة معبداً جديداً في بنغازي، اتسم بالفخامة¹.

لقد شكّل اليهود عنصراً مؤيداً لإيطاليا منذ احتلالها لليبيا، وكانوا أكثر المتحمسين لقيام الغزو والاحتلال فيما بعد²؛ فلقد شرعوا في معارضة السلطة بالبلاد جهاراً بقصد محاربة الإدارة، خاصة في عهد الوالي (إبراهيم أدهم باشا 1909-1911) الذي تصدى للإيطاليين في ليبيا رغم الإغراءات المقدمة له من قبل فرع مصرف روما الإيطالي، حتى تمكن هؤلاء من عزله في النهاية³.

وعلى أية حال يبدو أن الحقوق التي تحصل عليها اليهود كغيرهم من الطوائف في الدولة العثمانية، لم تمثل بديلاً عن الانخراط في حماية الدول الأجنبية، فقد كان المتمتع بالحماية الأجنبية يحصل على حرية السكن والمتاجرة وعدم التعرض لتفتيش سجلاته التجارية، وعدم الخضوع للقضاء المحلي، والاعتراض على أحكام المحاكم، والحصول على التعويض عن المنقولات، إذ تشير الروايات التاريخية لآن اليهود في بنغازي حصلوا على التعويض المادي سنة 1907 م جراء حدوث حريق كبير في السوق البلدي بالمدينة والذي أتى على متاجر اليهود وغيرهم، ألا أن التعويض كان من نصيب التجار اليهود الحاصلين على الجنسية الإيطالية والفرنسية، في الوقت الذي لم يتلق رعايا الدولة العثمانية سوى الإهمال والتجاهل⁴.

ومن جهة أخرى كان التجار اليهود الذين دخلوا في ظل الحماية الأجنبية معفيين من دفع الكثير من الضرائب كضريبة الدخل على طبقة التجار كوضريبة الميناء المفروضة على السفر والبضائع⁶، وضريبة البدل العسكرية المفروضة على الذين لا يدخلون في نظام التجنيد العثماني⁷، وهكذا نرى أن اتجاه اليهود نحو طلب الحماية الأجنبية كان محصلة لعوامل جذب من طرف الدول الأوروبية، أكثر منه كونه نتيجة لعامل طرد من جانب الدولة العثمانية.

¹ محمد مصطفى بازيه. المرجع السابق، ص 452.

² مصطفى حامد ارحومة، المقاومة الليبية التركية ضد الغزو الإيطالي اكتوبر 1911 - اكتوبر 1912 (طرابلس: مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، 1988)، ص ص 62-63.

³ مصطفى حامد ارحومة. المرجع السابق، ص ص 83-84.

⁴ Nahum Slouschz. op. c. t., p 78.

⁵ انتوني جوزيف كاكيا، المرجع السابق ص 93.

⁶ المرجع نفسه، ص 113.

⁷ الصالحين جبريل الخفيف. النظام الضريبي في ولاية طرابلس الغرب 1835 - 1912 (طرابلس: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية 2000)، ص 49.

وفي هذا السياق لم يدخر اليهود جهداً في إدخال أبنائهم في المدارس الأجنبية التي تزايدت بشكل كبير في نهاية القرن التاسع عشر، وذلك لإيجاد قاعدة بشرية يمكن الاستناد إليها في ممارسة الضغط على الحكومة المحلية، وسواء أكان اليهود يعرفون مقاصد هذه المؤسسات أم لا، فأنهم لم يجدوا غضاضة في الانخراط فيها، لا سيما أنهم وجدوا في المدارس الأجنبية وسيلة لتعلم لغة أجنبية، وكذلك فرصة للاتصال بالعالم الخارجي، خاصة مع المنظمات اليهودية العالمية، ومنها منظمة الأراضي اليهودية (Organization Jewish Territorial) التي تبنت مشروع توطين اليهود في شرق ليبيا.

الخاتمة

نستطيع القول إن الدولة العثمانية عرفت بتسامحها مع اليهود حيث استمر اليهود في ممارسة نشاطهم في جميع الميادين حتى وصلوا إلى أعلى المراتب وأن كان قد وقع بعض الظلم على بعض أفراد منهم فهو شيء طبيعي بالنسبة لما شاهده الدولة العثمانية من حوادث وأحداث لم يسلم منها المسلمون أنفسهم.

فقد عاشوا في كنف الدولة العثمانية وعملوا على تشكيل أحياء خاصة بهم دون أن يكون لها أي مبرر سوى رغبتهم في العيش المنعزل وتعودهم على ذلك، وكانت ليبيا إحدى الولايات العثمانية التي عاش بها اليهود حياة آمنة واستطاعوا فيها ممارسة جميع أنشطتهم الحياتية. المختلفة، فقد عملوا على توسعة تجارتهم وسيطروا على حركة الاستيراد والتصدير كما كان لهم النصيب الأكبر في تجارة القوافل كما قاموا بإعطاء القروض مقابل فوائد للتجار المحليين وقد مارس اليهود العديد من الحرف والصناعات المختلفة أهما صياغة الذهب والفضة ومهن الخياطة وتجارة النحاس والأحذية وغيرها.

أما حياتهم الاجتماعية فقد اتسمت بالعزلة فيما يعرف بالحارات اليهودية التي اتصفت بقلة النظافة وضيق الشوارع.

وشكلت الديانة اليهودية الجانب المهم في الشخصية اليهودية حيث مارسوا طقوسهم في معابدهم الخاصة بهم كما كان لهم مدارس غير دينية تعلموا فيها شتى أنواع العلوم وخاصة اللغة العبرية والفرنسية.

أما علاقتهم بالسياسة فقد وطدوا علاقتهم بالسلطات العثمانية وتمتعوا بنفوذ قوي لدى الأسرة الحاكمة وخاصة في عهد علي باشا الذي أعطى اليهوديات مكانه خاصه لديه وعندما بدأ الغزو الإيطالي لليبيا لعب اليهود دور كبير حيث قاموا بمساعدة الإيطاليين عن طريق مددهم بالمعلومات عن المجاهدين وتحركاتهم فقد عرف اليهود ليبيا كيف يتعاملون مع السلطات

الإيطالية في حين كان الإيطاليين يغيرون من سياستهم تجاه اليهود فأحياناً يقرّبونهم وأحياناً أخرى يقومون بمعاقتهم حسب أعمالهم وفسادهم.

المصادر والمراجع العربية

- 1 اتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911، ترجمة وتقديم خليفة محمد التليسي، الطبعة الثانية، بيروت: الدار العربية للكتاب 1991.
- 2 احمد صدق الدجاني. ليبيا قبيل الاحتلال الايطالي أو طرابلس الغرب في آخر العهد العثماني، القاهرة، المطبعة الفنية الحديثة، 1971.
- 3 انتوني جوزيف كاكيا. خلال الاحتلال العثماني الثاني ليبيا 1835 1911. ترجمة يوسف العسلي، طرابلس 1946.
- 4 انريكو انسباتو. العلاقات العربية الإيطالية، ترجمة عمر الباروني، طرابلس مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية، 1980.
- 5 جيمس هاملتون. جولات في شمال افريقيا، ترجمة المبروك الصويغي، طرابلس: دار الفرجاني، د.ت.
- 6 حاي بن شمعون. كتاب الاحوال الشرعية في الأحكام الشخصية للإسرائيليين. القاهرة: 1911.
- 7 خليفة محمد الاحول. الجالية اليهودية بولاية طرابلس الغرب من 1864 الى 1911 رسالة الماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الفاتح 1985
- 8 رأفت الشيخ (الحياة الاجتماعية في ولاية طرابلس الغرب العثمانية في العصر العثماني الاخير (1835-1911) الحياة الاجتماعية في ولايات العربية أثناء العهد العثماني جمع وتقديم عبد الجليل التميمي، زغوان 1988.
- 9 رأفت الشيخ: تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة، طرابلس: دار التنمية للنشر والتوزيع، 1972.
- 10 ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، الطبعة الثانية، بيروت: دار العلم للملايين، 1960
- 11 الصالحين جبريل الخفيف. النظام الضريبي في ولاية طرابلس الغرب 1835 - 1912، طرابلس: مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية، 2000.
- 12 صموئيل اتينجر. اليهود في البلدان الاسلامية، 1850، 1950، ترجمة: جمال الرفاعي، الكويت 1995.
- 13 الطيب محمد حمادي: اليهود ودورهم في دعم الاستيطان البطلمي والروماني في إقليم برقة، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1940.
- 14 عبد العزيز الشناوي. الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الثالث، القاهرة: مكتبة النهضة

- المصرية 1983.
- 15 عبد الله علي ابراهيم، مجلس الإدارة في ليبيا في العهد العثماني الثاني، مجلة البحوث التاريخية، السنة عبد العزيز نوار، الإصلاح في الامبراطورية العثمانية 1856-1876 م المجلة التاريخية المصرية، المجلد 15 (القاهرة 1969)، ص 237 الثانية، العدد الأول، يناير 1980، طرابلس 1980.
 - 16 عبد الوهاب المسيري. موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج 5، القاهرة: دار الشروق، 1999.
 - 17 عقيل البربار. دراسات في تاريخ ليبيا الحديث، فاليثا. منشورات ELGA - 1982.
 - 18 عماد الدين غانم، دراسة وترجمة، طرابلس مطلع القرن العشرين في وصف الجغرافي الألماني إفاذ بانزه، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1998.
 - 19 عمر علي بن اسماعيل: التطور السياسي والاجتماعي في ليبيا من 1835 إلى 1882، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب بجامعة 1 - عمر علي بن اسماعيل،
 - 20 غيرهارد رولفس. رحلة الى الكفرة، ترجمة عماد الدين غانم، طرابلس: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، (2000).
 - 21 ف. أ. بروشين. تاريخ ليبيا منذ النهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969 وترجمة عماد حاتم، مراجعة ميلاد المقرحي، طرابلس د.ت.
 - 22 فرانسكو كورو. ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، تعريب وتقديم خليفة محمد التليسي، الطبعة الثانية، طرابلس 1984.
 - 23 ماريون جونسون. تجارة ريش النعام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مجلة البحوث التاريخية، السنة 3، العدد 1، يناير 1981، طرابلس 1981.
 - 24 محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، بيروت، دار العلم للملايين، 1960.
 - 25 محمد مصطفى بازامة، تاريخ برقة في العهد العثماني الثاني، بيروت: دار الحوار العربي الأوروبي، 1994.
 - 26 مصطفى حامد ارحومة، المقاومة الليبية التركية ضد الغزو الايطالي اكتوبر 1911 - اكتوبر 1912 طرابلس: مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي، 1988.
 - 27 مصطفى كمال عبد العليم. دراسات في تاريخ ليبيا القديم، بنغازي 1966.

المراجع الأجنبية

- 1 Goldberg Harvey. Communal O organization of the Tripolitania during the late ottoman period. Jews among Muslims communities in the pre-colonial meddle east, edited by shlomo Dshen and walter zenner, (London, 1996), p, 148.
- 2 Nahum Slouschz Travels in North Africa (Philadelphia: the Jewish publication society of America, 1927, p 70).
- 3 Rachel Simon. The Social economic role of the Tripolitania Jews in the late ottoman period Communities des Sahariennes du Maghreb .edit. Par Mechel Abitbd. Jerusalem luniversite Henrique 1982.p.234.

- 4 Renzo de Ebri in un paese. Bologna: Societa editrice il Mulino, 1970.p.28.
- 5 Sinde Cato Italiane Arti Grafiche. Derna: perla del Mediterraneo < Roma: 1929). p. 34.

ظاهرة التأويل النحوي (الحذف في المرفوعات)

إمحمد علي مفتاح
كلية الآداب بني وليد - جامعة الزيتونة

ظاهرة التأويل النحوي (الحذف في المرفوعات)

إمحمد علي مفتاح

كلية الآداب بني وليد - جامعة الزيتونة

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفصح العرب أجمعين، وعلى آله وصحبه الهداة المهتدين، وبعد:

فكان للتأويل دور كبير في النحو العربي، فهو يعنى بحمل الظواهر اللغوية على غير الظاهر للتوفيق بين أساليب اللغة وقواعد النحو، فانقسام النحو إلى مدرستين بصرية وكوفية يشير إلى اختلاف منهجهما، فالبصريون . لتمييزهم بالمنهج العقلي: وضعوا قواعد يحتكمون إليها، ولم يدخروا وسعاً في تطويع ما خرج على أحكامهم لمنطق القاعدة متكلفين في هذا السبيل مختلف وسائل التأويل، أما الكوفيون فإنهم يمثلون الاتجاه الظاهري، إذ يحتكمون إلى السماع، ويقفون عند حدود المروي، والسماع يقبل ما هو مسموع لا يتأثر له، ولا يقول بشذوذه، ومع هذا فقد وضعوا قاعدة لكل شاهد، فتضخمت القواعد النحوية، وتعددت الشواهد، فكان للتأويل والتقدير دور على زيادة هذه الشواهد.

ولم يكن التأويل خاصاً بالبيئة اللغوية، وإنما عم كل البيئات الإسلامية، فقد بدأ مرادفاً للتفسير، وأخذ بعد ذلك اتجاهها أعمق في مجال الكشف عن المعاني، وعلى هذا فالتأويل من الناحية اللغوية لم يكن دخيلاً على الفكر العربي الإسلامي، ولكنه ظاهرة فرضتها طبيعة اللغة، فالتأويل مناخ لغوي مناسب، فهو يعمل من خلال الألفاظ المتشابهة أو التي يدق فيها المعنى، ومن ثم تعوز الحاجة إلى طول نظر وإعمال فكر، فقد يمكن معرفة مقصدها الصحيح عن طريق التأويل، وقد لا يمكن الوصول إلى ذلك إذا كان التأويل فاسداً.

وللتأويل دور كبير في اللغة بصفة عامة وفي النحو بصفة خاصة، فقد أدى اتساع دائرة التأويل في النحو العربي ونظرية تقدير العامل فيه إلى توليد كثير من القواعد عند الكوفيين، وتأويل النصوص لتوافق القاعدة عند البصريين.

وقد اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك وفق العناصر الآتية:

أولاً: مفهوم التأويل عند اللغويين:

1-التأويل لغة: من الأول، أي الرجوع إلى الأصل، ومنه المؤئل للموضع الذي يُرجع إليه، وذلك هو رد الشيء إلى الغاية المرادة منه علماً كان أو فعلاً، ففي العلم: «وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ» (آل عمران آية 7)، وفي الفعل قوله تعالى: «هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ» (الأعراف آية 52)، أي بيانه الذي هو غايته المقصودة منه (1)، وقيل التأويل من آل إيلاء وأيلولة ومآلاً أي رجع وصار، وآل على القوم أولاً وإيلاً أي وَلِي أمرهم وساسهم، وآل المآل أصلحه وساسه (2).

2-التأويل في اصطلاح النحويين: هو «رَدّ الفعل أو غيره مما يسبق بموصول حرفياً إلى مصدر يكون مبتدأ أو فاعلاً أو مفعولاً، أو بحسب ما يقتضيه موقعه في الجملة»³، أو «هو بيان ما يحتمله اللفظ»⁽⁴⁾.

وتشيع لفظة التأويل في مؤلفات النحو المختلفة، وهي تدور في فلك حمل النص على غير ظاهره؛ لتصحيح المعنى أو الأصل النحوي⁽⁵⁾.

وبعبر عن التأويل أحياناً بألفاظ أخرى تحمل المعنى نفسه: منها التخريج، الحمل، والتوجيه، والتقدير، والوجه، والاعتقاد، والاحتمال، والحجة، والتفسير⁽⁶⁾، قال الراغب الأصفهاني: "والتفسير قد يقال فيما يختص بمفردات الألفاظ وغريبها، وفيما يختص بالتأويل، ولهذا يقال: تفسير الرؤيا وتأويلها"⁽⁷⁾.

وعليه فالتفسير أعم من التأويل، وأكثر استعمال التفسير في الألفاظ، والتأويل في المعاني.

ثانياً: أهمية التأويل النحوي:

التأويل ضرورة يحتاج إليها علم النحو في بعض أبوابه، وبخاصة التأويل بالتقدير، فقد يكون مقيداً كما هو الحال في مثل قوله تعالى: «لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ» (غافر: 36)، بضرورة تقدير العامل بفائدة التفصيل بعد الإجمال، فالتأويل في درس النحو يستلزم التقدير، ويعول عليه أكثر الأحوال، فقد لا يتم المعنى، ولا تتضح إشاراته إلا بذكر المحذوف، ورد الأسلوب إلى

¹ . المفردات في غريب القرآن، مادة أول، ص: 31.

² . الوسيط 1/ 34، مادة أول.

³ . معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص: 15.

⁴ . دقائق العربية، ص: 54.

⁵ . التأويل النحوي في القرآن الكريم 1 / 17.

⁶ . المصدر نفسه 1/ 17، 18، 19.

⁷ . المفردات في غريب القرآن، مادة فسر، ص 380.

نظمه، ولن يحدث هذا إلا عن طريق التقدير، وربما يحتاجُ إلى التأويل في أبواب أخرى يكون فيها مؤدياً إلى غموض قد يضر أكثر مما ينفع⁽¹⁾.

وللتأويل دورٌ كبير في كثير من المسائل النحوية أهمها:

الحذف والزيادة، وتضمين الأفعال والحروف معاني غيرها من الأفعال والحروف، والتقديم والتأخير، وهذه المسائل ليست على سبيل الحصر، وسيتضمن هذا البحث الحديث عن الحذف في الموضوعات من الأسماء، واخترت الحذف؛ لأنه أكثر المسائل شيوعاً، وهو كثير الدوران في لغة العرب، واقتصرت على المرفوعات؛ لأن الرفع لا يقع إلا في العمد بخلاف النص، فإنه في غالب أحواله يقع على الفضلات، يقول سيبويه: "والنصب عربي كثير، والرفع أجود منه"⁽²⁾.

ثالثاً: مفهوم الحذف:

1- الحذف لغة الإسقاط، يقال: حذفه يحذفه: أسقطه، وله معانٍ أخر كثيرة منها القطع³، ولكن الإسقاط هو المعنى المناسب لاستعمال النحويين لهذه الكلمة.

2- اصطلاحاً: هو «إسقاط أو ترك بعض أجزاء التركيب النحوي لدليل حالي أو مقالي، سواء أكان المحذوف اسماً أم فعلاً، أم حرفاً، أم جملة، أم جملاً»⁽⁴⁾، والنحويون لا يُعَنُّون بأي نوع من أنواع الحذف إلا ما اقتضته صناعة الإعراب، بحيث يكون المذكور من أجزاء الكلام يستدعي المحذوف ويحتاج إليه مبتدأً له، أو خبراً عنه، أو عاملاً فيه، أو موصوفاً له، أو صفة توضحه، أو غير ذلك من أركان التركيب⁽⁵⁾.

وهو ظاهرة تشيع في لغة العرب، وتهدف في كل مواقعها إلى التخفيف⁽⁶⁾.

رابعاً: الحذف في المرفوعات:

1. حذف المبتدأ:

يكثر حذف المبتدأ في لغة العرب، فمنه ما هو جائز الحذف، ومنه ما هو واجب الحذف.

أ: حذف المبتدأ جوازا:

¹ . ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، ص 60.

² . الكتاب لسيبويه، 1/ 82.

³ . المصباح المنير مادة حذف.

⁴ . مغني اللبيب 2 / 156.

⁵ . الحذف في الأساليب العربية، ص: 21.

⁶ . معجم المصطلحات النحوية، ص: 62.

يحذف المبتدأ جوازا في كل موطن دل على المبتدأ المحذوف لدليل حالي أو مقالي،
يقول ابن مالك:

وحذف ما يعلم جائز كما تقول: زيد بعد "من عندكما؟"

وفي جواب كيف زيد قل: ذنف فزيد استغنى عنه إذ عرف (1)

فقد حذف المبتدأ (زيد) في مثال ابن مالك للاستغناء عنه، لمعرفة بوروده في صيغة السؤال (كيف زيد؟)، فهو دليل مقالي، ومن حذف المبتدأ لدليل حالي، قوله تعالى: ﴿سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا﴾ (النور: 1) بتقدير: هذه سورة.

ويكثر الحذف الجائز في الأساليب الآتية:

1. في جواب الاستفهام:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ ۖ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ (غافر آية 15)، أي: هو لله ومنه قولهم: "جرف منهال، وسحاب منجال"، فقولهم: جرف منهال وما عطف عليه خبر مبتدأ محذوف في جواب استفهام مقدر أي: كيف فلان؟ فيقال: هو جرف منهال، وسحاب منجال، أي: لا حزم عنده ولا عقل، والجرف: ما تجرفه السيول من الأودية، والمنهال: المنهار، يقال: هلته فانهال، أي صببته فانصب، والسحاب المنهال: المنكشف، يراد أنه لا يطمع في خيره (2).

2. بعد فاء الجواب:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ . فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ﴾ (الغاشية 23، 24)، قرأ ابن عباس وقتادة وزيد ابن أسلم، (ألا) على الاستفتاح والتنبيه، وعلى أن (مَنْ) شرطية جوابها قوله: ﴿فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ﴾، على حذف مبتدأ، أي: فهو يعذبه (3)، ومنه قولهم: إن ذهب غير فعير في الرباط أي: فبديله غير في الرباط، ويجوز أن يكون غير مبتدأ خبره محذوف، أي: فلك غير في الرباط، وأن يكون فاعلا لفعل محذوف، أي: فيسد مسده غير في الرباط، والرباط: ما تشد به الدابة، يقال: قطع الضبي رباطه، أي: حبالته (4).

3. بعد القول:

¹ . شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 1 / 226، 227.

² . مجمع الأمثال 1 / 177، رقم 946، والحذف في المثل العربي ص: 29.

³ . المحتسب 2 / 421، والجامع لأحكام القرآن 20 / 39.

⁴ . مجمع الأمثال 1 / رقم 82، والحذف في المثل العربي، 35.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ (الفرقان: 5) أي: هو أساطير الأولين، ومنه قولهم: " من يرئاً يقتل سواد ركب " أي: هو سواد تركب¹، وهذا المثل يضرب في التوافق والاجتماع.

ب . الحذف الواجب:

1- ما أخبر عنه بنعت مقطوع بالمدح أو الذم أو الترحم:

ففي المدح والتعظيم قوله تعالى: ﴿ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾ (المؤمنون 92، 93) قرأ نافع وحزمة والكسائي وأبو بكر برفع ﴿عالم﴾ على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هو عالم الغيب⁽²⁾، وفي الذم مثل: سمعت مذياع العدو الكاذب، بتقدير: هو الكاذب، وفي الترحم مثل: رأيت اللاجئ البائس، بتقدير: هو البائس، واللهم الطف بعبدك المسكين، بتقدير: هو المسكين⁽³⁾.

2. ما أخبر عنه بمخصوص نعم وبئس ونحوهما:

من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَيْسَ الْمِهَادُ ﴾ (البقرة 204) المخصوص بالذم محذوف، أي: جهنم، وهو مبتدأ خبره الجملة قبله، وحسن حذفه في هذه الآية؛ لأنه جاء فاصلة، وقيل إنه لا يصح جعله خبراً لمبتدأ محذوف؛ لأن الجملة بأسرها تكون قد حذفت، والقول نفسه في جعله مبتدأ خبره محذوف⁽⁴⁾، وقولهم: نعم مأوى المعزى ثرمداء، فثرمداء مخصص بالمدح، وفي إعرابه ثلاثة أوجه:

1. أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي هو ثرمداء.

2. أن يكون مبتدأ خبره محذوف.

3. أن يكون مبتدأ خبره الجملة الفعلية قبله⁽⁵⁾.

وثرمداء: بناء غريب لا يعلم له نظير، ويضرب هذا المثل للرجل الكثير المعروف يؤمر بإتيانه ولزومه.

3. المبتدأ المخبر عنه بمصدر مرفوع جيء به بدلا من اللفظ بفعله، كقوله تعالى: قَالُوا مَعْرِةً إِلَى رَبِّكُمْ (الأعراف آية 164)، حيث رواها قالون عن نافع برفع (معذرة)، والتقدير: هذه معذرة،

1 . مجمع الأمثال 2 / 318 رقم 4100، والحذف في المثل العربي 35.

2 . التبيان في إعراب القرآن 2 / 960، والسبعة 447، وحجة القراءات لابن زحلة. 491، والكشف 2 / 131.

3 . الحذف في الأساليب العربية، ص: 74.

4 . الدر المصون 2 / 356، والبحر المحيط 2 / 118.

5 . مجمع الأمثال 2 / 340، رقم المثل 4238، والحذف في المثل العربي 22.

أو قولنا، معذرة، وهي خبر لهذا المحذوف⁽¹⁾، وكقولهم: سمع وطاعة، أي أمري سمع وطاعة⁽²⁾.

4. فيما ظاهره القسم على فعل الحال، ومن ذلك قراءة الحسن والثقيفي الشاذة: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ (الواقعة 78) بحذف الألف من الأعلى تقدير مبتدأ أي: فلأنا أقسم؛ لأن بعض النحويين لا يجوز أن يقسم على فعل الحال، فقدروا المبتدأ لتصير الجملة اسمية، فيصبح القسم عليها، ولذلك اشترطوا اقتران الفعل المضارع باللام ونون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة إن كان للحال ليصبح مستقبلاً⁽³⁾.

2. حذف الخبر:

أ. حذف الخبر جوازا:

يحذف جوازا خبر الأدوات الآتية:

1. لا النافية للجنس، فإن خبرها يحذف كثيراً، بل إن تميماً لا يثبتونه، يقول ابن الحاجب: "خبر لا التي تنفي الجنس هو المسند بعد دخولها، نحو: لا غلام رجل ظريف فيها، ويحذف كثيراً، وبنو تميم لا يثبتونه"⁽⁴⁾، من ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَا عُذْوَانٌ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ (البقرة 192) فقوله: ﴿على الظالمين﴾ في موضع خبر (لا)، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً أي: فلا عدوان على أحد، فيكون قوله {على الظالمين} بدلاً منه⁽⁵⁾.

2. خبر لا العاملة عمل ليس، كقول الشاعر الحماسي:

من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح⁽⁶⁾.

3. خبر إن وأخواتها يجوز حذفه على مذهب سيبويه سواء أكان معها معرفة أم نكرة، وسواء أكانت هذه الأدوات مكررة أم لا⁽⁷⁾، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (النساء 96) ففي خبر (إن) ثلاثة أوجه:

أ. أن يكون محذوفاً، وتقديره: إن الذين توفاهم الملائكة هلكوا، فيكون قوله ﴿قالوا﴾ مبيناً لتلك الجملة المحذوفة.

1. التفسير الكبير للفخر الرازي 15 / 38، السبعة 296.

2. الحذف في الأساليب العربية 76.

3. المحتسب 360/2.

4. شرح الرضي على الكافية 2 / 290.

5. البحر المحيط / 77، التبيان في إعراب القرآن 1 / 158.

6. شرح ديوان الحماسة 506، مغني اللبيب 2 / 168.

7. همع الهوامع 2 / 161.

ب . أن يكون قوله: ﴿فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ﴾، فيكون قوله: ﴿قَالُوا﴾ في موضع الحال الثانية من (هم) في ﴿تَوَفَاهُمْ الْمَلَائِكَةُ﴾، على أن يكون العائد محذوفاً أي: قالوا لهم، ويجوز في موضع الحال من (الملائكة)، فلا حذف في الكلام.

3. أن يكون قوله ﴿قَالُوا﴾ على حذف العائد أي: قالوا لهم، وهو الظاهر ⁽¹⁾ ومنه قولهم: "إنك ما وخيراً" أي: إنك مع خير، قالوا وللمصاحبة، و (ما) زائدة بين المعطوف والمعطوف عليه، فيكون (وخيراً) ساد مسد الخبر على مذهب الكوفيين، والخبر محذوف عند البصريين أي: مقترنان ⁽²⁾.

ب . حذف الخبر وجوباً:

تقدم أن خبر المبتدأ يحذف جوازاً إذا علم بقرينة دالة، والآن الحديث عن حذفه وجوباً في بعض المواضع، ولمكانة الحذف في الجملة . لكونه محط الفائدة الذي لا تحصل إلا به . فإنه لا يحذف وجوباً إلا إذا سد مسده لفظ آخر في الجملة التي فيها الحذف، يقول الرضي: «فيحذف الخبر وجوباً في موضع يكون فيه مع القرينة على تعيين الخبر المقدر من بين سائر الأخبار لفظ ساد مسد ذلك الخبر» ⁽³⁾، ولكن الدكتور ربيعة-رحمه الله تعالى- لا يتفق مع الرضي في اشتراط وجود لفظ يسد مسد الخبر ⁽⁴⁾، والمشهور من مواضع حذف الخبر وجوباً أربعة هي:

1 . خبر المبتدأ الذي بعد لولا الامتناعية، وهو أوفى هذه المواطن حديثاً عند النجاة، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ﴾ (البقرة 249). والتقدير: لولا دفاع الله موجود، فهو وجود مطلق، وقد سد جواب لولا مسده، ودلت القرينة عليه ⁽⁵⁾.

وكقولهم: لولا الوئام لهلك الأنام ⁽⁶⁾، والتقدير: لولا الوئام موجود، والوئام: الموافقة، يقال واعمته مواعمة، وهي أن تفعل مثل ما يفعل.

2 . إذا وقع خبر لقسم صريح، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ (الحجر 72) أي: " لعمرك قسمي أو يميني، وهو من المواضع التي ذكر النحويون أن الحذف فيها واجب لكونه معلوماً، وقد سد الجواب مسده ⁽⁷⁾، ومنه قولهم: لعمرك لأفعلن، وأمانة الله، وأيمن الله لأفعلن، والتقدير: لعمرك قسمي ، بخلاف غير الصريح في القسم الذي لا يفهم منه

1 . الدر المصون 4 / 78، التبيان في إعراب القرآن 1 / 384، البحر المحيط 3 / 348.

2 . همع الهوامع 2 / 161.

3 . شرح الرضي على الكافية 1 / 274.

4 . الحذف في الأساليب العربية 86.

5 . الحذف في الأساليب العربية 87.

6 . مجمع الأمثال 2 / 176، رقم 3234.

7 . البحر المحيط 5 / 450.

القسم إلا بذكر المقسم عليه ، مثل: عهد الله ، فإنه لا يجب حذف الخبر معه ، بل يجوز إذا وجدت القرينة، وإنما وجب الحذف من الصريح للعلم به، وسد جواب القسم مسده (1).

3 . الخبر الواقع بعد واو المصاحبة المفيدة للمعية إفادة ظاهرة، بحيث تكون نصاً فيها، كقوله تعالى: ﴿فَأَتَكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ﴾ (الصافات 161)، فقوله: ﴿وما تعبدون﴾ ساد مسد الخبر عند الكوفيين؛ لأن الواو بمعنى (مع)، والتقدير: فإنكم مع ما تعبدون، والمعنى: فإنكم مع آلهتكم أي قرناؤهم وأصحابهم لا تبرحون تعبدونها، وهو الظاهر عند الزمخشري (2)، والخبر عند البصريين محذوف وجوباً، أي: مقرونان (3)، والترجيح بين المذهبين مبسوط في مظان النحو (4)، ومنه قولهم: كل رجل وضيعته، أي: مقترنان (5).

4 . خبر المبتدأ الواقع بعده حال لا تصلح أن تكون خبراً بأن يكون هذا المبتدأ مصدرًا عاملاً في اسم مفسر لضميره ذي حال بعده لا تصلح هذه الحال، أن تكون خبراً، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (البقرة 126) في رفع قوله ﴿وإسماعيل﴾ قولان:

أ. أن يكون معطوفاً على ﴿إبراهيم﴾ وهو الظاهر، فيكون قوله ﴿ربنا تقبل منا﴾ معمولاً لقول مضمر، والقول المضمر حال أو معطوف على ما قبله.

ب . أن تكون الواو للحال و﴿إسماعيل﴾ مبتدأ خبره القول المضمر العامل في جملة النداء، والأظهر في هذه المسألة وقوع جملة النداء خبراً من غير إضمار (6).

3 . حذف اسم كان أو ما يعمل عمل (كان):

عدّ النحاة الجمل المنسوخة جملاً اسمية؛ لأن أصلها المبتدأ والخبر، وحين دخول الناسخ عليها يحدث تغييراً بها في المبتدأ أو الخبر، وهذا التغيير إما أن يكون رفعاً للمبتدأ أو نصباً له، وكذلك الحال في الخبر (7).

ذكر أبو حيان أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها؛ لأنه مشبه بالفاعل (8)، وذكر النحويون أن (لات) العاملة عمل (ليس) لا بد من حذف خبرها أو اسمها، وأن الأكثر في هذه

1 . الحذف في الأساليب العربية 89.

2 . الكشف 3 / 355.

3 . البحر المحيط 7 / 362.

4 . ينظر: شرح التصريح على التوضيح 1 / 180، وهمع الهوامع 2 / 162، وشرح الرضي 1 / 282.

5 . الحذف في المثل العربي 41، والكشاف 3 / 355.

6 . البحر المحيط 1 / 558، 559.

7 . رواية قالون عن نافع المدني 68.

8 . همع الهوامع 2 / 84.

المسألة حذف الاسم، كقوله تعالى: «وَلَاتِ حَيْنَ مَنَاصٍ» (سورة ص : 2)، بفتح التاء (لَات) ونصب (حَيْن) على أن اسم لَات محذوف، وهو قول سيبويه ⁽¹⁾، والتقدير: ليس الحينُ حينَ مناص، واختلف النحويون فيما تعمل فيه، فهي لا تعمل عند سيبويه ، إلا في لفظة (الحين) ⁽²⁾، وتعمل في (الحين) وما يرادفه عند أبي علي الفارسي وابن مالك ⁽³⁾، مثل (أوان)، و (ساعة)، ومما يمكن حمله على ما مر قول العرب: " حنت ولات هنت وأنى لك مقروع ⁽⁴⁾، وتقدير الكلام على حذف اسمها المرفوع: ولاتُ الحينُ حين هنتُ، فحذف الاسم والحين المضاف إلى الجملة الفعلية (هنتُ) ⁽⁵⁾، ومعنى هنت من الحنين وهو الحنين، وقد يكون بمعنى البكاء، ويضرب هذا المثل لمن يحزن إلى مطلوبه قبل أوانه.

4 . حذف الفاعل ونائبه:

الفاعل عمدة وهو جزء مهم من أجزاء الجملة، لهذا ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز حذفه، إذ من أحكامه المقررة، "كونه عمدة لا يجوز حذفه" ⁽⁶⁾، ومذهب البصريين هو المذهب السائد في كتب النحو، يقول صاحب الهمع: " الصحيح وعليه البصريون أنه يجب ذكر الفاعل ولا يجوز حذفه" ⁽⁷⁾، وقد تقدم أن ابن هشام جعل من شروط الحذف أن لا يكون المحذوف كالجزء قائلاً تطبيقاً لهذا الشرط: " فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه" ⁽⁸⁾، لكن بعض النحويين قال بجواز حذف الفاعل وعلى رأسهم الإمام الكسائي وأيده السهيلي وابن مضاء، وإنما حملهم على ذلك الفرار من الإضمار قبل الذكر أو عدم ما يعود عليه الضمير الفاعل ⁽⁹⁾، والقائلون بمنع حذف الفاعل استثنوا مواضع قالوا إن الفاعل يجوز أن يحذف فيها ⁽¹⁰⁾، ونقل الدكتور عبد الفتاح الحموز بعض المواطن التي حذف فيها الفاعل ونائبه ⁽¹¹⁾، أذكر هنا بعضاً منها:

1 . الكتاب 1 / 57.

2 . المصدر نفسه.

3 . همع الهوامع 2 / 121.

4 . مجمع الأمثال 1 / 192، رقم 1025.

5 . الحذف في المثل العربي 72.

66 . شرح الأشموني 2 / 102.

7 . همع الهوامع 2 / 255.

8 . المغني 2 / 158.

9 . الحذف في الأساليب العربية، 103، 104.

10 . حاشية الصبيان 2 / 44، والحذف في الأساليب العربية، 105.

11 . ينظر التأويل النحوي في القرآن 233.

- 1- فيما أضيف فيه المصدر إلى مفعوله، ويكاد يكون أكثر هذه المواطن شيوعاً واطّراداً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ﴾ (الأنبياء 10)، فـ " ذكر " مصدر مضاف إلى المفعول والفاعل محذوف أي: ذكرنا إياكم، ويجوز أن يكون مضافاً إلى الفاعل: أي ما ذكرتم من الشرك وتكذيب النبي - صلى الله عليه وسلم -، فيكون المفعول محذوفاً⁽¹⁾، ومن ذلك قولهم: رُهباك خير من رغباك، رُهيى ورُغبي مصدران، وكلاهما أضيف إلى مفعوله على أن الفاعل في المعنى محذوف⁽²⁾.
- 2- حذف نائب الفاعل تجنباً للتكرير في أحد التأويلات: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ (فاطر 36) ذكر ابن جني: أن مفعول (يُقضى) محذوف، أي: لا يُقضى عليهم الموت، وحسن حذفه؛ لأنه لو قيل لا يُقضى عليهم الموت فيموتون كان تكريراً يغني عن جميعه بعضه، ولا تأكيد أيضاً فيه فيحتمل لفظه⁽³⁾، ولعل ما سماه مفعولاً هو نائب الفاعل الذي ذكر أنه محذوف إلا إذا حملنا كلامه على أن الحذف بمعنى الإضمار⁽⁴⁾.

الخاتمة

- وبعد: فما قدمناه في هذه الصفحات من حديثنا عن الحذف في المرفوعات وهو قليل من كثير، ولعلنا في بحث آخر نعرض للحذف في المنصوبات، وأهم ما توصلنا إليه:
- 1- من خلال تتبعنا للفظ التأويل في اللغة والاصطلاح مما كتبه من قبلنا تبين لنا أن لفظ التأويل تسرب إلى مؤلفات النحو من كتب المفسرين؛ لأن ما يحمله من معنى يكاد يدور في فلك حمل النص على غير ظاهره.
 - 2- لم يكن التأويل خاصاً بالبيئة اللغوية، وإنما عم كل البيئات الإسلامية، وأكثر ما يستعمل في الكتب الإسلامية.
 - 3- أدى التأويل في النحو إلى توليد كثير من القواعد عند الكوفيين وتأويل النصوص لتوافق القاعدة عند البصريين.
 - 4- للتأويل دور كبير في صلاحية اللغة بصفة عامة، وعلم النحو بصفة خاصة، وتطورها البعيد بما يناسب الحياة نفسها في اتساع ميادينها، وتعدد اتجاهاتها، وسرعة خطاها.
- ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ (هود 88)

1 . التبيان في إعراب القرآن / 912، 913.

2 . الحذف في المثل العربي 51، ومجمع الأمثال 1 / 298، رقم 1576.

3 . المحتسب 2 / 246.

4 . التأويل النحوي 238.

مصادر البحث ومراجعته

القرآن الكريم برواية قالون عن نافع المدني.

- 1 . التأويل النحوي في القرآن الكريم، تأليف: عبد الفتاح الحموز، مكتبة الرشد، الرياض، ط / 1984م.
- 2 . التبيان في إعراب القرآن، تأليف: أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت 616 هـ)، تحقيق: علي عبد الحميد البيجاري، طبع بدار عيسى البابي الحلبي وشركائه.
- 3 . التفسير الكبير، تأليف: أبي الفضل عبد الله بن علي فخرالدين الرازي (ت601هـ)، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 4 . الجامع لأحكام القرآن، تأليف: عبد الله محمد القرطبي(ت:671هـ)، راجعه وضبطه وعلق عليه / محمد الحفناوي، خرج أحاديثه: محمود حامد عثمان، الطبعة الثانية، 1416 هـ . 1996م، دار الحديث، القاهرة.
- 5 . الحذف في الأساليب العربية، للدكتور: إبراهيم عبد الله رفيعة، ط 1، 2002م، منشورات كلية الدعوة الإسلامية.
- 6 . الحذف في المثل العربي، للدكتور: عبد الفتاح أحمد الحموز، دار عمار، الطبعة الأولى، 1084م.
- 7 . الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت 756 هـ)، الطبعة الأولى، 1407 هـ . 1987م، دار: العلم، دمشق.
- 8 . السبعة في القراءات، تأليف: أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت324هـ) تحقيق: شوقي حنيف، الطبعة: الثانية، دار: المعارف، القاهرة، مصر.
- 9-الكشاف عن حقائق التنزيل وبيان الأقاويل في وجوه التأويل، تأليف: أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت 538 هـ).
- 10 . الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، تأليف: أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـ)، تحقيق: محي الدين رمضان، طبع بمؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1401 هـ، 1981م.
- 11 . المحتسب في تبين وجوه شواذ القرارات والإيضاح عنها، تأليف: أبي الفتح عثمان ابن جني (ت 392 هـ)، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، منشورات محمد علي بيضون، طبع بدار الكتب العلمية، ط 1 / 1419 هـ . 1098م.
- 12 . المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الطبعة الثالثة.
- 13 . المفردات في غريب القرآن، تأليف: أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت 902هـ)، تحقيق: وضبط: محمد سيد الكيلاني، طبع بدار المعرفة، بيروت . لبنان.
- 14 . تفسير البحر المحيط، تأليف: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي(ت:745هـ)، دراسة وتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، شارك في تحقيقه: زكرياء عبد المجيد النوني، وأحمد النجولي الحمل، وقرضه: عبد الحي الفرماوي، طبع بدار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1413 هـ، 1993 م.
- 15 . حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، طبع بدار إحياء الكتب العربية.
- 16 . حجة القراءات، تأليف: أبي زرعة عبد الرحمن ابن زنجلة (ت:403هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، منشورات جامعة بنغازي، الطبعة: الأولى، 1399 هـ، 1974م.

- 17 . دقائق العربية وجامع أسرار اللغة وخصائصها، تأليف: أمير أمين آل ناصر الدين، وقف على طبعه العلامة: الأمير نديم آل ناصر الدين، الطبعة: الثالثة، 1986 م، مكتبة لبنان . بيروت.
- 18 . رواية قالون عن نافع المدني، دراسة نحوية صرفية، تأليف: امحمد علي مفتاح، الطبعة الأولى، 1371 و . ر، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية.
- 19 . شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، راجعه ونقحه: محمد أسعد النادري، طبع بالمكتبة العصرية، بيروت، ط: 1419 هـ . 1998 م.
- 20 . شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، طبع بدار إحياء الكتب العربية.
- 21 . شرح التصريح على التوضيح، تأليف: العلامة الهمام خالد ابن عبد الله الأزهرى(ت:905هـ)، طبع بدار الفكر، القاهرة . مصر .
22. شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، تحقيق: عبد السلام هارون، لجنة التأليف 1372هـ.
23. شرح الرضي على الكافية، من عمل يوسف حسن عمر، من منشورات جامعة بنغازي.
- 24 . ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، تأليف: السيد أحمد عبد الغفار، طبع بدار المعرفة الجامعية، سنة 1998م.
- 25 . كتاب سيبويه، تأليف: أبي بشر عثمان ابن قمبر بن سيبويه (ت 180 هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، طبع بدار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى.
- 26 . مجمع الأمثال، تأليف: أبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني (ت 918 هـ)، حققه وعلق عليه: محمد محي الدين عبد الحميد.
- 27 . معجم المصطلحات النحوية والصرفية، للدكتور: محمد سمير نجيب اللبدي، الطبعة: الثالثة، 1409 هـ . 1988 م، طبع بمؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان.
- 28 . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تأليف جمال الدين بن هشام الأنصاري(ت:761هـ)، دار إحياء الكتب العربية.
- 29 . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف: جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، وعبد العال سالم مكرم، طبع بعالم الكتب، 1421 هـ، 2001م.

الأبعاد الجيوسياسية للتنافس الأوروبي - الأمريكي على منطقة المغرب العربي بعد انتهاء الحرب الباردة

د. عبد القادر علي الغول
جامعة الزيتونة - كلية الآداب بني وليد
قسم الجغرافيا

الأبعاد الجيوسياسية للتنافس الأوروبي - الأمريكي على منطقة المغرب العربي بعد انتهاء الحرب الباردة

د. عبد القادر علي الغول

جامعة الزيتونة - كلية الآداب بني وليد

قسم الجغرافيا

مقدمة

تقع منطقة المغرب العربي في الجزء الشمالي الغربي من قارة إفريقيا، وتتميز بموقع جغرافي أضفى عليها خصائص استراتيجية مهمة بكل أبعادها الجيوسياسية، والاقتصادية، والسياسية، فأصبحت المنطقة ساحة للتنافس الدولي بين القوى الأوروبية منذ منتصف القرن التاسع عشر، فخضعت آنذاك للاستعمار

الأوروبي، حيث بسط الاستعمار الفرنسي نفوذه على كل من: الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، في حين أن الاستعمار الإسباني بسط نفوذه على الصحراء الغربية، وشمال المغرب، فيما خضعت ليبيا للاستعمار الإيطالي.

دخلت المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية ضمن دائرة اهتمام القوى العالمية الجديدة، وأصبحت مجالاً للتنافس الدولي في حقبة الثنائية القطبية بين الشرق والغرب، وأجواء الحرب الباردة التي سادت العالم آنذاك واستمرت حتى التسعينيات من القرن الماضي، حيث شهد العالم تغيرات جيوسياسية كان أبرزها انهيار المعسكر الشرقي وانتهاء الحرب الباردة، وأصبحت المنطقة

ملخص الدراسة

استهدفت الدراسة منطقة المغرب العربي في شمال غرب إفريقيا، حيث تناولت الدراسة خصائص المنطقة الجغرافية وما تحظى به من موقع جغرافي فريد أضفى عليها خصائص استراتيجية، إضافة إلى ما تمتلكه المنطقة من موارد طبيعية، مما جعلها تحظى باهتمام القوى العظمى وتحولها إلى ساحة من ساحات التنافس فيما بينها. وتناولت الدراسة أهداف السياسة الأوروبية والأمريكية في منطقة المغرب العربي. وخلصت الدراسة إلى أن الموقع الاستراتيجي، ومصادر الطاقة (النفط والغاز) كانت من أهم أوليات أسباب التنافس الأوروبي - الأمريكي على منطقة المغرب العربي.

بؤرة اهتمام القوى الدولية التي بدأت تتنافس فيما بينها على مناطق النفوذ، حيث وصل التنافس ذروته بين كل من: الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، واستهدفت المنطقة من قبل تلك القوى المتنافسة بمخططات ومشاريع خارجية مشبوهة ذات صبغة سياسية واقتصادية وأمنية،

وكلها ترمي للهيمنة على المنطقة واستغلال ثرواتها. وعلى هذا الأساس فإن مشكلة البحث تتمحور حول السؤال التالي: ماهي أبعاد التنافس الجيوسياسي الأوروبي - الأمريكي على منطقة المغرب العربي؟.

عرض الموضوع:

يندرج موضوع الدراسة تحت عنوان الأبعاد الجيوسياسية للتنافس الأوروبي - الأمريكي على منطقة المغرب العربي، حيث تم عرض ما تمتلكه المنطقة من مقومات عديدة ذات أهمية استراتيجية، إضافة إلى تحديد الأطماع الأوروبية والأمريكية المتمثلة في الأهداف السياسية والاقتصادية والجيوسياسية، وأهم المشاريع والمبادرات التي طرحت على المنطقة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- تحديد الخصائص الاستراتيجية لمنطقة المغرب العربي.
- إبراز الأهداف والمصالح الأوروبية والأمريكية في المنطقة.

أسباب اختيار الموضوع:

كان لانتهاة الحرب الباردة خلال النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي تأثيراً واضحاً على الصعيد الدولي، إذ أسهمت في إحداث العديد من التغيرات في ظروف البيئة الدولية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وأعادت من جديد رسم معالم خريطة العالم السياسية والاقتصادية، حيث سيطرت الرأسمالية العالمية، بعد زوال الخطر السوفيتي إثر انهيار المعسكر الشرقي، مما أدى إلى تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم المرفوق بسعيها الحثيث للسيطرة على المناطق المهمة استراتيجياً، ولم تكن منطقة المغرب العربي خارج ميدان هذا التنافس، بل دخلت ضمن دائرة اهتمام القوى المتنافسة خاصة الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ماد فعني إلى البحث في هذا الموضوع للوقوف عن كثب على دوافع هذا التنافس على منطقة المغرب العربي.

منهجية الدراسة، ومصادرها وأدواتها:

تتميز الظواهر الجغرافية السياسية بأنها ظواهر مركبة ومتعددة الأبعاد، ومن الصعب دراستها من خلال منهج واحد، ولذلك يظهر التكامل المنهجي باعتباره أسلوباً لازماً لهذه الدراسة، حيث ارتأى الباحث الاعتماد على عدة مناهج تفي بغرض الدراسة وتتمثل في: المنهج التاريخي، المنهج الإقليمي، منهج تحليل القوة.

أولاً / خصائص منطقة المغرب العربي الجغرافية وأهميتها الجيوسياسية:

تقع منطقة المغرب العربي في الجزء الشمالي الغربي من قارة إفريقيا بين دائرتي عرض 15° و 37° شمالاً، وخطي طول 17° و 25° شرقاً. وتشغل رقعة جغرافية شاسعة الامتداد متجانسة من الناحية الطبيعية والبشرية تقدر مساحتها بحوالي 6 مليون كيلو متر مربع¹، يحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الجنوب دول الساحل الصحراوي الإفريقية (تشاد، النيجر، مالي، السنغال)، ومن الشرق يحدها كل من: مصر والسودان ومن الغرب المحيط الأطلسي، كما هو مبين بالخريطة (1). وتضم المنطقة خمس دول عربية هي: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، يجمع بينهما اتحاد إقليمي تأسس عام 1989م يسمى اتحاد دول المغرب العربي. وتتكون أراضي منطقة المغرب العربي من وحدة جغرافية تتشابه في ملامحها التضاريسية إلى حد كبير، وقد تشكلت هذه الملامح التضاريسية كما يبدو من الخريطة (2) خلال أزمنة وعصور جيولوجية مختلفة وتتمثل في²:

الهضاب متوسطة الارتفاع:

تشغل الهضاب متوسطة الارتفاع الجزء الأكبر من مساحة المنطقة، يتراوح متوسط ارتفاعها ما بين 400-600 متر، وتمتد من ليبيا شرقاً إلى موريتانيا غرباً بطول حوالي 5000 كيلومتر، وتعرف باسم الصحراء الكبرى التي ينتشر بها العديد من التكوينات التضاريسية المختلفة مثل تكوينات السرير والحماة ومناطق العروق الرملية.

المرتفعات الجبلية:

تنقسم هذه المرتفعات الجبلية إلى نوعين: جبال قديمة تحاشيه تقطعت بفعل عوامل الحث والتعرية، فتحوّلت إلى كتل جبلية متناثرة وسط الصحراء من أهمها: مرتفعات تيبستي، والأحجار، وتاسيلي ... وغيرها، وأخرى حديثة التكوين عظيمة الارتفاع على شكل سلاسل جبلية متصلة تمتد في الجزء الشمالي والشمالي الغربي من المنطقة وتتمثل في سلسلة جبال أطلس التي يصل ارتفاعها إلى حوالي 4000 متر.

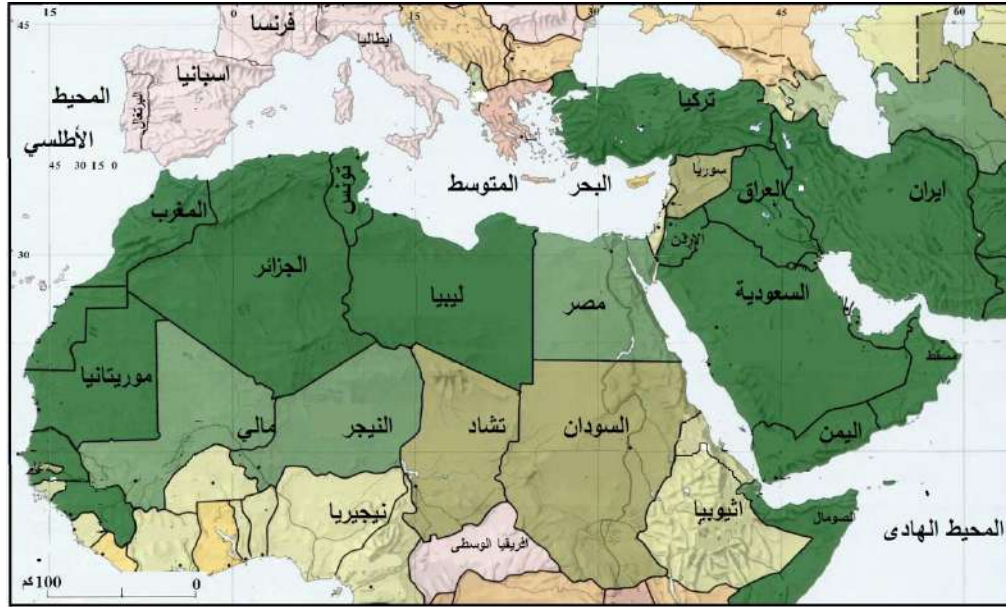
¹ - أحمدية محمد السنوسي، الاتحاد المغاربي: دراسة في الجغرافيا الإقليمية والاجتماعية والسياسية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة طرابلس، كلية التربية، قسم الجغرافية، منشورات جامعة طرابلس، طرابلس، 1999، ص ص 23، 24.

² - المرجع نفسه، ص ص 52 - 58.

نطاق السهول:

يشمل هذا النطاق من السهول كلاً من: السهول الساحلية التي تمتد على طول المحيط الأطلسي والبحر المتوسط، بالإضافة إلى السهول الداخلية الواقعة ما بين المرتفعات، حيث تعد هذه السهول مناطق زراعية جيدة مما جعل منها منطقة جذب وتركز سكاني.

خريطة (1) الموقع الجغرافي لمنطقة المغرب العربي.

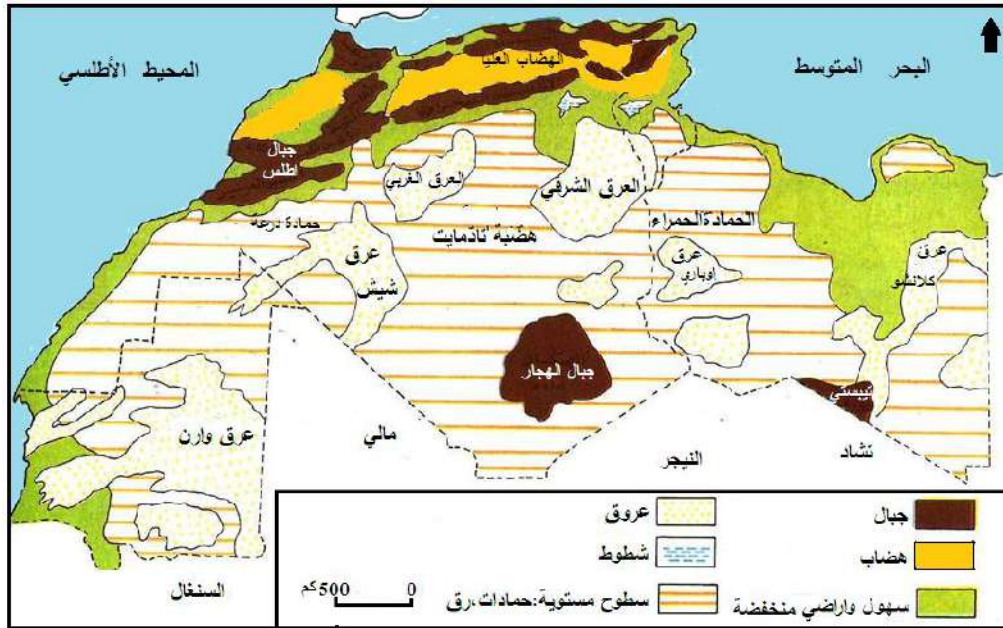


المصدر: الأطلس الوطني، ليبيا، وزارة التخطيط، مصلحة المساحة، 1978، ص 6.

إن للموقع الجغرافي أثره الكبير والواضح في تنوع الأقاليم المناخية في منطقة المغرب العربي، حيث يمكن تمييز ثلاث نطاقات مناخية هي:

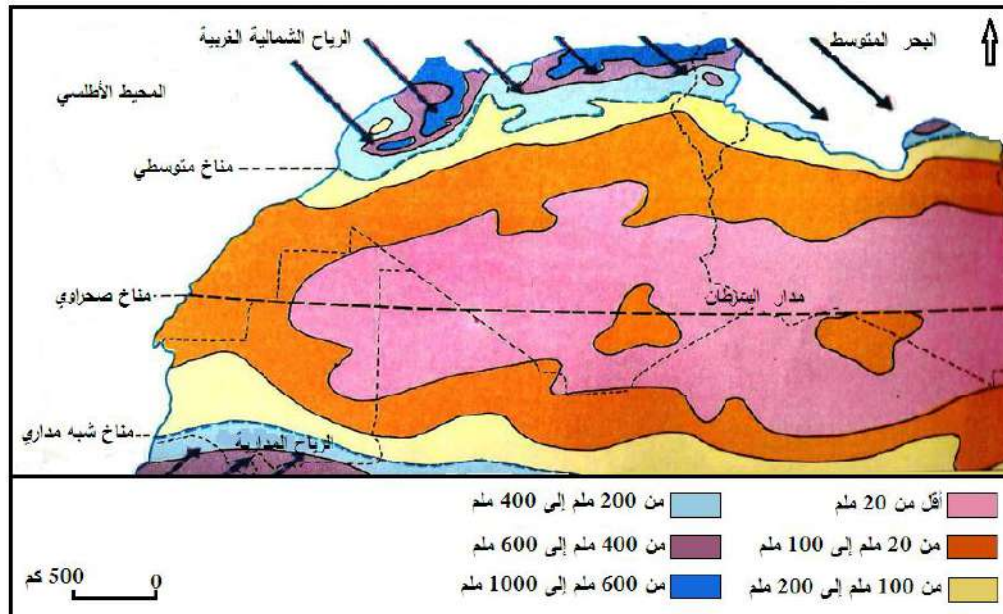
- **مناخ البحر المتوسط.** ويسود هذا المناخ في الأجزاء الشمالية على طول الشريط الساحلي الممتد بمحاذاة البحر المتوسط إضافة إلى بعض المناطق الداخلية، ويمتاز بالجفاف وارتفاع درجة الحرارة خلال فصل الصيف، وانخفاض درجة الحرارة وسقوط الأمطار خلال فصل الشتاء، حيث يصل معدل الهطول المطري السنوي حوالي 800 ملم.
- **المناخ الصحراوي.** ويسود هذا المناخ في معظم أرجاء منطقة المغرب العربي، ويتميز بارتفاع عام في درجات الحرارة، وندرية هطول الأمطار.
- **المناخ شبه المداري.** ويسود هذا المناخ في الأجزاء الجنوبية الغربية، ويتسم بارتفاع درجات الحرارة وهطول الأمطار خلال فصل الصيف، حيث يصل معدل الهطول المطري السنوي حوالي 600 ملم.

خريطة (2) المظاهر التضاريسية في المغرب العربي.



المصدر: نورالدين الطاهري، بلدان المغرب العربي: الخصائص الطبيعية / البشرية / الاقتصادية. وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المركز التربوي الجهوي، طنجة - المغرب.

خريطة (3) النطاقات المناخية بالمغرب العربي.



المصدر: نورالدين الطاهري، بلدان المغرب العربي: الخصائص الطبيعية / البشرية / الاقتصادية. وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المركز التربوي الجهوي، طنجة - المغرب.

السكان في منطقة المغرب العربي:

تتكون منطقة المغرب العربي من وحدة بشرية واحدة مترابطة بحكم الأصل والدين واللغة، وتشير الإحصائيات إلى أن عدد السكان بلغ حوالي 83 مليون نسمة، يتباين توزيعهم الجغرافي ما بين دول المنطقة كما هو مبين بالجدول (1). كما يتباين توزيعهم كذلك من مكان لآخر نتيجة لتباين العوامل الطبيعية، و يتركز معظم السكان في مناطق السهول الساحلية الممتدة على طول الشريط الساحلي بمحاذاة البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، بينما تنخفض الكثافة السكانية في المناطق الصحراوية حيث يتركز السكان في مناطق الواحات، ويبلغ معدل النمو السكاني حوالي 1.7%، حيث ترتفع نسبة المواليد و تبلغ حوالي 23.63 في الألف، في حين تنخفض نسبة الوفيات لتبلغ حوالي 5.64 في الألف، وقد انعكس ذلك على تركيبة الفئات العمرية للسكان، إذ بلغت الفئة العمرية من (0 - 14) حوالي 34%، أما الفئة العمرية من (15 - 65) بلغت حوالي 61.41%، فيما انخفضت نسبة الفئة العمرية (65 فما فوق) ووصلت حوالي 4.48%. وهذا يعني أن المنطقة تعد من المجتمعات الشابة التي تتوافر بها نسبة عالية من القوى العاملة¹.

جدول (1) عدد السكان في دول المغرب العربي

م	الدولة	عدد السكان / مليون نسمة	السنة
1	ليبيا	5.657.692	2006
2	تونس	9.910.872	2004
3	الجزائر	34.080.030	2008
4	المغرب	29.891.708	2004
5	موريتانيا	3.690.000	2005
	مجموع السكان	83.230.302	

مصدر الجدول:

- 1- ليبيا، اللجنة الشعبية العامة، الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 2006.
- 2- تونس، وزارة التنمية والتعاون الدولي، المعهد الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2004.
- 3- الجمهورية الجزائرية، الديوان الوطني للإحصاء، سكان الجزائر لسنة 2008، شبكة المعلومات الدولية. <http://www.ons.dz>
- 4- المملكة المغربية، Royaume de MAROC Haut Commissariat au Plan Recensement. General du la Population et du, Habitat 2004.
- 5- الجمهورية الإسلامية الموريتانية، تعداد 2005، ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

¹ - دول المغرب العربي: معلومات خاصة، قسم البحوث والدراسات، الجزيرة نت.

الموارد الاقتصادية:

تحتل منطقة المغرب العربي بوجود مجموعة من الموارد الاقتصادية، كما هو مبين بالخريطة (2)، ومن أهمها موارد الثروة المعدنية، إذ تستحوذ المنطقة على كميات هائلة من مصادر الطاقة (النفط والغاز) التي تتركز في كل من ليبيا والجزائر، إضافة إلى خامات الفوسفات في تونس والمغرب، والحديد والنحاس في موريتانيا، كما تتوافر بالمنطقة بعض المساحات الصالحة للإنتاج الزراعي التي تشكل ما نسبته حوالي 3.7% من إجمالي المساحة العامة، وتتركز هذه المساحة في الأجزاء الشمالية والغربية حيث الأراضي السهلية، و التربة الصالحة للإنتاج الزراعي وارتفاع معدلات الهطول المطري، و يتم إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية كالحبوب والحمضيات والزيتون.... وغيرها. كما هو مبين بالجدول (2).

جدول (2) أهم الموارد الاقتصادية بالمغرب العربي

الموارد الاقتصادية	الجزائر	المغرب	ليبيا	تونس	موريتانيا
القمح /مليون طن	80 1.	3.316	0.130	4 1.	-
النفط / مليون برميل	44.00	0.02	70.09	3.71	-
الغاز /مليار متر مكعب	139.50	0.04	3.10	1.75	-
الفوسفات /مليون طن	0.877	21.459	-	8.339	-
الحديد /مليون طن	1.645	0.006	0 1.5	0.182	10.400

المصدر : ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

مكانة المغرب العربي الاستراتيجية في الصراع الدولي:

إن الموقع الجغرافي لمنطقة المغرب العربي وما تمتلكه من موارد طبيعية ذات أثر فعال في بنية الاقتصاد العالمي المنظور قد أضفى على المنطقة أهمية جيوسياسية جعلت منه دائماً محط أطماع خارجية، وذلك لكون المنطقة تمثل تلاقي لأربعة أبعاد جيوسياسية مهمة هي:

* البعد المتوسطي وامتداده في أعماق القارة الأوربية شمالاً،

* البعد الصحراوي وامتداده في أعماق القارة الإفريقية جنوباً،

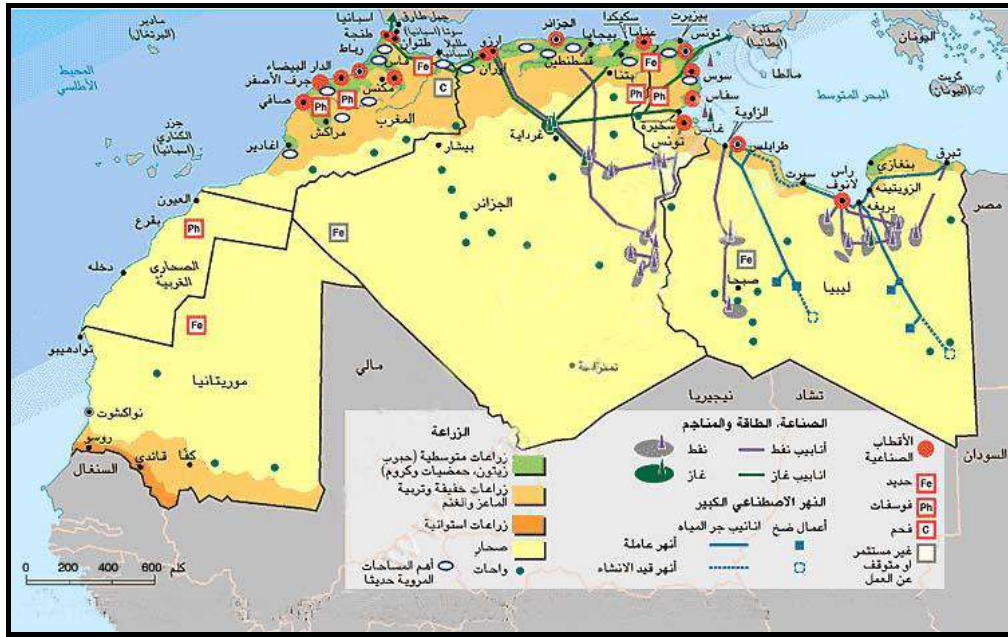
* البعد العربي وامتداده في منطقة المشرق العربي شرقاً،

* البعد الأطلسي غرباً.

تشغل منطقة المغرب العربي الجزء الأكبر من مساحة المنطقة الواقعة على الطرف الجنوبي من البحر المتوسط، وتشرف على واجهتين بحريتين لهما أهميتهما في حركة التجارة

الدولية هما: الواجهة البحرية الشمالية المطلة على البحر المتوسط، والواجهة البحرية الغربية المطلة على المحيط الأطلسي، كما أنها تتصل من جهة الشرق بشكل مباشر مع بقية أقطار المشرق العربي، وتتوغل جنوباً صوب القارة الإفريقية مما يمنحها عمقاً استراتيجياً مهماً، وتعد بهذا الموقع الجغرافي امتداداً حيوياً للقارة الأوروبية وبوابتها نحو القارة الإفريقية والشرق الأوسط من جهة، ومنطقة اتصال بين المحيط الأطلسي والبحر المتوسط من جهة أخرى.

خريطة (4) الموارد الاقتصادية في المغرب العربي



تعد منطقة المغرب العربي منذ القرن التاسع عشر ساحة رهان استراتيجي بين القوى العظمى المتنافسة، والتي تمثلت آنذاك في الدول الأوروبية التي تدافعت نحو مناطق عديدة من العالم في إطار ظاهرة التكاليف الاستعماري الغربي لاحتلال أراضي الشعوب غير الأوروبية ونهب ثرواتها، وفي مقدمتها منطقة المغرب العربي التي أصبحت مثابة حلبة تنافس أوروبي - أوروبي وخاصة من قبل كل من: فرنسا وبريطانيا، حيث كان التنافس على أشده بين هاتين الدولتين للسيطرة على المناطق المهمة استراتيجياً واقتصادياً. فكانت بريطانيا ترغب في تأمين مرور أسطولها البحري عبر مضيق جبل طارق الذي تشرف عليه المنطقة بشكل مباشر إلى مستعمراتها في شبه القارة الهندية، بينما كانت فرنسا ترمي من خلال سياستها الاستعمارية إلى الاستئثار بالمنطقة اقتصادياً وإبعاد الانجليز عنها، وتحينت الفرص لبسط سيطرتها عليها، فكان

احتلال الجزائر في عام 1830م وتونس عام 1881م، والمغرب في عام 1912م، بينما وقعت ليبيا تحت سيطرة الاستعمار الإيطالي في عام 1911م.

حظيت منطقة المغرب العربي باهتمام القوى العظمى التي ظهرت عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، بعد أن تراجعت أهمية ومكانة القوى الأوروبية التقليدية التي كانت تسيطر على منطقة المغرب العربي، وصعود قوى عالمية جديدة مكانها، وساد خلال هذه الفترة ما يسمى بعملية الاستقطاب الدولي أو الثنائي من خلال سعي كل من الدولتين العظمى إلى استقطاب أكبر عدد من الدول إلى محور كل منهما تدور في فلكها وهذا أفضى إلى تكوين نظام دولي جديد مبني على تكتل الدول حول كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي (سابقاً)، وانقسم العالم تبعاً لذلك إلى معسكرين مختلفين من النواحي الأيديولوجية والسياسية هما: المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ومعها دول أوروبا الغربية، والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي (سابقاً) ومعها دول أوروبا الشرقية، وأخذ الصراع منذ ذلك الوقت يدور بين المعسكرين فيما درج على تسميته في تاريخ العلاقات الدولية بالحرب الباردة، وامتد الصراع بينهما ليشمل معظم أنحاء العالم ومنها منطقة المغرب العربي التي استمر التنافس الدولي عليها من قبل هذه القوى، التي حاولت استمالتها إليها ودخلت بذلك ضمن دائرة توازنات القوى الدولية، حيث وقعت المنطقة في استقطاب سياسي جر دولها إلى الانتماء لأحد المعسكرين المتنافسين، وذلك بانقسامها إلى محورين منذ استقلالها وحتى نهاية الحرب الباردة مطلع التسعينيات من القرن الماضي، وأصبحت المنطقة بذلك ساحة تنافس دولي من جديد¹.

شكلت نهاية الحرب الباردة في تسعينيات القرن الماضي مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية، فكان انهيار الاتحاد السوفيتي (سابقاً) نهاية لمرحلة من التوازن الدولي سادت العالم طوال نصف قرن من الزمن، وبرز نظام عالمي جديد من أهم سماته هيمنة القطب الواحد على مسرح السياسة الدولية ممثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية²، التي بدأت تولي اهتماماً متزايداً بالمناطق التي تتمتع بمقومات اقتصادية واستراتيجية، وذلك في إطار سعيها إلى تعزيز مكانتها الجيوسياسية من جهة والمحافظة على مصالحها الاقتصادية والأمنية في معظم أنحاء العالم من جهة أخرى، حتى وإن كان ذلك على حساب مصالح حلفائها الأوروبيين، ومنافستهم فيما يعدونه مناطق نفوذهم التقليدية، كما هو الحال بالنسبة لمنطقة المغرب العربي التي أصبحت ساحة

1 - فاطمة ببيرم، أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، باتنة - الجزائر 2009 - 2010، ص100.

2 - إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين، مكتبة طرابلس العالمية، الطبعة الأولى، 1995، طرابلس، ص20.

للتنافس بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي¹. حيث شهدت المنطقة في ظل هذه التحولات الدولية تنافساً محموماً بين هذه القوى التي بدأت في طرح مشاريعها الاستعمارية من جديد على المنطقة.

سياسة القوى الدولية في منطقة المغرب العربي:

أولاً/ الأبعاد الجيوسياسية للسياسة الأوروبية:

شكلت منطقة المغرب العربي على مر التاريخ هدفاً للأطماع الأوروبية، وهذا يرجع إلى عامل الجوار الجغرافي، حيث تقع منطقة المغرب العربي على الطرف الجنوبي من حوض البحر المتوسط في مواجهة الساحل الأوروبي، ولا يفصلهما عن بعض سوى البحر المتوسط الذي كان مثابة جسر للتواصل بينهما منذ القدم، هذا البحر الذي تميز بأهميته الجيوسراتيجية على مر العصور قد كان ومازال حلقة وصل بين قارات العالم القديم (أوروبا وإفريقيا وآسيا)، وممرّاً تجارياً مهماً، وملتقى الحضارات والثقافات والأديان، ومنطقة صراع واحتدام في الوقت نفسه بين العديد من القوى، وبذلك تأثرت منطقة المغرب العربي بالأحداث التي شهدتها حوض البحر المتوسط، فكان هذا البعد الجغرافي من أكثر الأبعاد الجغرافية خطراً عليها، من خلاله توالى عمليات الغزو الاستعماري الأوروبي التي تواصلت بلا انقطاع منذ الاستعمار الإغريقي في القرن السابع قبل الميلاد²، ولا زالت مستمرة إلى الوقت الحاضر، وهو ما يبدو واضحاً من خلال مشاريع الشراكة التي بدأت تطرحها الدول الأوروبية على المنطقة، التي وإن بدت مشاريع شراكة ذات جوانب متعددة: اقتصادية وسياسة وأمنية... وغيرها، لكنها في الواقع مشاريع استعمارية ولكن بشكل جديد، تسعى للهيمنة على المنطقة واستغلال ثرواتها، ويشجعها على هذه السياسة سمات التخلف الاقتصادي والتقني لبلدان المغرب العربي.

1 - المرجع نفسه، ص 528.

• خلال القرن السابع قبل الميلاد كان الاستعمار الإغريقي (اليوناني) للأجزاء الشرقية من ليبيا، حيث قام هذا الاستعمار بتأسيس مجموعة من المراكز على الساحل الشرقي من ليبيا، تعرف باسم المدن الخمس (المنيا بوليس)، ثم خضعت منطقة المغرب العربي للاستعمار الروماني الذي استمر حتى الفتح العربي الإسلامي للمنطقة، وبعد انهيار دولة الخلافة الإسلامية في الأندلس، وسقوط غرناطة عام 1492م حاول الأسبان الاستيلاء على منطقة المغرب العربي، وتمكنوا من احتلال ليبيا في عام 1510م ثم سلموها لفرسان القديس يوحنا (فرسان مالطا)، كما قام الأسبان باحتلال الأجزاء الشمالية من المملكة المغربية، والذي لازال حتى الآن في كل من مدينتي سبتة ومليلة. ثم جاء الاستعمار الأوروبي الحديث للمنطقة الذي بدأ في عام 1830 باحتلال الجزائر، ثم توالى عمليات السيطرة حتى خضعت المنطقة بأكملها للاستعمار.

تكرست الهيمنة الأوروبية على منطقة المغرب العربي منذ الهجمة الاستعمارية الأوروبية التي اجتاحت العديد من أنحاء العالم إبان القرن التاسع عشر، حيث تنافست الدول الأوروبية على منطقة المغرب العربي، وخضعت بذلك إلى الاحتلال الأوروبي، فكان الاحتلال الفرنسي لكل من الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا، بينما خضعت ليبيا للاحتلال الإيطالي، ومنذ ذاك أصبحت منطقة المغرب العربي تعد ضمن مناطق النفوذ الأوروبي وخاصة النفوذ الفرنسي الذي ظل النفوذ الأبرز في المنطقة سواء كان ذلك خلال فترة الاستعمار أو في المرحلة التي أعقبت

ذلك، وبعد أن حصلت دول المنطقة على استقلالها في أواخر الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي ظلت في تبعيتها لهذه الدول الاستعمارية خاصة (تونس والجزائر والمغرب)، نظراً لتغلغل المصالح الأوروبية فيها بشكل كبير خاصة المصالح الفرنسية¹.

إذن ثمة تاريخ مشترك يربط بين المنطقتين، تاريخ من التعاون والتمازج الحضاري، وكذلك تاريخ من الصراع والاحتدام، تداخلت فيه العوامل الاقتصادية والاستراتيجية بالأبعاد الدينية في معظم الأحيان². مما جعل من العلاقات الأوروبية - المغاربية ذات خصوصية مميزة، فميراث أوروبا التاريخي وقربها الجغرافي من منطقة المغرب العربي، فضلاً عن الأهمية الاقتصادية للمنطقة التي ازدادت بعد اكتشاف النفط والغاز الطبيعي كأحد أهم مصادر الطاقة في العالم، هذه العوامل الآنف الذكر كان لها دور مهم في توثيق العلاقات بين ضفتي حوض البحر المتوسط، فمنطقة المغرب العربي كانت طوال التاريخ، منطقة حساسة بالنسبة لأوروبا، وبعيدة عن الهيمنة غير الأوروبية، ورغم دخول بلدان المغرب العربي، في علاقات سياسية وثقافية وتجارية مع القوى الكبرى إلا أنها لم تخضع لأي شكل من أشكال الهيمنة المباشرة مع هذه القوى. لكن هذه العلاقات التقليدية ما بين منطقة المغرب العربي ودول أوروبا الغربية باتت معرضة الآن للخطر في ظل تصاعد وتيرة التنافس ما بين حلفاء الأمم، فالولايات المتحدة الأمريكية التي تعد القطب المهيمن حالياً على العالم، قد قررت إخضاع المنطقة لنفوذها وعدم الاعتراف بالنفوذ التقليدي لدول أوروبا، الأمر الذي بات يقلق هذه الدول التي تنتظر إلى المحاولات الأمريكية أنها تستهدف منطقة ذات أهمية بالنسبة لأوروبا، وحرمانها من إحدى أهم مناطق نفوذها³. وهو ما دفع بدول الاتحاد الأوروبي منذ نهاية الحرب الباردة أن تولي اهتماماً متزايداً بمنطقة المغرب العربي، التي تتمتع بمقومات، جيوسراتيجية متعددة لها أهميتها، فقد

1 - فاطمة بيرم، مرجع سابق، ص 108.

2 - وليد نويهيض، " المغرب العربي وعودته إلى الخريطة الدولية "، صحيفة الوسط البحرينية، العدد (2195)، 2008/9/9.

3 - إبراهيم أبو خزام، مرجع سابق، ص ص 388 - 389.

سعت دول الاتحاد الأوروبي إلى ربط المنطقة بمشاريع تخدم مصالحها، ويأتي ذلك في ظل تطلع الاتحاد الأوروبي أن يكون قطباً فاعلاً في النظام العالمي الجديد، وطرفاً في معادلة توازن القوى الدولية، وخشيته من تراجع موقعه الجيوسياسي في مناطق نفوذه التقليدية، حيث تشكل منطقة المغرب العربي الحلقة الأهم من مناطق نفوذه.

وعلى ما سبق. فإن ثمة أسباباً متعددة تاريخية، جيوسياسية، واقتصادية... وغيرها، دفعت دول الاتحاد الأوروبي إلى الاهتمام بدول المنطقة، فعلى الصعيد الجيوسياسي تعد منطقة المغرب العربي امتداداً جغرافياً لدول الاتحاد الأوروبي نظراً لموقعها الجغرافي القريب من دول أوروبا، حيث لا يفصل السواحل الأوروبية سوى حوالي 15 كم عن مدينة طنجة المغربية وحوالي 160 كم عن تونس، وبهذا تعد منطقة المغرب العربي بوابة أوروبا الجنوبية نحو العمق الاستراتيجي الإفريقي، حيث تتركز العديد من المصالح الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي، وبذلك حرصت الدول الأوروبية على خضوع هذه المنطقة لنفوذها والتحكم فيها¹. كما تعد منطقة المغرب العربي مهمة لأوروبا للحفاظ على مكانتها في حوض البحر المتوسط، خاصة وإن هذه الدول تملك واجهة بحرية تمتد مسافة 5000 كم تقريباً، فحوض البحر المتوسط الذي كان إبان الحرب الباردة له دوره في الصراع ما بين الشرق والغرب، أصبح اليوم ومع انتهاء ذلك الصراع مصدر خطر يهدد دول الشمال من وجهة نظر الدول الأوروبية، من خلال قضايا باتت تشغل تلك الدول أهمها: الهجرة غير الشرعية، وتهريب المخدرات، وتنامي ظاهرة ما يسميه الغرب الإسلام الأصولي،... وغيرها من القضايا الأخرى.

تستحوذ منطقة المغرب العربي من الناحية الاقتصادية على ثروات طبيعية متنوعة، من أهمها موارد الثروة المعدنية، خاصة مصادر الطاقة الأحفورية (النفط والغاز الطبيعي)، التي تتركز في كل من ليبيا والجزائر، إذ تمتلك الجزائر احتياطي نفطي يقدر بحوالي (12.3 مليار برميل) حسب تقديرات عام 2008م، فيما تمتلك ليبيا حوالي (43.7 مليار برميل)، وتبلغ احتياطيات الدولتين من الغاز الطبيعي حسب تقديرات 2008م حوالي (4504 مليار متر مكعب) بالنسبة للجزائر، وحوالي (1540 مليار متر مكعب) بالنسبة لليبيا²، حيث تسهم هاتين الدولتين في تأمين إمدادات أوروبا بمصادر الطاقة، وتعد الجزائر الدولة الأساسية في تأمين الغاز إلى أوروبا من خلال الأنابيب المتوسطي (الجزائر - تونس - إيطاليا)، وكذلك أنبوب الغاز المغربي - الأوروبي (الجزائر - المغرب - أسبانيا - البرتغال)، كما تشرع الجزائر حالياً في تنفيذ مشروع

1 - فاطمة بيرم، مرجع سابق، ص 95.

2 - منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي، الكويت، 2009، مجموعة جداول، من ص 9 إلى ص 12.

الأنبوب الإفريقي وذلك بالتعاون مع نيجيريا، والذي سوف يربط نيجيريا بالجزائر ومن ثم بأوروبا عبر النيجر.¹ إضافة إلى أنبوب الغاز الذي يتجه من ليبيا إلى إيطاليا، وبذلك تشكل دول المغرب العربي أهمية استراتيجية بالنسبة لأمن الطاقة الأوروبية، حيث تستورد أوروبا معظم صادراتها من النفط والغاز الطبيعي، وتزداد هذه الأهمية في ظل زيادة معدلات استهلاك الطاقة في أوروبا، إذ تشير التقديرات إلى تصاعد حاجة دول الاتحاد الأوروبي، وستزداد واردات الاتحاد الأوروبي للطاقة من 50% عام 2010، إلى 70% في عام 2020، وإلى حوالي 85% عام 2030. حيث تعد الجزائر ثالث ممول لأوروبا بالغاز بعد كل من روسيا والنرويج.²

إضافة إلى غناها بالموارد الطبيعية للطاقة تتميز منطقة المغرب العربي بأهميتها التجارية والاقتصادية، حيث تعد سوقاً استهلاكية لمنطقة يقطنها أكثر من 80 مليون نسمة من جهة، ومنطقة استثمارات واعدة لرؤوس الأموال الأوروبية خاصة في مجالات الطاقة من جهة أخرى. كما إن المنطقة تشهد ارتفاعاً في معدلات النمو السكاني مقارنة بدول أوروبا التي تعاني الشيخوخة، مما يعني أهمية المنطقة من الناحية الديمغرافية بالنسبة لأوروبا مستقبلاً، فحسب دراسة أعدها الاتحاد الأوروبي لن يكون بإمكان أوروبا الاستغناء عن هذا الفضاء الجغرافي من أجل تلبية حاجاتها الديمغرافية، حيث ستفقد القارة أكثر من 60 مليون نسمة خلال الخمسين سنة القادمة، وسوف يصل عدد سكان الفضاء الجنوبي إلى حوالي 500 مليون نسمة في عام 2050م، أي أكثر من سكان أوروبا نفسها.³ وعلى هذا المنظور الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي بأبعاده الجيوسياسية، والاقتصادية، والسياسية، اندرجت مشاريع الشراكة الأوروبية المتوسطية التي استهدفت المنطقة منذ نهاية الحرب الباردة في تسعينيات القرن الماضي، والتي يمكن إيجازها في:

* حوار خمسة زائد خمسة (5 + 5):

نشأت المبادرة التي أفضت إلى تجمع (5 + 5)، في الاجتماع الذي انعقد في مدينة روما الإيطالية بتاريخ 10/10/1990م الذي صدر عنه إعلان روما التأسيسي، وتم فيه الإعلان عن تشكيل كتلة لدول الحوض الغربي للبحر المتوسط على ضفتيه الشمالية والجنوبية، ويضم في عضويته كل من: ليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا، عن الجانب العربي، وإيطاليا، وفرنسا، وإسبانيا، والبرتغال، وجزيرة مالطا عن الجانب الأوروبي، خريطة(3).

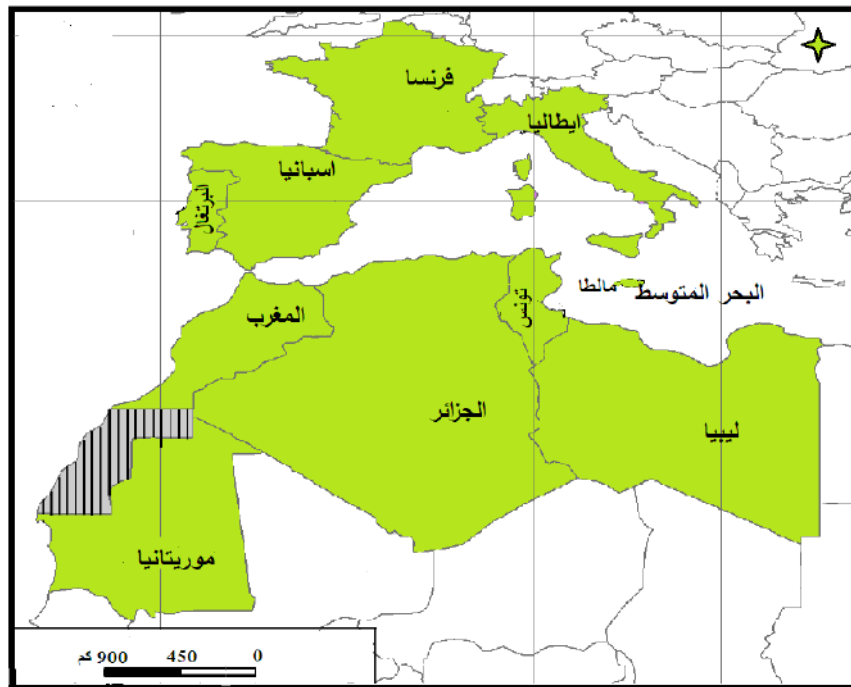
1 - مصطفى صايح، "المغرب العربي خلفيات وسيناريوهات"، مجلة العالم الاستراتيجي، العدد الأول، مارس 2008، الجزائر، ص 8.

2 - المرجع نفسه، ص 8.

3 - السيد ولد أباه، "معادلة المغرب العربي في قلب الرهان الاستراتيجي العالمي"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9208، 2004/2/13.

يهدف هذا الحوار إلى توثيق عرى التعاون بين ضفتي حوض البحر المتوسط في كافة المجالات: الاقتصادية، والسياسية، والأمنية، وإيجاد الحلول المناسبة والكفيلة بحل المشاكل التي تعيق التعاون بين الطرفين، وجعل منطقة حوض البحر المتوسط منطقة أمن وسلام، ورغم تعثر مسيرة هذا التجمع منذ سنواته الأولى بسبب حرب الخليج الأولى، والعقوبات الدولية التي تم فرضها على ليبيا عام 1992م في إطار قضية لوكربي، والمشاكل المغاربية حول قضية الصحراء الغربية، لكن الروح عادت إلى هذا الحوار من جديد، حيث تم انعقاد قمة هذا التجمع في مدينة لشبونة في عام 2001م، وهذا يرجع إلى جملة من العوامل أبرزها المنافسة الأمريكية في منطقة المغرب العربي لدول الاتحاد الأوروبي. وتعطل عملية برشلونة التي انطلقت في 1995م .

خريطة (5) تجمع خمسة زائد خمسة (5+5)



المصدر: عمل الباحث،

مسار برشلونة (1995م):

كان للتحويلات الجيوسياسية التي شهدتها العالم في عقد التسعينيات من القرن الماضي أثرها على العلاقات الدولية، خاصة العلاقات الأوروبية - الأمريكية، فبعد انهيار المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي (سابقاً) زال معه الخطر الشيوعي الذي سيطر على الأمن الأوروبي طيلة نصف قرن، وقد خلق ذلك وضعاً جديداً على الساحة الدولية، حاولت من خلاله دول أوروبا

الغربية الابتعاد عن المظلة الأمريكية¹. وجاءت الدعوة الأوروبية لانتقاد مؤتمر برشلونة في عام 1995م، رداً على مشروع الشرق أوسطية الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1991م، فقد كانت أوروبا تخشى من فقدان مركزها بين القوى الدولية، وتأثر مصالحها الاستراتيجية في منطقة حوض البحر المتوسط التي تعدها أوروبا منطقة نفوذها التقليدي، وجزءاً مهماً من مجالها الحيوي، ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن أضحت الطرف الأقوى في المعادلة الدولية لم تراعي مصالح الحليف الأوروبي حتى في اقرب المناطق الجغرافية إليه مثل منطقة المغرب العربي، وتسعى لأن يكون الدور الأوروبي دوراً هامشياً خاصة فيما يتعلق بالصراع العربي مع الكيان الصهيوني، وتجلى ذلك في طرحها لمشروع الشرق أوسطية، الذي يهدف إلى خدمة الأطماع الصهيونية في المنطقة العربية، وجعل منطقة حوض البحر المتوسط بشكل عام منطقة نفوذ أمريكية، ونتيجة ذلك ظهرت فكرة الشراكة الأورو متوسطية، وهي محاولة أوروبية تهدف إلى إعادة التوازن الجيوسياسي لأوروبا في مواجهة الهيمنة الأمريكية، فاقرب الجغرافي والمصالح الاقتصادية والسياسية.... وغيرها، كلها عوامل دفعت أوروبا إلى طرح هذا المشروع المتوسطي²، في إطار مشروع متكامل من خلال مؤتمر برشلونة الذي عقد في عام 1995م، وشاركت فيه وفود دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر آنذاك، واثنيتي عشر دولة غير أوروبية، منها سبع دول عربية*. وقد خرج عن هذا المؤتمر ما بات يعرف بإعلان برشلونة، والذي يهدف إلى توثيق التعاون بين ضفتي حوض البحر المتوسط من خلال ثلاث محاور:-

- **المحور السياسي.** يهدف إلى جعل منطقة حوض البحر المتوسط منطقة أمن وسلام واستقرار.

- **المحور الاقتصادي.** يهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي وإقامة منطقة للتجارة الحرة بحلول عام 2010م.

- **المحور الاجتماعي والثقافي.** يهدف إلى تنمية الموارد البشرية، واحترام الخصوصيات الثقافية، وحرية المعتقدات... وغيرها.

و تم بناءً على ذلك تم توقيع عدد من الاتفاقيات بين الاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية ومنها دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب)، إن الشراكة الأورومتوسطية وبرغم حاجة كلا الطرفين إليها إلا أنها في الواقع تعد شراكة غير متكافئة، فهي شراكة بين دول متقدمة

1- نجوان الأشول، "تطور العلاقات الأوروبية الأمريكية وتوسيع الاتحاد الأوربي: ملاحظات أولية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 157، يوليو 2004.

2 - ميلود بن غريس، "الأورومتوسطية: رهانات متضاربة"، صحيفة المستقبل، العدد (2443)، 12/10/2006.

• الدول العربية تشمل كل من: سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، مصر، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، بينما لم تحضر ليبيا بسبب ظروف الحصار المفروض عليها.

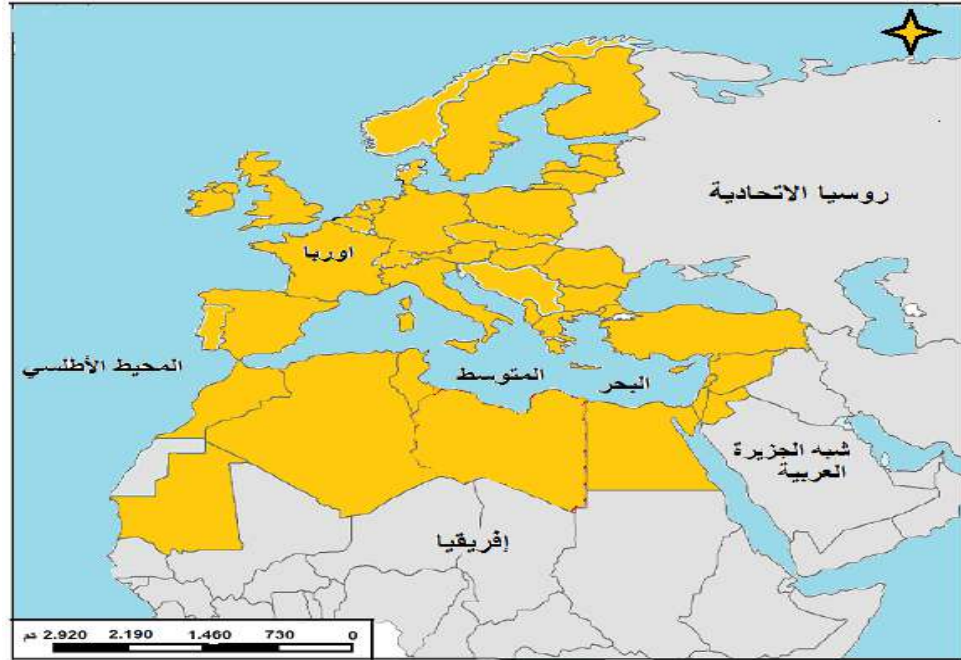
صناعياً مصدرة للسلع الاستهلاكية، ودول متخلفة تقنياً مصدرة للمواد الخام ومستورد للمواد المصنعة، وبذلك تمسك أوروبا بزمام الأمور، فهذه الشراكة لا تعدو كونها محاولة استعمارية جديدة تستهدف الوطن العربي، تأتي من خلال التنافس المحموم بين كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي للهيمنة على شعوب العالم.

الاتحاد من أجل المتوسط:

إن مشروع برشلونة كإطار عام للشراكة الأوروبية المتوسطية قد تعرض للجمود وتعثرت خطوات سيره، وذلك بسبب المحاولات الرامية إلى تسوية النزاع في منطقة الشرق الأوسط المتمثل في مسألة الصراع العربي - الصهيوني، من خلال دمج هذا الكيان العنصري الغاصب والدخيل مع محيطه الجغرافي بالمنطقة، إلا أن عدم قدرة الاتحاد الأوروبي على اتخاذ موقف حازم بشأن هذا الصراع، وتركيز الدول الأوروبية على مصالحها الاقتصادية دونما الاكتراث بمشاكل الدول الأخرى، كل ذلك كان كفيلاً بتعطيل مسار مشروع برشلونة، ولكن الاهتمام الأوروبي بمنطقة حوض البحر المتوسط لم ينتهي عند هذا الحد بل عادت الكرة من جديد في إطار نموذج آخر للشراكة الأوروبية المتوسطية، وهو مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، هذا المشروع الجديد الذي أطلقه الرئيس الفرنسي (نيكولاي ساركوزي) في إطار حملته الانتخابية عام 2007م، والتي أكد فيها على مدى أهمية الضفة الجنوبية بالنسبة لأوروبا سياسياً واقتصادياً وأمنياً، وهو ما صرح به أثناء زيارته إلى مدينة طنجة المغربية بتاريخ 2007/10/23 بقوله "مستقبل أوروبا يوجد في الجنوب، وإبادرتها الظهر للمتوسط، تقطع ليس فقط منبعاً ثقافياً وأخلاقياً وروحياً. مستقبل أوروبا يكمن في الجنوب، ومستقبل إفريقيا يوجد في الشمال، أوجه نداء لكل من يستطيع التجنيد من أجل اتحاد حوض البحر المتوسط باعتباره محور المنطقة الأورو إفريقية ". إن هذا المشروع لا يحمل الجديد بين طياته، وإنما يأتي في سياق التنافس الأوروبي - الأمريكي على منطقة الوطن العربي بشكل عام، ومنطقة المغرب العربي بشكل خاص، فهو نسخة مكررة لمسار برشلونة.

يتبين مما سبق ذكره أن منطقة المغرب العربي كانت دائماً محور اهتمام الدول الأوروبية، التي تسعى إلى تعميق روابطها الجغرافية والتاريخية، وتوثيق علاقاتها السياسية والاقتصادية معها، وهو ما يبدو واضحاً من حجم المشاريع التي طرحتها أوروبا على دول المنطقة المغاربية، حيث تسعى الدول الأوروبية من خلال هذه المشاريع السياسية المشبوهة تأكيد هيمنتها على هذه المنطقة، وإنها ليست على استعداد للتخلي عنها، كما إنها ليست محل منافسة حتى من قبل حليفها الاستراتيجي الولايات المتحدة الأمريكية، فمنطقة المغرب من المنظور الأوروبي تعد منطقة نفوذ تقليدية أوروبية، وهي تقع ضمن المجال الحيوي الأوروبي، نظراً لأهميتها الجيوسياسية والاقتصادية بالنسبة لأوروبا .

خريطة (6) الشراكة الأور متوسطية.



عمل الباحث.

ثانيا/ الأبعاد الجيوسياسية للسياسة الأمريكية في منطقة المغرب العربي:

يرجع اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة المغرب العربي إلى أواخر القرن الثامن عشر، بعد انفصالها عن التاج البريطاني عام 1775م، وظهورها كدولة على مسرح السياسة الدولية لها مصالحها الاقتصادية في مناطق عديدة من العالم وفي مقدمتها منطقة حوض البحر المتوسط، الذي تشرف عليه منطقة المغرب العربي بواجهة بحرية طويلة، وتتحكم في بوابته الغربية من خلال مضيق جبل طارق، مما دفعها لأن ترتبط بعلاقات جيدة مع ولايات الشمال الإفريقي آنذاك (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، لأنها أدركت جيداً مدى أهمية هذا الممر البحري في تجارتها الدولية، وبالتالي فإن عليها أن توطد علاقاتها مع هذه الولايات التي تسيطر على هذا الممر الملاحي الاستراتيجي، لأنها تمتلك أساطيل بحرية لها أهميتها في المنطقة، وبذلك أبرمت الولايات المتحدة الأمريكية عدداً من الاتفاقيات بما يضمن لها مرور سفنها نظير ما تدفعه من إتاوات مالية، التي كثيراً ما تلكأت في دفعها، ولعل المواجهة البحرية التي حدثت بين البحرية الليبية، والبحرية الأمريكية خلال الفترة من 1801 - 1805م والتي تعرف بحرب

السنوات الأربع خير دليل على ذلك*، كما إنها في الوقت ذاته تؤكد على ما تتمتع به منطقة المغرب العربي من أهمية جيوسراتيجية، ومدى الاهتمام الذي توليه الولايات المتحدة الأمريكية لها آنذاك.

حظيت أيضاً منطقة المغرب العربي باهتمام الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بعد بروزها كقطب رئيسي في السياسة الدولية، وتزعمها العالم الغربي في صراعه مع المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي(سابقاً)، حيث أدركت الولايات المتحدة الأمريكية مدى أهمية المنطقة العربية بشكل عام، باعتبارها واحدة من أبرز مناطق الصراع بين المعسكرين - الشرقي والغربي - مما جعل المنطقة محل اهتمام السياسة الأمريكية، وهذا يرجع إلى¹:

- أهمية المنطقة من الناحية الاقتصادية حيث تتوافر بها مصادر الطاقة (النفط والغاز الطبيعي).

- أهمية المنطقة من الناحية الاستراتيجية. بما لها من مقومات جغرافية مميزة، من حيث الموقع الجغرافي.
- أهمية المنطقة في مواجهة المد الشيوعي المتنامي آنذاك.
- الصراع العربي - الصهيوني.

وبهذا دخلت منطقة المغرب العربي أثناء الحرب الباردة ضمن دائرة الاهتمام الأمريكي، حيث احتفظت الولايات المتحدة الأمريكية بسلسلة قواعد عسكرية لها في المنطقة، كما هو الحال في كل من : ليبيا والمغرب، إلا أن دخولها المنطقة لم يكن بصفة منافس للدول الغربية، وإنما داعم لها وذلك في إطار الاستراتيجية العامة للمعسكر الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية للوقوف في وجه المد الشيوعي، الذي بات يشكل خطراً على المصالح الأمريكية والغربية بشكل عام، حيث دخلت المنطقة في مجال التنافس بين قطبي العالم آنذاك، وخضعت لظاهرة الاستقطاب التي ميزت تلك المرحلة. ومع نهاية الحرب الباردة في تسعينيات القرن الماضي، وما صاحبها من تغيرات جيوسياسية عالمية، كان أهمها انهيار المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي(سابقاً)، وبروز نظام عالمي جديد أحادي القطبية تهيمن فيه الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، هذا النظام العالمي الجديد أصبح فيه التنافس الاقتصادي السمة السائدة، ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة رسم معالم استراتيجيتها الجديدة خاصة بعد أحداث الحادي

* لمزيد من الاطلاع، أنظر: محمد الهادي عبد الله، النشاط الليبي في البحر المتوسط في عهد الأسرة القره مانلية وأثره على علاقاتها بالدول الأجنبية، منشورات جامعة قار يونس، الطبعة الأولى، 1995، بنغازي، من ص 255 إلى 295.

1 - إبراهيم ابو خزام، مرجع سابق، ص 238.

عشر من سبتمبر (أيلول) 2001م، وتركز الاهتمام الأمريكي على المناطق ذات المقومات الاقتصادية والاستراتيجية... وغيرها، من أجل تعزيز مكانتها السياسية، والحفاظ على مصالحها الاقتصادية، حتى لو أدى ذلك إلى الاصطدام مع حلفائها من الدول الغربية، وبذلك أولت الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامها بمنطقة المغرب العربي، وتجلّى ذلك في المبادرات والمشاريع التي طرحتها في المنطقة: كالشراكة الأرومغربية التي انطلقت عام 1998م، والمعروفة باسم مبادرة (ايزنستات)، كما وسعت مفهوم مشروع الشرق الأوسط الكبير في عام 2004م ليشمل كافة الامتداد الجغرافي للوطن العربي، ويعود هذا الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي إلى جملة من الاعتبارات أهمها:

- الأهمية الاقتصادية

تستحوذ منطقة المغرب العربي على ثروات طبيعية متنوعة، و في مقدمة ذلك تأتي مصادر الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) بما لها من أهمية استراتيجية واقتصادية، حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة عليها، وهذا يندرج ضمن مفهوم أمن الطاقة الذي يستند إلى مبدأ كارتر الذي أطلقه في عام 1980م، والذي جعل تأمين مصادر الطاقة من أولويات أهداف السياسة الأمريكية الخارجية، وعلى هذا الأساس شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في زيادة نفوذها بالمنطقة عبر الاستثمار في مجال الطاقة، التي تشهد تنافساً دولياً عليها خصوصاً من قبل دول الاتحاد الأوروبي.¹

- الأهمية الاستراتيجية

تكتسب منطقة المغرب العربي أهمية خاصة نظراً لموقعها الاستراتيجي، وأهميتها الحيوية من الناحية الجغرافية، فهي تطل على البحر المتوسط الذي يحظى بمكانة استراتيجية لدى القوى العظمى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث لا يمكن فصل منطقة المغرب العربي والبحر المتوسط عن مجمل المصالح الأمريكية في المنطقة لأنهما يمثلان أهمية خاصة للاستراتيجية الأمريكية في ضوء جملة من الاعتبارات أهمها:

- سعي الولايات المتحدة الأمريكية الدائم للسيطرة على البحر المتوسط لأهميته الاستراتيجية نتيجة اتصاله بمسطحات مائية كبرى عن طريق ممرات ومضائق بحرية مهمة، ارتبطت من خلالها بأقصر الطرق وأسهلها ما بين الشرق والغرب مثل مضيق جبل طارق، قناة السويس، إضافة إلى كونه شريان حيوي من شرايين المواصلات، تمر من خلاله طرق التجارة الدولية، خاصة تجارة النفط القادمة من منطقة الخليج العربي والمتجهة نحو أوروبا وأمريكا.

1 - عصام بن الشيخ، "السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس أوباما إهمال أم إرجاء هادف"، المركز العربي للدراسات المستقبلية.

• الأهمية العسكرية لمنطقة المغرب العربي والبحر المتوسط، اللذان يشكلان محوراً أساسياً لأي تدخل عسكري محتمل في حال تعرض المصالح الأمريكية في المنطقة للخطر، ولهذا تتواجد به قطع الأسطول السادس الأمريكي، إضافة إلى وجود بعض القواعد العسكرية الأمريكية، من أهمها قاعدة (روتا) في جنوب أسبانيا التي يخطط لها أن تكون أكبر قاعدة عسكرية خارج الأراضي الأمريكية¹.

• ضرورة تأمين استمرار تدفق النفط وخطوط نقله، حيث أن دخول المنطقة ضمن دائرة النفوذ الأمريكي يضيف عليها بعداً استراتيجياً مهماً، وهو احكام السيطرة على مخزونات النفط العالمية، والتحكم في طرق إمدادات الطاقة في ظل وجود مؤشرات بوجود كميات هائلة من النفط في دول الساحل الصحراوي الإفريقية². كما أن ذلك يسهم في تنويع مصادرها من النفط، ويجنبها خطر الاعتماد على نفط منطقة الخليج العربي نتيجة عدم الاستقرار الذي تشهده المنطقة في الآونة الأخيرة، بسبب احتلال العراق، ومحاولات فرض عقوبات على إيران، وعدم الاستقرار في كل من اليمن والصومال.

– الأهمية السياسية

إن الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي يدخل في إطار سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحجيم الدور الأوروبي ومنافسته في مناطق يعدها ضمن مجاله الحيوي، ومنطقة نفوذ تقليدية أوروبية، وعلى هذا الأساس أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة الشراكة الأمريكية - المغاربية عام 1998م أي بعد ثلاث سنوات من مؤتمر برشلونة، وهذا يتيح لها التحكم في الفضاء المتوسطي عبر بوابته الجنوبية، والفضاء الشرق أوسطي عبر بوابته الغربية³، وبذلك كثفت الولايات المتحدة الأمريكية من تعاونها مع دول المغرب العربي، خاصة في مجال الطاقة فكان الانفتاح في العلاقات الأمريكية مع كل من ليبيا والجزائر للتحكم في قطاع النفط والغاز، وهذا يشكل وسيلة ضغط على أوروبا ويجعلها مجرد تابع لأمريكا، حيث يمكن من خلال ذلك احتواء المد المستقبلي للاتحاد الأوروبي جنوباً، ومنعه من تكوين مجال حيوي مستقل⁴.

1 - عبد الله التركماني، مكانة المغرب العربي في عالم متغير، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية،

2-17 - 2008، ص 2 w.w.w.dctcrs.org

2 - المرجع نفسه، ص2.

3 - المرجع نفسه، ص2.

4 - ميلود بن غريس، مرجع سابق، ص15.

- الأهمية الأمنية

تغيرت استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر في عام 2001م، خاصة تجاه العالمين العربي والإسلامي، حيث طغى الهاجس الأمني على العلاقات الأمريكية - المغربية، وذلك في إطار الحملة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية حسب زعمها في الحرب على ما يسمى بالإرهاب، وأصبحت منطقة المغرب العربي وكذلك منطقة الساحل الإفريقية حسب المنظور الأمريكي تشكل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، في ظل تنامي ظاهرة الإسلام الأصولي حسب زعمها أو كما تسميها واشنطن الإسلام السياسي، وبذلك سعت إلى تكثيف تعاونها الأمني والعسكري مع دول المنطقة للحد من هذه المخاطر.

إذن ثمة معطيات تدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى جعل منطقة المغرب العربي ضمن دائرة نفوذها، فبعد انتهاء الحرب الباردة وزوال الخطر الشيوعي، لم تعد تقبل ذلك التقسيم التقليدي لمناطق النفوذ الذي يجعل من منطقة المغرب العربي منطقة نفوذ أوروبية، ومن خلال ذلك تبلورت استراتيجية الولايات المتحدة في علاقاتها مع دول المنطقة التي تمحورت حول مجموعة من المبادرات المشبوهة أهمها:

مبادرة إيزنشتات¹ الأمر ومغربية:

تندرج هذه المبادرة ضمن إطار التنافس الأمريكي - الأوروبي على منطقة المغرب العربي، ففي أواخر تسعينيات القرن الماضي تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بمبادرة شملت كل من: تونس، الجزائر، والمغرب من خلال الزيارة التي قام بها وكيل وزارة الخارجية للشؤون الاقتصادية "ستيفارت إيزنشتات" إلى تونس في عام 1998م، وقد دعت فيها الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشاء شراكة أمريكية - مغربية يمكن من خلالها زيادة حجم المبادلات التجارية بينهما، وإقامة منطقة للتجارة الحرة.² وجاءت هذه المبادرة بالتوازي مع مبادرة الشراكة الأوروبية-مغربية التي انطلقت في برشلونة عام 1995م، فالولايات المتحدة الأمريكية تهدف من وراء ذلك إلى تعزيز مكانتها في منطقة المغرب العربي، ولم تعد تقبل ذلك التقسيم القديم لمناطق النفوذ، واعتبار منطقة المغرب العربي تابعة للنفوذ الأوروبي، لإدراكها مدى أهمية المنطقة من الناحية

1 - المنذر الرزقي، من التقارب المتوسطي إلى حوار 5 + 5، مجلة البرلمان العربي، السنة الثامنة والعشرون، العدد (102)، سبتمبر، 2007.

2 - امحمد المالكي، "المغرب العربي في ميزان التنافس الأوروبي- الأمريكي"، صحيفة العرب القطرية، العدد 7188، 2008/2/16.

الاقتصادية، حيث تتوفر بالمنطقة العديد من موارد الثروة الطبيعية المتمثلة في: مصادر الطاقة، والحديد، النحاس، الفوسفات، الثروة السمكية... وغيرها، بالإضافة إلى سوق يفوق تعدادة 80 مليون نسمة تقريباً، لكن هذه المبادرة لم يكتب لها النجاح نتيجة الخلافات الداخلية المغربية خاصة فيما يتعلق بالمشكلة الصحراوية، ومشكلة ليبيا مع الولايات المتحدة إبان تلك الفترة فيما يتعلق بقضية لوكربي، وكذلك أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، لكن ذلك لا يعني أن الولايات المتحدة قد صرفت النظر عن هذه المنطقة، وإنما استهدفتها بمشروع جديد وهو مشروع الشرق الأوسط الكبير، وذلك على غرار المحاولات الأوروبية التي توالى على المنطقة ولم تتوقف.

الشرق الأوسط الكبير وأبعاده الجيوسياسية:

إن مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي أعلنت عنه الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2004م، يأتي في سياق التوجهات الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة وتفردا بقيادة العالم، وسعيها الدائم للهيمنة والسيطرة على المناطق المهمة من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية.

إذا كان اصطلاح الشرق الأوسط المتداول في أروقة السياسة الدولية يعني إقليمياً غير واضح المعالم الجغرافية، فإن اصطلاح الشرق الأوسط الكبير حسب المنظور الأمريكي يشمل مجالاً جغرافياً واسعاً يمتد من المملكة المغربية غرباً، إلى باكستان شرقاً، ومن تركيا شمالاً إلى اليمن جنوباً، خريطة (4)، وبهذا المعنى فإنه يشمل معظم العالم الإسلامي، وكل الأقطار العربية بلا استثناء¹؛ ويهدف إلى إعادة صياغة المنطقة بما يخدم الأهداف والمصالح الأمريكية والصهيونية، حيث يتميز الشرق الأوسط الكبير بموقع جيوسراتيجي، وأهمية اقتصادية بالمنطقة تختزن معظم الاحتياطي العالمي من النفط، والولايات المتحدة الأمريكية في توجهاتها الجديدة ضد أي هيمنة عالمية تكون من غيرها على منابع النفط، فهي تعد أكبر مستهلك للنفط في العالم حوالي 25%، أي حوالي 20 مليون برميل يومياً.

مما سبق نخلص إلى الآتي:

- إن الاتحاد الأوروبي الذي بدأ يتطلع أن يكون قطباً فاعلاً في النظام العالمي الجديد، وطرفاً في معادلة التوازن الدولي، يسعى أن تكون منطقة المغرب العربي ضمن دائرة نفوذه، مستنداً في ذلك على حقائق الجغرافيا والتاريخ، التي جعلت من منطقة المغرب العربي شريكاً

1 - حسن لطيف هاشم، الشرق الأوسط الكبير ودوره في صياغة الحرب على العراق: اختبار فرضيات"، بحث مقدم إلى ندوة مركز العراق للأبحاث، بغداد، 2005/3/26.

تجارياً مهماً بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، ومن هذا المنطلق جاءت المبادرات والمشاريع الأوروبية التي تهدف إلى إقامة شراكة مع دول المنطقة، بغية تأكيد الحضور الأوروبي في منطقة يعدها منطقة نفوذه التقليدية، وعدم السماح لأي قوى أخرى تتنافس فيها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

- أن الولايات المتحدة الأمريكية، وعقب انهيار الاتحاد السوفيتي، وخروجه من لعبة التنافس الدولي، وتفردا بقيادة العالم، جعلها تعيد النظر في توجهاتها الاستراتيجية العالمية، فالمناطق التي كانت إبان الحرب الباردة تخشى عليها من الوقوع تحت نفوذ الاتحاد السوفيتي (سابقاً)، باتت اليوم محور اهتمام السياسة الأمريكية، ولم تعد تعترف بذلك التقسيم الموروث عن تلك الحقبة الاستعمارية التي سيطرت أوروبا من خلالها على العديد من مناطق العالم، ومنها منطقة المغرب العربي التي تعدها أوروبا منطقة نفوذها التقليدية، وأصبح هدف السياسة الأمريكية هو الحفاظ على مصالحها الحيوية، وأنها ضد أي هيمنة تستهدف المناطق التي تستحوذ على موارد الثروة النفطية، لأن أمنها القومي لا ينحصر فقط بحدودها السياسية وإنما يتماشى مع مصالحها الحيوية في توزيعها الجغرافي عالمياً.

إن السيطرة على الموقع الجغرافي المهم لمنطقة المغرب العربي من الناحية الاستراتيجية، وما تحتويه أراضيها من مصادر للطاقة - النفط والغاز الطبيعي - أصبحت تشكل محور اهتمام كل من: الولايات الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، مما جعل المنطقة تقف أمام مشروعين يهدف كل منهما للسيطرة من قبل هذه القوى، فأوروبا تحاول أن يكون لها دوراً فاعلاً في المنطقة لكونها تعد منطقة نفوذها التقليدية ومجالها الحيوي، أما الولايات المتحدة الأمريكية بدورها ترى فيها من المقومات ما يستوجب ادخالها ضمن دائرة مجالها الحيوي من أجل الهيمنة عليها سياسياً، ومن أجل بسط سيطرتها على العالم.

قائمة المراجع

الكتب.

- 1- أبو خزام، إبراهيم، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين: دراسة لواقع القوى العظمى وانعكاسات هذا الواقع على الوطن العربي والعالم، مكتبة طرابلس العالمية، طرابلس، 1995.
- 2- السنوسي، أمميده محمد، الاتحاد المغاربي: دراسة في الجغرافيا الإقليمية والاجتماعية والسياسية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة طرابلس، كلية التربية، قسم الجغرافية، منشورات جامعة طرابلس، طرابلس 1999.
- 3- الطاهري، نور الدين، بلدان المغرب العربي: الخصائص الطبيعية/ البشرية/ الاقتصادية، وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المركز الجهوي، طنجة- المغرب.

الإحصاءات والتقارير.

- 1- التقرير الإحصائي السنوي، الكويت، 2009، منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك).
- 2- ليبيا، الهيئة العامة للتوثيق والمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 2006.
- 3- الجمهورية التونسية، وزارة التنمية والتعاون الدولي، المعهد الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكان والسكني، 2004.
- 4- الجمهورية الجزائرية، الديوان الوطني للإحصاء، سكان الجزائر، 2008.

الدوريات والبحوث.

- 1- المالكي، أمحمد، "المغرب العربي في ميزان التنافس الأوروبي- الأمريكي"، صحيفة العرب القطرية، العدد (7188)، 2008/2/16.
- 2- أباه، السيد ولد، "معادلة المغرب العربي في قلب الرهان الاستراتيجي العالمي"، صحيفة الشرق الأوسط، الرياض، العدد (9208) 2004/2/13.
- 3- هاشم، حسن لطيف، "الشرق الأوسط الكبير ودوره في صياغة الحرب على العراق: اختبار فرضيات، بحث مقدم إلى ندوة مركز العراق للأبحاث، بغداد 2005/3/26،
- 4- التركماني، عبدا لله، "مكانة المغرب العربي في عالم متغير، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 17 - 12 - 2008، www.dctcr.org
- 5- بيرم، فاطمة، "أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، باتنة - الجزائر 2009-2010.
- 6- صايح، مصطفى، "المغرب العربي خلفيات وسيناريوهات"، مجلة العالم الاستراتيجي، الجزائر، العدد الأول، مارس 2008.
- 7- المنذر الرزقي، من التقارب المتوسطي إلى حوار 5+5، مجلة البرلمان العربي، تونس، السنة الثامنة والعشرون، العدد (102)، سبتمبر، 2007.
- 8- بن غريس، ميلود، الأورومتوسطية : رهانات متضاربة، صحيفة المستقبل، العدد (2443)، 12-10-2006.
- 9- الأشول، نجوان، "تطور العلاقات الأوربية الأمريكية وتوسيع الاتحاد الأوروبي: ملاحظات أولية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (157)، يوليو 2004.

- 10- نويهض، وليد، "المغرب العربي وعودته للخريطة الدولية"، صحيفة الوسط البحرينية، العدد (2195)، 2008/9/9.
- 11- الشيخ، عصام، "السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس أوباما إهمال أم إرجاء هادف"، المركز العربي للدراسات المستقبلية. www.mostakbaliat.com
- 10 - اكدير، عبد الواحد، "خصوصيات السياسة الأوروبية في منطقتي المغرب العربي وتجمع ميركوزو، المملكة المغربية، وزارة الثقافة 2009-2010. <http://www.minculture.gov>
- 11 - دول المغرب العربي: معلومات خاصة، قسم البحوث والدراسات، مركز الجزيرة نت، www.Algazira.net
- 12 - الجمهورية الإسلامية الموريتانية، ويكيبيديا الموسوعة الحرة. wikipedia.org
- 13 - <http://www.diploweb.com>

مراجع أجنبية.

- 1-Royaume de Maroc. Haut-Commissariat au Plan. Recensement General du la Population et du L, habitat 2004.

مقاربة الهوية الوطنية سوسولوجيًا

د. علي عبد الكاظم كامل الفتلاوي
قسم علم الاجتماع – كلية الآداب بني وليد
جامعة الزيتونة

مقاربة الهوية الوطنية سوسيولوجيًا

د. علي عبد الكاظم كامل الفتلاوي

قسم علم الاجتماع – كلية الآداب بني وليد

جامعة الزيتونة

تمهيد

ليس هناك أكثر إحباطاً من إثارة قضية بديهية ولكنها تعرض نفسها بإلحاح شديد، هاجساً؛ خاصة إذا أصبحت مجلبةً للقتل؛ أو بأحسن الظروف مجلبةً للكرهية المتبادلة بين أخوة الشراكة والمصلحة الوطنية. هذه القضية – البديهية، هي الهوية التي تشير إلى نسق المعايير التي يُعرف بها الفرد ويعرّف، وينسحب ذلك على هوية الجماعة والمجتمع والثقافة، وهي بعض روافد الهوية الوطنية.

إن مفهوم الهوية يُعدُّ من المفاهيم المركزية التي تسجل حضورها الدائم في مجال العلوم الاجتماعية بتفرعاتها؛ ومن أكثر المفاهيم شيوعاً واستخداماً وتغلغلاً في عمق حياتنا الثقافية والاجتماعية اليومية. إلا أنه يتضمن درجة عالية من الصعوبة والتعقيد والمشاكلة وذلك لأنه بالغ التنوع في دلالاته واصطلاحاته؛ إدراكاً من متابعة الحياة اليومية أو حسب اليكس ميكشيلي في كتابه المعنون: الهوية.

من أجل ذلك؛ فإن مفهوم الهوية الوطنية، امتداداً واشتقاقاً، أحد المفاهيم الملتبسة؛ سواء في الأدبيات السوسيوسياسية المتخصصة أم بين المتحاورين والكتاب والفرقاء الاجتماعيين والسياسيين، وربما تلك شيمة للأغلب من مفاهيم ومصطلحات العلوم الاجتماعية المسكونة بتباين رؤى العاملين في مجالاتها مصلحياً وايدولوجياً، سيما عندما تكون محلاً للممارسة والتطبيق، على الرغم من أن ادعاء الانتماء إلى هوية وطنية محددة بين الناس، يمثل مسلمةً عند أكثرهم ما داموا ينتسبون إلى أوطان تمنحهم جنسيتها، وبالأحرى هويتها؛ إلا أن ما تشهده المنطقة العربية منذ أحداث الغزو الدولي للعراق بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عام 2003، أظهر (إشكالية) و (أزمة) الهوية الوطنية في العراق – مثلاً – موضوعاً خلافياً، ومن ثم برز الموضوع صعوداً مع أحداث المسمى (ربيعاً عربياً) في بعض مجتمعات المنطقة، إذ أخذ الخطاب العصبي ومطالباته حيزاً من ارتباكات الإدارة السياسية والاجتماعية، وكل من هذه العصبويات الثقافية والاجتماعية تجد في نفسها أصلاً وطنياً في دولها؛ فأصبحت دعاوى انقسامية تتباين في نبراتها خفوتاً أو صراخاً إلى الحد الذي يهدد سلمها الاجتماعي؛ وكأنها استجابة، بقصدية أم

بتداعٍ غير واعٍ، لستراتيجيات صموئيل هنتكتون وبرنارد لويس وبرنارد هنري - ليفي وغيرهم في دفع مجتمعاتنا نحو صراع الهويات أو نحو سايكس بيكو الثانية.

إن المتنبع لهذه الدعوات والنعرات في ظل توجه أنحاء أخرى من العالم نحو التكتلات الجغرافية والسياسية والاقتصادية المؤطرة بالهويات الثقافية أو المصلحية المشتركة التي تصبح هوية جامعة، يجد أن أحد أسباب ما نشهد من ارتدادات في الهويات الوطنية نحو بدئياتها، هو التباسية المفهوم نفسه لتصدر عنه تشوهات في وعي الهوية الوطنية أو العقل الجمعي الوطني الذي يفترض به مؤسسًا للإرادة الوطنية؛ لينتج التشوهات في ممارسة الفعل الوطني معكوساً.

بهذا الواقع؛ إن الهوية الوطنية تعبير اصطلاحى ومفاهيمي إشكالي^(*)، بحاجة إلى جهد إيضاحي، يحدد صلتها بالمبادئ المعرفية، والممارسة العملية الحياتية؛ سواء أكان بتوظيفاته الشعبية أم الإعلامية، أم العلمية وهو مقصد الورقة البحثية الحالية بدءاً من التأسيس المفاهيمي الذي ينطلق من مفهوم الهوية - عامةً - وانتهاءً بالمحتملات النظرية لأزمة الهوية الوطنية في مجتمعاتنا.

أولاً: التعريف بمفهوم الهوية

يُعدُّ مفهوم الهوية (Identity) مفهوماً معقداً، شأنه شأن المفاهيم المركبة التي يختلف العلماء في وضع تعريف محدد لها، نظراً لحدثة هذا المفهوم في حقل العلوم الاجتماعية، لذلك لم يحسم الباحثون فيه وضع إطار نظري متفق عليه لمضمونه؛ إذ تناولوه من زوايا مختلفة؛ مما ساهم في تعددية مضامينه واتجاهات دراسته. وما زاد الأمر تعقيداً أن بعض الباحثين قد استعمل هذا المفهوم بشكل فضفاض وغير دقيق ليفسح المجال أمام إدراج عدد من الظواهر تحته، حتى بات من المتعين القيام بعرض تحليلي ونقدي لاستعمالات المفهوم المعني؛ لمعرفة ما يدخل تحت باب الهوية وما يفارقه⁽¹⁾.

^{**} يُقصد بالإشكالي، ما عرفه الجابري؛ بقوله: على الرغم من أن كلمة إشكالية من الكلمات المولدة في اللغة العربية - وهي ترجمة موفقة لكلمة *problématique* - فإن جذرها العربي يحمل جانباً أساسياً من معناها الاصطلاحي. يقال: أشكل عليه الأمر بمعنى التبس واختلط، وهذا مظهر من مظاهر المعنى الاصطلاحي المعاصر للكلمة (ولكنه مظهر فقط)؛ ذلك أن الإشكالية في الاصطلاح المعاصر، هي منظومة من العلاقات التي تتسجها، داخل فكر معين (فكر فرد أو فكر جماعة)، مشاكل عديدة مترابطة لا تتوفر إمكانية حلها منفردة ولا تقبل الحل - من الناحية النظرية - إلا في إطار حل عام يشملها جميعاً. انظر: محمد عابد الجابري، نحن والتراث، دار الطليعة، بيروت، 1980، ص.ص 5-7.

¹ S. Herman, Jewish Identity: A Social Psychological Perspective, Sage Publication, Beverly Hills, California, 1977, p. 28.

الهوية في الحياة اليومية:

يتضح من التوظيفات اليومية السائدة، أن كلمة الهوية تستعمل الآن كما تستعمل كلمة "الشخصية" بمعنى واحد قريب إلى الأذهان في اصطلاحاتنا؛ فيقال "بطاقة الهوية" و"البطاقة الشخصية" للبطاقة التي على الإنسان أن يحملها معه وتبين الحالة الاجتماعية للشخص من روابط النسب من زوجة وأولاد وعائلة، ومحل ميلاده، وإقامته، وتبين عمله، وذلك تمييزاً له عن غيره.

التعريفات اللغوية للهوية:

بهدف حصر المفهوم لغوياً، بين عبد المنعم النمر، أنه يرجوعه إلى عدد من كتب اللغة للبحث عن معنى كلمة "هوى" وما تفرع عنها؛ لم يعثر على كلمة "هوية" بالمعنى المصطلح عليه الآن أو قريباً منه. الذي يُستعمل الآن: "البطاقة الشخصية" أي المميّزة للشخص عن غيره، كما تُستعمل "شخصية الفرد أو الأمة" في الناحية الفكرية المعنوية المميّزة للشخص أو الأمة.. وهذا المعنى الأخير هو الذي يراد الحديث عنه تعبيراً عن الهوية، في المعاجم الحديثة⁽¹⁾.

أما الهوية في المعجم الوجيز: فإنها تدل إلى الذات، وهذه تفسر: ذات الشيء: حقيقته وخاصته⁽²⁾، ويقابل مصطلح الهوية العربي كلمة (Identity) في الانجليزية و (Identité) في الفرنسية، وهو من أصل لاتيني ويعني: الشيء نفسه أو الشيء الذي هو ما هو عليه، أي أن الشيء له الطبيعة نفسها التي للشيء الآخر، كما يعني هذا المصطلح في اللغة الفرنسية: مجموع الموصفات التي تجعل من شخص ما هو عينه شخص معروف أو متعين⁽³⁾.

أما قاموس ويبستر (Webster) للغة الإنجليزية، فيعرف الهوية باعتبارها تمثل حالة تماثل لكل ما يُعيّن الواقع الموضوعي للشيء المعين: تماثل الذات الواحدة، تماثل تلك الأشياء التي لا يمكن التمييز بين أحادها إلا بخصائص عرضية أو ثانوية. والإدراك الناتج عن التجربة المشتركة هو أحد هذا التماثلات؛ أو وحدة الشخصية واستمرارها: وحدة شمولية الحياة، أو الشخصية، أو حالة التوحد مع شيء موصوف، مزعوم أو مؤكد أو حيازة شخصية مدعاة؛ وعند

¹ أنظر للتفصيل: عبد المنعم النمر، الهوية والتراث، ص.ص 19-24، في: بحوث ومناقشات ندوة تكنولوجيا تنمية المجتمع العربي في ضوء الهوية والتراث، اليونسكو - المركز الإقليمي العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية، القاهرة، 1985، ص.ص 19-20.

² مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، طبعة 2003-2004، ص 242.

³ إيمان عز العرب، الإعلام والهوية الوطنية، دار المصطفى للنشر والتوزيع، طنطا - مصر، 2000، ص 238.

محاولة تحديد هوية الشخص يكون لزومًا لذلك، معرفة أسمه، لونه، خلفيته الأثنية، أو الثقافية، أو الموقع الذي يحتله وسط الجماعة⁽¹⁾.

ويتضح من المضمون السالف في اللغة الإنجليزية، أن هناك وجهان للهوية، أحدهم تكويني وظاهر، والآخر موضوعي ومكتسب. وعند إعادة صياغة هذه المضامين؛ فإن الهوية في الوقت ذاته، هي حالة تماثل ذاتية وموضوعية، شخصية واجتماعية، ومن هنا تتأتى خصوصيتها العسية على التحديد.

وبالعودة للتراث؛ فالهوية في ثقافتنا العربية الإسلامية هي الامتياز عن الأغيار من النواحي كافة؛ إذ أن لفظ الهوية يطلق على معان ثلاثة: التشخص، والشخص نفسه، والوجود الخارجي. وجاء في كتاب (الكليات) لأبى البقاء الكفوي، أن ماهية الشيء هو باعتبار تحققه يسمى ذاتًا، وباعتبار تشخيصه يسمى هوية، وإذا أخذ أعم من هذا الاعتبار يسمى ماهية. والأمر المتعلق من حيث إنه معقول في جواب (ما هو) يسمى ماهية، ومن حيث ثبوته في الخارج يسمى حقيقة، ومن امتيازه عن الأغيار يسمى هوية⁽²⁾.

والهوية عند الجرجاني في (التعريفات) الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب المطلق⁽³⁾.

ف "الهوية" مصطلح استعمله العرب والمسلمون القدماء.. هو منسوب إلى "هو"؛ وهذه النسبة تشير إلى ما يحمله من مضمون.

أما المعاجم الحديثة؛ فإنها لم تخرج عن هذا المعنى، عندما قالت عن "الهوية" إنها "حقيقة الشيء، أو الشخص المطلقة، المشتملة على صفاته الجوهرية، والتي تميزه عن غيره..." وتسمى، أيضًا "وحدة الذات"، ومنه: بطاقة الهوية التي يثبت فيها اسم الشخص وجنسيته ومولده وعمله، وتسمى أيضًا: البطاقة الشخصية⁽⁴⁾.

ومن ذلك يستخلص محمد عمارة: إن الهوية الحضارية لأمة من الأمم، هي القدر الثابت، والجوهري، والمشارك من السمات والقسمات العامة، التي تميز حضارة هذه الأمة عن

¹ Noah Webster, Webster's New Twentieth Century Dictionary of the English Language, Collins World Publishing Co, Inc., U.S.A., N.D, P.212.

² أبو البقاء الكفوي، الكليات، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1995، ص 961.

³ الشريف علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995، ص 257.

⁴ مجمع اللغة العربية (مصر)، المعجم الوجيز، مرجع سابق، ص 654.

غيرها من الحضارات، والتي تجعل للشخصية القومية طابعاً تتميز به عن الشخصيات القومية الأخرى⁽¹⁾.

ويلحظ على هذا الاشتقاق من الأصل اللغوي، أنه يمنح هذه الدلالة ثباتاً، وكأن الهوية ماهية جامدة ولا تاريخية، شيء اكتمل وانتهى وتحقق في فترة زمنية ماضية، أو أنه نموذج حضاري واجتماعي تحدد، وليس للحاضر إلا إدراك هذا النموذج واحتذائه، وما هو بالظاهرة الاجتماعية التاريخية، التي يصيبها التحول والتغير!.

الهوية الاصطلاحية لمفهوم الهوية:

عند الدخول في مجال الاستعمال الاصطلاحي، يعبر العديد من المفكرين عن صعوبة في تعريفه؛ من حيث أن الهوية مفهوم انطولوجي وجودي يمتلك خاصية سحرية تؤهله للظهور في المقولات المعرفية المختلفة، متمتعاً بدرجة عالية من العمومية والتجريد تفوق مختلف المفاهيم الأخرى المقابلة له. وفي الوقت نفسه، بات هذا المفهوم يمتلك طاقة كشفية لفهم العالم بما يشتمل عليه من كينونات الأنا والآخر؛ فقد فرضت كلمة الهوية نفسها، مصطلحاً فلسفياً يدل على ما به يكون الشيء نفسه، وهذا يفيد معنى الهوية في الاصطلاح الفلسفي العربي بمصادره التراثية الذي استقر ليدل على ما به الشيء (هو.. هو) بوصفه وجوداً منفرداً متميزاً من غيره⁽²⁾.

من الناحية الفلسفية، يُوظف هذا المفهوم بشكل واسع؛ إذ يشكل مبدأ الهوية واحداً من أقدم المبادئ الفلسفية، وقوامه: أ = أ، أي أن الشيء هو نفسه⁽³⁾.

وفلسفة الهوية هي مصطلح يعني عموماً، كل نظرية لا تفرق بين المادة والروح، ولا بين الذات والموضوع، وتنتظر إليهما على أنهما وحدة لا تتفصل، وهوية الشيء تعني ماهيته، حقيقته المعبرة عنه، إذ تتحدد الصفة بالموصوف⁽⁴⁾.

ويتضمن القاموس الفلسفي تحت كلمة هوية، ما يعرف الشيء في ذاته دون اللجوء إلى عناصر خارجية لتعريفه، وتستعمل أيضاً للدلالة على الجوهر والماهية، أما في المنطق فإن هذه اللفظة تشير إلى معنيين: 1- التساوي أو التشابه المطلق بين كمين أو بين كيفين، وهنا تعني

¹ محمد عمارة، الهوية الحضارية، الهلال (مجلة)، القاهرة، فبراير 1997، ص.ص 35-36.

² معن زيادة (تحرير)، الموسوعة الفلسفية العربية، المجلد الأول (الاصطلاحات والمفاهيم)، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1986، ص 821.

³ علي أسعد وطفة، إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة، المستقبل العربي، السنة 25، العدد 282، آب / أغسطس 2002، ص.ص 100-101.

⁴ أنظر: مراد وهبة، المعجم الفلسفي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1979، ص.ص 460-461.

التوافق؛ 2- أن يكون الشيء ثابتًا لا يتغير بما يعترضه، أو ما يعترض ما يحيط به، وهنا تعني الثبوت⁽¹⁾.

وتؤسس إيمان عز العرب على المضمون الفلسفي معنى الهوية، بقولها: إذًا، يقوم مبدأ الهوية على أن الموجود هو ذاته، أو ما هو عليه، أي يقوم على الوحدة التي لا تتجزأ؛ لأن الهوية ذات، والذات لا تتعدد، بينما يمكن أن يكون لها صفات، ففي داخل كل أمة ينقسم المجتمع إلى طبقات وفئات في تغير مجتمعي دائم، وعلى الرغم من هذا التغير فالمجتمع كله يتفق على بعض القضايا بالإجماع مثل صيانة الهوية والوطن من أي عدوان خارجي ومثل الاحتكام للعقل، والعمل من أجل الترقى والعدل.. إلخ⁽²⁾.

وتستعمل كلمة هوية في الأدبيات المعاصرة لأداء معنى كلمة (Identity Density) التي تعبر عن خاصية المطابقة؛ مطابقة الشيء لنفسه، أو مطابقة لمثيله⁽³⁾.

ولا تعدو هذه الدلالات لمفهوم الهوية، ما ورد سابقًا من اعتراض على الدلالات اللغوية، وربما جاءت المعاني متطابقة، وتشتمل على الاعتراضات نفسها التي وجهت سابقًا؛ من حيث أن الرؤية السوسولوجية تعتمد بعدًا بنائيًا تاريخيًا في تعاملها التحليلي لموضوع دراستها.

وفي معاجم المصطلحات السيكولوجية جاءت الاستعمالات الاصطلاحية الأولى لمفهوم الهوية من أنها، هي وحدة الأنا (الذات) وأساسها، فهوية الأنا (Ego Identity) تعني ذلك الإحساس الأنوي بأني أنا هو أنا في كافة الأحوال والأزمنة وهي في الآن نفسه ما تميز الأنا عن غيرها من أنوات؛ وفي ذلك كانت الاستعارة الأولية قد جاءت عبر الفلسفة؛ حينما عبرت الهوية بوصفها مبدأً فلسفيًا يعبر عن ضرورة منطقية بعينها تؤكد أن الموجود هو ذاته دومًا لا يلتبس به ما ليس منه فهو عين ذاته دومًا. كما تقول الفلسفة (مبدأ الهوية Identity Principle)، فالشخص هو هو مهما اعتراه من تغيرات الأمر؛ مما يقود إلى التسليم إلى أن الإنسان إذا ما كان هو هو فإن إصابته بالمرض تظهر تغيرًا يشير إلى ما كان خفيًا وكامنًا فيه وكأن هذا التناقض البادي للعيان لمريض لا ينطبق على نفسه مغالطة مستحيلة مما يدفع للقول بأن جماع تلك العبارة التي ترى أن الإنسان ما ليس هو، وهو ليس ما هو يتضح في أن الإنسان إنما هو هو بمجمل شعوره ولا شعوره، ذلك اللاشعور الذي يؤدي دورًا أساسيًا في نشأة الهوية، بقدر ما يطور معنى الهوية ذلك الأنا، بعبارة أخرى فإن الصور الوالدية والروابط الانفعالية عبر مراحل

¹ يوسف الصديق، المفاهيم والألفاظ في الفلسفة الحديثة، الطبعة الثانية، الدار العربية للكتاب، تونس، 1980، ص115.

² إيمان عز العرب، مرجع سابق، ص.ص 238-239.

³ معن زيادة، مرجع سابق، ص821.

التنشئة بقدر ما تدعم الهوية فإن الهوية بذاتها تسهم في تطور الأنا الأمر الذي اهتم معه التحليل النفسي بأهمية المراحل الطفلية في نشأة التوحيد السوي بالوالدين والذي تقوم عليه نشأة الهوية. والتي اعتبرها (إريكسون) حجر الزاوية في تطور الإنسية التي تبلغ تمام تطورها في مرحلة المراهقة بوصفها - أي الهوية - صيغة الوعي النفسي بالذات (الأنا) عبر الآخر ومن هنا كانت المراهقة ميلاداً جديداً تحاول الهوية أن تكتسب فيها دورها الاستقلالي ليكون تمام الاكتمال أنا هو أنا ولست أنا عبر والدي والآخرين⁽¹⁾.

وبهذا؛ فإن المضمون الاصطلاحي يوجز معنى بمقصد: أنها تشخيص الذات وتمييزها عن غيرها، ويقود ذلك إلى: أن الهوية هي نوع من التمايز؛ فالشخص يتميز عن الشخص الآخر في داخل مجموعة، أو حزب، أو مدرسة، أو طائفة، بحيث يرى الفرد نفسه هو المركز، أما الآخرون فيراهم في المقابل لهذا المركز؛ وقد أوجز أمين المعلوف هذه المضامين في كتابه: "الهويات القاتلة": إن "هويتي هي ما يجعلني غير متماثل مع أي شخص آخر"⁽²⁾، واشتقاقاً: إن هوية الجماعة هي ما يجعلها غير متماثلة مع أي جماعة أخرى، وأن هوية الأمة هي ما يجعلها غير متماثلة مع أمة أخرى.

التأصيل المفاهيمي للهوية

لقد قام عالم النفس إريك إريكسون (E. Erikson) بدور مركزي في انتشار استعمال كلمة الهوية وتوسع امتدادها في العلوم الإنسانية. ففي سنة 1933 غادر هذا العالم - الذي تكون في مدرسة التحليل النفسي - (فيينا) إذ تابع دروس (أنا فرويد) إلى الولايات المتحدة. وهناك اكتشف الأعمال الأنثروبولوجية للمدرسة الثقافية، وكان ذلك دافعاً له لتطوير أسس نظرية فرويد في مجال العلوم الاجتماعية. وفي الواقع، كانت مدرسة "الثقافة والشخصية" - بعلمائها الأنثروبولوجيين ك(أبرام كاردينر) أو (مارغريت ميد) - تعكف على دراسة العلاقة بين النماذج الثقافية لمجتمع معين وأنواع الشخصية السائدة بين الأفراد الذين يشكلون هذا المجتمع. وفي سنوات الثلاثينات عمل إريكسون في المحميات الهندية لقبائل (السيو) ب(داكوتا الجنوبية) وفي قبيلة (يورو) بكاليفورنيا الشمالية، ودرس "الاجتثاث الثقافي" لهؤلاء الهنود المعرضين لموجة الحداثة. ثم نشر في سنة 1950 كتاب "طفولة ومجتمع"، حاول فيه تجاوز نظرية فرويد بالتأكيد أكثر على دور التفاعلات الاجتماعية في بناء الشخصية. فاعتبر أن الهوية الشخصية تتطور

¹ فرج عبد القادر طه وآخرون، معجم علم النفس والتحليل النفسي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، د.ت، ص.ص 479-480.

² أمين المعلوف، الهويات القاتلة: قراءات في الانتماء والعولمة، ترجمة: نبيل محسن، ورد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1999، ص 143.

طوال وجودها عبر ثمانية مراحل تقابلها ثمانية أعمار في دورة الحياة. و "أزمة الهوية" - وهذا التعبير الذي نقرؤه اليوم، هو من صياغة إريكسون - تتطابق مع تحول يقع في مسيرة تطور الهوية: والأزمة الأبرز هي تلك التي تحدث في المراهقة، لكن يمكن أيضًا أن تحدث في مرحلة لاحقة من عمر الشخص حين تعرضه لصعوبات خاصة.

لكن في البداية لم يطلع على عمل إريكسون إلا المختصون في علم النفس. وفي نهاية الخمسينيات اشتهر هذا العمل بين جمهور أوسع، خصوصًا مع إعادة طبع كتاب "طفولة ومجتمع" سنة 1963، والذي يعد حديثًا حقيقيًا⁽¹⁾.

يرى إريك إريكسون أن مفهوم الهوية مفهوم حديث في حقل العلوم الاجتماعية، إذ لم يحسم العلماء وضع إطار نظري متفق عليه لمضمون هذا المفهوم؛ عندما تناوله هؤلاء من زوايا مختلفة؛ فظهرت اتجاهات كثيرة في دراسة الهوية. ومما زاد الأمر تعقيدًا أن بعض العلماء وخاصة في مجال علم النفس قد استعمل هذا المفهوم بشكل واسع وغير دقيق ليفسح المجال أمام إدراج عدد من الظواهر تحته⁽²⁾، حتى بات من المتعين إجراء دراسة لمعرفة ما يدخل تحت باب الهوية وما لا يدخل تحتها⁽³⁾.

في دراسة له سنة 1956، عرف إريكسون الهوية؛ بأنها المجموع الكلي لخبرات الفرد. وسلّم بأن تركيب الهوية يتضمن مكونين متميزين يرجعهما إلى كل من هوية الأنا (Ego-Identity) وهوية الذات (self-Identity)، وترجع هوية الأنا إلى تحقيق الالتزام في بعض النواحي كالعمل والقيم الأيديولوجية المرتبطة بالسياسة والدين وفلسفة الفرد لحياته وغيرها؛ أما هوية الذات فترجع إلى الإدراك الشخصي للأدوار الاجتماعية.

وقد أضاف إريكسون في سنة 1968: أن الهوية تعني الإحساس الواعي بتفرد الفرد (Conscious Sense of Individual uniqueness) والتضامن مع مثل الجماعة، وانعكاس المظاهر الرئيسية لتماسك الجماعة الداخلي على الفرد - أي كيف يدرك الفرد ذاته في ضوء عضويته في الجماعة⁽⁴⁾.

ويرى إريكسون في دراسة لاحقة سنة 1975، أن الشعور بالهوية يبدأ في المهد عن طريق الأشخاص الآخرين ذات الأهمية في حياة الطفل مثل الأم، ولكنها لا تكتمل أو تصل إلى تمام النضج حتى مرحلة المراهقة، وكل هوية تشمل جوانب تعد ايجابية (متوافقة مع ما يتعلم

¹ كاترين هالبرين، مفهوم الهوية: تاريخه وإشكالاته، ترجمة وتعليق: إلياس بلكا، الكلمة، منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، بيروت، السنة الحادية عشرة، العدد 46، 2005، ص 33-34.

² S. Herman, Op. cit, p. 28.

³ E. Erikson, Identity, Youth and Crisis, Nerton, New York, 1968, p.15.

⁴ Ibid, p.208.

الفرد ليبدو مرغوب فيه) أو تعد سلبية (أو تماثل ما يعاقب عليه الفرد أو حذر من إتيانه مرة أخرى). إن النمو الإيجابي للهوية يعد أكثر صعوبة لوجود مؤشرات أو علامات معينة تدفع أكثر إلى التميع، وحتى الهوية السلبية من المحتمل أن تبدو مفضلة لذوي الاضطرابات الداخلية من مشتتي الهوية، ومثل هؤلاء الأشخاص يفضلون مخالفة الأدوار التي وضعتها لهم الغالبية من الناس، كما أن الدول والمجتمعات تمر في بعض فتراتها بأزمة هوية كما يحدث عندما يهاجم التماثل والاستمرار بتهديدات جديدة كالحرب النووية أو بحدوث تغير سريع في المعايير والأيدولوجيات والتيارات الفكرية المعاكسة⁽¹⁾.

وحاولت عدد من الدراسات أن تختبر المنظورات السابقة للهوية عند إريكسون وتوضيحها بشكل أفضل من خلال أعمال معاصرة وأكثر تميزاً لبعض المهتمين بمجال تكوين الهوية مثل جروتيفانت (Grotevant) وآخرون، الذين أوضحوا أن الهوية تتكون من بعدين هما: البعد الأيديولوجي (Ideological) ويتضمن نواحي مهنية ودينية (عقائدية) وسياسية، وفلسفة الفرد لأسلوبه في الحياة بما تشمل من قيم وأهداف ومعايير.

البعد الاجتماعي أو هوية العلاقات البينشخصية (Interpersonal) ويتضمن جوانب مثل الصداقة، مواعدة الجنس الآخر (Dating)، والأدوار الجنسية وطريقة الاستجمام أو الترفيه التي يختارها الفرد. وقد تبين في دراسات حديثة عُولجت فيها نظرية إريكسون أن وجهة النظر هذه صحيحة مما دفع كل من آدمز وجروتيفانت إلى إعداد مقياس لترتب الهوية في كلا البعدين⁽²⁾.

ويرى ستراوس (Strauss) أن الهوية ترتبط بتقييم الفرد لذاته وتقييم الآخرين له؛ فكل إنسان يظهر نفسه للآخرين ولذاته، ويرى ذاته من منظور إدراك الآخرين له⁽³⁾. ويصفها اليكس ميكشيللي؛ بقوله: الهوية ببساطة، عبارة عن "مركب من العناصر المرجعية المادية والاجتماعية والذاتية المصطفاة التي تسمح بتعريف خاص للفاعل الاجتماعي". والهوية، بالنسبة للفاعل الاجتماعي: "مركب من العمليات والطروحات المتكاملة، التي تفسر العالم وتأخذ صيغة تعبيرية خاصة نطلق عليها النواة الهوية. وتضرب الهوية الذاتية للفاعل

¹ محمد السيد عبد الرحمن، نظريات الشخصية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص274.

² المرجع نفسه، ص275.

³ A. L. Strauss, Mirrors and Masks: The Search for Identity, Free Press, Glencoe, III, 1969, p.9.

الاجتماعي جذورها في غمار الإحساس بالهوية الذي يمنح الكائن الاجتماعي التماسك والتوجه الدينامي على نحو شمولي⁽¹⁾.

أما في علم النفس الاجتماعي، فإن نظرية التمايز تذهب إلى أن الأفراد يحددون أنفسهم بالأشياء التي تجعلهم مختلفين أو متميزين عن غيرهم في إطار معين: "المرء يدرك ذاته في تلك الخصائص التي تميز ذاته عن الأشخاص الآخرين، خصوصًا عن أولئك الذين هم من بيئتهم الاجتماعية، والناس يُعرّفون أنفسهم بما ليس فيهم. فمع زيادة الاتصالات والتجارة والسفر تضاعف التفاعل بين الحضارات، بدأ البشر يعطون قدرًا أعظم من الارتباط بالهوية الحضارية. فأتنان من الأوروبيين، ألماني وفرنسي يتفاعلان معًا يعرفان بنفسيهما كألماني وفرنسي. أوروبيان، ألماني وفرنسي، يتفاعلان مع اثنين من العرب، سعودي ومصري، يعرفان بنفسيهما كأوروبيين وعرب. الهجرة من شمال أفريقيا إلى فرنسا تولد عدوانية لدى الفرنسيين وفي نفس الوقت قابلية متزايدة للمهاجرين الكاثوليك الأوروبيين⁽²⁾.

وفي رأي (كوش) أن الدراسات النفسية الاجتماعية ترى في الهوية، أداة تسمح بالتفكير في العلاقة المفصلية بين النفسي والاجتماعي عند الشخص، وهي تعبر عن محصلة مختلف التفاعلات المتبادلة بين الشخص مع محيطه الاجتماعي القريب والبعيد. والهوية الاجتماعية للشخص تتميز بمجموع انتماءاته في التكوين الاجتماعي: كالانتماء إلى طبقة عمرية أو اجتماعية أو مفاهيمية... إلخ. والهوية تتيح للشخص التعرف على نفسه في التكوين الاجتماعي وتمكن المجتمع من التعرف عليه؛ لكن الهوية الاجتماعية لا ترتبط بالأفراد فحسب، فكل جماعة تتمتع بهوية تتعلق بتعريفها الاجتماعي، وهو تعريف يسمح بتحديد موقعها في الجماعة أو المجتمع الأكبر.

الهوية الاجتماعية هي احتواء وإبعاد في الوقت نفسه: إنها تحدد هوية الجماعة هذه الجماعة التي تضم أعضاء متشابهين فيما بينهم بشكل من الأشكال، في هذا المنظور تبرز

¹ اليكس ميكشيللي، الهوية، دار الوسيم، دمشق، 1993، ص169؛ ومن وجهة نظر الباحث، أن دراسة ميكشيللي، هي أحد أبرز الدراسات التي استوعبت الهوية من مختلف صفحاتها ولا غنى عنها لأي باحث في هذا المجال.

² أنظر للتفصيل حول هذه النظرية: صموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، نقله إلى العربية: مالك عبيد أبو شهيو ومحمود محمد خلف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته - ليبيا، 1999، ص.ص 145-146.

الهوية الثقافية باعتبارها صيغة تحديد فنوي للتمييز بين النحن/ الهُم، وهو تمييز قائم على الاختلاف الثقافي⁽¹⁾.

الهوية في الدراسات السياسية

وفي مجال الدراسات السياسية؛ فإن الهوية - يطلق عليها مصطلح الذاتية أيضاً - هي تعني الكيفية التي يرى بها الشخص نفسه من الناحية السياسية، وهي تدل على نوع أو مستوى الحكومة التي يشعر بانتمائه إليها، والخضوع لها⁽²⁾.

يرى لو شيان باي (L. W. Pye) أن مفهوم الهوية يتعلق بالعاطفة الوطنية وشعور الناس بأنهم مرتبطون ببعضهم البعض برباط عام⁽³⁾. وهي تتعلق بمسألة الوحدة والتماسك الوطني⁽⁴⁾.

ويركز شالز أندرين (Charles F. Andrain) عند تناوله لموضوع الهوية وتأثيرها على القيم، فعنده أن الهوية العامة تحدد أساس العضوية في المجتمع. ويرى أندرين أن مسألة خلق هوية عامة لا بد أن تدور حول تطوير قيم ومعتقدات مشتركة تعطي الشعب الإحساس بالتماسك الاجتماعي. وهي تتطلب إدراكاً من الأفراد بأنهم مميزون - مختلفون - عن غيرهم من الشعوب⁽⁵⁾.

ويعرفها برهان غليون بأنها: تصور الجماعة لذاتها، تساهم في حل تناقضات الشخصية - شخصية الجماعة - الحقيقية وتساعد على أن تصل إلى استقرارها وتوازنها ووضوح أهدافها، أي أن تكون عضواً فاعلاً في ساحة العلاقات الدولية. ولا بد للنجاح في ذلك من أن تأخذ بالاعتبار قدراتها الذاتية الفعلية، وبالتالي أن يتطابق هذا التصور مع واقعها الفعلي⁽⁶⁾.

¹ دوني كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية - دراسة، ترجمة: د. قاسم المقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2002، ص.ص 93-94.

² أحمد عباس عبد البديع، استراتيجيات بناء الأمة في العالم الثالث، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 108، أبريل 1992، ص 58.

³ L. W. Pye, Identity and political Culture, in: L. Binder, (ed.) Crisis and Sequences in Political Development, Princeton University press, Princeton, 1975, p. 110.

⁴ Ibid, p. 124.

⁵ Charles F. Andrain, Political life and Social change, Duxburg Press, California, 1974, p. 56.

⁶ برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص 80.

وفي الاتجاه نفسه، يعرفها نديم البيطار بأنها: "مجموعة من السمات العامة التي تميز شعباً أو أمة في مرحلة تاريخية معينة"⁽¹⁾.

ويعرفها عبد الحميد عامر، على أنها "مجموعة السمات الثقافية التي تتصف بها جماعة من الناس في فترة زمنية معينة والتي تولد الإحساس لدى الأفراد بالانتماء لشعب معين والارتباط بوطن معين والتعبير عن مشاعر الاعتزاز والفخر بالشعب الذي ينتمي إليه هؤلاء الأفراد"⁽²⁾.

أما الباحثة الليبية آمال العبيدي؛ فإنها تجد أن مفهوم الهوية يشير إلى: ذلك الشعور بالانتماء الذي يكتنه الأفراد لجماعة معينة سواء أكانت عرقية أم دينية، أو قبيلة، أو إقليمًا، أو دولة، أو أمة ما". وتضيف: الهوية يمكنها أن تأخذ مستويات مختلفة، ففي الغالب يكون للأفراد إدراك بالانتماء إلى دين أو جماعة أو ثقافة أو دولة أو إقليم، في آن واحد. فالهويات قد لا تتضاد أو يتناقض بعضها مع بعض، ولكن الوزن الذي يمنحه الأفراد لعنصر خاص من عناصر الهوية قد يتغير من فترة إلى أخرى. فالأساس إذن هو الكيفية التي تقترب بها تلك العناصر المختلفة لهويتهم أو الوزن الذي يمنحه الأفراد لهذه العناصر⁽³⁾.

وبتساءل علي الدين هلال: ما الهوية؟ الهوية في كلمتين أنا والغير، أو نحن والهـم (The We and The they) وبطريقة أخرى الحديث حديث عن التمايز. ماذا يميز البشر عن بعضهم البعض؟ ماذا يميز الشعوب أو الأمم عن بعضها البعض؟ للإجابة على سؤال من أنا؟ عندما يسألك أحد من أنت؟ فغير صحيح أن الإجابة واحدة على هذا السؤال بالنسبة لأي إنسان في هذه الدنيا. إذاً، نحن نتحدث عن إدراك نفسي؛ فالهوية هي حقيقة إدراكية. فهي إدراك ووعي؛ فماذا يعي الناس عن أنفسهم؟ وماذا يعي الناس عن الآخر؟ وفي ذهن كل منا صورة للجماعة التي ينتمي إليها، مثلاً: الجماعة البشرية، أو الجماعة المهنية أي الجماعة التي يشعر هو بالانتماء إليها. إذاً الهوية على المستوى الفردي أي على مستوى كل واحد منا هي أداة انتماؤه إلى جماعة؛ يعني عندما يسألني أحدهم: من أنت؟ أقول له أنا عراقي، لكن ممكن أن أقول له: أنا مسلم، وممكن أن أقول له أنا عربي، أو ممكن أن أقول له أنا أستاذ جامعي، أو أنا من

¹ نديم البيطار، مفهوم الهوية القومية والمستقبل العربي، مجلة الباحث، العدد 13، أيلول / تشرين أول 1980، ص10.

² عبد المجيد احمد عامر، الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني: دراسة ميدانية عن حالة مخيم، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1982، ص15.

³ آمال سليمان العبيدي، الهوية في ليبيا: دراسة ميدانية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة الرابعة والعشرون، العدد 267، آيار / مايو 2001، (ص.ص 141-154)، ص141.

بغداد؛ إذًا، فهي أداة للانتماء إلى جماعة معينة، وهي أداة للتمييز بين الجماعات، وهي ليست الجنسية بالضرورة؛ لأن الجنسية تُكتسب بالقانون⁽¹⁾، أما الهوية؛ فهي تُكتسب بالشعور. وينبه الباحثون في حقل العلوم السياسية إلى ملاحظتين: أولاً، أن الهوية ليست سمات بيولوجية ثابتة في العقل أو النفسية العامة لشعب ما منذ أزمان سحيقة وإنما هي سمات ثقافية تاريخية يحققها شعب ما من خلال تفاعله مع تاريخه؛ وثانياً، أن الهوية ليست مفهوماً جامداً، وإنما هي مفهوم ديناميكي يتغير مع حركة التاريخ وتحولاته⁽²⁾. وفي ضوء الملاحظات والتعريفات السابقة، فقد ظهر تيار تحليلي يتناول الهوية من منظور توليفي ثقافي؛ إلا أنه ينطلق في مضمونه مما توصلت إليه دراسات العلوم السياسية لموضوع الهوية.

الهوية في المنظور الثقافي

يورد (سيد عويس) أن مفهوم الهوية هو "مفهوم الذاتية الثقافية"، بمعنى: "العناصر الثقافية العامة السائدة في المجتمع سواء أكانت هذه العناصر مادية أم غير مادية أم تراثية أم معاصرة أم عصرية". وأما مفهوم التراث في المجتمع فهو - عنده - يشير إلى كل العناصر الثقافية العامة بأنواعها السائدة التي أنتجت الذاتية الثقافية لأعضاء هذا المجتمع. وذلك لأن الفصل بين الهوية والتراث أو بين التراث والهوية أمر غير ذي موضوع. وهذين المفهومين هما مثل مفهومي "الأصالة والمعاصرة" بالإضافة إلى العصرية جميعاً. أي أن التراث والهوية أو الهوية والتراث وعبارة الأصالة والمعاصرة، كل منهما، نظرة جامدة إلى الواقع. فالمجتمع أي مجتمع يتضمن ديناميكياً وربما جدلياً "التراث والهوية" أو "الأصالة والمعاصرة" بالإضافة إلى العصرية جميعاً. إن كلاً من العبارتين كل لا يتجزأ. وكل حملة الهوية هم يحملون ذاتية ثقافية، وحملة الهوية هم نتاج كل ذلك. ولا توجد في المجتمعات المعاصرة عناصر تراثية أو عناصر أصالة مائة في المائة، كما لا توجد عناصر "معاصرة أو عصرية" خالصة⁽³⁾.

¹ حول هذه الأفكار وللتنصيل، أنظر: علي الدين هلال، تأملات في هوية مصر والمصريين، ص 38-51، في: فتحي سيد فرج (تحرير)، مقالات في الهوية، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، 2002، ص.ص 39-40.

² نديم البيطار، مفهوم الهوية القومية والمستقبل العربي، مجلة الباحث، العدد 13، أيلول/ تشرين أول 1980، ص 10.

³ أنظر: سيد عويس، حول موضوع الهوية والتراث (وجهة نظر ثقافية اجتماعية مصرية)، ص 213-239، في: اليونسكو - المركز الإقليمي العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص 234.

فالهوية ثقافياً، تشير إلى الخصائص التي تجعل المركب الثقافي السائد - بكل محتوياته المادية والرمزية - متبايناً من مجتمع إلى آخر؛ إنها مجمل الظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي تعطي لهذا المركب خصوصيته، وهي المسؤولة عن تشكيل نظرة أصحابه للآخر، وتعطي لهؤلاء كيانهم وتحدد وجودهم، لأن الهوية بهذا المعنى تتسع لتشمل كل جوانب حياة أعضاء المجتمع المعني⁽¹⁾؛ فهي الخاصية الجوهرية العامة للثقافة من الثقافات، وتتصف بكونها ليست منظومة جاهزة ونهائية، وإنما هي مشروع مفتوح على المستقبل، أي أنها مشروع متشابك مع الواقع والتاريخ.

والهوية الثقافية تشير إلى السمات الخاصة التي تجعل المركب الثقافي - بكل محتوياته المادية والرمزية - يختلف من مجتمع إلى آخر، إنها مجمل الظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والسيكولوجية، التي تعطي لهذا المركب خصوصيته، وهي المسؤولة عن تشكيل نظرة أصحابه للآخر.

فالهوية من هذا المنظور، هي التي تعطي للإنسان كيانه وتحدد له وجوده؛ الهوية بهذا المعنى تتسع لتشمل كل جوانب حياة الإنسان في المجتمع.

وثمة علاقة وثيقة بين الهوية والثقافة، بحيث يتعذر الفصل بينهما، إذ أن ما من هوية إلا وتختزل ثقافة، فلا هوية من غير منظور ثقافي وخلفية ثقافية؛ والثقافة في عمقها، وجوهرها، هوية قائمة بالذات.

ويذكر زايد، أنه قد تعدد الثقافات في الهوية الواحدة، كما أنه قد تتنوع الهويات في الثقافة الواحدة، وذلك ما يعبر عنه بالتنوع في إطار الوحدة، فقد تنتمي هوية شعب من الشعوب إلى ثقافات متعددة، تمتاز عناصرها، وتتلاقح مكوناتها، فتتبلور في هوية واحدة. وعلى سبيل المثال، فإن الهوية الإسلامية تتشكل من ثقافات الشعوب والأمم التي دخلها الإسلام سواء اعتنقت أم بقيت على عقائدها التي كانت تؤمن بها، فهذه الثقافات التي امتزجت بالثقافة العربية الإسلامية وتلاقحت معها، هي جماع هويات الأمم والشعوب التي انضوت تحت لواء الحضارة العربية الإسلامية⁽²⁾.

¹ أنظر: ماهر عبد العال الضبع، الجامعات ودورها في الحفاظ على الهوية الثقافية العربية، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، كلية الآداب والعلوم بزلتين، جامعة المرقب، العدد الخامس، 2004، ص 15-53.

² أحمد زايد، عولمة الحداثة وتفكيك الثقافة الوطنية، عالم الفكر، الكويت، المجلد 32، العدد الأول، يوليو - سبتمبر 2003، ص 14.

ويتضح، أن للهوية الثقافية مستويات ثلاثة: فردية، وجماعية، ووطنية قومية، والعلاقة بين هذه المستويات تتحدد أساساً بنوع "الآخر"، الذي تواجهه، وتتحرك على ثلاث دوائر متداخلة ذات مركز واحد:

فالفرد داخل الجماعة الواحدة، قبيلة أكانت أم طائفة أم جماعة مدنية (حزباً أم نقابة... إلخ)، هو عبارة عن هوية متميزة ومستقلة، عبارة عن "أنا"، لها "آخر" داخل الجماعة نفسها: "أنا" تضع نفسها في مركز الدائرة عندما تكون في مواجهة مع هذا النوع من "الآخر". والجماعات، داخل الأمة، هي كالأفراد داخل الجماعة، لكل منها ما يميزها داخل الهوية الثقافية المشتركة، ولكل منها "أنا" خاصة بها، و"آخر" من خلاله وعبره تتعرف على نفسها بوصفها ليست إياه.

والشيء نفسه يقال بالنسبة إلى الأمة الواحدة إزاء الأمم الأخرى. غير أنها أكثر تجريداً، وأوسع نطاقاً، وأكثر قابلية للتعدد والتنوع والاختلاف.

هناك إذاً، ثلاثة مستويات في الهوية الثقافية، لشعب من الشعوب: الهوية الفردية، والهوية الجماعية، والهوية الوطنية (أو القومية). والعلاقة بين هذه المستويات ليست ثابتة، بل هي في مد وجزر دائمين، يتغير مدى كل منهما اتساعاً وضيقاً، بحسب الظروف وأنواع الأزمنة واللاأزمنة، والصراع واللاصراع، والتضامن واللاتضامن، التي تحركها المصالح: سواء أكانت فردية أم وطنية أم قومية.

إن العلاقة بين هذه المستويات السابقة الذكر، تتحدد أساساً بنوع "الآخر"، بموقعه وطموحاته؛ فإن كان داخلياً، ويقع في دائرة الجماعة، فالهوية الفردية هي التي تفرض نفسها كـ "أنا"، وإن كان يقع في دائرة الأمة، فالهوية الجماعية (القبلية، الطائفية، الحزبية... إلخ) هي التي تحل محل "الأنا" الفردي. أما إن كان "الآخر" خارجياً، أي يقع خارج الأمة (والدولة والوطن)، فإن الهوية الوطنية - أو القومية - هي التي تملأ مجال "الأنا"⁽¹⁾.

ولا يبدو رأي الجابري السالف الذكر، مقبولاً عند كل المختصين ببحث الهوية؛ إذ يرى (بارث) أن الأهم في عملية اكتساب الهوية هو إرادة وضع حد بين "الهيم" و "النحن" وبالتالي إقامة ما يسميه بـ "الحد" والحفاظ عليه. وبشكل أدق، فإن الحد الموضوع ينجم عن اتفاق بين ذلك الحد الذي تزعم الجماعة بأنها وضعت له نفسها وبين الحد الذي يريد الآخرون وضعه لها. والحد المقصود هنا هو الحد الاجتماعي الرمزي، ويمكن أن يكون لهذا الحد، في بعض الحالات، ما يقابله من الأرض. إذ يقول بارث: إن ما يفصل بين مجموعتين عرقيتين - ثقافيتين ليس

¹ أنظر: محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات، المستقبل العربي، السنة العشر، العدد

الاختلاف الثقافي كما يتصور الثقافيون خطأ. إذ يمكن للجماعة أن تعمل تمامًا وفي كنفها شيء من التعددية الثقافية. ويعود السبب في هذا الفصل، أي وضع "الحد"، إلى إرادة الجماعة في التميز واستعمالها لبعض الخصائص الثقافية كمحددات لهويتها النوعية. ومن شأن الجماعات القريبة من بعضها ثقافيًا أن تعدّ نفسها غريبة تمامًا عن بعضها بعض بل ومتعادية حينما تختلف حول عنصر منعزل في المجموعة الثقافية؛ إن تحليل (بارث) يتيح لنا التخلص من الخلط الشائع بين "الثقافة" و"الهوية".

إذ أن الحد، يشكل فُرْجًا اجتماعيًا يمكن تجديده باستمرار من خلال التبادلات؛ وكل تغيير يصيب الحالة الاقتصادية أو السياسية من شأنه التسبب في انزياحات الحدود، ودراسة هذه الانزياحات ضرورية إذا رمنا تفسير تنوعات الهوية. وبالتالي فإن تحليل الهوية لا يمكن أن يكتفي بمقاربة تزامنية، بل عليه أيضًا أن يخضع لمقاربة تطورية؛ وبالتالي ليس هناك هوية ثقافية بذاتها لها تعريف ثابت. مما يفترض بالتحليل العلمي أن يكف عن زعمه في إيجاد تعريف صحيح للهويات الخاصة التي يقوم بدراستها. المسألة ليست معرفة من هم "العراقيون" على سبيل المثال؛ بل هي معرفة دلالة اللجوء إلى اكتساب الهوية "العراقية". وإذا حصل الاتفاق على أن الهوية هي تكوين اجتماعي اقتصادي؛ فإن السؤال الملتمس الوحيد الذي يطرح هو: كيف ولماذا وبواسطة من، وفي وقت ما وفي سياق معين حصلت، واحتفظ بها، أو أصبحت عرضة للنقاش والجدل، إحدى الهويات الخاصة؟⁽¹⁾.

وبتتيح هذا الرأي القول، أيضًا: أن هوية أي مجتمع من المجتمعات ليست ثابتًا داخلي المنشأ، بل يرتبط تطورها بالمؤثرات الخارجية، وبالتداول الدولي للأفكار والثقافات والحضارات؛ كما يرتبط بالصراعات على السلطة داخل كل مجتمع، وهي الصراعات التي تشحذها هي نفسها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. المؤثرات الخارجية ولعبة التوازنات واختلال التوازنات على مستوى المناطق الجغرافية الكبيرة، وبالتالي المنافسات بين القوى الإقليمية أو الدولية. ولهذا لم تصبح حركة القوميات في البلقان - مثلًا - إلا لأن أنظمة السلطة القديمة الهابسبورغية والعثمانية راحت تنهار تحت ضربات الأفكار الأوروبية الجديدة والنزاعات المسلحة بين دول أوروبا الكبيرة⁽²⁾، قبل الحرب العالمية الأولى، وتكرر الحال نفسه، ولكن هذه المرة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ومنظومة الدول (الاشتراكية) سنة 1990-1991.

¹ أنظر: دوني كوش، مرجع سابق، ص.ص 107-108.

² جورج قرم، أوروبا والمشرق العربي: من البلقنة إلى اللبنة (تاريخ حداثي غير منجز)، دار الطليعة، بيروت، 1990، ص.31.

وفضلاً عن ذلك، أن هُوية أي شعب هي معطى تاريخي، يعني الأحداث والتحويلات التاريخية الكبرى التي لحقت بهذا الشعب، والتحويلات التاريخية السياسية التي تلحق أي شعب قد تأتي نتيجة الجغرافيا، والموقع الجغرافي، والبيئة الجغرافية، وعزلة المجتمع. فعزلة شعب من الشعوب نتيجة للظروف الجغرافية تجعله يكتسب سمات معينة في الهوية والعكس صحيح. فمثلاً، أن من يزور بني وليد يجد فارقاً بين أهلها وسكان مدينة زوارة وكلاهما من ليبيا نتيجة للظروف الجغرافية ولأنماط الإنتاج الاقتصادي السائدة. أيضاً يقال أن عادة سكان الموانئ أكثر انفتاحاً على الآخر وأكثر تسامحاً من سكان الدواخل. فكلما كانت الطبيعة الجغرافية في عزلة أي عدم احتكاك بأقوام أو شعوب أخرى كان التهيؤ للتشدد والتعصب يزداد. وبالتالي؛ فإن الهوية لها ارتباط باللغة والثقافة والدين والتاريخ والجغرافيا، ثم أخيراً أن لها أساسها في المصالح الاقتصادية أي أن يدرك شعب من الشعوب أن مصالحه الاقتصادية في مكان معين^(*).

ويرى (كوش)، أن مسألة الهوية الثقافية تحيل منطقياً، وللوهلة الأولى، إلى المسألة الأوسع وهي مسألة الهوية الاجتماعية التي تعد الهوية الثقافية إحدى مكوناتها⁽¹⁾. أما ما يتعلق بهوية الجماعات الأثنية أو العصبوية، بوصفها جماعات مختلفة ثقافياً، لكنها تعيش في مجتمعات واسعة؛ فقد وضع المختصون ثلاثة شروط لتعريفها كجماعات أثنية ترتبط جميعها بالثقافة المشتركة لأفراد الجماعة الناتجة من العيش في الموطن الأصلي المشترك: **الشرط الأول**، أن ينظر الآخرون إلى هذه الجماعة على أنها متميزة بعناصر عدة، ومنها الثقافة. **الشرط الثاني**، أن ينظر أفراد الجماعة إلى أنفسهم على أنهم يتميزون بهذه العناصر. **الشرط الثالث**، أن تشكل الثقافة المشتركة محورا تتمركز حوله نشاطات أفراد الجماعة وفعاليتهم⁽²⁾.

إن الشرط الأخير، ربما يكون الشرط الأبرز؛ لأنه يشترط ألا تكون الثقافة المميزة للجماعة تراثاً جامداً، وإنما ممارستها عملياً من خلال التفاعل والتبادل والرموز والمعاني المألوفة

* يورد علي الدين هلال في تأكيده على أهمية العامل الاقتصادي في تحولات الهوية مثالين: أن أوائل من تكلموا عن العروبة في مصر هو طلعت حرب، قال: مستقبل مصر الاقتصادي يكمل بالتعاون العربي؛ بدأ يتكلم عن العروبة من منظور التعاون الاقتصادي أيضاً مكرم عبيد، من أوائل زعماء الوفد الذين انتصروا للعروبة وفي سنة 1946-1947، قام بزيارة إلى فلسطين وسوريا ولبنان وبدأ يتكلم عن العروبة كتعبير عن مصلحة مصر الاقتصادية.

¹ دوني كوش، مرجع سابق، ص.ص 93-94.

² عزيز حيدر، دور المقاومة الثقافية في صياغة الهوية الجماعية: دراسة في الهوية الجماعية للعرب في إسرائيل، المستقبل العربي، السنة الثامنة عشر، العدد 205، آذار / مارس 1996، ص.ص 29-30.

لأفراد الجماعة، والتي تبلور نسيجًا متميزًا من الأفعال يساهم في إنتاج "الذات الجماعية" أو "الهوية الجماعية" المتميزة في المخيال الاجتماعي الذي يحمله هؤلاء.

ومن الضروري التنويه في هذا المقام؛ إلى أن الافتقار إلى الهوية الجامعة، يعطي للجماعات الأثنية أو العصبوية، الشعور بالتحول إلى أقلية ثقافية، وجعل ردود أفعالها على هذا الصعيد ردود أفعال الأقلية الحريصة على هويتها المهددة والطامحة باستمرار إلى تأكيد هذه الهوية على الصعيد الثقافي نظرًا لعجزها عن تأكيدها على الصعيد السياسي. وهذا هو الميل العام والأسلوب السياسي لكل أقلية مبعدة عن السلطة السياسية المباشرة. إن المطالبة بالهوية قد أصبحت مطالبة بالمساواة، ومن هنا ازدادت أهميتها السياسية⁽¹⁾، ومن هنا يمكن أن نفهم - مثلاً - المواقف التي تبدو عن الأكراد أو الشيعة قبل الاحتلال الأمريكي أو السنة في العراق بعد الاحتلال الأمريكي أو الأمازيغ في شمال أفريقيا - مثلاً.

فضلاً عن ذلك، تنتوع بعض عناصر الهوية من إقليم لآخر داخل المجتمع نفسه، ولكن تنوع في إطار الوحدة⁽²⁾. فهذه هي الهوية الوطنية العراقية، وبداخلها نجد تنوعاً بين جنوب العراق وشماله وغربه، بين الفرات الأوسط والبصرة حيث الساحل الضيق، وبين هذا كله وبين المناطق الصحراوية وهكذا، ولكن في جميع الأحوال، ينبغي، أن يلتف الجميع حول الهوية العراقية؛ إلا أن هناك من الظروف والأحداث ما يساهم بتركيز الهويات العصبوية، بدلاً عن الهوية الموحدة.

إذاً، هوية جماعة من الجماعات أو شعب من الشعوب لها أساس في التاريخ، في الجغرافيا، في اللغة، في الدين، في الثقافة، في المصالح الاقتصادية، في التكوين البنائي التاريخي عامةً. ولأجل تحديد الموضوع؛ فالهوية حقيقة إدراكية، حقيقة سيكولوجية على المستوى الفردي، والمستوى الجماعي، في تعدد المستويات لهذا الانتماء ابتداء من الأسرة والقبيلة الممتدة وانتهاء بالعالم، فضلاً عن كونها حقيقة اجتماعية وثقافية. وهوية الإنسان ليس هو الذي يختارها ولكن المجتمع هو الذي ينقل له هذه الهوية من خلال الأسرة والتعليم ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمسجد وتختلف هذه المجتمعات في كفاءة عملية التنشئة وعندما تتجج هذه الأجهزة في نقل الهوية للأجيال الجديدة تظهر أكثر تنوعاً وانسجاماً والعكس صحيح⁽³⁾.

ومن منطلق مقارب، يرى (هنتنغتون) أن تجانس الهوية الثقافية الذي ينتج عن التجانس الثقافي يؤدي إلى تسهيل التعاون والترابط فيما بين الشعوب بينما الخلافات الثقافية تعزز

¹ حول هذه الفكرة، أنظر: برهان غليون، نظام الطائفية: من الدولة إلى القبيلة، المركز الثقافي العربي، بيروت - الدار البيضاء، 1990، ص 88.

² إيمان عز العرب، مرجع سابق، ص 10.

³ أنظر: علي الدين هلال، تأملات في هوية مصر والمصريين، مرجع سابق، ص 42-43.

الانقسامات والصراع ومن ثم تؤدي إلى تفكك الهوية إلى أصولها البدئية، اعتماداً على تحليله الآتي:

أولاً: كل شخص لديه هويات متعددة يمكن أن تتنافس مع بعضها أو تقوي بعضها: هويات القرابة، الهويات الوظيفية أو المهنية، الثقافية، والمؤسسية، الهويات الإقليمية، التعليمية، الوطنية، الأيديولوجية، وغيرها. التحديات على بُعد واحد ربما تتصادم مع الأخرى على بُعد مختلف. أصبحت الهوية الثقافية في العالم المعاصر، ذات أهمية متزايدة بشكل قوي بالمقارنة بالأبعاد الأخرى للهوية. عند أي بُعد على حدة، الهوية عادة تكون أكثر مغزى على مستوى الوجه - للوجه المباشر. الهويات الأضيق، على الرغم من ذلك، لا تتعارض بالضرورة مع تلك الأوسع. الضابط العسكري يمكن تعريفه مؤسسياً عن طريق السرية التي يتبعها، ملابسه، شعبته، وخدماته. وبالمثل، الفرد يمكن أن يُعرّف ثقافياً عن طريق عشيرته، جماعته العرقية، الجنسية، الدين، والحضارة التي ينتمي لها. إن السمة الثابتة المتزايدة للهوية الثقافية عند مستويات أدنى من الممكن أن تقوى جيداً سمته الثابتة عند مستويات أعلى. في عالم، حيث تكون الثقافة هامة، هذه الخلايا هي القبائل والجماعات العرقية، والأفواج هي الأمم، ووسائل الدفاع هي الحضارات. ثانياً: إن السمة المتزايدة للهوية الثقافية هي إلى حد كبير، نتيجة التحديث الاجتماعي - الاقتصادي على المستوى الفردي، حيث يخلق الانفصال والاغتراب الحاجة إلى هويات ذات مغزى أكبر، وعلى المستوى الاجتماعي، حيث المقدرات والقوة المتنامية للشعوب غير الغربية تثير إعادة إحياء الهويات والثقافة المحلية.

ثالثاً: إن الهوية عند أي مستوى - شخصي، قبلي، عنصري، حضارتي - تستطيع فقط أن تتحدد بعلاقتها "بالآخر"، شخص مختلف قبيلة أو جنس أو حضارة مختلفة. تاريخياً، العلاقات بين الدول والكيانات الأخرى من نفس الحضارة قد اختلفت عن تلك العلاقات بين الدول أو الكيانات الأخرى من حضارات مختلفة. التعبير الحضارتي "نحن" والتعبير الخارج عن إطاره "هم" ثابت في التاريخ الإنساني. هذه الاختلافات في السلوك ما بين - الحضارتي وخارج - الحضارتي ينبع من:

- 1- مشاعر التفوق (وأحياناً التدني) نحو شعب يُعتقد أنه مختلف جداً.
- 2- الخوف من أو فقدان الثقة في ذلك الشعب.
- 3- صعوبة التفاهم مع ذلك الشعب كنتيجة للاختلافات في اللغة وما ينظر إليه على أنه سلوك حضاري أو متمدن.
- 4- فقدان التجانس فيما يتعلق بالمعتقدات، والدوافع، والعلاقات الاجتماعية والتصرفات الاجتماعية لشعب آخر.

رابعاً: إن مصادر الصراع بين الدول والجماعات من حضارات مختلفة هي، إلى حد كبير، تلك التي كانت دائماً تولد الصراع بين الجماعات: التحكم في الشعب، الإقليم، الثروة، الثقافة، والقوة النسبية، أي القدرة على فرض قيم وثقافة ومؤسسات مجموعة على مجموعة أخرى مقارنة بقدرة تلك الجماعات على عمل ذلك لها. الصراع بين الجماعات الثقافية، على الرغم من ذلك، من الممكن أيضاً أن يتضمن قضايا ثقافية. الاختلافات في الأيديولوجيا العلمانية بين الماركسية - اللينينية والديمقراطية الليبرالية كان من الممكن على الأقل أن يطرح للجدل إن لم يحل. الاختلافات في المصلحة الاقتصادية يمكن أن يُتفاوض حولها وغالباً ما تُسوى بالتوفيق على نحو غير ممكن في القضايا الثقافية. الهندوس والمسلمون من غير المحتمل أن يحلوا إشكالية ما إذا كان معبد أو مسجد يجب أن يبنى في مدينة أيوديا ببناء كليهما، أو عدم بناء كليهما، أو مبنى مشترك يكون معبداً ومسجداً معاً. ولا كان بالإمكان حسم ما كان يبدو لأول وهلة أنه مسألة إقليمية (حدودية) بين المسلمين الألبان والأرثوذكس الصرب حول كوسوفو أو بين اليهود والعرب حول القدس بسهولة حيث إن كل مكان يحمل معنى تاريخياً، وثقافياً، وعاطفياً لكلا الشعبين⁽¹⁾.

وعن الصلة بين الهوية الثقافية والهوية الوطنية؛ فإنه لا يمكن تحقق الأخيرة إلا إذا وجدت ثقافة قابلة لأن تكون قاعدة لإجماع عقلي، وهذا يتطلب سياسة ثقافية تملك وسائل تحقيقها المادية والمعنوية. وهو لا يمكن أن ينجح بفرض ثقافة عليا مهما كانت عقلانياتها أو علمانياتها. وكذلك فيما يتعلق بالسلطة المركزية فالاشتراك السياسي وتعميم المساهمة في اتخاذ القرارات التي تخص مصير الجماعة لا يمكن أن يتطور إلا إذا توافرت الوسائل المادية والفنية والمعنوية لتحقيقها⁽²⁾.

وعلى هذا؛ فإن الهوية الثقافية والهويات المنبثقة عنها، لا تكتمل إلا إذا كانت مرجعيتها: وحدة الوطن والأمة والدولة. ولا تكتمل الهوية الثقافية، ولا تبرز خصوصيتها الحضارية؛ إلا إذا تجسدت مرجعيتها في كيان مشخص تتطابق فيه ثلاثة عناصر: الوطن والأمة والدولة. **الوطن:** بوصفه "الأرض والأموات"، أو الجغرافيا والتاريخ، وقد أصبحا كياناً روحياً، واحداً، يعمر قلب كل مواطن: الجغرافيا وقد أصبحت معطى تاريخياً. والتاريخ وقد صار موقعاً جغرافياً. **الأمة:** بوصفها النسب الروحي الذي تنسجه الثقافة المشتركة: وقوامها ذاكرة تاريخية وطموحات تعبر عنها الإرادة الجماعية التي يصنعها حب الوطن؛ بمعنى الوفاء لـ "الأرض والأموات"، للتاريخ الذي ينجب، والأرض التي تستقبل وتحتضن.

¹ للتفصيل، أنظر: صموئيل هنتنغتون، ص.ص 242-246؛ وبخصوص احتماليات صراعات الهوية داخل

الدولة الواحدة، أو بين الحضارات، أنظر: الفصل الثالث والرابع من المرجع نفسه،

² برهان غليون، المرجع السابق، ص.ص 187-186.

الدولة: بوصفها التجسيد القانوني لوحدة الوطن والأمة، ومؤسسة المؤسسات العاملة - افتراضاً - على سلامتهما ووحدتهما وحماية مصالحهما، وتمثيلهما إزاء الدول الأخرى، في زمن السلم كما في زمن الحرب⁽¹⁾. ولا بد من التمييز بين "الدولة" ككيان مشخص ومجرد في الوقت نفسه، كيان يجسد وحدة الوطن والأمة، من جهة، والكتلة الحاكمة أو النظام السياسي الذي يمارس السلطة ويتحدث باسمها من جهة أخرى. والمعنى الأول هو المقصود.

استخدام علم الاجتماع للمفهوم

بات متفقاً عليه بين الدارسين، أن إريكسون هو أبو كلمة "الهوية" بالمعنى المعاصر. لكن يفترض أيضاً - كما بين (فيليب كليزون) في التاريخ الدلالي الذي يقترحه للهوية - رصد مسارب أخرى لتوسع استعمال المفهوم عن طريق استعارة مفهوم "التوحد"، خارج إطار التحليل النفسي^(*).

وقد ربط عالم النفس (كوردن ألبرت) سنة 1954، بين تحقيق الذاتية والعرقية، من جهة؛ ومن جهة أخرى، ربط مفهوم التوحد بعلم الاجتماع عبر نظرية الأدوار، وكذلك عبر نظرية "الجماعة المرجعية". وقد فسر (نيلسون فوت) في بداية الخمسينيات، التوحد باستعارة الفرد الواحد للهوية واحدة أو لسلسلة من الهويات. وعنده أن التوحد هي الصيرورة التي تمكن من فهم لماذا نبحث عن القيام بدور ما. أما نظرية الجماعة المرجعية - التي تعني الجماعة التي يحدد الفرد هويته عبرها وفي إطارها، فيتمثل قيمها ومعاييرها - فقد كسبت احتراماً بين المشتغلين بعلم الاجتماع، خصوصاً بتأثير روبرت ميرتون، كما ساهمت في توسيع شعبية الهوية ومشتقاتها. وقد اكتسبت هاتان النظريتان الجديدتان أهمية استثنائية داخل حقول علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي في الخمسينيات.

لكن مفهوم الهوية لم يحتل أهمية حاسمة في معجم علم الاجتماع إلا بواسطة "التفاعلية الرمزية"؛ إذ تبحث هذه المدرسة في الطريقة التي تشكل عبرها التفاعلات الاجتماعية - بناء على أنساق رمزية مشتركة - وعي الفرد بنفسه. وذلك بحث في صميم إشكالية الهوية، ولكن على مستوى الأفراد والجماعات الصغيرة².

وعلى الرغم من ذلك لم يستعمل التفاعليون في البداية هذا اللفظ؛ ولهذا تفسير قريب، ذلك أن الآباء المؤسسين لمنهج المدرسة - تشارلز كولي وجورج هيربرت ميد - تكلموا عن

¹ أنظر: محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات، المرجع السابق، ص 16.

* التوحد يعني لدى سيغموند فرويد الأسلوب الذي به يتمثل الطفل أشياء أو شخصاً خارجياً.

² للتفصيل حول مساهمة المدرسة التفاعلية الرمزية، يُنظر: هارلمبس وهولبورن، سوشولوجيا الثقافة والهوية، ترجمة: حاتم حميد محسن، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2010، ص 96-97.

"الذات"، وهو المصطلح الذي راج بين التفاعليين في الستينيات. ثم إن التفاعلية الرمزية انتقلت من استعمال اصطلاح الذات إلى استعمال اصطلاح الهوية بدءًا من سنة 1963، وذلك حين نشر (إيرفين جوفمان) كتابه: "آثار الجراح، ملاحظات على أسلوب التعاطي مع هوية مدمرة". وفي السنة ذاتها شهر (بيتر برجر) مفهوم الهوية وساهم في انتشار استعماله، بكتابه: "دعوة إلى دراسة علم الاجتماع"، وذلك حين خصّص له حيزًا هامًا في تقديمه لنظريات الأدوار والجماعة المرجعية، ومن خلال المقاربة الظاهرية التي طورها في كتابه هذا⁽¹⁾.

وفي السنوات الأخيرة حاول (أنتوني غدنز = جدنز) أن يضيف إلى الفرضيات السوسولوجية حول الهوية الاجتماعية عندما بين أن الأوضاع الاجتماعية التي يولد فيها الإنسان وينشأ حتى سن البلوغ تترك آثارها الواضحة على سلوكه، غير أن ذلك لا يعني أن البشر هم كائنات لا تمتلك الخصائص المتفردة أو حرية الإرادة. رافضًا رأي الباحثين الذين يرون في الإنسان مجرد نتاج لقوالب جاهزة وبموجب مواصفات مسبقة يُعدها له المجتمع، مثلما يتصور هؤلاء عند الحديث عن التنشئة الاجتماعية بهذا المعنى؛ فيرى (غدنز) أن مثل هذا الموقف يعترضه الخلل في أكثر من ناحية؛ إذ يقول: صحيح أن تفاعلنا مع الآخرين، من المهد إلى اللحد كما يقال، يشكل جوانب مهمة في شخصياتنا وفي منظومة القيم التي نحملها وأنماط السلوك الذي يصدر عنّا، غير أن مسار التنشئة الاجتماعية إنما يبدأ من تفردنا وإحساسنا بالحرية، وخلال هذه العملية، ينمو لدى كل منا إحساس بالهوية وقدر من القدرة على الاستقلال في الفكر والفعل.

لذلك - حسب غدنز - يأتي مفهوم الهوية في علم الاجتماع متعدد الجوانب، ويمكن مقارنته من عدة زوايا. فالهوية، بشكل عام، تتعلق بفهم الناس وتصورهم لأنفسهم وبما يعتقدون أنه مهم في حياتهم. ويتشكل هذا الفهم انطلاقًا من خصائص محددة تتخذ مرتبة الأولوية على غيرها من مصادر المعنى والدلالة ومن مصادر الهوية هذه: الجنسية، والجنسية، والمنطلقات الأثنية، والطبقة الاجتماعية⁽²⁾.

ويتحدث علماء الاجتماع، في العادة، عن نوعين من الهوية هما: الهوية الاجتماعية؛ والهوية الذاتية (أو الهوية الشخصية). ويمكن التمييز بين هذين النوعين عن طريق التحليل غير أنهما مترابطان بشكل وثيق. ويمكن النظر إليهما من خلال علامات ومؤشرات على ماهية هذا الشخص أو ذاك، وفي الوقت نفسه؛ فإن هذه المؤشرات تحدد موضع الشخص بين أفراد آخرين

¹ كاترين هالبيرن، مرجع سابق، ص.ص 36-38.

² أنظر: أنتوني غدنز بمساعدة كارين بيردسال، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005، ص.ص 90-91.

يشاركونه الخصائص نفسها. ومن الأمثلة على الهوية الاجتماعية: الطالب، الأم، المحامي، الآسيوي، المسلم، المتزوج وغيرها. فقد يكون المرء في الوقت نفسه أمًا، مهندسة مسلمة، وعضوًا في المجلس البلدي وتعدد الهويات الاجتماعية يعكس أبعادًا عديدة من حياة الناس. وقد تكون التعددية في الهويات الاجتماعية مصدرًا محتملًا للصراع بين الناس، غير أن الأفراد في العادة يُنظمون معاني حياتهم وتجاربهم حول هوية محورية أساسية تتميز بالاستمرارية النسبية عبر الزمان والمكان. وعلى هذا الأساس فإن الهويات الاجتماعية تتضمن أبعادًا جماعية. فهي تعطي مؤشرات على أن الأفراد "متشابهون" مثلهم مثل غيرهم من الناس. والهويات المشتركة - التي تركز على منظومة من الأهداف والقيم والتجارب المشتركة تستطيع أن تشكل قاعدة مهمة للحركات الاجتماعية. ومن الأمثلة على ذلك الحركات النسوية؛ والبيئية؛ ونقابات العمال؛ وأنصار الحركات الأصولية الدنيوية أو الوطنية؛ ففي مثل هذه الحالات تتخذ الحركات من الهوية الاجتماعية المشتركة مرتكزًا ومصدرًا قويًا لتوجهاتها وأنشطتها.

وإذا كانت الهويات الاجتماعية دليلًا على التشابه بين الأفراد - حسبما يرى غدنز - فإن الهوية الذاتية (أو الهوية الشخصية) تضع الحدود المميزة لنا بوصفنا أفرادًا. وتشير الهوية الذاتية إلى عملية التنمية الذاتية التي نرسم من خلالها ملامح متميزة لأنفسنا ولعلاقتنا مع العالم حولنا. وتستمد فكرة الهوية الذاتية كثيرًا من عناصرها من أعمال المدرسة التفاعلية الرمزية، سابقة الإشارة؛ إذ يُسهم التفاوض المستمر بين الفرد والعالم الخارجي في رسم وإعادة تشكيل تصوره/ تصورها عن نفسه/ نفسها. كما يُسهم التفاعل بين الذات والمجتمع في ربط العالمين الشخصي والفردى ببعضهما البعض. وفيما تعمل البيئة الثقافية والاجتماعية عملها في تشكيل الهوية الذاتية، فإن العامل والخيار الفرديين يقومان بدور مركزي مهم في هذا المجال⁽¹⁾.

ومن هذا المنطلق؛ فإن الهوية الوطنية، هي نتاج اجتماعي، بحسب مفاهيم (تونيز) وماركس وفيبر و غدنز، مع اختلافهم في المعالجة، فضلًا عن أنهم لم يولوا اهتمامًا مباشرًا بالموضوع؛ إلا أنه يمكن أن يقدم مشهدًا لإمكانية دراسة الهوية من منظور علم الاجتماع. بحسب مفاهيم تونيز وفيبر للجماعة الطبيعية أو المجتمع التعاقدية، لن تتعزز وحدة الجماعة الوطنية؛ إلا إذا استبطن الأشخاص، الذين يتألف السكان منهم، بشكل واسع، الشعور بما يُوحدهم، وتجردوا عما يفصلهم، أو على الأقل، نقلوه للمرتبة الثانية من الأهمية. ولكي يكون هذا الأمر ممكنًا، يُفترض أن يجمعوا شروطًا مواتية. ولهذا السبب، تبدو الفكرة الوطنية، تاريخيًا، كنتاج لصيرورة تعزيز لهذا الفعل الهادف على بناء هوية جماعية موحدة أو تقويتها.

¹ أنتوني غدنز، المرجع نفسه، ص.ص 91-92.

إن عوامل عدة يمكن أن تفسر نجاحها، هناك أولاً، في بعض البلدان على الأقل، تعبئة سياسية جماهيرية قوية حول الأفكار الجديدة: الاستقلال الأمريكي، والثورة الفرنسية. ففي هاتين الحركتين، اللتين تشتركان في رفض المبدأ الملكي، حل الولاء لفكرة الأمة محل الولاء لشخص الملك. وبعد ذلك أتى نمو الإنتاج الاقتصادي والمبادلات التي أضعفت الحواجز الجغرافية، وبالتالي الخصوصيات الاجتماعية الثقافية. وهناك أخيراً، وربما بشكل خاص، نمو نظام تربيوي متجانس، في خدمة "ثقافة عالية"، ثقافة يمكن للجميع فيها أن يتنفسوا، ويُعبّروا عن أنفسهم، وينتجوا. إن هذه الثقافة التي تنشطها الدولة التي تمتلك وحدها وسائل بثها بفعالية، تفترض بشكل خاص وجود تعليم إلزامي في المدرسة لنفس اللغة ونفس تمثيلات الماضي، التراث الثقافي والمفاخر التاريخية؛ وإن أضفي عليها طابع مثالي. لقد بُنيت الهوية القومية الجديدة - مثلاً - في فرنسا على تجاوز الهويات القروية المحلية، الذي حول فلاحي الإقطاعيات إلى مواطنين فرنسيين، وشجع كل هذا على استقبال خطاب يمجّد وحدة البلاد، ووحدة مصالح سكانها وقدرهم. وحسب الصيغة الصحيحة لأرنست جيلنر: "إن الأمم هي حوادث مصطنعة تنتجها معتقدات البشر، وتضامنهم، وإخلاصهم. وبعبارة أخرى فإن النزعة القومية هي التي تخلق الأمة⁽¹⁾."

أما على وفق المفهوم الماركسي؛ فإن التكوين الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع المعين، هو تعبير عن مدة كبيرة في تاريخ المجتمع تتميز بمجموعة محددة نوعياً من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية وكذلك من الحياة الروحية، أي أنها المجتمع ككل في مرحلة معينة من التطور التاريخي. وهو مجموع العلاقات الإنتاجية المطابقة للقوى المنتجة، ومجموع الأبنية الفوقية التي تطابق تلك العلاقات الإنتاجية.

يتشكل هذا النظام من بنيانين: أحدهما تحتي هو أسلوب الإنتاج بما ينطوي عليه من قوى منتجة وعلاقات إنتاج. والبنيان الآخر فوقي أو علوي وهو مجموعة العلاقات الاجتماعية الأخرى غير علاقات الإنتاج بالإضافة إلى الوعي الاجتماعي⁽²⁾؛ والهوية تدخل ضمن سياق الوعي الاجتماعي حكماً؛ وضمن مجال الوعي الطبقي تحديداً؛ ولكن ليس بصيغة العلاقة الميكانيكية؛ بين البنائين التحتي والفوقي؛ وإنما بصيغة العلاقة الجدلية المتفاعلة؛ ومثلما أن الوعي الطبقي هو الذي يحدد الهوية الطبقية؛ فإن الوعي الاجتماعي هو الذي يحدد الهوية الاجتماعية.

¹ أنظر: فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص.ص 115-116.

² أنظر: فؤاد مرسى، علاقة الهوية والتراث بالتشكيلة الاجتماعية الاقتصادية في العالم العربي، مرجع سابق، ص.ص 31-34.

ولا بد من القول هنا أيضاً بأن الفروق الطبقية تشكل في الحقيقة عمقاً كبيراً في عملية تحديد الهوية والانتماء حيث تتحول من فروق اقتصادية إلى فروق نفسية وشعورية. ويرى حليم بركات، أن توظيف التحليل الطبقي ودمجه بتحليل الهوية؛ سيسمح بمزيد من الدقة والعمق في تفهم الواقع المبحوث وفي حل مشكلاته المستعصية، بما في ذلك مشكلة الاندماج الاجتماعي خاصة، من حيث أن النزاعات الطائفية والإثنية والقبلية هي في جوهرها صراع طبقي بين جماعات تحتل مواقع مختلفة في البنية الطبقية الهرمية الراسخة في المجتمع. وفيما يتعلق بالقهر الوطني، أصبح واضحاً أن الطبقات المهيمنة لن تعمل في سبيل وحدة الهوية الوطنية؛ إلا بما يحقق مصالحها؛ لقد تكون لهذه الطبقات من خلال الهويات الجزئية مصالح مكتسبة لن تتخلى عنها، وهي تتخلى عن هويتها لمصلحة المذهب أو القبيلة عندما تهدد مصالحها هذه⁽¹⁾.

ومن دراسة بركات نفسه، حول الاتجاهات السياسية بين الطلبة الجامعيين في لبنان، تبين أن الموارد موزعون بين الإحساس بالانتماء "القومي اللبناني والقومي العربي والقومي السوري"، يضاف إلى ذلك أن شعور الطلبة الموارد بالانتماء القومي متصل بالانتماء الطبقي. لقد وجد بركات أن الطلاب الموارد من أصول طبقية فقيرة دون المتوسطة أكثر إحساساً بهويتهم العربية من الطلبة الموارد من أصول برجوازية متوسطة وعليا.

ويظن بركات، أن دراسة مشابهة بين البربر (= الأمازيغ) والأكراد قد تتوصل إلى نتائج مماثلة. وأوضح أنه - في ضوء ذلك - ربما يجد بين هذه الجماعات طبقات مستفيدة تنتكر ليس فقط لهويتها العربية بل للهويات التي تدعيها لنفسها هي بالذات وتلتحق بالغرب وترتبط بالسوق العالمية. وأن بعض الموارد الذين تخلوا عن الهوية العربية تخلوا أيضاً عن هويتهم المارونية كما ينعكس في تفضيلهم الأسماء الغربية على الأسماء المسيحية الشرقية (فحل اسم بيار مكان بطرس، وبول مكان بولس، وجان مكان حنا، وميشال مكان مخائيل، وجوزف مكان يوسف، إلخ، حتى أن بعضهم ينظرون إلى هذه الأسماء الشرقية بشيء من التعالي وعلى أنها من دلائل التخلف)^(*). ثم أن مثل هذه الاتجاهات بين الموارد في لبنان شائعة بشكل واسع بين الشرائح السنية المتعاونة مع الغرب في بلدان عربية أخرى من مثل تونس والمغرب والجزائر.

وفي ضوء ذلك يرى بركات: "إن، لا بد من إعادة النظر بكثير من المقولات التي تتجنب التحليل الطبقي على الأقل في سبيل فهم الواقع كما هو وتجنب معارك لا لزوم لها".

¹ أنظر في هذا المضمون: حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، الطبعة الثالثة،

مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص122.

* ربما لكونها تشعرهم بالتبعية للهوية العربية!.

ويوضح بركات تطابقه في الرأي مع سعد الدين إبراهيم الذي افترض في إحدى دراساته: أن طبقات معينة في المجتمع العربي تكون أكثر تأييداً لفكرة توحيد الأمة العربية من غيرها، وبالتالي فإن الانتماءات المتباينة للأفراد لا بد أن تنعكس على اتجاهاتهم في هذه المسألة⁽¹⁾.

ثانياً: الهوية الوطنية ومصادر تكوينها

تتضح الهوية الوطنية بمعينة الحدود التي تفصلها عما يميزها عن الآخرين؛ ففي القرن الرابع الميلادي قال الخطيب اليوناني (أيزوقراط): من يشتركون معنا في عاداتنا الأخلاقية هم الذين يدعون بالإغريق بأكثر ممن يشتركون معنا في دمننا⁽²⁾.

ربما تفرض مقولة أيزوقراط القول: أن الهوية الوطنية لا تحتاج إلى تأكيد فكري، فهي تؤكد ذاتها عفويًا، وقد يتغير محتواها إلى حد ما حسب التطور التاريخي مع بقاء ثبات في الشكل⁽³⁾؛ لكون الهوية انتماءً بالعادة، والبشر أبناء عوائدهم قبل أن يكونوا أبناء وعيهم وقرارتهم؛ وإلا ما عاد الناس إلى هوياتهم الأولية، هذه الهويات التي تستمد طاقتها من الخوف⁽⁴⁾، مما سهل منها سلعة تتداولها الأحزاب السياسية، وأصحاب المصالح، فينكفئ الخائف؛ إن غاب الحامي؛ إن غابت الدولة وعدالتها، إلى قوقعته، هويته العصبوية، دون هوية كل الوطن، لتحميه قبيلته أو طائفته الدينية، أو جماعته الأقوامية، أو حزبه؛ أينما يجد ملاذًا آمنًا.

وقبل الدخول تفصيلًا حول مصادر تكوين الهوية الوطنية، وقد تلمست الأسطر السابقة جانبًا منها؛ نسأل: ما هي الهوية الوطنية؟.

يرى مصطفى سويف، أن الهوية الوطنية، هي الذات كما تنشأ في إطار حضاري بعينه، مرتبط بموقع جغرافي بعينه. وينبه: يوجد هنا تداخل بين هذا المصطلح ومصطلح الهوية القومية. وكلما تداخلت عدة أطر حضارية على الرغم من إمكان التمييز بينها يتم انتقال المتكلم إلى الحديث عن الهوية القومية. وعلى هذا الأساس يفهم كيف يتحدث أساتذة التاريخ عن "هوية قومية عربية إسلامية" تتداخل في إطارها عدة هويات كانت قد وصلت إلى درجة واضحة نسبيًا

¹ المرجع نفسه، ص 123.

² لويس دوللو، الثقافة الفردية وثقافة الجمهور، تعريب: عادل العوا، منشورات عويدات، بيروت - باريس، 1982، ص 19.

³ هشام جعيط، الهوية تؤكد ذاتها عفويًا.. ولا بد من غرس الحداثة فيها بقيمتها العليا، حاوره: عبد الإله بلقزيز، المستقبل العربي، السنة 26، العدد 294، آب/ أغسطس 2003، ص 24.

⁴ حول الآليات الدفاعية الفطرية التعويضية للاحتماء بالهوية الأولية أو الفرعية، انظر: أحمد حيدر، إعادة إنتاج الهوية، دار الحصاد، دمشق، 1997، ص.ص 133-146.

من التبلور في معالمها المميزة. من هذا القبيل الهوية الفرنسية، والهوية المغولية والهوية العراقية (1).

أما حمزة الحسن، فيرى أن المقصود بالهوية الوطنية في معناها العام: ذلك الشعور الجمعي المشترك والشامل لمواطنين في دولة ما، الذي يقرّبهم من بعضهم البعض، ويولد لديهم حساً بالانتماء للأرض التي يعيشون عليها، ويعزز الحاجة المشتركة للتعايش معاً إلى حد ربطهم بمصير واحد. إنه شعور يولد في أدنى درجاته إحساساً بالاختلاف عن الشعوب الأخرى، وفي أعلاه، رابطة قوية أقوى من عوامل التمزق والاختلاف مهما تعددت أصنافه، سواء أكانت عرقية أم دينية أم قبلية أم غيرها (2).

إن الأساس العلمي للهوية الوطنية من حيث تكوينها هو تخليق منظومة الأنا أو الذات في سياق المجتمع المبحوث بكل دوائر الترشيح أو أجهزة الترشيح (Filtering Systems) فيه التي تتوسط المسافة بين إطاره الثقافي العام والفرد الناشئ؛ فتسمح بمرور نخبة معينة من التأثيرات تسهم إسهاماً بعينه في تشكيل الأنا مركز الشخصية.

هذه التأثيرات تنقسم إلى فئتين: فئة الفردية وفئة الجماعية؛ ولكن أن نتصورها تتوزع على تدرج متصل يمتد بين طرفين أحدهما يمثل الفلسفة الفردية في أشد صورها تبلوراً، والآخر يمثل الجماعية في أقصاها وعلى هذا التدرج المتصل تتوزع المجتمعات المختلفة لتتغل مواقع مختلفة بعداً أو قريباً من هذا الطرف أو ذاك. بمعنى أنه لن نجد مجتمعاً يحيا في ظل إطار يتبنى الفردية المطلقة ومن ثم تتخلق في سياقه أنوات أو ذوات مغلقة الحدود تماماً ضد أي مشاركة جماعية، كما لن نجد مجتمعاً يقوم على فلسفة الجماعية المطلقة بحيث لا تتخلق في سياقه أي بذرة للأنا ولكن هناك دائماً وفي جميع المجتمعات منظومة نفسية هي الأنا (النحن) مع اختلاف نمط التوازن الديناميكي المتحقق في كل حالة من حيث غلبة عناصر الأنا أو عناصر النحن والوزن النفسي لهذه الغلبة. وفي هذا الصدد سنجد أن النمط السائد في مجتمعاتنا يغلب فيه الوزن النسبي للنحن؛ علماً بأن التحديد الدقيق لما تنطوي عليه هذه المنظومة النفسية لا يحسمه الجدال النظري ولكن تحسمه البحوث الميدانية المنضبطة بالطرق المنهجية الملائمة.

ولتكوين نظرة شاملة ومدققة في الوقت نفسه حول الأسس العلمية للهوية الوطنية يفترض الجمع في بؤرة التفكير بين المصدر النفسي والمصدر الاجتماعي والمصدر الثقافي، لنتبع

¹ مصطفى سويف، الأسس العلمية للهوية الوطنية، ص 17-37، في: فتحي سيد فرج (تحرير)، مقالات في الهوية، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، 2002، ص 18.

² حمزة الحسن، ملاحظات غير حذرة حول أزمة الهوية الوطنية في المملكة العربية السعودية، موقع مقالات خليجية على شبكة المعلومات العالمية:

<http://www.gulfissues.net/mpage/gulfarticles/article0019.htm>.

تشابكاتها وما يقع بينهما من تغذية متبادلة⁽¹⁾، فهذه المصادر لا يمكن التجزئة بينها، إذ يتداخل كل مصدر منها بالآخر، ضمن تكوين اجتماعي واقتصادي واحد، يشكل بعضه بعضًا، بعلاقة تفاعلية جدلية.

كيف تنشأ الرابطة بين الأرض والناس لتتحول إلى "وطن وأمة"، ومن ثم هوية وطنية؟، لقد أجرى علماء النفس البيئي مجموعة من البحوث تمد نتائجها بتفسير لهذه الرابطة النفسية، فلقد استفاد هؤلاء العلماء من مصطلح الإقليم أو الإقليمية على مستوى الدولة، والذي صاغه علماء الجغرافيا، ودرسوه على مستوى الفرد والجماعة الصغيرة، وهو ما يفيد في فهم كيف تنشأ هذه الرابطة، ذلك لأن دراسة الإقليم وحدوده على مستوى الدولة تدخل ضمن علوم: الجغرافيا السياسية، أو القانون الدولي، أو علم النفس السياسي، أما دراسة الموضوع نفسه في نطاق الأفراد أو الجماعات الصغيرة، فتدخل ضمن إطار علم النفس البيئي. ولقد تأثر بعض علماء النفس البيئي، في تفسيرهم لهذه الرابطة، بنتائج بحوث علماء البيئة على السلوك الإقليمي لدى الحيوانات - كالنحل والسمك والفئران والدجاج... إلخ - ويرى هؤلاء الباحثون أن الرابطة بين الإنسان والأرض التي يعيش عليها رابطة غريزية تمامًا مثلما هي عند الحيوانات، أي أن الإنسان يولد مزودًا بهذه الرابطة أو العلاقة العاطفية، ولكن هذا التفسير لم يجد من يؤيده، فلا يوجد دليل علمي على أن السلوك الإقليمي لدى الإنسان موروث، كما يرفض علماء النفس بصفة عامة نقل نتائج البحوث التي تجرى على الحيوانات إلى الإنسان، وتفسير السلوك الإنساني في ضوءها.

ولكن هناك من يرى أن فكرة الغريزة الإقليمية فكرة ساذجة ومن العسير تقبلها، والتفسير الذي تؤيده نتائج البحوث في علم النفس البيئي هو أن الرابطة والعلاقة الوجدانية العاطفية بين الفرد والأرض تبدأ منذ الطفولة ومن خلال عملية التنشئة الاجتماعية، وما يتم خلالها من تفاعل بين الطفل ووالديه وأسرته على أرض معينة، ومن خلال إشباع حاجاته منذ الطفولة على الأرض نفسها تقريبًا، فيتعلم الطفل أن أماكن معينة ترتبط بمشاعر وأدوار اجتماعية معينة، ويبدأ ذلك من غرفة النوم ثم المنزل ثم المدرسة ثم الشارع؛ ففي هذا المكان أو الأرض أو الإقليم ينظم الفرد حياته مع الجماعة والأفراد الآخرين ويجعل حياته مستقرة وتسمح بالاستمرارية في المستقبل أيضًا. فنحن مثلاً نعي أننا سوف نكون قادرين دائماً على النوم في منازلنا، ولذلك يعتاد الفرد المكان ويألفه، وهذه الألفة بالمكان والناس الذين يقيمون عليه تجعل الفرد يعرف من هم الذين يتعامل معهم ويتفاعل معهم، ولا يبحث عنهم في كل مرة، وكذلك ربط علماء النفس البيئي بين الألفة بالمكان ونمو الهوية عند الأفراد والإحساس بها، ذلك لأن الألفة بالأرض أو الإقليم تعطي الأفراد أيضاً إحساساً بالكفاءة التي لا يمكن أن تتحقق إذا ما تحركوا عشوائياً من مكان إلى آخر،

¹ حول هذه الأفكار، أنظر: مصطفى سويف، الأسس العلمية للهوية الوطنية، مرجع سابق، ص 26-33.

ولم يألفوا أياً منها، فالأفراد يكتسبون الإحساس بالهوية لكونهم أيضاً منفصلين مكانياً (بالإضافة إلى عوامل أخرى) عن الآخرين، ويتصرفون على أساسها في سلسلة طويلة من أنماط السلوك المرتبطة بها. ولذلك فالإقليم (أو الأرض أو المكان) يمنح الفرد الشعور بالتميز والخصوصية والتملك، وهذا كله يساهم في نشأة الشعور بالهوية الشخصية، ويرتبط ذلك بالمشاعر المشروعة للسيطرة على المكان (الإقليم) والدفاع عنه. وفي هذه المرحلة ينشأ شعور الفرد بملكية الأرض وخصوصيتها والسيطرة عليها والتحكم فيها ويدافع عنها حتى لا يعتدي عليها الغريب، ويبدأ الفرد في وضع علامات على الأرض ليثبت ملكيته لها، وتوضيح الصبغة الشخصية لهذه الأماكن، حتى يعلن ملكيته لها، ولذلك لا يحق الاقتراب منها أو استعمالها⁽¹⁾.

وقد أدى التطور الحديث في دراسة السلوك الإقليمي لدى الإنسان إلى دراسة المكونات الوجدانية والاجتماعية والثقافية التي تساهم في تحديد العلاقة بين الأشخاص والبعد المكاني في البيئة، وأصبح الباحثون على اقتناع بأنه لم يعد كافياً أن نحدد الإقليم بالمعنى المادي الجغرافي فقط، فالحدود والإقليم ليست مفهوماً مجرداً، بل شيء يعمل في مجال التفاعل الاجتماعي بين الأشخاص ويصبح هناك تفاعل بين المكان (الإقليم) والبشر، ولذلك فالسلوك الإقليمي يساهم في تنظيم الحدود بين الذات والآخر، ويعد منح الصبغة الشخصية للأشياء أو المكان أو الإقليم أحد مظاهر هذا التنظيم بين الذات والآخر. ويبدو أن ذلك قريب الصلة بعملية نمو الهوية لدى الأطفال. وفي هذا السياق، يرى الباحثون أن الاعتراف بالمعاني المعرفية الاجتماعية، الثقافية والبيئية المتضمنة في فكرة الإقليم وفي التحليل الإنساني للسلوك الإقليمي، يتضمن أيضاً التوحد النفسي مع المكان، وبذلك تصبح الأماكن والأشياء جزءاً من هوية الأشخاص والعمليات الاجتماعية التي يشتركون فيها، مما جعل الباحثين يشيرون إلى الدور المركزي الذي يؤديه الإقليم في عمليات تكوين هوية الفرد والهوية العامة. ولذلك، ينشأ شعور لدى الأفراد بالتوحد ليس فقط مع منازلهم، ولكن أيضاً مع الأحياء التي تقع فيها والمدن التي يعيشون فيها، وأخيراً بالوطن، وذلك تبعاً لمبدأ التعميم في علم النفس.

ومن هنا تنشأ الوطنية وحب الوطن؛ وبناءً على الرابطة بين الإقليم (الوطن) وأفراد الأمة، وعلى التوحد بينهما أصبح ما يسعد الوطن يسعد أفراد الأمة، وأي تهديد للوطن هو في الوقت نفسه تهديد لكل فرد من أفراد الأمة⁽²⁾.

¹ مصطفى أحمد تركي، الجوانب النفسية للحدود، عالم الفكر، المجلد 32، العدد 4، أبريل - يوليو 2004، ص.ص 99-100.

² المرجع نفسه، ص.ص 100-101.

يتضح مما سبق أن رابطة عاطفية وجدانية معرفية تنشأ بين الوطن وأفراد الأمة في أثناء التنشئة الاجتماعية منذ الطفولة. ثم يدعم هذه الرابطة - في المراحل العمرية التالية - نظم التعليم ومحتواه ووسائل الإعلام، وسنرى فيما بعد أن هذه الرابطة - لأنها تبدأ عند الفرد منذ الطفولة - يكون من العسير محوها. لذلك تظل مع الفرد طوال حياته.

وختاماً؛ في ضوء المعالجة النظرية السابقة، يمكن أن تعرّف دلاليًا؛ بأنها: **فعل جماعي مشترك وشامل لسكان أو مواطني دولة ما، يُقربهم من بعضهم البعض، ويولد لديهم دفعًا وإرادة بالانتماء للأرض التي يعيشون عليها، ويعزز الحاجة المشتركة للتعايش معًا إلى حد ربطهم بمصير واحد، متشابه ومشارك، ويمنح شعورًا وإحساسًا بالاختلاف عن الشعوب الأخرى، ورابطة قوية، أقوى من عوامل التمزق والاختلاف مهما تعددت أصنافه، سواء أكانت عرقية أم دينية أم قبلية أم غيرها.**

ثالثًا: أزمة الهوية الوطنية

شاع مفهوم أزمة الهوية ابتداءً، في الدراسات النفسية؛ ووفقًا لمدرسة اريكسون؛ فإنها أزمة يمر بها أغلب المراهقين في وقت ما ويعانون فيها من عدم معرفتهم ذاتهم بوضوح، أو عدم معرفة المراهق لنفسه في الوقت الحاضر أو ماذا سيكون في المستقبل فيشعر بالضياع والتبعية والجهل بما يجب أن يفعله ويؤمن به، وهي علامة على طريق النمو يمكن أن تؤدي إما إلى الإحساس بالهوية أو إلى مزيد من الانهيار الداخلي وتشتت الدور أو تَمَيُّع الهوية (Identity Confusion)؛ إذ أن أزمة الهوية أو تَمَيُّع الدور كثيرًا ما توصف بعجز عن اختيار عمل أو مهنة أو عن مواصلة التعليم، ويعاني كثير من المراهقين من صراع العصر، ويخبرون إحساسًا عميقًا بالتفاهة وبعدم التنظيم الشخصي وبعدم وجود هدف لحياتهم، إنهم يشعرون بالقصور والغربة وأحيانًا يبحثون عن هوية سلبية مضادة للهوية التي حدد خطوطها الوالدين أو جماعة الأتراب، ويفسر بعض السلوك الجانح بهذه الطريقة.

ويتوقف نجاح المراهق في حل أزمة الهوية على ما يقوم به من استكشاف للبدائل والخيارات في المجالات الأيديولوجية والاجتماعية، وكذلك على ما يحققه من التزام أو تعهد بالقيم والمعايير السائدة في مجتمعه، وبناءً على ما يحققه المراهق من نجاح أو فشل في حل أزمة الهوية يتجه إلى أحد قطبي الأزمة، فإما أن يتجه إلى الجانب الإيجابي منها فتتضح هويته ويعرف نفسه بوضوح ودوره في المجتمع وهو ما يعرف بإنجاز الهوية، وأما أن يتجه إلى الجانب

السلب منها ويظل يعاني من عدم وضوح هويته وعدم معرفته لنفسه في الوقت الحاضر وماذا سيكون في المستقبل وهو ما يعرف بتشتت أو تمييع الهوية⁽¹⁾.

إلا أن مقصود الدراسة الحالية، معني بأزمة الهوية الوطنية، التي تشير إلى غياب فكرة المواطنة بين أفراد الجماعات البشرية المشكلة للمجتمع، بما يعنيه ذلك من انتقاء الولاء السياسي الموحد الذي يتجه إلى حكومة قومية واحدة، وبالتالي تعدد الولاءات السياسية داخل المجتمع الواحد، بحيث يكون ولاء الفرد لجماعته العرقية - وليس للحكومة المركزية - هو المشكل لتوجهه السياسي، والمهيمن على سلوكه الاجتماعي. وإنها - إذاً - ظاهرة افتقاد فكرة الشعب الواحد، والأمة الواحدة، والدولة الواحدة، والحكومة الواحدة، والوطن الواحد، والمصير الواحد، والولاء الواحد، والهوية الواحدة، والهدف الواحد، والرؤية الواحدة⁽²⁾.

وبتعريف آخر، أن أزمة الهوية الوطنية تدور حول الكيفية التي يرى بها الفرد نفسه من الناحية السياسية، وبمعنى أدق، فإنها تدل على نوع أو مستوى الحكومة التي يشعر بانتمائه إليها، والخضوع لها. وتبرز هذه القضية في عملية بناء الأمة بصفة خاصة، لأنها تصطدم بالوحدات السياسية المحلية أو الإقليمية أو القبلية التي تشكل الهوية السياسية الأولية بالنسبة للكثيرين، والتي تعتبر منافساً قوياً للهوية الوطنية⁽³⁾.

وقد أولت لجنة الدراسات المقارنة التابعة لمركز الدراسات العليا السلوكية في جامعة كاليفورنيا، فضلاً عن توخي باحثي مدخل التنمية السياسية مثل كولمان (Coleman) ولوشيان باي (Lucian Pye) وفيربا (Verba) اهتماماً بتحليل عملية التنمية السياسية في الدول الغربية ومرحلة بناء وتكوين الدولة من خلال قضايا وأزمات أتضح أنها ملازمة لكل مجتمع أو دولة تمر في عملية التنمية، على الرغم من تطورها التاريخي، ومن هذه القضايا، أزمة الهوية الوطنية أو القومية⁽⁴⁾.

إذ يتعذر الجزم؛ بأن الدول الغربية، مثلما يظن الكثيرون، قد تخطت أزمة الهوية بفضل ما تحقق لها من تقدم اقتصادي وتماسك اجتماعي وثقافة سياسية وآليات واتصالات تجعل من

¹ محمد السيد عبد الرحمن، نظريات الشخصية، مرجع سابق، ص.ص 288-289.

² أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص.ص 20-21. على صعيد آخر فقد عرف العالم المعاصر صورة أخرى لأزمة الهوية تتمثل في اتجاه الكثيرين داخل بلدان العالم الثالث إلى التملص من مقومات هوياتهم - كاللغة والدين، وغير ذلك - والتمسك برموز هويات أخرى لأهم أخرى تفوق أمتهم تقدمًا ورفاهية وقوة.

³ أحمد عباس عبد البديع، مرجع سابق، ص.ص 58-59.

⁴ كاظم هاشم نعمة، في السياسة المقارنة: المداخل النظرية، تالة للطباعة والنشر، طرابلس-ليبيا، 1998، ص.ص 180-181.

المجتمع كافة نسيجًا واحدًا منتميًا إلى هوية. إن ما أفلحت فيه الولايات المتحدة خلال أكثر من قرن لصياغة هوية أمريكية لم يكن نجاحًا ختاميًا فما زالت مسألة الهوية قائمة. وتأخذ صورة أعمق وضوحًا وأشد حدة في كندا؛ إذ الفراق بين الكنديين الفرنسيين وغيرهم، وفي شمال إيرلندا، وفي نيجيريا، ولبنان، وأخيرًا في يوغسلافيا والجمهوريات الحديثة بعد أن انفرط عقد الاتحاد السوفيتي، بل إن دولة مثل فرنسا لديها وزارة باسم وزارة الهوية، لتدلل على أنها تشهد أزمة في هويتها الوطنية.

يقول بيرتراند بادى: "أن أزمة الهوية [الوطنية] مرتبطة بإبراز معنى عميق للهوية داخل شعب معين، ومن ثم لخلق إحساس دائم لدى كل فرد بالانتماء إلى جماعة إقليمية محددة. في الدول الحديثة، توجد هذه الضرورة محاربة من قبل الانتماءات المحلية ومرجعيات تقليدية متنوعة رابطة الأفراد إلى كيانات مجزأة: جماعة أثنية، قبلية، عشيرة، نسب، إلخ... الأزمة الناتجة عن مثل هذا التنافس لا يمكن أن تعدل إلا بتعديل البنيات الاجتماعية وبمجهود من التعبئة يستهدف العمل على تقليص الخصائص الثقافية من نوع "الرعية"⁽¹⁾.

وتقاس شدة أزمة الهوية بإحصاء القرارات الخاصة بنشر الثقافة القومية كالتعليم الديني واللغة الوطنية وحماية الرموز القومية ومعاملة الأقليات والدور الذي تقوم به وسائل الإعلام وغيرها من أجهزة التنشئة السياسية في نشر التوعية بالانتماء القومي⁽²⁾. وغالبًا ما يهتم الباحثون في أزمة الهوية الوطنية بالموضوعات الآتية:

1- التباين القومي أو الاثنى وأزمة الهوية.

2- التخلف الاقتصادي والحضاري كسبب لأزمة الهوية.

3- التفاوت الطبقي وأزمة الهوية⁽³⁾.

لقد قدمت الدراسة الحالية، أن ظهور أزمة الهوية الوطنية ترتبط بأزمة بنائية تاريخية يعيشها المجتمع؛ وبما أن الهوية هي نتاج للتكوين الاجتماعي والاقتصادي؛ فإن بروز أزمة الهوية الوطنية، على الرغم من ارتباطه بوضع الدولة والكتلة الحاكمة المأزومين اشتقاقًا، فإن الأصل في هذه الأزمة هي أزمة التكوين الاجتماعي والاقتصادي، واستيعاب هذه الأزمة بحثيًا؛ إنما يتم عبر دراسة التكوين المقصود هدفًا؛ لأن الاختلالات البنائية التي يعانيها المجتمع ودولته هي التي تسفر عن أزمة الهوية الوطنية.

¹ بيرتراند بادى، التنمية السياسية، نقله إلى العربية: محمد نوري المهدي، الانتشار العربي، بيروت - تالة للطباعة والنشر، طرابلس، 2001، ص 65.

² أحمد عباس عبد البديع، مرجع سابق، ص 59.

³ أنظر للتفصيل حول هذه الموضوعات: المرجع نفسه، ص. ص 21-31.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر والمراجع العربية:

- 1- أبو البقاء الكفوي، الكليات، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1995.
- 2- أحمد حيدر، إعادة إنتاج الهوية، دار الحصاد، دمشق، 1997.
- 3- أحمد زايد، عولمة الحداثة وتفكيك الثقافة الوطنية، عالم الفكر، الكويت، المجلد 32، العدد الأول، يوليو - سبتمبر 2003.
- 4- أحمد عباس عبد البديع، استراتيجيات بناء الأمة في العالم الثالث، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 108، أبريل 1992.
- 5- أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
- 6- الشريف علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995.
- 7- آمال سليمان العبيدي، الهوية في ليبيا: دراسة ميدانية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة الرابعة والعشرون، العدد 267، آيار/ مايو 2001.
- 8- أمين المعلوف، الهويات القاتلة: قراءات في الانتماء والعولمة، ترجمة: نبيل محسن، ورد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1999.
- 9- إيمان عز العرب، الإعلام والهوية الوطنية، دار المصطفى للنشر والتوزيع، طنطا - مصر، 2000.
- 10- اليكس ميكشيللي، الهوية، دار الوسيم، دمشق، 1993.
- 11- أنتوني غدنز بمساعدة كارين بيردسال، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005.
- 12- برهان غليون، نظام الطائفية: من الدولة إلى القبيلة، المركز الثقافي العربي، بيروت - الدار البيضاء، 1990.
- 13- برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.
- 14- بيرتراند بادي، التنمية السياسية، نقله إلى العربية: محمد نوري المهدي، الانتشار العربي، بيروت - تالة للطباعة والنشر، طرابلس، 2001.
- 15- حمزة الحسن، ملاحظات غير حذرة حول أزمة الهوية الوطنية في المملكة العربية السعودية، موقع مقالات خليجية على شبكة المعلومات العالمية:
<http://www.gulfissues.net/mpage/gulfarticles/article0019.htm>.
- 16- حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.
- 17- جورج قرم، أوروبا والمشرق العربي: من البلقنة إلى اللبنة (تاريخ حداثي غير منجز)، دار الطليعة، بيروت، 1990.

- 18- دوني كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية - دراسة، ترجمة: د. قاسم المقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2002.
- 19- سيد عويس، حول موضوع الهوية والتراث (وجهة نظر ثقافية اجتماعية مصرية)، ص 213-239، في: في: بحوث ومناقشات ندوة تكنولوجيا تنمية المجتمع العربي في ضوء الهوية والتراث، اليونسكو - المركز الإقليمي العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية، القاهرة، 1985.
- 20- صموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، نقله إلى العربية: مالك عبيد أبو شهيو ومحمود محمد خلف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته - ليبيا، 1999.
- 21- فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998.
- 22- ماهر عبد العال الضبع، الجامعات ودورها في الحفاظ على الهوية الثقافية العربية، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، كلية الآداب والعلوم بزلتين، جامعة المرقب، العدد الخامس، 2004.
- 23- مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، طبعة 2003-2004.
- 24- مراد وهبة، المعجم الفلسفي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1979.
- 25- محمد السيد عبد الرحمن، نظريات الشخصية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.
- 26- محمد عابد الجابري، نحن والتراث، دار الطليعة، بيروت، 1980.
- 27- محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات، المستقبل العربي، السنة العشرون، العدد 228، شباط/فبراير 1998.
- 28- محمد عمارة، الهوية الحضارية، الهلال (مجلة)، القاهرة، فبراير 1997.
- 29- مصطفى أحمد تركي، الجوانب النفسية للحدود، عالم الفكر، المجلد 32، العدد 4، أبريل - يوليو 2004.
- 30- مصطفى سويف، الأسس العلمية للهوية الوطنية، ص 17-37، في: فتحي سيد فرج (تحرير)، مقالات في الهوية، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، 2002.
- 31- معن زيادة (تحرير)، الموسوعة الفلسفية العربية، المجلد الأول (الاصطلاحات والمفاهيم)، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1986.
- 32- عبد المجيد احمد عامر، الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني: دراسة ميدانية عن حالة مخيم، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1982.
- 33- عبد المنعم النمر، الهوية والتراث، ص 19-24، في: بحوث ومناقشات ندوة تكنولوجيا تنمية المجتمع العربي في ضوء الهوية والتراث، اليونسكو - المركز الإقليمي العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية، القاهرة، 1985.
- 34- عزيز حيدر، دور المقاومة الثقافية في صياغة الهوية الجماعية: دراسة في الهوية الجماعية للعرب في إسرائيل، المستقبل العربي، السنة الثامنة عشر، العدد 205، آذار / مارس 1996.
- 35- علي أسعد وطفة، إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة، المستقبل العربي، السنة 25، العدد 282، آب / أغسطس 2002.
- 36- علي الدين هلال، تأملات في هوية مصر والمصريين، ص 38-51، في: فتحي سيد فرج (تحرير)، مقالات في الهوية، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، 2002.

- 37- لويس دوللو، الثقافة الفردية وثقافة الجمهور، تعريب: عادل العواء، منشورات عويدات، بيروت - باريس، 1982
- 38- كاترين هالبيرن، مفهوم الهوية: تاريخه وإشكالاته، ترجمة وتعليق: إلياس بلكا، الكلمة، منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، بيروت، السنة الحادية عشرة، العدد 46، 2005
- 39- كاظم هاشم نعمة، في السياسة المقارنة: المداخل النظرية، تالة للطباعة والنشر، طرابلس-ليبيا، 1998
- 40- نديم البيطار، مفهوم الهوية القومية والمستقبل العربي، مجلة الباحث، العدد 13، أيلول / تشرين أول 1980.
- 41- هارلميس وهولبورن، سوشولوجيا الثقافة والهوية، ترجمة: حاتم حميد محسن، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2010
- 42- هشام جعيط، الهوية تؤكد ذاتها عفويًا.. ولا بد من غرس الحداثة فيها بقيمتها العليا، حاوره: عبد الإله بلقزيز، المستقبل العربي، السنة 26، العدد 294، آب/ أغسطس 2003
- 43- يوسف الصديق، المفاهيم والألفاظ في الفلسفة الحديثة، الطبعة الثانية، الدار العربية للكتاب، تونس، 1980

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية:

- 1- A.L. Strauss, Mirrors and Masks: The Search for Identity, Free Press, Glencoe, III, 1969.
- 2- Charles F. Andrain, Political life and Social change, Duxburg Press, California, 1974.
- 3- E. Erikson, Identity, Youth and Crisis, Nerton, New York, 1968.
- 4- L. W. Pye, Identity and political Culture, in: L. Binder, (ed.) Crisis and Sequences in Political Development, Princeton University press, Princeton, 1975.
- 5- Noah Webster, Webster's New Twentieth Century Dictionary of the English Language, Collins World Publishing Co, Inc., U.S.A., N.D.
- 6- S. Herman, Jewish Identity: A Social Psychological Perspective, Sage Publication, Beverly Hills, California, 1977.

السياسة البريطانية تجاه ليبيا منذ الحرب العالمية الثانية إلى الاستقلال

د. مصباح ياقّة السوداني
كلية التربية بني وليد - جامعة الزيتونة

السياسة البريطانية تجاه ليبيا منذ الحرب العالمية الثانية إلى الاستقلال

د. مصباح ياقعة السوداني

كلية التربية بني وليد - جامعة الزيتونة

كانت الحكومة البريطانية شديدة الاهتمام ببرقة وطرابلس منذ منتصف القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر خاصة بعد أن احتلت مصر عام 1882م، ثم ازداد هذا الاهتمام بعد أن سيطرت فرنسا - المنافس الأول لبريطانيا - على تونس عام 1881م، الأمر الذي جعل بريطانيا تسعى بكل ما في وسعها لكيلا تقع ليبيا في حوزة أي دولة أوروبية معادية وبذلك تبعد الأخطار عن مستعمراتها في مصر والسودان⁽¹⁾.

وبداية من عام 1905م -1906م بدأت الحكومة البريطانية تطالب وبصورة سافرة ببعض الأراضي الليبية، حيث كان المخطط أن تمتد الحدود إلى الداخل الليبي عبر واحة جالو والكفرة والجغبوب، كما كان القادة العسكريون الانجليز يدعون إلى إقامة القواعد العسكرية البرية في طبرق ودرنة، إلا أن الأمر لم يتم بسبب الاحتلال الإيطالي لليبيا ووجود علاقات ودية بين بريطانيا وإيطاليا في تلك الفترة⁽²⁾.

وعلى الرغم من أن الحلم البريطاني بالسيطرة على ليبيا قد انتهى أو تأجل بسبب الاحتلال الإيطالي والذي استمر اثنين وثلاثين عاما، إلا أن الأطماع تجددت مع اقتراب شبح الحرب العالمية الثانية، وانضمام إيطاليا للحرب إلى جانب ألمانيا، حيث كثف الانجليز من اتصالاتهم بالزعامات الوطنية والعشائرية الليبية المتواجدة في مصر من أجل الحصول على دعمهم في هذه الحرب.

(1) عبد المولى صالح الحريري، التمهيد للغزو الإيطالي، ضمن كتاب بحوث ودراسات في التاريخ الليبي 1911-

1943 م، الجزء الثاني، مركز دراسة جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1984 م، ص 24.

(2) ن . أ . بروشين، تاريخ ليبيا نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969 م، ترجمة عماد حاتم، مركز دراسة

جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1988 م، ص 237.

الاتصالات الليبية البريطانية قبيل الحرب العالمية الثانية

لقد كانت الساحة المصرية ملاذا لكثير من الشخصيات الليبية البارزة التي خرجت من البلاد أثناء الاحتلال الإيطالي، حيث رأت هذه الشخصيات في المتغيرات على الساحة الدولية والتي تتمثل في الحرب العالمية الثانية فرصة لا يجب تفويتها من أجل إنقاذ الوطن الذي لازال يئن تحت الاحتلال الإيطالي، فبدأت تتواصل فيما بينها، وقد تمخض عن تلك الاتصالات عقد مؤتمر في فكتوريا بالإسكندرية في 20 أكتوبر 1939م حضره أربعون شخصية، استمرت أعماله ثلاثة أيام تقرر في نهايته تفويض السيد إدريس السنوسي للتفاوض مع الحكومة المصرية والانجليزية من أجل الوصول إلى اتفاق شرط أن يعود في قراراته إلى لجنة استشارية من برقة وطرابلس انتخبت أثناء انعقاد المؤتمر⁽¹⁾.

بدأ السيد محمد إدريس السنوسي بعقد اتصالات مكثفة مع الحكومة الانجليزية وبالتحديد مع الجنرال ماتيلاند ويلسون القائد العام للقوات البريطانية، ثم دعا المهاجرين الليبيين لعقد مؤتمر جديد لكي يعرض عليهم المشاركة في الحرب إلى جانب بريطانيا ووجه بطاقات الدعوة إلى الزعامات الليبية تحمل توقيع وتوقيع السيد بروملو⁽²⁾.

عقد المؤتمر الثاني للمهاجرين الليبيين في حي (الجاردن سيتي) بالقاهرة في الفترة ما بين 7-9 أغسطس 1940م حضره في اليوم الأخير الجنرال ماتيلاند ويلسون، وقد تقرر فيه وضع الثقة في دولة بريطانيا التي تسعى لتقديم يد المساعدة لتخليص الوطن الطرابلسي والبرقاوي من براثن الاستعمار الإيطالي الغاشم، والاعتراف بالسيد إدريس مفوضاً عن الليبيين في علاقاتهم مع بريطانيا، والاتفاق على إنشاء جيش ليبي للقتال إلى جانب القوات البريطانية ضد الإيطاليين⁽³⁾.

لقد أظهر المؤتمر خلافاً بين الطرابلسيين والبرقاويين في وجهات النظر، فبينما رأى البرقاويون أن هذه الحرب فرصة لاستمرار المقاومة ضد المحتل الإيطالي وأنه لا يجب تفويتها خاصة وإن ليس أمامهم غير هذا الطريق، رأى الطرابلسيون أن هذه الحرب ربما لا تكون في صالح بريطانيا ودول الحلفاء الأمر الذي سيزيد العداء مع إيطاليا.

(1) محمد فؤاد شكري، ميلاد دولة ليبيا الحديثة وثائق تحريرها واستقلالها 1945 - 1947 م، مطبعة الاعتماد، القاهرة، 1957، ص104.

(2) مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ملف محمد السنوسي، وثيقة رقم (32)، بطاقة دعوة موجهة من السيد إدريس السنوسي إلى السيد محمد رجب المنفي لحضور اجتماع القاهرة بتاريخ 1940/9/3 م

(3) محمد يوسف المقرئ، ليبيا بين الماضي والحاضر ميلاد دولة الاستقلال، مركز الدراسات الليبية، أكسفورد، المجلد 1، ط 1، 2004 م، ص205.

وبناءً على ما ورد في قرارات مؤتمر جاردن سيتي وبالتنسيق مع الجانب البريطاني أنشئ في القاهرة أول مكتب للتجنيد في 12 أغسطس 1940 م، كما تم افتتاح معسكرات للتدريب في منطقة أبي رواش بمركز إمبابة، وعند الكيلو 9 على طريق مصر الإسكندرية الصحراوي، وقد عين لقيادة الجيش الليبي الكونيل بروملو يعاونه الكابتن اندرسون ضابط اتصال بريطاني، والسيد عمر فائق شنيب ضابط اتصال ليبي⁽¹⁾.

تشكلت النواة الأولى للجيش الليبي من الليبيين المتطوعين في سرايا العرب بلواء الحدود المصرية الذين كانوا تحت قيادة بروملو، ومن الذين شاركوا في السابق في حركة الجهاد ضد الاحتلال الإيطالي، وقد قدر عدد من انضموا من الليبيين في بداية التدريب أربعة آلاف مقاتل ثم تزايد عددهم حتى وصل إلى 14 ألف متطوع بانضمام الليبيين الذين سبق تجنيدهم قهراً في قوات المحور، وقد قسمت هذه القوات إلى خمس كتائب تم تدريبها على عدد من الأسلحة الحديثة⁽²⁾.

كانت المهمة المنوطة بالجيش الليبي في البداية حراسة الأسرى ومراقبة المنشآت العسكرية وحماية خطوط المواصلات، ولكن عندما تخرج موقف الانجليز في الحرب استخدمت الفرق الليبية في المعارك الكبيرة مثل معركة طبرق ومعركة العلمين.

لقد أسهم الجيش الليبي إسهاماً فعالاً في تلك الحرب وذلك باعتراف العدو قبل الحليف، وذلك يعود إلى قناعة الليبيين بأن الانتصار في هذه الحرب فرصة مواتية لتخلص بلادهم من نير الاحتلال الإيطالي.

الاحتلال البريطاني لبرقه وطرابلس:

بإعلان إيطاليا في 10 يونيو 1940 م الحرب على الحلفاء أصدر موسيليني أوامره إلى القائد غرسياني الذي خلف بالبو - بعد مصرعه في سماء طبرق - في قيادة العمليات في ليبيا إلى الزحف نحو مصر، فتوجه في 13 سبتمبر 1940 م واستولى هذا الأخير على السلوم ثم واصل تقدمه حتى سيدي براني⁽³⁾، غير أن القوات الانجليزية نجحت في تنظيم هجوم مضاد شتاء

(1) محمد الهادي عبد الله، كفاح الشعب الليبي من أجل الاستقلال والوحدة 1939 - 1963 م، الجزء 1، دار مكتبة الشعب، 2011 م، ص 53.

(2) عز الدين عبد السلام العالم، تاريخ ليبيا المعاصر السياسي والاجتماعي 1922 - 1948 م، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2000 م، ص 208.

(3) ألفريد ماريشال مونتيجمري، الحرب عبر التاريخ، تعريب فتحي عبد الله النمر، الجزء السابع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ت، ص 729.

1940 م نتج عنه أسر 25000 جندي وضابط من بينهم 79 جنرال، وقد اشتركت في هذا الهجوم المضاد برفقة الجيش الانجليزي وحدات من الجيش الليبي، ثم تواصل تقدم القوات البريطانية فاستولت على البردية ثم طبرق ودرنة في الفترة من 5 إلى 30 يناير ثم سقطت بنغازي في 6 فبراير 1941 م⁽¹⁾.

على أثر تلك الانتصارات التي حققتها القوات البريطانية سارع الألمان لمساعدة حليفهم ايطاليا، فقامت بإرسال قوات برية بقيادة ثعلب الصحراء " ارفن رومل " وقد عرفت هذه القوة باسم (الفيلق الأفريقي).

لم ينتظر رومل طويلا حتى بدأ في 31 مارس 1941م في تجهيز حملة هجومية يقول عنها مترجم حياة رومل (إن السرعة التي استولى بها على برقة كانت مدعاة للعجب حتى بالنسبة للمحترفين)، حيث استطاع السيطرة على بنغازي ودرنة ثم حاصر الحامية البريطانية الموجودة في طبرق والتي كان يأتيها المدد من البحر وقد استمر حصارها حتى سقطت في العام التالي⁽²⁾. وفي نوفمبر 1941م اشتركت القوات الليبية مع القوات البريطانية بالزحف على برقة فاستولت على سيدي رزيق، كما اندفعت قوات بريطانية من طبرق واحتلت العدم، فاضطر الألمان إلى التراجع فاستولى الانجليز على درنة ثم بنغازي ثم اجدابيا، وانسحب رومل إلى العقيلة لتنظيم قواته من جديد⁽³⁾.

نجح (رومل) في استعادة تنظيم قواته، وبدأ في يناير 1942م شن هجومه المضاد ضد الجيش الثامن الانجليزي حيث استعاد القسم الأكبر من برقة ثم وصل إلى طبرق التي حاصرها بجزء من قواته وتوجه بباقي قواته نحو منطقة العلمين⁽⁴⁾.

لقد استطاعت القوات المحاصرة لطبرق من اقتحامها في 21 يونيو 1942م على الرغم من المقاومة العنيفة التي أبدتها القوات الانجليزية، وبذلك صارت برقة بكاملها تحت سيطرة الألمان ليصبح الخطر الداهم على أبواب مصر بعد تجاوز القوات الألمانية ووصولها إلى العلمين التي تبعد عن الإسكندرية حوالي 80 كيلو متر.

(1) نخبة من القادة العسكريين الفرنسيين، 2194 يوماً من أيام الحرب العالمية الثانية معززة بالصور والوثائق السرية، ترجمة الدار العربية للموسوعات بيروت 1994 م، ص 98-104.

(2) مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، ترجمة نقولا زيادة، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، بيروت، 1966 م، ص 53.

(3) نخبة من القادة العسكريين الفرنسيين، المرجع السابق، 209 - 212.

(4) عزالدين عبد السلام العالم، المرجع السابق، ص 215.

على أثر هذا التقدم الذي أحرزته قوات المحور بدأت القوات البريطانية المتمثلة في الجيش تعزز من مواقعها بالقرب من منطقة العلمين بقيادة الجنرال الاكسندر مونتجمري، وبعد مناوشات بين الطرفين قرر (مونتجمري) بداية الهجوم الكاسح في 23 أكتوبر 1942م - بعد أن وصلت الإمدادات المطلوبة من جنود ومعدات عسكرية - وبعد استمرار المعركة 12 يوما قتل خلالها من قوات المحور 10 آلاف قتيل و15 ألف من الجرحى واسر 30 ألف، منهم 9 جنرالات⁽¹⁾.

على أثر ذلك انسحب رومل وواصل الجيش الثامن تقدمه فاحتل طبرق في 13 نوفمبر 1942م، ومن ثم بنغازي في 20 من نفس الشهر، وبعدها اجدابيا في 24 من نفس الشهر أيضا، وبذلك أصبحت برقة بكاملها بيد القوات البريطانية.

استمر تقدم القوات البريطانية نحو الغرب . أمام تقهقر وانسحاب القوات الألمانية والايطالية . فاستولت على مرسى البريقة في 12 ديسمبر 1942م ثم العقيلة في 17 ديسمبر ثم النوفلية 18 ديسمبر ثم سرت 25 ديسمبر، وابيرات الحسون 29 ديسمبر، ثم استمر الزحف سريعا فاحتلت مصراتة وزليتن و الخمس حتى مدينة طرابلس التي دخلتها في 23 يناير 1943م عند الساعة الخامسة صباحا، وفي الشهر نفسه تحركت قوة فرنسية بقيادة لكير من تشاد واستولي على فزان في جنوب ليبيا، وتنطلق منها نحو الشمال لتلتقي مع الجيش الثامن البريطاني في طرابلس، لتصبح ليبيا بكاملها في قبضة الحلفاء وتتدخل بذلك مرحلة جديدة من تاريخها قسمت خلالها الى ثلاث ولايات تحكم كل منها إدارة عسكرية.

السياسة البريطانية في برقة وطرابلس

لقد أظهرت مجريات الحرب العالمية الثانية الأهمية الاستراتيجية والعسكرية لليبيا بالنسبة لبريطانيا من حيث الموقع المميز على ساحل البحر المتوسط جنوب أوروبا والى الغرب من مصر وقناة السويس والتي تعدها بريطانيا مناطق نفوذها⁽²⁾، وقد ظهر ذلك من خلال تصريحات كثير من الساسة الانجليز منهم السيد (كاندفي) احد أعضاء مجلس العموم البريطاني الذي قال (ان الاستيلاء على طرابلس وبنغازي ضروري لمطالب الدفاع عن بريطانيا)⁽³⁾، لذا فقد عملت بريطانيا

(1) مونتجمري، المرجع السابق، ص 741.

(2) آمال السبكي، استقلال ليبيا بين هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية 1943 - 1952م، مكتبة مدبولي،

القاهرة، 1990م، ص 40 - 41.

(3) الأهرام، العدد 21586، 9 مارس 1945م.

على الاحتفاظ بليبيا بعد طرد الغزاة الايطاليين، فوضعت إقليم برقة وطرابلس تحت حكم إدارتين عسكريتين مستتدة بذلك لاتفاقية لاهاي 1907م.

لقد شعر الليبيون بخيبة أمل كبيرة في بريطانيا بصفة خاصة والحلفاء بصفة عامة فقد انتظروا بعد انتهاء الحكم الايطالي أن يعلن استقلال بلادهم، إلا أنهم فوجئوا بعد التضحيات التي قدموها وبعد الدمار الذي لحق بكثير من مدنها جراء العمليات العسكرية بتقسيم بلادهم إلى ثلاثة أقاليم منفصلة عن بعضها انفصالا تاما، تولت كل واحدة منها إدارة عسكرية فوضع إقليم برقة وطرابلس تحت حكم إدارتين عسكريتين بريطانيتين، ووضع إقليم فزان تحت حكم إدارة عسكرية فرنسية.

لقد سعت بريطانيا منذ احتلالها لبرقة وطرابلس إلى انتهاج سياسة هدفت من ورائها تعميق الفصل بين الولايات وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات منها إقامة حدود سياسية بين الولايات وفرض رقابة صارمة على تنقل السكان فيما بينها، وقد عززت هذه الحدود بنقاط تفتيش، وهي سابقة خطيرة في تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر فطيلة العهد التركي ثم الايطالي لم يكن هناك فصل بين الولايات إلا في إطار الحدود الإدارية التي اقتضتها ظروف الإشراف الإداري وتسهيل مهمة القيام به⁽¹⁾.

كما عملت الحكومة البريطانية على إقامة حكم عسكري مباشر، حيث جعلت السلطات التشريعية والتنفيذية بيد ضباط عسكريين، وهذا يؤكد نظرة بريطانيا للولايات على أنها مستعمرات وقواعد عسكرية يجب الاحتفاظ بها.

إما سياسة الإدارات العسكرية البريطانية الاقتصادية فقد هدفت إلى تمزيق الوطن الواحد وحرمانه من وحدته الاقتصادية عن طريق إقامة حاجزا جمركيا بين برقة وطرابلس لأول مرة في تاريخ البلاد، كما فرضت رسوم جمركية باهظة على البضائع المتنقلة بين الولايات، وفرضت كل إدارة عملة خاصة بكل إقليم، فنجد الإدارة في طرابلس تدخل الجنيه العسكري سنة 1943م، ثم أصدرت عملة أخرى هي الليرة العسكرية Military Authority Lira (مال M.A.L) ⁽²⁾ وفي برقة كانت المبالغ التي دفعتها القوات البريطانية بالجنيه المصري بعد استبدالها بالليرة الايطالية⁽³⁾.

(1) مصطفى عبد الله بعيو، دراسات في التاريخ الليبي، مطابع عابدين، القاهرة، 1953م، ص 80.

(2) جريدة طرابلس الرسمية، العدد 15، 1 أكتوبر 1945م.

(3) فلاديمير كاراتشاف، المالية العامة في ليبيا 1944 - 1951م، بعثة المساعدة الفنية التابعة للأمم المتحدة

لقد سعت الإدارات العسكرية إلى جعل برقة وطرابلس جزءا من منطقة الاسترليني، كما جعلت منها سوقا لتصريف منتجاتها، وقد أدت سياستها إلى حالة من الركود التجاري فكانت تحتكر معظم العمليات التجارية في البلاد من شراء وبيع⁽¹⁾، وفرضت رقابة صارمة على الأسواق، فلم تسمح لأي شخص بممارسة التجارة إلا بعد تقديم طلب لرئيس الإدارة⁽²⁾، فتعطى له رخصة بموجبها يسمح له العمل بالتجارة مع تحديد نوع البضاعة ومكان البيع⁽³⁾.

لقد كان لتلك الإجراءات الأثر الكبير في حرمان البلاد من التبادل التجاري فيما بينها، كما جعلها عبارة عن كيانات قزمية تعتمد على الاستيراد من الخارج، الأمر الذي خلق فجوة كبيرة بين صادرات البلاد و وارداتها، مما خلق عجزا كبيرا في ميزانها التجاري وصل عام 1945م إلى 1.3 مليون جنيه إسترليني، ثم تزايد العجز ليصل عام 1950م لحوالي 3 ملايين جنيه إسترليني⁽⁴⁾.

كذلك عملت الإدارة على جعل الوظائف الحكومية في يد الأجانب من ايطاليين ويهود وغيرهم خاصة في طرابلس وإبعاد العناصر الوطنية بحجة عدم كفاءتها في الوقت الذي كانت هناك الكثير من العناصر المحلية المؤهلة التي جاءت من الخارج وهي قادرة على تسلم تلك الوظائف.

وفي إطار سياسة التفرقة بين أبناء المجتمع الليبي- المعروف بتماسكه وترابطه- سعت الإدارات إلى تفتيت المجتمع وذلك عن طريق دعم الخلافات الجهوية والقبلية خاصة بين أهالي طرابلس وفزان⁽⁵⁾ وقد ظهر هذا منذ الأيام الأولى للاحتلال البريطاني، ولا أدل على ذلك من تصريح (ايدن) وزير الخارجية البريطاني في مجلس العموم في كانون الثاني 1942م عندما أكد

(1) وثائق الخارجية المصرية، وزارة الدفاع إدارة المخابرات والمكتب الرئيسي في الاسكندرية، تقرير عن الحالة في ليبيا، ملف رقم 1/7/1، بتاريخ 1964/9/3م.

(2) مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، شعبة الوثائق المعاصرة، وثائق الإدارة البريطانية، وثيقة غير مصنفة، طلب لأحد التجار من منطقة الخمس مقدم لرئيس الإدارة للحصول على إذن بمزاولة تجارة الأردية بتاريخ 1 نوفمبر 1944م.

(3) مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، شعبة الوثائق المعاصرة، وثائق الإدارة البريطانية، وثيقة غير مصنفة، رخصة تجارية تحمل رقم (209) صادرة من الإدارة بتاريخ 22 أكتوبر 1944م.

(4) جون لندبرج، تقرير عام عن الاقتصاد الليبي، بعثة المساعدة الفنية التابعة للأمم المتحدة 1951م، ص 79.

(5) وثائق وزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم 1455، ملف رقم 7/1/115، مذكرة من إدارة المخابرات الحربية قسم المعلومات موجهة لوزير الخارجية بتاريخ 1946/9/5م.

أن بلاده قد قررت أن برقة لن تخضع مرة أخرى للهيمنة الإيطالية⁽⁶⁾، فهو بذلك يفصل بين برقة وبقية أجزاء الوطن الذي ينتظر أهله من بريطانيا أن تدعم استقلاله كله وليس جزءا منه فقط. ولتعميق فكرة الفصل بين أجزاء الوطن قامت كل إدارة بفرض نظام تعليمي خاص، ففرضت الإدارة البريطانية في برقة المنهج والنظام التعليمي المصري دون إجراء أية تعديلات عليه⁽¹⁾، بينما طبقت الإدارة البريطانية في طرابلس نظاما ومنهجًا تعليميًا مختلفًا كانت السلطات البريطانية تطبقه في فلسطين، ثم قامت بعد ذلك باستبداله بالمنهج السوداني⁽²⁾. لقد عمدت الإدارة من خلال تلك المناهج إلى تكريس الإقليمية وإهمال كل الحقائق التاريخية والجغرافية التي تشير إلى وحدة الوطن، في الوقت ذاته نجد في تلك المناهج اهتماما كبيرا بتعليم اللغات الأجنبية الانجليزية والفرنسية في محاولة منها لربط الشباب الليبي بالثقافة الغربية وإبعاده عن هويته العربية والإسلامية. أمام تلك السياسة الاستعمارية التي مارستها الإدارات العسكرية البريطانية في برقة وطرابلس والتي أظهرت جليا نوايا بريطانيا في السيطرة على الاحتفاظ بها على الرغم من انتهاء الحرب.

أدرك الليبيون حقيقة الأهداف الاستعمارية فبدأ كثير منهم يعلنون رفضهم لهذه السياسة فتشكلت العديد من التيارات السياسية الوطنية، تزعمتها شخصيات وطنية نادت بإنهاء الاحتلال البريطاني والفرنسي للبلاد وإعلان استقلالها مع المحافظة على وحدة ترابها، ومن أهم تلك الجمعيات والأحزاب السياسية جمعية عمر المختار والتي تأسست على يد مجموعة من الشباب الوطني المتحمس في القاهرة عام 1942م على شكل نادي رياضي، وكان على رأس هؤلاء الشباب السيد (أسعد بن عمران)، ثم انتقل نشاط الجمعية إلى بنغازي في أبريل عام 1943م⁽³⁾، حيث أصدرت جريدة الوطن لتكون لسان حالها، وقد نادت الجمعية بضرورة استقلال ليبيا الموحدة، كما

⁽⁶⁾ كهلان كاظم القيسي، السياسة الأمريكية تجاه ليبيا 1949 - 1957م، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2003م، ص 34.

⁽¹⁾ وثائق وزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم 1522، ملف رقم 1/72/21، التعليم في ليبيا 1952م، تقرير وضعه مدير المعارف الليبية عن حالة التعليم، ونقلت نسخه منه الى وكيل وزارة الخارجية عن طريق القائم بالأعمال بينغازي السيد احمد فتحي.

⁽²⁾ رأفت غنيمي الشبخ، تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة، دار التنمية للنشر والتوزيع، طرابلس، 1972م، ص 277.

⁽³⁾ محمد بشير المغيربي، وثائق جمعية عمر المختار، دار الهلال، القاهرة، 1993م، ص 9 - 10.

قامت بانتقاد سياسة الإدارة البريطانية الرامية لتمزيق الوطن وحرمانه من وحدته السياسية والاقتصادية⁽⁴⁾.

ومن التيارات السياسية في تلك الفترة اللجنة الطرابلسية والتي أعلن تأسيسها في القاهرة في أكتوبر 1943م، وقد تضمن برنامجها السياسي المطالبة باستقلال ليبيا والمحافظة على وحدتها الترابية الممتدة من حدود مصر إلى حدود تونس، ومن البحر المتوسط وحتى حدود السودان، ومناهضة السياسة الاستعمارية التي تهدف إلى تمزيق الوطن والسيطرة عليه، وقد عملت الهيئة على الاتصال بالهيئات الدولية بدءاً من الجامعة العربية⁽¹⁾ إلى اجتماع وزراء خارجية الدول الكبرى في باريس 1947م وذلك من أجل تبصير العالم بسياسات الإدارات العسكرية في البلاد من جهة والمطالبة باستقلال ليبيا ووحدتها من جهة أخرى⁽²⁾.

ومن التيارات السياسية أيضاً هيئة تحرير ليبيا وقد تأسست هي الأخرى في القاهرة ويعود الفضل في تأسيسها للمناضل الوطني (بشير السعداوي)** وقد جاء تأسيسها نتيجة الخلافات التي

(4) سالم الكبتي، ليبيا مسيرة الاستقلال، وثائق محلية ودولية، الجزء الأول، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2012م، ص 73 - 74.

(1) وثائق مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، شعبة الوثائق العربية، ملف اللجان والأحزاب، وثيقة رقم (40)، مذكرة اللجنة الطرابلسية حول القضية الليبية للعرض على مجلس الجامعة العربية ن بتاريخ أكتوبر 1948م.

(2) وثائق مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، شعبة الوثائق العربية، ملف الفيتوري السويحي رقم (25)، وثيقة رقم (13)، مذكرة اللجنة الطرابلسية إلى مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى بتاريخ 1947/10/11م.

** ولد بشير السعداوي عام 1884م في مدينة الخمس، كان موظفاً في العهد التركي، ثم هاجر إلى الشام بعد معاهدة أوشي لوزان عام 1912م، ثم إلى تركيا في يناير 1912م، تقلد عدد من الوظائف الحكومية في الدولة العثمانية، عاد إلى ليبيا وشارك في مؤتمر غريان 1920م، وصار عضواً في لجنة الإصلاح، كما شارك في مؤتمر سرت وذهب في وفد البيعة لإدريس السنوسي في اجدابيا، وفي سبتمبر 1923م هاجر بشير السعداوي إلى مصر ومنها إلى بلاد الشام حيث تولى قيادة الحركة الوطنية ضد الاستعمار الإيطالي مؤسساً لجنة الدفاع الطرابلسي البرقاوي، وفي 1937م أصبح مستشاراً للملك السعودي عبدالعزيز آل سعود حتى عام 1946م، حيث هاجر إلى القاهرة وتفرغ للقضية الليبية في مصر حيث شكل هيئة تحرير ليبيا ثم انتقل إلى طرابلس 1948م قبل وصول اللجنة الرباعية وتمكن من ضم الصفوف الطرابلسية تحت لوائه حتى أجمع الأهالي عند الاستفتاء على وحدة بلادهم واستقلالها وانضمامها للجامعة العربية، انظر : دار الوثائق القومية المصرية، محفظة رقم 124، ملف رقم 1/111/37، رسالة من القنصل العام في بنغازي إلى وكيل وزارة الخارجية تتضمن معلومات عن شخصية بشير السعداوي ن بتاريخ 17 يناير 1950م .

نشبت بين الأحزاب وقد تضمن برنامجها استقلال ليبيا موحدة، واجتتاب دواعي الجدل والشقاق والخلاف حول نظام الحكم وشكله، كما قامت الهيئة بانتقاد سياسة بريطانيا في ليبيا، وحملها مسؤولية الوضع الاقتصادي المتردي والذي وصل حد المجاعة عام 1947م.

كذلك ظهرت في البلاد مجموعة من الأحزاب السياسية الأخرى منها الحزب الوطني والذي طالب الإدارة البريطانية بإلغاء التشريعات الإيطالية المعمول بها داخل البلاد ورفع المستوى المعيشي للمواطن الليبي⁽¹⁾.

ومن الأحزاب الأخرى الكتلة الوطنية الحرة في طرابلس، وحزب العمال 1947م، والحزب الحر 1948م، وحزب الاستقلال، وكانت معظم هذه الأحزاب تطالب باستقلال البلاد ووحدة أرضها.

ونتيجة لهذا الحراك الوطني في الداخل والخارج وصلت القضية الليبية للمحافل الدولية الأمر الذي جعل بريطانيا تسعى بكل جدية للمحافظة على نفوذها ومصالحها في ليبيا.

الموقف البريطاني من القضية الليبية:

نظرا لان ليبيا إحدى أملاك إيطاليا الدولة المهزومة في الحرب العالمية الثانية فقد دار نقاش حول مصيرها بعد انتهاء الحرب حيث اتخذت كل دولة من الدول المنتصرة موقفا يتماشى مع مصالحها في هذا الجزء من العالم، فبريطانيا وقفت بداية موقفا غامضا حيث صرح ساستها بأن بلادهم لا تريد ضم أراضي جديدة، ثم أظهرت رغبتها في أن تحتل مركزا خاصا في إقليم برقة⁽²⁾ يعوضها عما تخسره من مواقع استراتيجية مهمة بانسحابها من قناة السويس وتستعيد بذلك مركزها السابق في البحر المتوسط.

غير أن الرغبة البريطانية تلك واجهتها رغبات أخرى من قبل الدول الكبرى ففرنسا مثلا أرادت السيطرة على فزان الإقليم المتاخم لمستعمراتها في شمال إفريقيا وجنوب الصحراء، وإيطاليا الدولة المستعمرة لليبيا كانت ترنو للعودة إلى طرابلس لحماية المستوطنين الإيطاليين الذين بقوا في ليبيا بعد الحرب أو أولئك الذين عادوا بعد انتهاء الحرب⁽³⁾.

(1) د. شر. فويليكوف، تاريخ الأقطار العربية، دار التقدم، موسكو، 1976م، ص 243.

(2) نازك زكي إبراهيم، ليبيا والغرب 1945-1957م من الحرب العالمية الثانية حتى قبول ليبيا مشروع ايزنهاور

1957م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس 1981م، ص 60.

(3) وثائق جامعة الدول العربية، مضابط جلسات الجامعة العربية، دور الاجتماع العادي الخامس، الجلسة السادسة

عشر بتاريخ 12 ديسمبر 1946م.

أما الاتحاد السوفيتي فقد كان يرنو إلى إبعاد الدول الغربية عن ليبيا حتى يتسنى له الحصول على موطأ قدم على شاطئ المتوسط⁽⁴⁾، في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تدرك الأهمية الاستراتيجية لليبيا وضرورة ملء الفراغ الذي سيسببه خروج بريطانيا وفرنسا من ليبيا، وإبعاد الخطر الشيوعي المتمثل في الاتحاد السوفيتي عن البحر المتوسط.

إزاء هذا التضارب في مصالح الدول الكبرى عقد مؤتمر لندن عام 1945م حضره وزراء خارجية الدول الأربع (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، الاتحاد السوفيتي)، وخلال المناقشة تقدمت الولايات المتحدة باقتراح بشأن مصير ليبيا يقضي بمنحها الاستقلال التام بعد عشر سنوات، على أن تبقى ليبيا خلال هذه الفترة تحت وصاية هيئة الأمم المتحدة التي تقوم بدورها بتعيين رئيسا لإدارة البلاد يتمتع بسلطات تنفيذية مطلقة، على أن يكون مسئولا أمام مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة، وإنشاء لجنة استشارية تضم سبعة ممثلين عن بريطانيا وفرنسا وأمريكا والاتحاد السوفيتي وإيطاليا ومقيم عربي وآخر أوروبي تختارها الدول الخمس المعنية، كما أن مجلس الأمن يحتفظ بحقه في اختيار النقاط الاستراتيجية الضرورية وإدارتها باعتبارها من المناطق التي تسهم في حفظ السلم والأمن الدوليين⁽¹⁾.

وقد كان الموقف البريطاني من هذه المقترحات يميل إلى القبول بمبدأ الوصاية الجماعية غير انه يتحفظ على أن تكون إيطاليا في هذه الوصاية، وذلك بسبب الوعد الذي قطعه لإدريس السنوسي بعدم رجوع إيطاليا إلى برقة بأي شكل من الأشكال⁽²⁾.

وبعد مشاورات مطولة شعرت الوفود المشاركة باختلاف وجهات نظرها وخاصة فيما يتعلق بموضوع الوصاية فقد اختلفوا على نوعها فبينما تؤيد بريطانيا والولايات المتحدة فكرة الوصاية الجماعية، أيد الاتحاد السوفيتي الوصاية الفردية، انفردت فرنسا بمعارضة فكرة الوصاية. أمام هذا الخلاف اتفقت الوفود على تكليف مجلس مندوبين عن وزراء الخارجية لمناقشة الوضع في فترة محدودة من الزمن يرفع بعدها تقريرا لمجلس وزراء الخارجية.

وفي عام 1946م عقد مؤتمر باريس وقد شهد عمق الخلاف بين الدول الكبرى حول ليبيا خاصة بين بريطانيا والاتحاد السوفيتي، فقد اقترح المندوب السوفيتي (مولوتوف) وضع ليبيا تحت الوصاية الجماعية على أن الحاكم في طرابلس من الاتحاد السوفيتي، ويكون الحاكم في برقة من

(4) مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 136.

(1) هنري انيس ميخائيل، العلاقات الانجليزية الليبية مع تحليل للمعاهدة الانجليزية الليبية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970م، ص 162 - 163.

(2) كهلان كاظم القيسي، المرجع السابق، ص 46.

بريطانيا أو من الولايات المتحدة، وأن يعاون هذين الحاكمين لجنة استشارية دولية تضم اثنين من ممثلي الشعب، وفي حالة طرابلس يكون للحاكم السوفيتي نائب ايطالي⁽³⁾.

غير أن هذا الاقتراح قوبل بالرفض من قبل المندوب البريطاني الذي بادر بتقديم اقتراح آخر تمثل في منح ليبيا الموحدة الاستقلال في الحال لكن هذه المبادرة قوبلت بعدم الارتياح من الدول الأخرى، وذلك لأن الإحساس السائد بين أعضاء المؤتمر أن بريطانيا باقتراحها هذا تعمل على إبعاد هذه الدول عن ليبيا وتحافظ في نفس الوقت على مصالحها فيها وذلك بسبب علاقتها الوطيدة مع السيد ادريس السنوسي الشخصية الأبرز في برقة في تلك الفترة، كما أن هذا الاقتراح كان مناورة سياسية أرادت منها الحصول على كسب تأييد العالم العربي بصفة عامة والليبيين بصفة خاصة لأنها لو كانت تريد استقلال ليبيا فعلا لكانت أعلنته منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

ولما وجدت بريطانيا الرفض من الأعضاء تقدمت بمقترح جديد حاز موافقة الجميع نص على تنازل ايطاليا عن جميع حقوقها في ليبيا والإبقاء على الإدارات العسكرية الحالية إلى أن يصدر قرار بشأن مصير ليبيا تشترك فيه الدول الأربع (بريطانيا- فرنسا- أمريكا- الاتحاد السوفيتي) خلال سنة من وضع معاهدة الصلح مع ايطاليا موضع التنفيذ، وفي حالة إخفاق الدول الوصول إلى حل لقضية ليبيا فإن الأمر يعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة لتتخذ ما تراه مناسباً، مع مراعاة الوعود التي قطعتها بريطانيا لليبيين إبان الحرب، كما يستمر مندوبو وزراء الخارجية في التشاور والبحث في القضية على أن يكون من حقهم إرسال لجنة للتحري عن رغبات سكان البلاد وإعداد تقرير عن ذلك وتقديمه إلى وزراء الخارجية لتقرير الحل النهائي لهذه القضية⁽¹⁾ وفي أكتوبر 1947م قرر مندوبو وزراء الخارجية في لندن إرسال لجنة تحقيق من الدول الأربع للوقوف على رغبات السكان، وقد وصلت اللجنة إلى ليبيا في مارس 1948م وبدأت عملها في طرابلس وبقت فيها أربعين يوماً، ثم انتقلت إلى فزان وبقت فيها عشرة أيام، ثم اتجهت إلى برقة واستمرت عملها فيها خمسة وعشرون يوماً⁽²⁾، وقد استمعت اللجنة إلى آراء كل ممثلي الهيئات والتنظيمات في تلك المناطق وانتهت في تقريرها إلى أن غالبية الليبيين يؤيدون حصول بلادهم

(3) نازك زكي ابراهيم، المرجع السابق، ص 62.

(1) مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 139.

(2) المرجع نفسه، ص 144.

على الاستقلال، غير أن الوضع الاقتصادي المتردي في البلاد يجعل من الصعب أن تعتمد على نفسها⁽³⁾.

ولما كانت معاهدة الصلح مع إيطاليا تشترط عدم الاكتفاء برغبات السكان فحسب، وأنها تشترط التشاور مع الحكومات ذات المصالح فقد اقترحت بريطانيا أن تكون برقة تحت وصايتها مع تأجيل القرار بشأن طرابلس وفزان سنة أخرى، غير أن هذا الاقتراح قوبل بالرفض خاصة من قبل الاتحاد السوفيتي.

إزاء هذا التضارب والاختلاف بين الدول الكبرى وعدم التوصل لحل يرضي جميع الأطراف حول القضية الليبية قررت هذه الدول في رسالة بعثت في 15 سبتمبر 1948م إلى السكرتير العام للأمم المتحدة يطلبون فيها عرض القضية الليبية على الجمعية العامة طبقا لما نصت عليه معاهدة الصلح الإيطالية.

الموقف البريطاني من القضية الليبية في الأمم المتحدة:

شرعت الأمم المتحدة في مناقشة المسألة الليبية في دورتها الثالثة في (ليك سكس) في ابريل 1949م، غير أن تلك المناقشات قد أظهرت بونا شاسعا بين الدول حول المسألة الليبية، فالإتحاد السوفيتي طالب بسحب القوات البريطانية من ليبيا وإقامة وصاية الأمم المتحدة، فردت بريطانيا وأمريكا بأنه لا يمكن المحافظة على السلم في المنطقة بوصاية الأمم المتحدة، وأن القواعد البريطانية في برقة وطرابلس لازمة للسلم الدولي، بينما يرى مندوب مصر أن ليبيا مستعدة للاستقلال، بينما نجد الكتلة اللاتينية تؤيد وضع ليبيا تحت وصاية إيطاليا.

أمام هذا الخلافات في وجهات النظر قامت بريطانيا بعقد اتفاق سري مع إيطاليا في 8 مايو 1949م عقده وزير الخارجية في البلدين السيد (ارنست بيفن) وزير خارجية بريطانيا، والكونت (كارلو سفوزا) وزير خارجية إيطاليا عرف باسم مشروع بيفن سفوزا، وقد تضمن الاتفاق وضع برقة تحت وصاية بريطانيا، ووضع طرابلس تحت وصاية إيطاليا، وفزان تحت الوصاية الفرنسية⁽¹⁾.

(3) جون رايت، تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور، ترجمة عبد الحفيظ الميار، دار الفرجاني، طرابلس، 1972م، ص 184.

(1) سامي حكيم، استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، مكتبة الانجلومصرية، القاهرة، ط 2، 1970م، ص 92.

ولكن ما ان وصلت أنباء هذا الاتفاق الى الليبيين حتى قوبل بالرفض والاحتجاج فخرجت مظاهرات غضب في طرابلس والعزبية ومصراته وجنزور وزوارة وغريان وفي مدن برقة، مزقت خلالها الأعلام البريطانية والأمريكية، كما أعلن الموظفون والأحزاب الإضراب عن العمل، وأقفلت الأسواق، وقام كل من المؤتمر البرقاوي والطرابلسي بإرسال احتجاج إلى وزير الخارجية البريطانية وسكرتير هيئة الأمم المتحدة أعلنوا فيه رفضهما لهذا المشروع الاستعماري الذي يهدف إلى تمزيق البلاد وتحويلها إلى كيانات قزمية تحت وصاية الأجنبي⁽¹⁾.

وعندما فشل المشروع في الأمم المتحدة انزعجت بريطانيا فقررت ساستها التحرك خارج هيئة الأمم المتحدة من أجل المحافظة على مصالحهم في ليبيا، فبادرت بريطانيا بالاعتراف باستقلال برقة والذي أعلنه ادريس السنوسي، ونقل جزء كبير من الصلاحيات التي تملكها بصفتها تدبر الإقليم إلى الأمير ادريس السنوسي ومجلس الوزراء، غير أنها احتفظت بكثير من السلطات التي تحمي مصالحها وقواتها داخل برقة، فاحتفظت رئيس الإدارة الذي صار يعرف بالمعتمد البريطاني بالشؤون الخارجية والدفاع والإشراف على الملاحة الجوية وجميع المسائل التي لها مساس بالقوات البحرية والبرية والجوية البريطانية في برقة بما فيها الأراضي والمباني والتسهيلات اللازمة لاستعمالها⁽²⁾.

وفي سبتمبر 1949م أعيد طرح المسألة الليبية أمام الدورة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة وكان واضحاً من خلال المناقشات التي دارت إن فكرة الوصاية بدأت تتراجع وحل محلها النظر في إقامة دولة مستقلة موحدة، وقد انتهت إلى وضع مشروع قرار في نوفمبر 1949م يتضمن أن تتال ليبيا استقلالها في أول فرصة ممكنة على ألا يتأخر عن الأول من يناير 1952م، على أن يوضع للدولة الجديدة في أثناء ذلك دستور تقرره جمعية وطنية تضم ممثلين عن الأقاليم الثلاثة، كما نص القرار على تعيين مفوض خاص من الأمم المتحدة للمساعدة في صياغة الدستور وإنشاء حكومة مستقلة، ويسدي إليه العون والمشورة في أداء مهمته مجلس يتألف من عشرة أعضاء مندوب عن كلا من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ومصر والباكستان، ومندوب عن كل من الأقاليم الثلاثة بالإضافة إلى مندوب يمثل الأقليات في البلاد⁽³⁾.

(1) دار الوثائق القومية، القاهرة، محفظة عابدين رقم 124، ملف 1/111/37، رسالة من القنصل العام في بنغازي إلى الخارجية المصرية بعنوان الحالة السياسية في ليبيا بتاريخ 30 مايو 1949م، وجريدة طرابلس الغرب، مظاهرات مايو في طرابلس والخمس وزوارة، العدد 1798، بتاريخ 12 مايو 1949م.

(2) تقرير ادريان بلت مندوب هيئة الأمم المتحدة في ليبيا 1950م، ص 106.

(3) جون رايت، المرجع السابق، ص 190 - 191.

وقبل الموعد الذي حددته الأمم المتحدة بأسبوع وبالتحديد يوم 24 ديسمبر 1951م أعلن الملك إدريس السنوسي استقلال ليبيا تحت اسم المملكة الليبية المتحدة، لتجد بريطانيا نفسها أمام متغيرات جديدة يحتم عليها اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تضمن لها بقاء نفوذها وقواتها في ليبيا وفي الوقت نفسه لا تخل بقرار الاستقلال الصادر من الأمم المتحدة. لذا قامت الحكومة البريطانية باستغلال العجز المالي وقلة الموارد التي تعانيها ليبيا في تلك الفترة فعرضت على الحكومة الليبية توقيع اتفاقية في 29 يوليو 1953م تغطي بموجبها جزء من ذلك العجز مقابل بقاء قواتها في ليبيا على هيئة قواعد عسكرية وذلك لمدة عشرين عاما⁽¹⁾ وبذلك استمر النفوذ البريطاني في ليبيا حتى بعد الاستقلال.

(1) سامي حكيم، معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا، تحليلها ونصوصها، دار المعرفة، القاهرة، 1964م،

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق

أ - وثائق مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية

- 1- شعبة الوثائق العربية، ملف الفيتوري السويحلي، وثيقة رقم (13)، مذكرة من اللجنة الطرابلسية إلى مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى بتاريخ 1947/10/11م.
- 2- شعبة الوثائق العربية، ملف اللجان والأحزاب، وثيقة رقم (40)، مذكرة من اللجنة الطرابلسية موجهة إلى مجلس الجامعة العربية، بتاريخ أكتوبر 1947م.
- 3- شعبة الوثائق العربية، ملف محمد السنوسي، وثيقة رقم (32)، بطاقة دعوة موجهة من السيد ادريس السنوسي إلى السيد محمد رجب المنفي لحضور اجتماع القاهرة بتاريخ 1940/9/3م.
- 4- شعبة الوثائق المعاصرة، وثائق الادارة البريطانية، وثيقة غير مصنفة، رخصة تجارية لاحد التجار الليبيين رقم (209) صادرة في 22 أكتوبر 1944م.
- 5- شعبة الوثائق المعاصرة، وثائق الادارة البريطانية، وثيقة غير مصنفة، طلب ترخيص لاحد التجار مقدم لرئيس الادارة بتاريخ 1944/11/1م.

ب - وثائق الأمم المتحدة:

- 1- تقرير اديان بلت مندوب هيئة الأمم المتحدة في ليبيا 1950م.
- 2- جون لندبرج، تقرير عام للاقتصاد الليبي، بعثة المساعدة الفنية التابعة للأمم المتحدة في ليبيا، 1951م.
- 3- فلاديمير كراكشاف، المالية العامة في ليبيا 1944-1951م، بعثة المساعدة الفنية التابعة للأمم المتحدة في ليبيا، 1951م.

ج - وثائق دار الوثائق القومية المصرية:

- 1- وثائق وزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم (1522)، ملف رقم 1/72/21، التعليم في ليبيا.
- 2- الوثائق القومية، محفظة عابدين رقم (124)، ملف 1/111/37، رسالة من القنصل العام في بنغازي إلى الخارجية المصرية بعنوان الحالة السياسية في ليبيا بتاريخ 30 مايو 1949م.
- 3- وثائق وزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم (1455)، ملف رقم 7/1/115، مذكرة من ادارة المخابرات الحربية موجهة الى وزير الخارجية بتاريخ 1946/9/5م.
- 4- وثائق وزارة الخارجية المصرية، محفظة 1455، ملف 17/20/15، وزارة الدفاع ادارة المخابرات، المكتب الرئيسي في الاسكندرية، تقرير عن الحالة في ليبيا بتاريخ 1946/9/3م.

د - وثائق جامعة الدول العربية:

- مضابط جلسات الجامعة العربية، دور الاجتماع العادي الخامس، الجلسة السادسة عشر بتاريخ 12 ديسمبر 1946م.

ثانياً: المراجع

- 1- الفيلد مارشال مونتجمري، الحرب عبر التاريخ، تعريب فتحي عبد الله النمر، الجزء السابع، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، د. ت.
- 2- امال السبكي، استقلال ليبيا بين هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية 1943-1952م، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990م.
- 3- جون رايت، تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور، ترجمة عبدالحفيظ الميار، دار الفرجاني، طرابلس، 1972م، ص 184.
- 4- د.ر. فويليكوف، تاريخ الاقطار العربية، دار التقدم، موسكو، 1976م.
- 5- رأفت غنيمي الشيخ، تطور التعليم في ليبيا، دار التنمية للنشر والتوزيع، طرابلس، 1972م.
- 6- سامي حكيم، استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1970م.
- 7- سامي حكيم، معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا تحليلها ونصوصها، دار المعرفة، القاهرة، 1964م.
- 8- سالم الكبتي، ليبيا مسيرة الاستقلال وثائق محلية ودولية، الجزء الأول، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، 2012م.
- 9- عبد المولى صالح الحريري، التمهيد للغزو الإيطالي، بحوث ودراسات في التاريخ 1911-1943م، الجزء الثاني، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1984م.
- 10- عزالدين عبد السلام العالم، تاريخ ليبيا المعاصر السياسي والاجتماعي 1922-1948م، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2000م.
- 11- كهلان كاظم القيسي، السياسة الأمريكية تجاه ليبيا 1949-1957م، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2003م.
- 12- مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، ترجمة نقولا زيادة، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، بيروت، 1966م.
- 13- محمد الهادي عبد الله، كفاح الشعب الليبي من أجل الاستقلال والوحدة 1939-1963م، دار مكتبة الشعب، 2011م.
- 14- محمد فؤاد شكري، ميلاد دولة ليبيا الحديثة وثائق تحريرها واستقلالها 1945-1947م، مطبعة الاعتماد، القاهرة، 1957م.
- 15- محمد يوسف المقرئ، ليبيا بين الماضي والحاضر، ميلاد دولة الاستقلال، مركز الدراسات الليبية، اكسفورد، الجزء الأول، الطبعة الأولى، 2004م.
- 16- محمد بشير المغيري، وثائق جمعية عمر المختار، دار الهلال، القاهرة، القاهرة، 1993م.
- 17- مصطفى عبد الله بعيو، دراسات في التاريخ الليبي، مطابع عابدين، القاهرة، 1953م.
- 18- نازك زكي ابراهيم، ليبيا والغرب 1945-1957م من الحرب العالمية الثانية حتى قبول ليبيا مشروع ايزنهاور 1957م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، 1981م.

- 19- ن. أ. بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2005م.
- 20- نخبة من القادة الفرنسيين، 2194 يوما من أيام الحرب العالمية الثانية معززة بالصور والوثائق السرية، ترجمة الدار العربية للموسوعات، بيروت، الطبعة الأولى، 1994م.
- 21- هنري أنيس ميخائيل، العلاقات الانجليزية الليبية مع تحليل للمعاهدة الانجليزية الليبية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970م.

ثالثا: الجرائد

- 1- الأهرام، العدد 21586، 9 مارس 1945م.
- 2- جريدة طرابلس الرسمية، العدد 15، 1 أكتوبر 1945م.
- 3- جريدة طرابلس الغرب، العدد 1798، 12 مايو 1949م.

إعداد معلمي الموهوبين والمتفوقين
في ضوء الاتجاهات التربوية المعاصرة

د. محمود عبد حميد العابدي العيساوي
قسم علم النفس / كلية الآداب بني وليد
جامعة الزيتونة

إعداد معلمي الموهوبين والمتفوقين في ضوء الاتجاهات التربوية المعاصرة

د. محمود عبد حميد العابدي العيساوي

قسم علم النفس/ كلية الآداب بني وليد

جامعة الزيتونة

"يجب تعليم التعلم بدلاً من تعليم العلم"
(حكمة تربوية معاصرة)

الفصل الأول / الإطار المنهجي للبحث

مشكلة البحث:

الموهوبون والمتفوقون ثروات وكنوز حقيقية لأي مجتمع، لذا يجب توفير المناخ المناسب لاكتشافهم وإحاطتهم بالرعاية والعناية المناسبة في وقت مبكر، وتنمية قدراتهم للوصول بها إلى أقصى حد ممكن. ورغم ذلك فإن رعاية الموهوبين والمتفوقين في مدارسنا العربية ما زالت في بداياتها، وتحتاج إلى دراسات علمية وميدانية مستمرة بهدف الوقوف على واقعها وتشخيصها. فالمناهج الدراسية المقدّمة لهم ما زالت دون المستوى المطلوب ولا تتناسب مع قدراتهم العلمية والذهنية العالية، فهي تنصف بالتوجه الجمعي، مما يحد من الآخذ بالفروق الفردية، نظراً لمحدودية الوقت المخصص لكل مادة دراسية، فضلاً عن طول المنهاج المقرر لها والأعداد الكبيرة للطلبة في معظم الصفوف الدراسية فلا يبقى كثيراً للمعلم هنا سوى التركيز على الأغلبية التي تقع عادة في الوسط.

كما أن إعداد المعلم لتدريس هذه الفئة ما زال قاصراً، فسياسة إعدادهم قائمة على أساس معلمين يهتمون بثقافة الذاكرة لا بثقافة الإبداع، في حين أن إعداد وتدريب معلم الطالب الموهوب يُعدُّ من أهم خطوات برامج رعاية الموهوبين والمتفوقين لتمييزهم بخصائص واستعدادات تفوق مستوى غيرهم، لذلك يشترط فيمن يقوم بتدريسهم أن يتسم بسمات وخصائص مميزة. فالقدرة العلمية للمعلم لا تكفي وحدها دون إجادة وحسن توظيف لها بما يساعد الطالب الموهوب على التعلم بما يتناسب مع قدراته وإمكانياته ومواهبه.

كما أن متطلبات العصر تفرض تحديث التعليم والمعلم ليكون قادراً على تنمية المواهب والتفكير الناقد. لذا ينبغي تغيير دور المعلم من ناقل للمعرفة إلى موجه ومرشد وباحث، وأن تنحصر مهمته الأساسية على إطلاق مواهب التلاميذ، وبالتالي الدفاع عن الموهبة كدفاعه عن حدود الوطن. ومن هنا جاء دور المعلم ليعي أهمية ثقافة الحوار في التعليم، لأن الحوار يشجع التلاميذ على احترام بعضهم البعض، ويسهم في خلق الدافع لديهم، ويساعدهم على عدم الخوف من إبداء آرائهم، وينمي فيهم عادة احترام آراء الآخرين، ويساعد على تكوين شخصية سوية للمتعلم.

واستناداً إلى ما سبق نحاول من خلال هذا البحث إلقاء الضوء على الدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه المعلم في اكتشاف ورعاية الموهوبين وتنميتهم، وعليه فإن مشكلة البحث تتحدد بالتساؤل التالي:

ما هي آليات إعداد المعلم في ضوء الاتجاهات التربوية المعاصرة لرعاية الموهوبين والمتفوقين؟.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من:

1- أهمية الموهوبين والمتفوقين، باعتبارهم ثروة وطنية لا ينبغي تبديدها بالإهمال لأنهم عماد الأمة وعنوان مستقبلها، وعاملاً من عوامل نهضة الوطن في جميع المجالات، حيث بهم وعن طريقهم يتم استثمار وتطوير الأنواع الأخرى من الثروات، ولأنهم أقدر العناصر البشرية على إحداث التقدم وقيادة التنمية والتصدي لمعوقاتنا وحل مشكلاتها. فوقوف المجتمع في وجه التحديات التي تفرضها طبيعة العصر يعتمد بدرجة كبيرة على مدى الرعاية التي تقدم لهذه الفئة، وتوفير الفرص التربوية المناسبة التي يمكن أن تساعد كل طفل في الوصول إلى أقصى طاقاته

وحيث يعتبر الموهوبون والمتفوقون من الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة، لذلك فإن تقديم تربية خاصة لهم واجب أخلاقي وضرورة ملحة للنمو المتوازن الصحيح، فبعض الأطفال الموهوبين والمتفوقين يتعرضون لمشكلات تكيفيه مع محيطهم من جراء التفاوت في مستويات نموهم الحركي والعقلي والانفعالي، منها الاختلال الكبير بين مستوى النمو العقلي ومستوى النمو الانفعالي، الذي يؤدي في معظم الحالات إلى معاناة في الجوانب العاطفية والاجتماعية. وما يترتب على هذه المشكلات لا يقتصر على المستوى الانفعالي فحسب، بل قد يمتد ليشمل المستوى المعرفي والدراسي. (فتحي جروان، 1998، ص 236)

2- أهمية معلم الموهوبين: يُعدُّ المعلم المفتاح الرئيسي لنجاح العملية التربوية في أي برنامج، سواء أكان لأطفال عاديين أم معوقين أم موهوبين، فهو الأداة التي يمكن أن تتحقق بها

النتائج والأهداف التربوية. وله دور هام في تطوير قدرات طلابه على التفكير وتنمية استعداداتهم ليصبحوا قادرين على التعامل بفعالية مع المشكلات الحياتية المعقدة التي تواجههم.

3- **أهمية المناهج الدراسية:** باعتبارها من أهم الأسس العملية التعليمية، فهي تنمي الموهبة وتدفع بها إلى الأمام. ولما كانت فروع المعرفة العلمية متعددة، وهي بازياد، لذا كان من الضروري إعداد مناهج وبرامج تناسب الموهوبين والمتفوقين من التلاميذ في كافة فروع المعرفة. (محمود العيساوي، 2007: ص19)

4- **تتفق هذه الدراسة مع الاتجاهات الحديثة في مجال تطوير وتخطيط المناهج الدراسية وآليات تكوين المعلم بشقيه:** الإعداد قبل الخدمة والتدريب في أثناء الخدمة، والتي تؤكد على تقديم الرعاية والاهتمام بالتلاميذ الموهوبين والمتفوقين.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى:

1- إلقاء الضوء على المصطلحات المرتبطة بالموهبة والتفوق، كالإبداع، العبقرية، التخيل، الذكاء.

2- التعرف على سمات وخصائص الموهوبين والمتفوقين.

3- التعرف على سمات معلم الموهوبين والأدوار المطلوبة منه لرعايتهم.

4- الوقوف على الآليات والاتجاهات المعاصرة في تكوين معلمي الموهوبين والمتفوقين.

5- صياغة بعض التوصيات والمقترحات التي قد تسهم في تطوير وتحسين عملية تكوين معلم الموهوبين بشقيه: الإعداد قبل الخدمة والتدريب في أثناء الخدمة.

مصطلحات البحث:

1. الموهوبون

عرفهم مكتب التربية الأمريكي كما أورده فتحي جروان على (أنهم أولئك الذين يعطون دليلاً على اقتدارهم على الأداء الرفيع في المجالات العقلية والإبداعية والفنية والقيادية والأكاديمية الخاصة، ويحتاجون خدمات وأنشطة إضافية فوق ما يقدمه البرنامج المدرسي العادي من أجل التطوير الكامل لمثل هذه الاستعدادات أو القابليات). (فتحي عبد الرحمن جروان، 1998: ص57)

وعرفهم زيد الهويدي (2005) على أنهم (الأطفال الذين يتوفر لديهم الاستعداد ليصبح أدائهم متميزاً في مجال أو أكثر من مجالات الحياة). (زيد الهويدي، 2005: ص187)

ويعرفهم (لايكوك) كما ورد في رمضان الطنطاوي (2008) على (أنهم من تفوقوا في قدرة أو أكثر من القدرات الخاصة). (رمضان الطنطاوي، 2008: ص 17)

2. المتفوقون :

عرفهم رمضان الطنطاوي (2008) على أنهم (من وصلوا في أدائهم إلى مستوى أعلى من مستويات العاديين في مجال من المجالات التي تعبر عن المستوى العقلي الوظيفي بشرط أن يكون المجال موضوع تقدير الجماعة). (رمضان الطنطاوي، 2008: ص 19)

وعرفهم عبد العزيز السيد (1990) (بأنهم الطلبة الذين يتميزون بالتحصيل الدراسي المرتفع في مجال الإنسانيات والعلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية والرياضيات، كما يتميزون بقدرات عقلية مع سمات نفسية معينة ترتبط بالتحصيل الدراسي المرتفع، مع قدرة عالية بالتفكير الابداعي). (عبد العزيز السيد، 1990)

3. الاتجاهات التربوية المعاصرة:

وهي تتمثل بأنظمة التعليم الحديثة (التدريس من أجل التفكير، التربية المستمرة، التعليم الذاتي، ديمقراطية التعليم، المعرفة الوظيفية، الإعداد القائم على الكفايات التعليمية، التخطيط التربوي، طرائق التدريس الحديثة، التعليم المبرمج والتعليم المفتوح وتكنولوجيا التعليم) التي تفرض نفسها على المناهج بعامة ومناهج الموهوبين والمتفوقين بخاصة، والتي تدعو للانتقال بالعملية التربوية من المعلم إلى المتعلم ومن التعليم إلى التعلم ومن حفظ المعلومات إلى كيفية الحصول عليها.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم بوصف الخصائص العامة وجمع المعلومات حول موقف معين.

الفصل الثاني / الإطار النظري للبحث

المبحث الأول: الموهبة والمفاهيم المرتبطة بها:

الموهبة: من الناحية اللغوية تتفق المعاجم العربية والإنجليزية على أن الموهبة تعتبر قدرة استثنائية أو استعداداً فطرياً غير عادي لدى الفرد، أما من الناحية التربوية والاصطلاحية فالمتنبع للأدب التربوي يلاحظ عدم وضوح في استخدامها، ووجود خلط عند البعض حتى عند المتخصصين بينها وبين مصطلحات مثل التفوق والعبقرية الإبداع، فأحياناً يأتي احد هذه

المصطلحات للدلالة على الآخر، ويعود ذلك إلى تعدد مكونات الموهبة وفي هذا البحث بينا الفروق الدقيقة بين هذه المفاهيم وكما يلي:

1. **الموهبة:** هي استعداد فطري يؤهل الفرد للإنجاز المتميز في مجال واحد أو أكثر وهي سمات معقدة ومركبة.
2. **التفوق:** هي قدرة الفرد على الوصول إلى مركز مرموق بين أقرانه من العاملين في مجاله.
3. **العبقرية:** هي قوة فكرية فطرية رفيعة ذات علاقة بالإبداع التخيلي، وهي مرتبطة بنتاج أفكار أصيلة.
4. **الإبداع:** هي إنتاج الجديد النادر المختلف فكرا وعملا، وهو يعتمد على الانجاز الملموس.

المبحث الثاني: خصائص الموهوبين والمتفوقين

تعتبر خصائص الموهوبين من المواضيع الهامة التي حظيت بدراسة الباحثين والمهتمين، وهي بدأت مع منتصف عشرينيات القرن الماضي على يد "تيرمان" الذي أجرى دراسات مستفيضة حول الموهوبين وخصائصهم، وقد نشرت نتائج هذه الدراسات في خمسة مجلدات بعنوان (The Genetic Studies of Genius)، (ظهر الجزء الأول من الكتاب سنة 1925، والجزء الخامس صدر سنة 1959 بعد وفاته بخمس سنوات بالاشتراك مع "أودن" ثم تبعته دراسة "هولجن ورث" في أواسط الأربعينيات من نفس القرن، ثم دراسة "تورانس" في أواسط الستينيات، ودراسة "ايرلنج" في الثمانينيات). (خليل عبد الرحمن، محمد عبد السلام، 2007، ص 46)

وفيما يلي عرض لأهم خصائص الموهوبين كما جاء في الأدب التربوي:

أولاً- الخصائص الجسمية:

وقد حددها "تيرمان" بالآتي:

- 1- الصحة الجسمية العامة للأطفال الموهوبين ولوالديهم أفضل من المتوسط، وهم أكثر حيوية من أقرانهم.
- 2- تكون قدراتهم على الكلام مبكرة وينضجون بشكل مبكر أيضاً.
- 3- تبرز أسنانهم الأولى قبل الأطفال المتوسطين بحوالي الشهرين، ويمشون قبل الأطفال العاديين بشهرين أيضاً.
- 4- النواقص الجسمية، الكبرى والصغرى، أقل لدى الموهوبين منها لدى العاديين.

5- أنهم ذات قدرة عصبية وعضلية متفوقة على أقرانهم. مع ملاحظة أن تفوق الموهوب لا يظهر لحظة الميلاد، ولا في السنة الأولى من عمره، وأن التفوق الجسمي ربما يكون نتيجة عوامل أخرى غير الموهبة.

ثانياً- التحصيل الأكاديمي والخصائص العقلية :

يميل الموهوبون إلى التفوق على العاديين في التحصيل الأكاديمي ويتعلمون القراءة بسهولة أكثر من أقرانهم، وهم يمتازون بـ:

- 1- المثابرة: فهم يعملون على انجاز الواجبات والمهام بعزيمة وتصميم.
- 2- سرعة التعلم: يتعلمون بسرعة وسهولة، ولديهم ذاكرة قوية.
- 3- المبادرة: لا يتردد في اتخاذ موقف محدد، سريع البديهة، ولديه اهتمامات فردية.
- 4- الأصالة: يبتعد عن تكرار ما هو معروف ويعطي أفكاراً وحلولاً مبتكرة وغير مألوفة.
- 5- المرونة: يستطيع تغيير أسلوبه في التفكير في ضوء المعطيات، ولا يتبنى أنماطاً فكرية جامدة.

- 6- طلاقة في التفكير: فهم يعطون عدداً كبيراً من الحلول على الأسئلة التي تطرح عليهم.
- 7- التخيل: وتتمثل في القدرة على التصوير وبناء خيالات عقلية لأشياء معينة، فيفكر ويحلم بأشياء لم تحدث من قبل، ويتميز بالتفكير الحدسي أو حب التخمين. (عادل سرايا، 2007: ص 163-170)

ثالثاً- الموقف من المدرسة:

يحب الموهوبون المدرسة، ولا يعادونها أو يضجرون منها، ويعزى الضجر عند بعض الموهوبين إلى طبيعة العمل المدرسي الذي يواجهها بعضهم، وذلك حين لا تتحدى ذكاء الموهوب، إنها حقيقة مؤسفة أن تُهدر مواهب كثيرة، وأن تظل الهيئات التدريسية غافلة عن هذه الحقيقة.

رابعاً- الخصائص الشخصية والاجتماعية:

هناك اتفاق عام بين الباحثين على أن الموهوبين يختلفون بشكل ايجابي عن الأشخاص العاديين، فقد أثبتت دراسات "تيرمان" و"ويتي"، بأن الموهوبين يفوقون سواهم في الخصائص الشخصية والاجتماعية، وقد بددت دراستهما الاعتقاد الشائع بأن التفوق العقلي مرتبط بسوء التكيف الاجتماعي والشخصي. وتوصل الباحثان من خلال دراستهما إلى النتائج التالية:

- 1- أن الموهوبين أفضل من العاديين في تفضيلاتهم الاجتماعية.
- 2- أنهم أقل مبالغة في التفاخر.

- 3- أقل غشاً في تعاملاتهم الحياتية.
- 4- 4. أنهم أكثر تحرراً بشكل عام من الاتجاهات المرضية وأكثر استقراراً من الناحية العاطفية من المجموعة الضابطة. (احمد جبر وحزمة حجازي، 1994، ص45)
- ومن الخصائص الشخصية الهامة التي يمتاز بها الموهوبون:
- 1- الثقة بالنفس: فالموهوب واثق من نفسه أمام أقرانه، أمام الآخرين، ولا يتردد في عرض أفكاره وأعماله.
- 2- الاستقلالية: فالموهوب يستطيع بأقل توجيه استخدام مصادر المعلومات المتوفرة، وتنظيم وقته ونشاطاته، ومعالجة المشكلات التي تواجهه معتمداً على نفسه.
- 3- حب الاستطلاع: فهو يسأل حول أي شيء غير مفهوم له، ويميل لاستكشاف المجهول.
- 4- دقة الملاحظة: يبحث عن التفاصيل والعلاقات وينتبه بدقة لما يدور حوله.
- 5- سرعة البداهة وتعدد الأفكار والإجابات وتنوعها. (زيد الهويدي، 2005، ص191)
- (خليل عبد الرحمن المعاينة، 2007، ص46-56)

المبحث الثالث - المدرسة والموهوبين:

أولاً- دور البيئة المدرسية وآثارها في رعاية الطلاب الموهوبين:

تُعدُّ البيئة المدرسية أحدَ المكونات الأساسية الراعية للإبداع والموهبة، ومن الأهمية أن نميز بين بيئة مدرسية غنية بالمتنيرات ومنفتحة على الخبرات والتحديات الخارجية وبيئة مدرسية فقيرة ومغلقة لا ترحب بالتجديد والتغير. وكما هو معروف فإن المناخ المدرسي يتشكل من مجموع المتغيرات المادية والاجتماعية والإدارية التي تحكم العلاقة بين الأطراف ذات العلاقة بالعملية التربوية داخل المجتمع المدرسي وخارجه.

والبيئة المدرسية ينبغي أن تكون متكاملة، فمتى ما وجدت الإدارة الناجحة والمعلمين الأكفاء والمنهج الجيد والمبنى المتكامل من حيث الإعداد والتجهيز بالمختبرات المناسبة وغرفة مصادر التعلم التي تحوي الكتب والتقنية المتطورة مثل برامج الحاسب وشبكة المعلومات، التي تفي باحتياج الطلاب المتميزين والموهوبين، والمسرح الذي يمكن من خلاله للموهوبين إبراز مواهبهم في جميع المجالات الأدبية وغيرها والملاعب الرياضية، إن كل ذلك سيسهم بدون شك في رفع مستوى الطلبة المبدعين والموهوبين.

ثانياً- دور المعلم في رعاية الموهوبين:

يُعدُّ المعلمُ الركيزة الأساسية لبناء المجتمع السليم، ويوضع على عاتقه حمل أمانة تربية الأجيال وإعدادهم إعداداً سليماً للحياة حتى يستطيعوا التعايش مع متطلبات الحياة، فهو الخبير الذي أوكله المجتمع لتحقيق ذلك، وهو المدير التنفيذي للعملية التعليمية وحجر الزاوية في أي إصلاح أو تطوير تربوي. فالمعلم يصنع النجاح لأي برنامج تربوي سواءً أكان للموهوبين أم العاديين من خلال قدرته على تهيئة الفرص التي تدعم وتعزز ثقة المتعلم بنفسه وتزيد من دافعه وقابليته للتعلم. وحتى يقوم المعلم بهذه الأدوار على أكمل وجه لا بُدَّ من توافر شرطين أساسيين هما:

- 1- إعادة ثقة المعلم بنفسه بأنه صاحب رسالة وليس صاحب مهنة أو طالب وظيفة.
- 2- إعادة ثقة المجتمع بالمعلم ودوره كرائد اجتماعي وكقيمة اجتماعية عليا ونموذج يُحتذى به وينظر إليه بعين الوقار والتقدير.

سمات وخصائص معلمي الموهوبين:

إن رعاية الطلبة الموهوبين والمتفوقين تتطلب أنماطاً من المعلمين باستطاعتهم حفز الموهوبين وإيقاظ مواهبهم وتنشيطها وإشباع اهتماماتهم التي تتطلع دائماً وتتجه نحو أعمال وجوانب غير مألوفة، لأن تدريس الطلاب الموهوبين والمتفوقين يختلف كمياً وكيفاً عن تدريس الطلاب العاديين كونهم يتميزون بقدرات تفوق زملائهم من حيث سرعة التعلم، الثراء اللغوي، تقبل المعلومات، دقة الملاحظة، سرعة إدراك العلاقات).

ومن هنا كان لا بُدَّ أن تتوفر لدى معلمي الطلبة الموهوبين والمتفوقين سمات تميزهم بتميز الفئة التي يتعاملون ويتميز المناهج المخصصة لهذه الفئة، ويمكن تقسيم هذه الشروط والمتطلبات على قسمين هما:

أولاً- المتطلبات العامة: وهي مجموعة من المتطلبات تتعلق بالخصائص الشخصية والعقلية والنفسية التي تُعدُّ أساساً لنجاح المعلم في التعامل مع الموهوبين وهي:

1-الخصائص الشخصية:

أ- الضمير الحي؛ ب- الرغبة في التعليم؛ ج- النضج الانفعالي؛ د- الثقافة العامة.

2- الخصائص العقلية:

أ- الذكاء: يمتلك القدرة على تحليل المفاهيم وإدراك العلاقات بينها وتوظيفها، مما يجعل تلك المفاهيم ميسورة الفهم للمتعلمين وملائمة لقدراتهم في الإدراك.

ب- الإبداع: يحتاج المعلم لنجاحه في مهنته للإبداع والتأمل في التعامل مع المعلومات والمفاهيم والمعارف التي تستثير تفكير التلاميذ نحو التحليل للوقوف على مشارف حقائق وتفسيرات ونظريات جديدة.

ج- القدرة على التفكير التخيلي واحترامه عند طلبته وتشجيعهم عليه لأن الخيال أهم من المعرفة.

3- الخصائص الخلقية:

أ- أن يؤمن بأهمية تعليم الطلاب الموهوبين باعتبارهم ثروة وطنية يجب المحافظة عليها.

ب- أن يتحرر من مشاعر الحسد والغيرة إزاء قدرات الطالب الموهوب، وأن يكون محباً له ومعتزاً به.

ج- أن يتصف بالهدوء والوقار الشخصي والتواضع، وغير متسرع في إصدار الأحكام.

4- الخصائص النفسية:

إن الاتزان النفسي للمعلم وخلوه من الاضطرابات والصراعات النفسية الشديدة، وقدرته على ضبط كل الانفعالات السلبية المتمثلة بالقلق والتوتر، وأن تكون ثقته بنفسه معتدلة، وذكائه الاجتماعي مرتفع، وميله المعتدل للانبطاح، وهذا سيساعده على الاحتفاظ بطاقته النفسية التي يحتاج إليها للقيام بواجباته بكفاءة عالية، لأن مهمته التعليمية تمتد إلى العناية والرعاية بالجوانب الانفعالية والنفسية لطلابه الموهوبين والمتفوقين.

ثانياً- المتطلبات التعليمية والمهنية، وهي تتمثل بالآتي:

أ- الحصول على شهادة علمية من إحدى المؤسسات التربوية المتخصصة بإعداد المعلمين.

ب- امتلاكه الكفايات التعليمية والأدائية اللازمة لتعامله مع الموهوبين تتناسب مع المهمة الموكلة إليه.. ومن بين أهم الكفايات التي يجب أن يمتلكها معلم الطالب الموهوب ما يلي:

- **كفاية تدريس الموهوبين.** لقد أسلفنا أن تدريس الموهوبين يختلف كمّاً وكيفاً عن تدريس الطلاب العاديين لما يتميزون به من قدرات تفوق زملائهم، وبناءً عليه يجب أن يكون المعلم متخصصاً بالمادة التي يتصدى لتدريسها وأن يتقنها، وبجيد طرائق التدريس المناسبة لتلاميذه الموهوبين والمتفوقين، والتي تتماشى مع حاجاتهم وقدراتهم كطريقة الاستكشاف والاستقصاء والعصف الذهني وحل المشكلات وغيرها. وأن يحرص في تدريسه لهم على إذكاء روح الابتكار من خلال إعطائهم الحرية الكافية لكي يجربوا ما لديهم من إمكانيات، وأن لا يلزمهم بحلول تطابق أفكاره، وأن يربط المقرر الدراسي بأنشطة تتعلق بحياة الطالب وتثير تفكيره.

- **كفاية التخطيط:** وهي تعني قدرة المعلم على الإعداد المسبق والمنظم لكل موقف تعليمي بدقة وعناية محدداً الخطوات والمراحل التي يتطلبها هذا الموقف، وما يقتضيه من موازنة اختيار

الوسائل والأنشطة المناسبة وبين الأهداف المرسومة، وأن يكون قادراً على رسم برنامج دراسي متكامل يوفره لتلاميذه الموهوبين خبرات متعددة ومتنوعة، وأن تكون له القدرة على وضع خطط فردية لتلبية الحاجات الفردية لكل طالب.

– **كفاية التقويم:** وهي قدرة المعلم على تقويم تعلم الموهوبين سواءً أكان هذا التقويم مرحلياً أم ختامياً بالإضافة إلى قدرته على اختيار أدوات التقويم الملائمة للموهوبين والمتفوقين من خلال استخدامه لرسائل متقدمة لقياس وتقويم المهارات العقلية العليا كالتحليل والتركيب والقدرة على استخدام أساليب التفكير الأبتكاري.

– **كفاية تحديد حاجات الموهوبين وأحاسيسهم واتجاهاتهم ومشكلاتهم وميولهم وقدراتهم** وحسن التعامل معها وإن يعمل على توجيههم ومساعدتهم على التكيف مع الآخرين من الطلبة العاديين وحثهم على احترام وتقدير قدراتهم.

– **كفاية البحث العلمي:** على المعلم أن يكون واسع الاطلاع بطرق البحث العلمي في المجالات العلمية والتخصصية.

– **كفاية المعرفة بالموهوبين:** وهذا يتطلب من المعلم أن يكون ملماً بخصائص وسمات الموهوبين وسيكولوجيتهم ومعنى التفوق والابتكار، وأن تكون لديه بصيرة نافذة تساعد على اكتشاف الإمكانيات والقدرات الكامنة في كل تلميذ، وأن يكون ملماً بأساليب الكشف عن الموهوبين والمتفوقين وإن يتدرب عليها.

– **كفاية الاتصال والتواصل:** وهي تعني قدرة المعلم على العمل مع الموهوبين وتشجيعهم على التفاعل الإيجابي في الموقف التعليمي من خلال احترام وتقدير عقلياتهم وقدراتهم ومواهبهم وتقبل أفكارهم ومشاعرهم ومناقشتها وتوجيه الأسئلة التي تتحدى قدراتهم وقوة التفكير لديهم.

– **كفاية توظيف العلاقة بين المؤسسة التعليمية والمجتمع المحلي:** إذ لا يقتصر أهمية معلم الموهوبين داخل المؤسسة التعليمية وعند حدود المنهج الدراسي فحسب، بل يجب أن تمتد إلى أسرة الطالب والمجتمع المحلي بما تحويه من مؤسسات حكومية وغير حكومية من أجل تسخير كل الإمكانيات المتاحة لاستغلال ميول الموهوبين وخلق البيئة الصحية لتنمية مواهبهم. (محمد الدريج، 2004، ص 283)

الأدوار المطلوبة من معلمي الموهوبين والمتفوقين لرعايتهم:

من الأدوار الهامة لمعلم الموهوبين هو التعرف على الطلاب الموهوبين عن قرب ويعمل على تنمية تلك المواهب والحرص على وضعها بالاتجاه الصحيح ومن هذه الأدوار:

1- التعرف على سمات وخصائص الموهوبين وأساليب الكشف عنهم.

- 2- التعرف على حاجات الموهوبين ومشكلاتهم وميولهم واتجاهاتهم ومساعدتهم على التعامل معها بأساليب علمية سليمة.
- 3- تهيئة البيئة الملائمة للموهوبين للكشف عن ميولهم وقدراتهم وإبداعاتهم ومواهبهم والعمل على تحفيزها وتنميتها.
- 4- تشجيع الموهوبين والإجابة على أسئلتهم وتساؤلاتهم بذكاء ومناقشة الأفكار التي يطرحونها بجدية.
- 5- عدم الضغط على الموهوبين ومطالبتهم بالتميز في جميع المواد الدراسية حيث أن الموهوب قد لا يكون لديه الميل إلى بعضها. (عادل سرايا، 2007: ص180-181)
- 6- إفساح المجال للموهوبين أن يعملوا في مجالات مواهبهم وميولهم مع شئ من التوجيه ومساعدتهم في استخدام الابتكارات التي لديهم من خلال فتح قنوات اتصال بين الموهوبين والمجتمع المحلي بمؤسساته الحكومية وغير الحكومية.

المبحث الثالث - تكوين معلم الموهوبين:

تُعدُّ عملية تكوين المعلم، بشقيه: الإعداد قبل الخدمة والتدريب في أثناء الخدمة، إحدى الموضوعات الرئيسية التي شغلت ومازالت تشغل المختصين والمهتمين بشئون التربية والتعليم عموماً والمهتمين بشئون الموهوبين والمتفوقين خصوصاً، بسبب الدور المركزي للمعلم في العملية التربوية باعتباره المدير التنفيذي لهذه العملية والمسئول الأول على نجاحها. فقد أشار "أندرسون" على أن التطوير الحقيقي لنوعية التربية يتوقف إلى حدٍّ كبير على نوعية التعليم الذي يوفره المعلمون لتلاميذهم. ويرى "روي شنغ" أنه لا يمكن لأي نظام تعليمي أن يرتقي ما لم يعيد النظر في تكوين المعلم، الذي صارَ اليوم ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى،

آليات تكوين المعلم الموهوبين:

تتكامل عملية بناء وتكوين معلم الموهوبين من خلال التكامل والتنسيق بين مدخليين هما: الإعداد قبل الخدمة والتدريب في أثناء الخدمة.

أولاً-الإعداد قبل الخدمة:

يعرف الإعداد قبل الخدمة على أنه نظام تعليمي يسعى إلى تكوين الطالب ليكون معلماً متميزاً في المستقبل، وخطة دراسية تحتوي على أربع مكونات هي: الثقافة العامة، التخصص الأكاديمي، التخصص المهني والتربية العملية، ويضم كل منها عدداً من المواد الدراسية بمناهج محددة وملائمة لتأهيل الطالب المعلم، أما مخرجات هذا النظام فهي المعلم المتمرس الذي يعتمد

الاتجاهات الحديثة في التعامل مع تلاميذه، ويكون الإعداد في مؤسسة تعليمية متخصصة كمعاهد المعلمين وكليات التربية. (خالد الأحمد، 2005، ص19)

ثانياً-التدريب والتأهيل في أثناء الخدمة:

نظراً للارتباط العميق بين التعليم وبين التقدم العلمي والتكنولوجي والذي يشهد تغييرات سريعة ومتلاحقة في شتى مجالات الحياة وما رافق ذلك من تغييرات كبيرة في أهداف التعليم ومن ثم في مهام المعلم الأمر الذي جعل عملية إعداد المعلم قبل الخدمة غير كافية مهما توفر لها من مراجع متقدمة ومهما خطى الطالب فيها من إعداد على مستوى رفيع، لأن التغييرات سريعة ومتلاحقة والمعلمين مطالبين بمتابعتها وتكييف تلاميذهم فيها ولا يتحقق ذلك إلا من خلال وضع برامج علمية واعية لتدريب والتأهيل معلمي الموهوبين والمتفوقين. وربما يُجهز برنامج تدريبي ولكنه يفشل، ولا يكون مؤثراً وقد يكون إهداراً للإمكانات المادية والبشرية إذا لم يتم وفق أسس علمية منها:

1. تحديد الأهداف العامة للبرامج التدريبية.

2. تحديد الاحتياجات التدريبية.

نتائج البحث:

فيما يلي عرضاً لأهم النتائج التي توصل إليها البحث:

- 1- عدم وضوح في استخدام مفهوم الموهبة وتوظيفه، إذ يوجد خلط في الدلالة اللفظية عند البعض وحتى عند المتخصصين بينها وبين المصطلحات المرتبطة بالتفوق العقلي، مثل التفوق والعبقرية الإبداع، فأحياناً يأتي أحد هذه المصطلحات للدلالة على الآخر
- 2- هناك اتفاق عام بين الباحثين على أن الموهوبين يختلفون بشكل ايجابي، عن الأشخاص العاديين فهم يفوقون سواهم في الخصائص الشخصية والاجتماعية وفي التحصيل الأكاديمي والاتجاه نحو المدرسة.
- 3- الموهوبون والمتفوقون هم عاملاً من أهم عوام نهضة الوطن في جميع المجالات، حيث بهم وعن طريقهم يتم استثمار وتطوير الأنواع الأخرى من الثروات، لأنهم أقدر العناصر البشرية على إحداث التقدم وقيادة التنمية والتصدي لمعوقاتها وحل مشكلاتها.
- 4- المناهج الدراسية المقدمة للموهوبين مازالت دون المستوى المطلوب فهي لا تتناسب مع قدراتهم العلمية والذهنية التي تتميز بالسرعة في التعلم ودقة الملاحظة والرغبة في الانجاز اللغوي وإدراك العلاقات،
- 5- تعد البيئة المدرسية أحد المكونات الأساسية الراحية للإبداع والموهبة

6- أن إعداد وتدريب معلم الطالب الموهوب يُعدُّ من أهم الخطوات ضمن برامج رعاية الموهوبين والمتفوقين.

التوصيات:

في ختام هذا البحث نتقدم إلى القائمين على العملية التربوية التعليمية بعامة والمهتمين بشئون الموهوبين والمتفوقين خاصة، بالتوصيات التالية:

1- استحداث شعبة لإعداد معلمي الموهوبين والمتفوقين، ويتم اختيارهم وفق شروط واضحة منها، ألا يقل معدله العام عن تقدير جيد جداً وأن يحصل في اختبار الذكاء على درجة أكثر من (125) وأن يجتاز بنجاح مقابلة شخصية من قبل لجنة تحدها الكلية ويكون من بينهم أستاذ في الصحة النفسية الذي يختبر قوة شخصيته وثباته الانفعالي وثقافته العامة والاتجاه والميل نحو مهنة التعلم. وأن يكون مدرسيهم من ذوي الخبرة والاختصاص ومن الذين يتميزون بانتماء وولاء عاليين لمجتمعهم وأمتهم.

2- استحداث مادة بعنوان تدريس الموهوبين تشتمل على خصائص وسمات الموهوبين وسيكولوجيتهم وآليات اكتشاف الموهبة وكيفية تحفيزها وتنميتها، وطرائق التدريس المناسبة لتدريس هذه الفئة، وآلية التعامل والتفاعل والوعي بحاجاتهم وقبولهم ومشكلاتهم وقدراتهم.

3- دفع الطلاب المعلمين في دورات متقدمة محلية ودولية للاطلاع على أحدث المستجدات في مجال.

4- إنشاء مدارس خاصة بالموهوبين والمتفوقين يقبل فيها التلاميذ المتفوقين ويتم اختيارهم وفق ثلاثة معايير أساسية: تحصيل دراسي مرتفع لا يقل معدله في نهاية العام عن 95 %، نسبة الذكاء لا تقل عن 130 وحدة، يجتاز اختبار التفكير الإبداعي، وأن يتم تزويد هذه المدارس بجميع الإمكانات المادية من قاعات دراسية مهيأة ومريحة ومعامل وورش فنية ومسرح ومكتبة جيدة تضم المراجع والكتب وتشتمل على حقائق وساحات رياضية، وقاعات مذاكرة، وأن لا يزيد عدد التلاميذ بالفصل عن 25 طالب.

5- إنشاء فصول خاصة بالموهوبين ضمن المدارس العادية تتبع نفس المناهج مع إثرائها، بحيث تصبح أكثر عمقا، على أن يشترط للقبول بهذه الفصول الحصول على درجة لا تقل عن 130 نقطة في اختبارات الذكاء المخصصة لذلك، واجتياز اختبار التفكير الإبداعي.

6- . تهيئة مراكز متخصصة لإعادة تأهيل معلمي الموهوبين تلحق بالجامعات الليبية يتم تجهيزها بكل ما تحتاجه من أدوات ووسائل تسهل العمل، تحت إشراف متخصصين من أساتذة الجامعات وأن يفسح المجال لأعضاء هذه اللجان بالاطلاع على تجارب المجتمعات المتقدمة وما حقته من إنجازات وبرامج في مجال رعاية الموهوبين والمتفوقين وإقامة ورش عمل لضمان الجودة في التعليم لهذه

الشريحة، وحضور المؤتمرات والندوات وورش العمل الخاصة بتدريب المعلمين على كيفية التعامل مع هذه الشريحة المهمة.

7- يجب أن نجعل من المدرسة مكاناً يتعلم فيه الطلاب ليس خبرات الماضي والحاضر فحسب بل ما سيكون عليه المستقبل من خلال بيئة تعليمية إيجابية غنية يكون فيها المعلم موجهاً ومرشداً وباعثاً للتفكير والإبداع، ومدرّباً حقيقياً على مهارات التحليل، ومنمياً لمهارات الاستشراف والتنبؤ عند تلاميذه.

8- تطوير المناهج الدراسية بما يتفق مع متطلبات العصر والإكثار من البرامج الاثرائية اللازمة والمساندة في تحفيز وتنمية المواهب، ويتم من خلال تشكيل لجان فرعية كل حسب تخصصها على أن يشترك فيها خبراء علم النفس وعلم الاجتماع وعلم التربية والمواد التخصصية في إعداد هذه المناهج.

9- تقديم برامج إرشادية وتوعوية تشترك فيها أمانة التعليم والمدارس ووسائل الإعلام لمساعدة أولياء الأمور على اكتشاف وتنمية المواهب والقدرات للأطفال قبل سن الالتحاق بالمدارس، فالتعرف المبكر هو مفتاح التوصل إلى اكتشاف المدى الواسع من الطاقات البشرية المتاحة في أي مجتمع كان. والنظر إلى كل طفل على أنه يمكن أن يكون موهوباً ومتفوقاً. وتقديم الرعاية النفسية والاجتماعية للموهوبين، وإشراك أسرة المتفوقين في تنمية مهاراتهم.

10- تشجيع الطلبة الموهوبين في التعبير عن مواهبهم وإبداعاتهم واختراعاتهم على شكل مسابقات وجوائز مادية ومعنوية، وإجراء المسابقات بينهم شحذاً لهم ودعمًا للتفوق، ومنحهم جوائز وشهادات تقدير وإرسال خطابات تهنئة لأولياء أمورهم، الإشادة بهم عبر مختلف الوسائل الإعلامية بالمدرسة من إذاعة وصحافة حائطية ولوحة الشرف بالمدرسة حتى يكون ذلك حافزاً للآخرين للاقتداء بهم.

11- أن نخلص أفكارنا وتراثنا مما علق فيه من مفاهيم مغلوطة حول الموهبة والإبداع مثل : ارتباط الموهبة بالأمراض العقلية، وإن الموهوب والعبقري إن لم يكن مريضاً عقلياً فهو شاذ أو عرضة للمرض العقلي واضطراب السلوك، وأن معظم الموهوبين كانوا طلاب متدني التحصيل الدراسي، وأن الموهبة المبكرة تختفي بسرعة حسب القول الشائع ما ينضج بسرعة يفسد بسرعة وقد يكون هذا المفهوم وراء محاولات الأهل إخفاء وكبت مواهب أبنائهم عن الغرباء وأن الأطفال الموهوبين يجنون صعوبة في التكيف مع الأنماط الاجتماعية السائدة وعليه يجب أن لا يحقق كل طفل قدرته الكامنة لأنه حينها يجعل الطفل مختلفاً . وهذا الاختلاف يولد الاستهجان من الآخرين.

12- وضع برنامج وطني تشترك فيه أمانة التعليم وأمانة الإعلام ومدراء المدارس والمدرسون يشجع ويجذب العناصر الموهوبة والمتميزة بالدافعية والالتزام، لكليات المعلمين.

13- إجراء المزيد من الدراسات والبحوث النظرية والتجريبية المتخصصة بميدان الموهبة والتفوق والإبداع.

وفي الختام فإنه بالإخلاص والعمل الواعي التطور لا بالشعارات يمكن أن نعد معلماً مبتكراً، مبدعاً، قائداً للفكر، مواكباً لما يحدث حوله من تغيرات معرفية وتكنولوجية، وفاعلاً في أحداث التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية والمستدامة، وهذا لن يحصل إلا بالتنسيق والتكامل بين المؤسسات التربوية النظامية ومؤسسات التربية غير النظامية في المجتمع، سدد الله خطا الجميع لما فيه خير وصلاح هذه الأمة.

المراجع

1. احمد جبر وحمزة حجازي (1994)، سيكولوجية الموهوب وتربيته، نابلس، فلسطين، مطبعة الروضة الحديثة.
2. أحمد خنسة (2000) دليل المعلم إلى التربية وعلم النفس، دمشق دار علاء الدين. ص353
3. جميس كييف وهيربرت ولبرج (1995) التدريس من اجل تنمية التفكير، ترجمة عبد العزيز عبد الوهاب، الباطين، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج ص17.
4. خالد طه الأحمد (2005) تكوين المعلم من الإعداد إلى التدريب، العين الإمارات، دار الكتاب الجامعي، ص.
5. خليل عبد الرحمن المعاينة ومحمد عبد السلام (2007) الموهبة والتفوق، ط3، عمان، دار الفكر للنشر والتوزيع ص46.
6. رمضان الطنطاوي (2008)، الموهوبون أساليب رعايتهم وأساليب تدريسهم، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
7. زيد الهويدي (2005)، مهارات التدريس الفعال، العين، الإمارات العربية المتحدة.
8. عادل سرايا (2007) تكنولوجيا التعليم المفرد وتنمية الابتكار، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
9. عادل أبو سماعة ونبيل محفوظ، وجيه الفرج (1992)، تربية الموهوبين والتطوير التربوي، عمان، دار الفرقان ص7.
10. عبد السلام عبد الغفار (1977) التفوق العلمي والابتكار، القاهرة، دار النهضة العربية، ص2726.
11. عبد العزيز السيد الشخص (1990) الطلبة الموهوبون في التعليم العام بدول الخليج العربية، أساليب اكتشافهم وسبل رعايتهم، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي
12. علي راشد، (2002)، خصائص المعلم العصري وأدواره، القاهرة، دار الفكر العربي، ص87-88.
13. فتحي جروان (1998) تعليم التفكير: مفاهيم وتطبيقات، العين، الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي الحديث.
14. محمد جهاد جمل، وفواز فتح الله الرامي (2006) مدرسة المستقبل: مجموعة رؤى وأفكار ودراسات معاصرة، ص352.
15. محمد عبد العزيز الغرابوي (2008)، التربية الصفية للمعلمين، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
16. محمد الدريج (2004)، التدريس الهادف: من نموذج التدريس بالأهداف إلى نموذج التدريس بالكفايات، العين، الإمارات، دار الكتاب الجامعي، ص283.
17. محمد قمر (1978) دعوة لإنقاذ مهنة التعليم الابتدائي، القاهرة، صحيفة التربية، العدد الأول، فبراير، 178، ص48.
18. محمد محمود الحيلة (2002) طرائق التدريس واستراتيجياته، العين، الإمارات، دار الكتب الجامعي، ص422-421.

19. محمود عبد الحميد العيساوي، (2007)، المناهج الدراسية: أسسها -تنظيماتها -تطويرها، طرابلس، الجماهيرية الليبية، مكتبة طرابلس العالمية.

20. مصطفى عبد السميع، سهير محمد حوالة (2005)، إعداد المعلم: تنميته وتدريبه، عمان، دار الفكر، ص 94-95.

21. www.arab-org/index.

22. www.eei.gov.eg.

The fourth part of the document is a bibliography that lists the sources used in the study. It includes a variety of references, including books, articles, and online resources. The bibliography is organized alphabetically by the author's name.

The fifth part of the document is an appendix that contains additional information related to the study. This includes a list of the participants who took part in the research, as well as a copy of the questionnaire used to collect data. The appendix is provided to give readers a more complete understanding of the study and its methodology.

References

- Albright, Adam. 2005. *The morphological basis of paradigm leveling*. Oxford: Oxford University Press.
- Albright, Adam. 2008. *Inflectional paradigms have bases too*. Evidence from Yiddish.
- Alderete, John. 2003. *Structural disparities in Navajo word domains: A case for LexCat- Faithfulness*. *The Linguistic Review*.
- Aronoff, M. and Fudeman, K., (Date unknown). *What is Morphology?* Oxford: Blackwell.
- Asaf Bachrach & Andrew Nevins (eds.) *Inflectional identity*, Oxford: Oxford University Press.
- :<http://www.blackwellpublishing.com/content/BPL/Images/Content_Store/Sample_
- Booij, G. E., (2007). *The Grammar of Words: An Introduction to Linguistic Morphology*. 2nd. edition. Oxford: Oxford University Press.
- Fasold, R. and Connor-Linton, J., (2006). *An Introduction to Language and Linguistics*. New York: Cambridge University Press.
- Halle, Morris & Marantz, Alec (1993). Distributed Morphology and the Pieces of Inflection. In Hale, K. & Keyser, S. J. (Eds.), *The View from Building 20*, MIT Press, Cambridge, Mass.
- McCarthy, John J. 1998. *Morpheme structure constraints and paradigm occultation*. from the Annual Regional Meeting, Chicago Linguistic Society.
- McCarthy, John J. 2002. *A thematic guide to Optimality Theory*. Oxford: Oxford University Press.
- McGregor, W., (2009). *Linguistics: An Introduction*. London: Continuum International Publishing Group.
- McCarthy, John and Alan Prince (1995) "Faithfulness and Reduplicative Identity," UMass Occasional Papers.
- O'Grady, W., (1997). *Contemporary Linguistics: An Introduction*. London: Longman
- Prince, Alan and Paul Smolensky (1993) *Optimality Theory*, Rutgers University and University of Colorado.

headbang (<headbanging), slamdance (<slamdancing), benchpress (<benchpressing), vacuum-clean (<vacuum cleaner), aircondition (<airconditioning), eavesdrop

(<eavesdropper), long-divide (<longdivision), fundraise (<fundraising)

blaut [aplaTt] (also called apophony)

_ creation of new (form of a) word by changing vowel in the base word: sing/sang; woman/women; louse/lice; sit/seat; live/life

Causative verbs: rise/raise; lie/lay; sit/set; fall/fell (as in to fell a tree)

_ Ablaut combined with other processes: child/children; catch/caught

Acronymy and abbreviation

_ **Acronyms** words formed by taking the initial letters from the words *in* a compound or phrase and pronouncing the word spelled by them.

NATO, UNICEF, AIDS

_ **Abbreviations** are like acronyms, but the names of the letters are pronounced.

BBC, cd, AC/DC (Anti-Christian Devil Children)

Reduplication: repetition of part of a word. Less important in English (mainly child speak, onomatopoeia; lists in Marchand 430ff), but can be a very important way of forming new (*forms of*) words in other languages.

Andy-Pandy, lovey-dovey, super-doooper, teeny-weeny, chitchat, mishmash

Latin: cucurri 'I ran' (<currere); pedendi/pendere; ceceni/canere

Gothic: faifah 'I caught' (<fahan); lailaik/laihan 'jump', lailot/

Conclusion

As far as morphology developed in a stage of human history in which dislocation syntax was absent it is inappropriate to model these old types of morphology in the light of the more recent dislocation syntax (purely concatenative models, head movement, distributed morphology).

We have given a rapid introduction to the field of morphology and to some of the phenomena that morphologists study. We introduced a key notion, that of the morpheme, but acknowledged that there are problems with its traditional formulation.

N>V: torch (a house), access (a file), hammer, butter, accent, sign, blossom, e-mail V>N: a look, call, crack, cry, meet, walk

A>V: slow (the tempo), cool (the wine), busy (oneself), bare, humble, empty Compound V vs. compound N; conflict, contest, protest, decrease, insult, remake, torment, transfer, reject, refill, remake shelf/shelve; house/hou[ʒ]e; advise/advice

. Clipping

_ shortening a word by deleting *phonological material* (not morphemes): prof (<professor), influenza, laboratory, steroids, Vietnam, situation comedy; prefabricated, detoxification centre, Rolling Stones

. Blending

merging of two words in which at least one of them undergoes clipping: carjack (hijack+car), stagflation (inflation+stagnation), Reaganomics.

. Backformation

_ the formation of a new word by the removing an affix:

self-destruct (from self-destruction) not formed by compounding of self+destruct, since destruct (an allomorph of destroy) is otherwise only found with suffixes: destruction, destructive, indestructible dissertate (<dissertation), liase (<liason), enthuse (<enthusiasm), emote (<emotion), combust (combustion), redact (<redaction), opine (<opinion)

_ Here the shorter words sound “less normal” and aren’t acceptable to every native speaker, suggesting they are perceived as being derived from the longer words.

_ Backformation vs. clipping: Backformation involves the removal of affixes and changes meaning (and often syntactic category). Clipping is the deletion of random phonological material (not specifically affixes) and doesn’t change meaning/category. (The only effect relevant to meaning is a change in style level: *prof* is less formal than *professor*.)

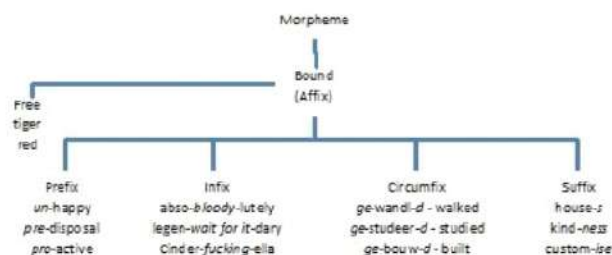
_ The words in (29) were originally backformations, but this is a *diachronic* fact, for which there is no evidence available today. (29) Should thus not be called backformations in *asynchronic* analysis trying to describe the mental representation of language now.

edit (<editor), sculpt (<sculptor), burgle (<burglar), laze (<lazy), preempt (<preemption), scavenge (<scavenger), swindle (<swindler), resurrect (<resurrection).

. cherry (< French cerise; final /z/ taken as plural affix; singular backformed from it).

. pea (< Old English pise ‘a quantity of peas’; singular non-countable noun) stave (noun) <staves (older plural of staff in the sense ‘stick’).

The structures in (30) look like compound verbs, but are actually backformations, since structures of this type don’t exist unless there is a longer affixed word. It is impossible to form compound verbs of the type [NNV] directly in English.



7-Word Formation Processes

1. What is a word?

It has been expected that average speakers of a language know from 45,000 to 60,000 words. This presents that we as speakers must have stored these words someplace in our heads, our so-called **mental lexicon**. But what exactly is it that we have stored?

What do we mean when we speak 'words'?

In non-technical way every-day talk, we speak about 'words' without ever thinking that this could be a tricky notion. Here we will see that, perhaps rival our first intuitive feeling, the 'word' as a linguistic unit deserves some attention, because it is not as straightforward as one might expect.

If you had to define what a word is, you might first think of the word as a unit in the writing system, the so-called **orthographic word**.

and followed either by a blank space or a punctuation mark.

clearly words don't create words, people create words! But study of chronological change in languages shows that people do so in conduct that are systematic. Since children often make words too, the study of chronological language change has probable relevance to study of child language.

derivation: adding a derivational affix, therefore changing the syntactic category. *orient* > *orientation*- *high school*

category extension: extending a morpheme from one syntactic category to another. *chair* (N) > *chair* (V)

compound: combining two old words to make one new one: *put-down*

. Conversion (zero derivation)

change of syntactic category (e.g. noun, verb) of a word without adding affixes. It may involve a stress change or minor changes in the base. Some linguists see conversion as addition of **zero affixes** (=unpronounced affixes), while others say there is no affix.

Examples -est, -er, -s (*small-est, small-er, play-s, pen-s*)

Null morpheme:

In morpheme- a null morpheme is a morpheme that is realized by a phonologically null affix (an empty string of phonological segments). In simpler terms, a null morpheme is an "invisible" affix. It's also called zero morpheme.

The null morpheme is represented as either the figure zero (0), the empty set symbol $\emptyset$.

Example:

The existence of a null morpheme in a word can also be theorized by contrast with other forms of the same word showing alternate morphemes. For example, the singular number of English nouns is shown by a null morpheme that contrasts with the plural morpheme -s.

$\text{dog} = \text{dog} + \emptyset = \text{root ("dog")} + \text{SINGULAR}$

$\text{dogs} = \text{dog} + \text{-s} = \text{root ("dog")} + \text{PLURAL}$

6-Morpheme the building blocks of morphology

Although words are the smallest independent units of language, they have an inside structure and are built up by even smaller pieces. There are **simple** words that don't have an inside structure and only consist of one piece, like *camel*. There is no way we can divide work (cam-le ?) into smaller parts that carry meaning or function. **Complex** words however, do have an inside structure and consist of two or more pieces. Consider *camels*, where the ending -s is added to the **root** camel to make it into a noun meaning more than one *camel*. These pieces are called **morphemes** and are the smallest *meaning-bearing* units of language.

We said that words are independent forms, and a simple word only consisting of one single morpheme is therefore a **free** morpheme, that is, it is a word itself. Examples are *house, work, high, us and to*. Morphemes that must be attached to another morpheme to receive meaning are **bound** morphemes. If we break the word *unlikeness* into its three morphemes *un-*, *like* and *-ness*, we get two examples of bound morphemes: *un-* and *-ness*, as they require the root *like* to make up a word. These are also called **affixes** as they are attached to the stem. The affix *un-* that go to the front of a word is a **prefix** and *-ness* that goes to the end is a **suffix**.

There are also **infixes** and **circumfixes**, even if they are not very common in English. We generally see infixes as bother words integrated in morphemes like the ones you can see below, a circumfix is a morpheme that attaches to the front *and* the back of a word, as you can see in the examples of Dutch past tense below:

- (6) I'm, he's, you've,
 (7) Hasn't she gone? (Contrast with parallel question with non-clitic *not*.)
 (8) [the man in the kitchens]'s wife.

A morpheme is the smallest unit of meaning we have – that is, the smallest piece of a word that contributes meaning to a word.

Example The word *trainings* has 3 morphemes in it: *train-ing-s*.

To break a word into morphemes, try starting at the beginning of the word and seeing how far into the word you need to go to find a sub-part of the word that has some meaning. For example, in the word *unreadable*, the first two letters *un-* are independently meaningful in a way that just the first letter, *u-*, is not – *un-* means something like 'not (whatever)', and changes the meaning of the word it attaches to in a predictable way; sub-parts of *un-*, like *u-* or *-n-*, don't have this property. This means that *un-* is a morpheme.

Once you've found the first morpheme, ask yourself whether there's another meaningful sub-part of the word after that first morpheme. Again *read* - is independently meaningful; so is the last part of the word, *-able*. So *unreadable* has three morphemes: *un-read-able*. Some words just have one morpheme, of course – you can't break down the word *love* into any meaningful sub-parts, for example.

We define different kinds of morphemes based on various properties like where they show up in words. All morphemes are either free or bound.

Free A free morpheme is one that can stand on its own – that is, it's an entire word.

Examples *the, dog, run, pretty, trapezoid*

Free morphemes may appear with other bound morphemes attached to them; fatefully, though, they don't need to have other morphemes on them.

Bound A bound morpheme cannot stand on its own, but rather must be attached to a free morpheme whenever you say it.

Examples *re-, un-, -est, -er, -fer*.

Some morphemes are roots; others are affixes.

Root The primary piece of meaning in a word, to which affixes can be added. In English, a root is often a word itself.

Examples *cat, pretty*.

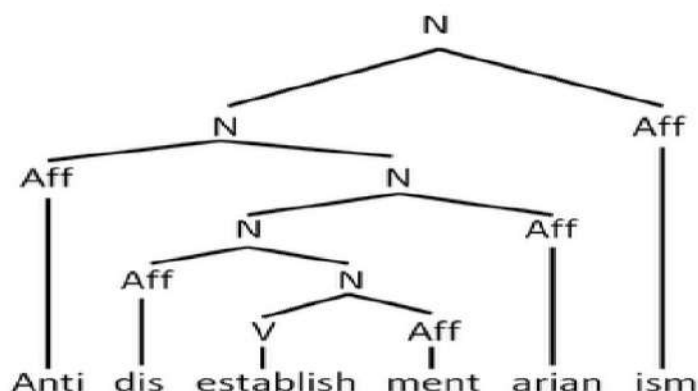
Affix A morpheme which attaches to roots (or stems), changing their meaning in regular ways.

Ling 201 Professor Oiry Fall 2009

Examples *re-, un-, -est, -er, ing, -s*

Affixes are usually either prefixes or suffixes.

Prefix An affix that goes before a root. Examples *re-, un-* (*re-read un-heat*) Suffix An affix that goes after a root.

Complex morphology Tree

5. Types of morphemes

Free morphemes can occur as independent words. **Bound morphemes** cannot.

(2) re-act-iv-at-ion time schedule-s

Cranberry morph(eme)s (=unique morph(eme)s): bound morphemes occurring in only one word in a language (and in words derived from that word):

(3) cranberry, inert, inane, inept, unkempt, disgruntled, umpteen, affable

Affixes: bound morphemes that have one or more particular semantic or grammatical functions/meanings and that occur in more than one word in the language.

(4) a. newest ; speaks, spoken; cats, four-teen-th, driver, painful, beautify

b. nonentity, unclear, ultra-stupid, behead

c. anti-dis -e -stabl -ish -ment -arian -ism

Base: the morpheme(s) to which an affix is attached. (Advanced point: don't confuse *base* with **root** (base consisting of a single morpheme); **stem** (base for inflectional affixes (defined below), possibly consisting of more than one morpheme).)

Prefix =affix before base; **suffix** =affix after base; **infix** =affix inside base; **circumfix**=affix consisting of both a prefix and a suffix

Portmanteau morpheme = single indivisible morpheme realising more than one feature.

(The term is applied when the features are realised by separate morphemes in the same language, and less frequently in other languages.)

(5) *were* (BE+past), *she* (3rd person+singular+feminine+subject)

Clitics: a cross between an affix and a word. They are phonologically so short they can't be pronounced alone, they need to join to other words. Like words, their position is determined partly by syntactic rules. They are sometimes short forms of larger words.

4. these word-parts that can occur only in blend must be combined in the correct way.

5. languages form new words systematically.

What linguists infer from these observations:

- The meaningful parts into which words can be divided—e.g., *biggest* can be divided into *big+est*--are called the **morphemes** of the language. These are considered the basic units of meaning in an exacting language.
- Words that have meaning by themselves—*girl*, *car*, *house*—are called **lexical**

morphemes. Those words that role to specify the relationship between one lexical morpheme and another—words like *at*, *in*, *on*, *-ed*, *-s*—are called **grammatical morphemes**.

- Those morphemes that can stand alone as words are called **free morphemes**

(e.g., *girl*, *food*, *in*, *on*). The morphemes that occur only in combination are called **bound morphemes** (e.g., *-ed*, *-s*, *-ing*).

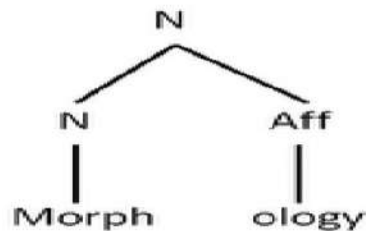
- Bound grammatical morphemes can be divided into two types: **inflectional morphemes** (e.g., *-s*, *-est*, *-ing*) and **derivational morphemes** (e.g., *-ful*, *-like*, *-ly*, *un-*, *dis-*).

4- Drawing Morphology Trees

In order to show the inner structure of a word, we represent morphology trees. The following tree draws a simple morphology tree and a complex morphology tree:

Below are the completed morphology trees

Simple morphology tree



morphology: the study of the internal structure of words.

prefix: an affix that is attached to the front of a word, e.g. pro- in proactive.

root: a base to which bound morphemes can be attached.

simple words: a word consisting of only one morpheme, e.g. work.

suffix: an affix that is attached to the end of a word, e.g. plural -s on nouns.

1. Introduction

The rank of morphology in the whole model of grammar varies greatly depending on the theory. With one of its key assumptions proclaiming the equivalent division of both morphological and phonological constraints, Optimality Theory (OT, Prince and Smolensky (1993), McCarthy and Prince (1995)) collapses the morphology-phonology distinction. In Distributed Morphology (DM, Halle and Marantz (1993)), on the other hand, morphology has its own significance, serving as a bridge between syntax and phonology. By applying these theories to phonologically conditioned allomorphs since OT advocates a representational view of grammar, and DM, a derivational view of grammar, a concomitant and inseparable question is how the whole grammar is organized.

2- The purposes of studying morphology

The inside structure of words and the segmentation into different kinds of morphemes is essential to the two basic purposes of morphology:

1. the creation of new words and.
2. the modification of existing words.

3- What is Morphology?

The term *morphology* is Greek term and *morph-* meaning 'shape, form', and *-ology* that means 'the study of something'. The term is used not only in linguistics but also in biology as the scientific study of forms and structure of animals and plants, and in geology as the study of formation and development of rocks and land forms. We are going to fix on morphology in linguistics, as the scientific study of forms and structure of words in a language. Morphology as a sub-title of linguistics was named for the first time in 1859 by the German linguist August Schleicher who used the term for the study of the form of words. Today morphology forms a core part of linguistics.

1. Some words can be separated into parts which still have meaning.
2. many words have sense by themselves. But some words have meaning when used with other words.
3. some of the parts into that words can be divided can stand alone as words. But others cannot.

Morphology

Dr. Suliman Muamer Mohamed Adbeek

Azzytona University - Faculty of Arts Bani Waleed

English Department

Abstract

We consider that this information will be of worth to anyone interested in words, for whatever cause; to anyone interested in books and how they represent the aspects of words we deal with here; to any person involved in developing the vocabularies of native and non-native speakers of English; to anyone teaching writing across the curriculum who must teach the characteristics of words specific to their control; to anyone teaching writing who must contract with the usage issues created by the fact that different communities of English speakers use different word forms, only one of which may be regarded as standard.

Morphology is attracting more the interest of linguists. No complete theory of language can develop without a well known theory of word formation. There are many disturb problems, however, which make any morphological theory a weak theory, poorly needing facts based solutions, some of them vital to the theory; these are for example, competence, meaning, constraints, and so on.

We are also fretful with the acquisition/learning of the rules of word formation.

Key Terms

affixes: a morpheme that is attached to something else to modify its meaning, e.g. un- in unhappy.

bound morpheme: a morpheme that cannot stand on its own but must be attached to another word, e.g. -er, plural -s.

circumfix: a morpheme consisting of two parts, one that is attached to the front and one to the back of a word.

complex word: a word consisting of two or more morphemes, e.g. work-er.

free morpheme: a morpheme that can stand on its own, e.g. house.

infix: an affix that is inserted into a word.

morphemes: the smallest meaning-bearing unit of language.

Morphology

*Dr. Suliman Muamer Mohamed Adbeeb
Azzytona University - Faculty of Arts Bani Waleed
English Department*

REFERENCES

- [1] Steven R. Norsworthy & Richard Schreier and Gabor C. Temes, **"Delta-Sigma Data Converters"**, By the Institute of Electrical and Electronics Engineers, Inc. 1997
- [2] Anurag Pulincherry & Mike Hufford & Eric Navisaky and Un-Ku Moon, **"Continuous-Time, Frequency Translating, Band Pass Delta-Sigma Modulator"**, 2004 IEEE. Reprinted from IEEE Publication.
- [3] T. Salo & S. Lindfors and K. Halonen, **"A 80 MHz Band-Pass Sigma-Delta Modulator for A 100 MHz IF-Receiver"**, Helsinki University of Technology 19xx.
- [4] Teemu Salo, **"Band Pass Delta-Sigma Modulators for Radio Receivers"**, Department of Electrical and Communications Engineering, Helsinki University of Technology, April 4, 2003.
- [5] Shawn P. Stapleton, **"High Efficiency RF Power Amplifiers Using Band Pass Delta-Sigma Modulators"** 19xx.
- [6] Hai Tao and John M. Khoury, **"A 400-Ms/s Frequency Translating Band Pass Sigma-Delta Modulator"** IEEE J. Solid-State Circuit, vol. 34, No.12, pp. 1741-1752, Dec. 1999.
- [7] R. Schreier and M. Snelgrove, **"Band Pass Sigma-Delta Modulation"**, Electronic Letters, vol. 35, No. 23, pp. 1560-1561, Nov. 1989.
- [8] Harry Y-F. Lam, **"Analog and Digital Filters: Design and Realization"**, 1979.

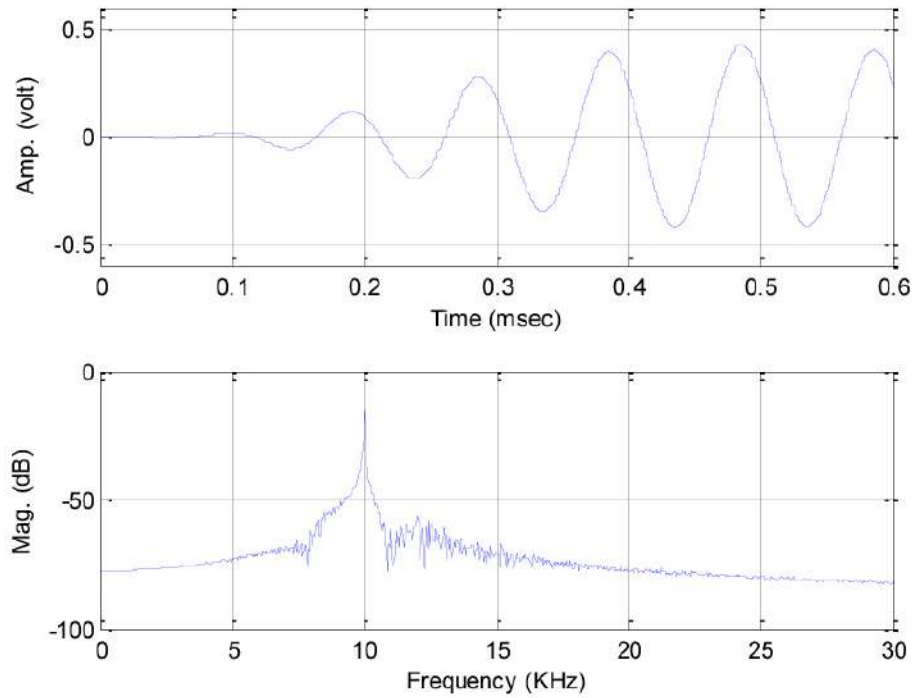
- The overall transfer functions of the first and second order BPSDM are obtained. From these transfer functions it observes that for the first and second order BPSDM the STF is represented the bandpass filter (BPF) while the NTF is represented the band reject filter (BRF).
- Both first and second order BPSDM systems are implemented while several tests carried out and useful results are achieved.
- When band limited additive white noise is added to the modulating signal before at the input of the both BPSDM systems first and second it can be observed that the second order BPSDM has better noise performance when compared to the first order BPSDM.
- OSR is very important parameters in BPSDM, where from last results it observes that the reconstructed signal dependent on OSR and increasing OSR made reconstructed signal is identical version for modulating signal
- BPSD demodulator is very simple just requires a Bandpass Filter (BPF), to pass the modulating signal and reject unwanted signals

Abstract:

Bandpass sigma-delta modulation (BPSDM) has become a very useful and widely applied technique for high performance Analog-to-Digital (A/D) conversion of narrow band signals. Through the use of over sampling and negative feedback, the quantization error of a coarse quantizer is suppressed in a narrow signal band in the output of the modulator.

This paper describes the theory and design of continuous-time (CT) BPSDM for A/D conversion. The essential idea of the work is the design of the first and second order BPSD modulator.

This work investigates also the applicability of delta sigma modulators to bandpass sigma delta modulator as bandpass filter with adjustable center frequency. Both first and second BPSD modulators are investigated and simulated. Several tests are carried out on BPSDM and successful results are achieved. In addition to that very useful computer package known as a Matlab with Simulink V. 7.04 where used.



(c)

(a) Modulating signal.

(b) Second order BPSDM modulated signal.

(c) Reconstructed signal.

Where:

$$f_m = 10\text{kHz}, f_s = 200\text{kHz}, A_m = 0.4V$$

8. Conclusion:

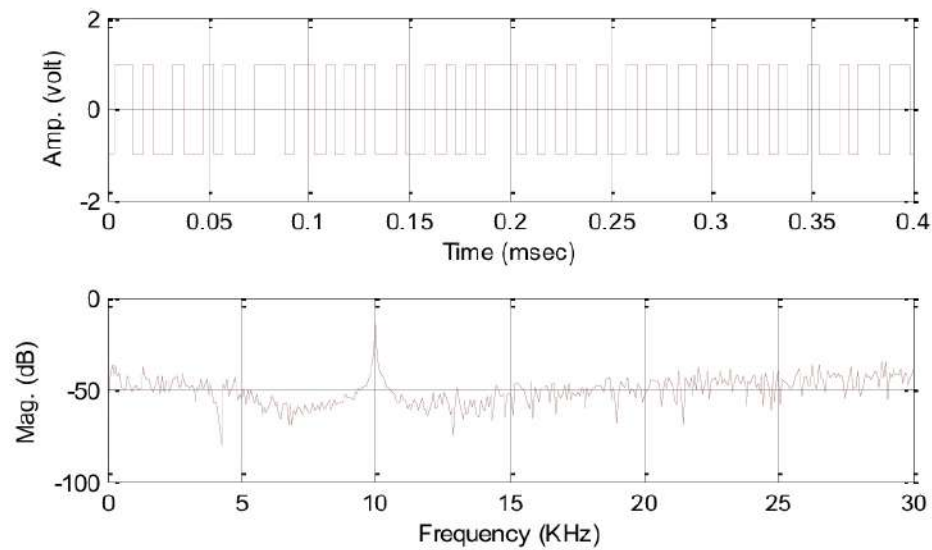
Referring to the main aim of this work which desired in an abstract it concludes the following points:

- The main objective of this paper was to study, investigate the behavior of the first and second order BPSDM from point of view of theory behind them, parameters and transfer functions of each order.

Figure (16)

Second order BPSDM with additive band limited white noise waveforms
in both time and frequency domains

(a)



(b)

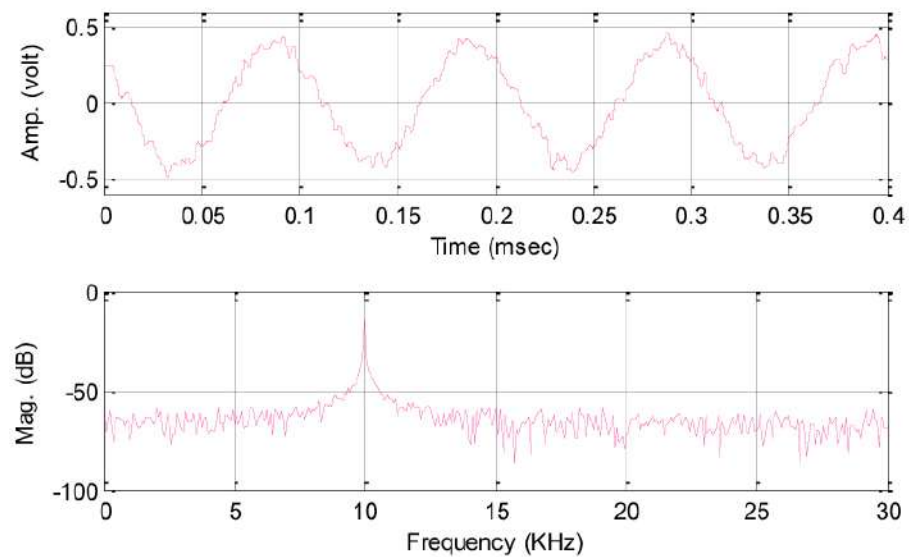
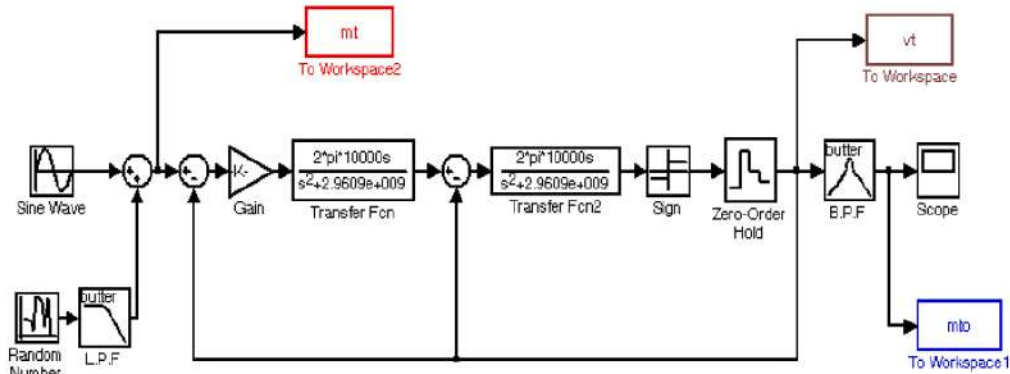


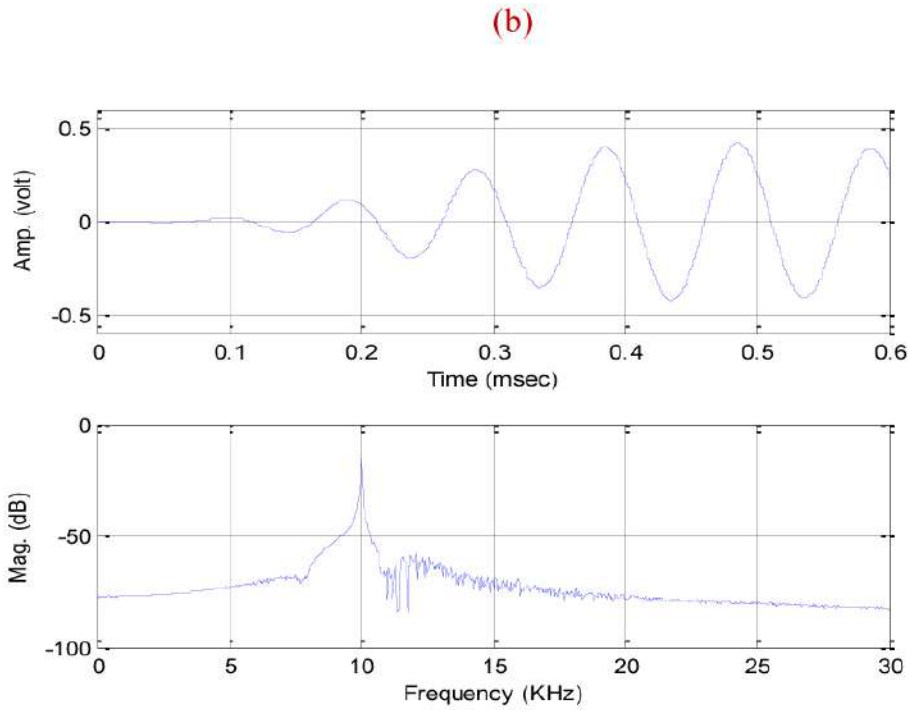
Figure (15)

Second order BPSDM with additive band limited white noise



Test IV

Referring to the test I in subsection (7.1.3), a white noise source and low pass filter is added to the simulation circuit shown in figure (13). That LPF is used to limited the noise up to 10KHz. After adjusting all parameters of this simulation circuit shown in figure (15), simulation results are obtained in both time and frequency domains as represented in figure (16)



(c)

(a) Modulating signal.

(b) Second order BPSDM modulated signal.

(c) Reconstructed signal.

Where:

$$f_m = 10\text{kHz}, f_s = 200\text{kHz}, A_m = 0.4\text{V}$$

7.1.4 Simulation of the second order BPSDM with additive band limited white noise

When a bandlimited additive noise is injected with the modulating signal after passed through a LPF as represented in figure (15) to study the overall behavior of the effect of it on the second order BPSDM system.

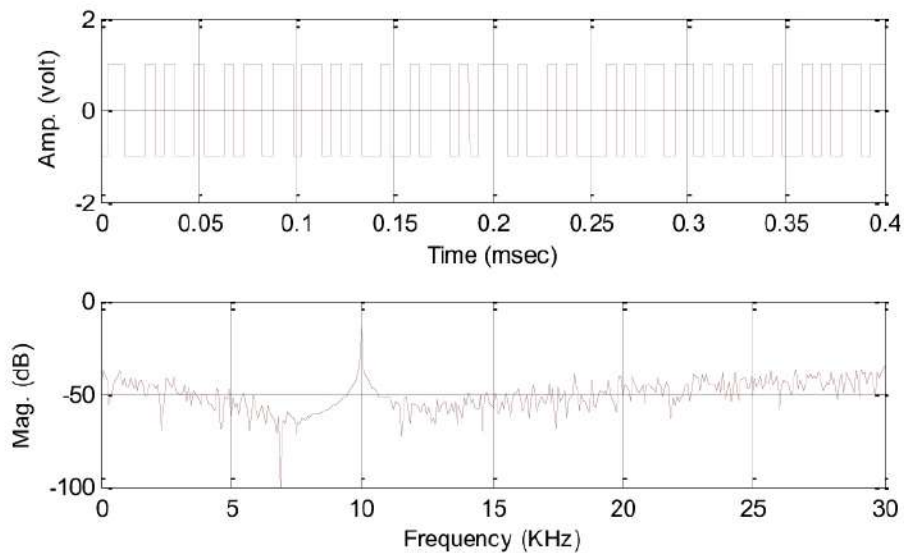
Test IV will be carried out as clarified in the following point

at the input of the second order modulator shown in figure (13) and the sampling frequency is chosen to be 200 KHz. After setting all the parameters of the simulation circuit in addition to the simulation parameters of the second order system modulator/demodulator the simulated results achieved in both time and frequency domains is illustrated in figure (14)

Figure (14)

Second order BPSDM waveforms in both time and frequency domains

(a)



(c)

(a)Modulating signal.

(b)First order BPSDM modulated signal.

(c)Reconstructed signal.

Where:

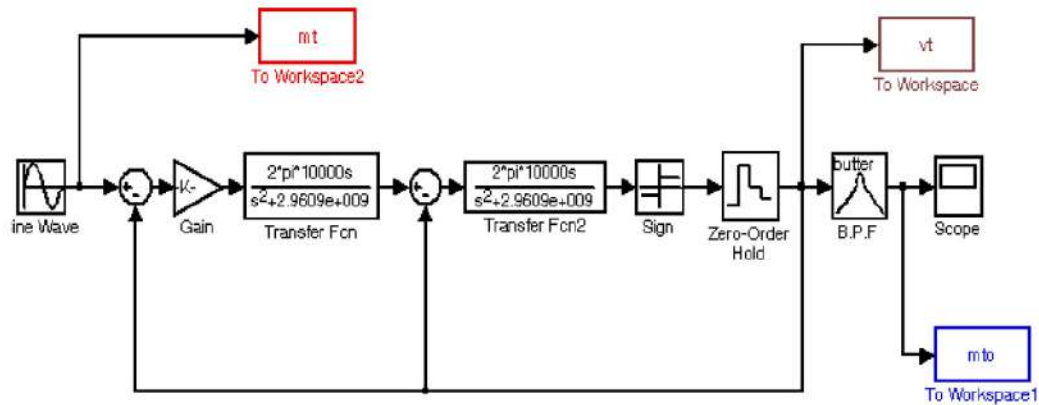
$$f_m = 10kHz, f_s = 200kHz, A_m = 0.4V$$

7.1.3 Simulation of the second order BPSDM system.

Referring to the block diagram of second order BPSDM modulator that represented in figure (6) it constructed by using Matlab with Simulink as shown in figure (13)

Figure (13)

Second order BPSDM



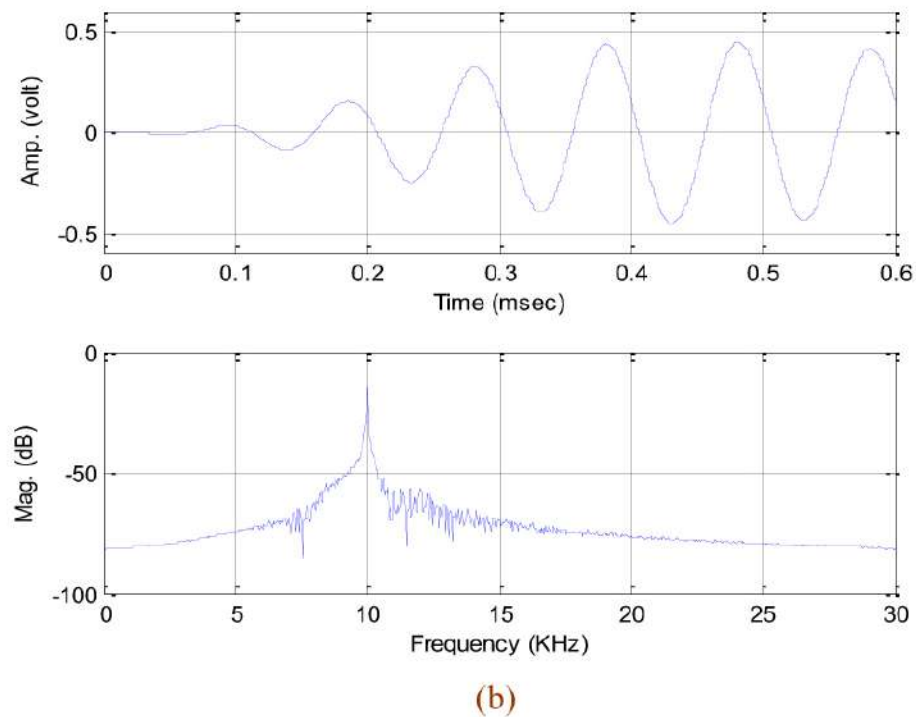
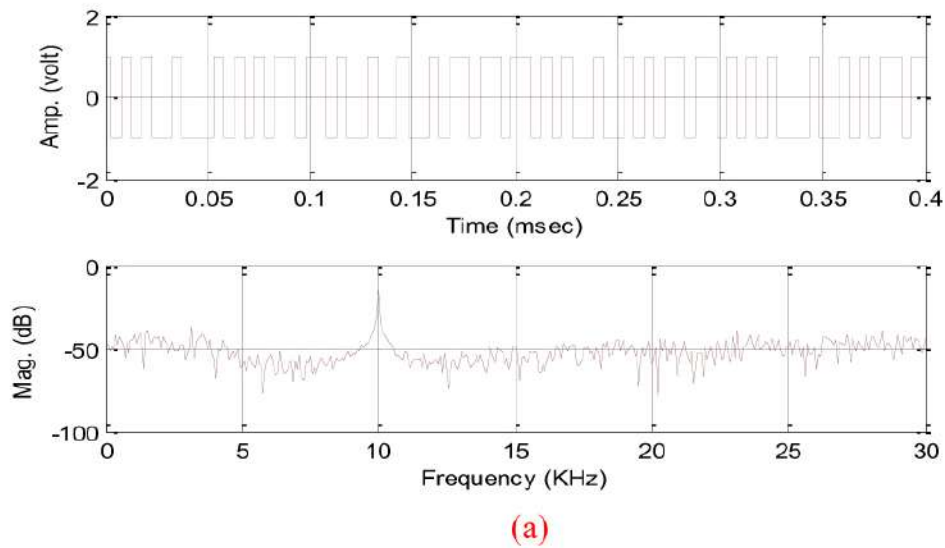
Test III

Assuming that the modulating signal is a sinusoidal signal with peak amplitude of 0.4V and the modulating frequency 10 KHz is applied

of this simulation circuit shown in figure (11), simulation results are achieved in both time and frequency domains as shown in figure (12)

Figure (12)

First order BPSDM with additive band limited white noise waveforms in both time and frequency domains



(c) Reconstructed signal.

Where:

$$f_m = 10\text{kHz}, f_s = 200\text{kHz}, A_m = 0.4V$$

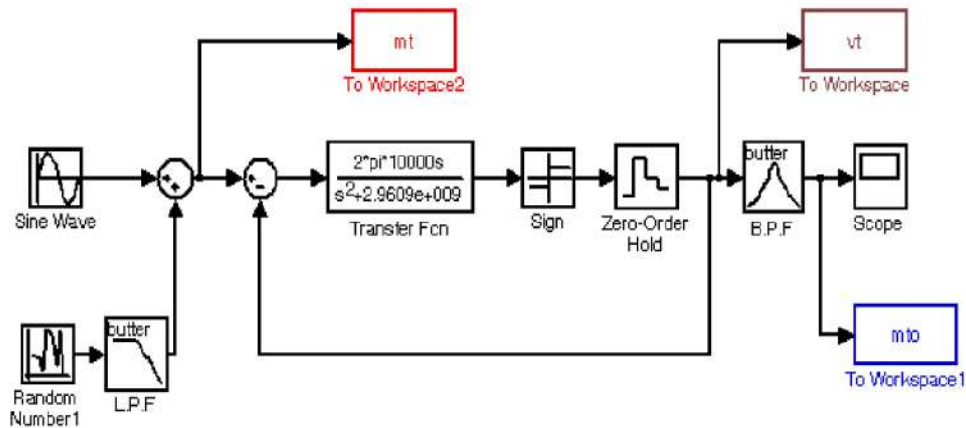
7.1.2 Simulation of the first order BPSDM with additive bandlimited white noise

When a bandlimited additive noise is combined with the modulating signal after passing through a low pass filter as shown in figure (11) to study the behavior of the effect of it on the first order BPSDM system.

Test II will be carried out as seen in the following point.

Figure (11)

First order BPSDM with additive band limited white noise

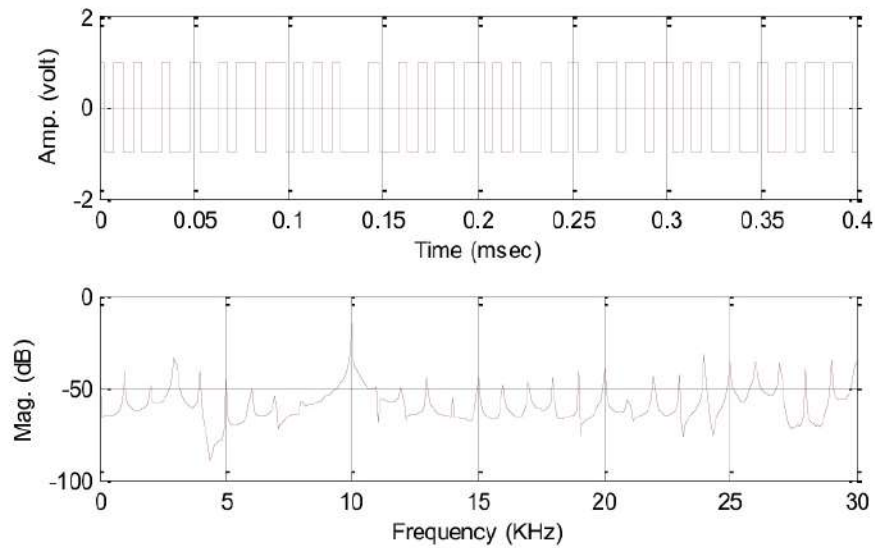


Test II

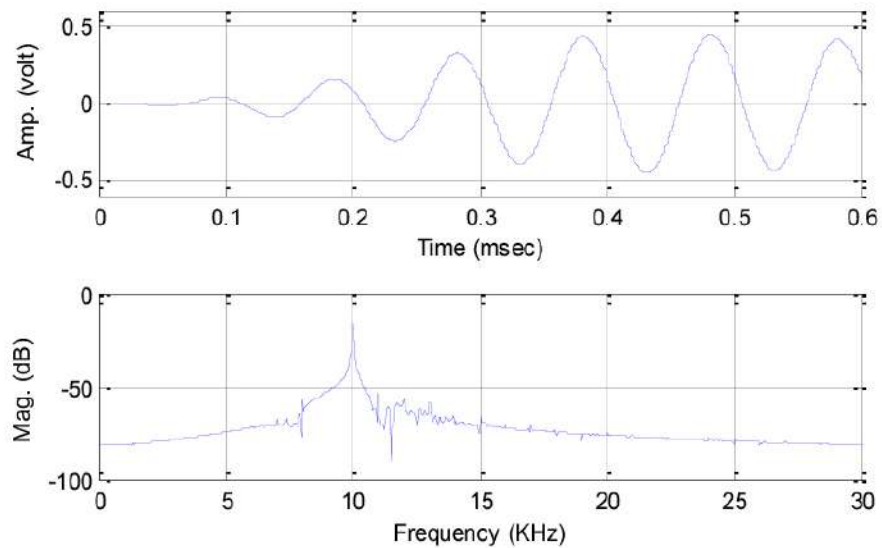
Referring to the test I in subsection (7.1.1), a white noise source and low pass filter is added to the simulation circuit shown in figure (9). That low pass filter is limited the noise up to 10 KHz. After setting all parameters

Figure (10)
First order BPSDM waveforms in both time and frequency domains

(a)



(b)



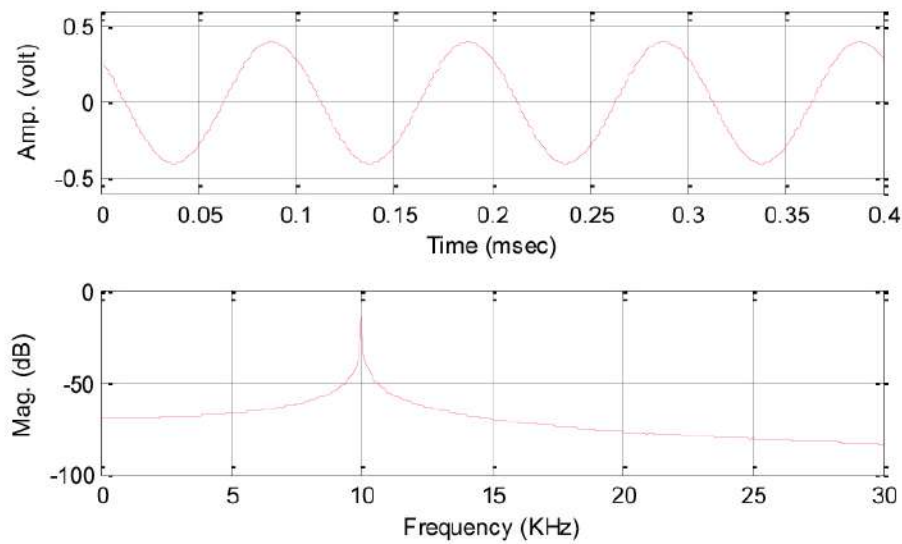
(c)

(a) Modulating signal.

(b) First order BPSDM modulated signal.

Test I

Assuming that the modulating signal is a sinusoidal signal with peak amplitude of 0.4V and the modulating frequency equal to 10KHz is applied at the input of the first order BPSDM modulator shown in figure (9) and the sampling frequency is chosen to be 200KHz. After organize all the parameters of the simulation circuit in addition to the simulation



parameters of the first order BPSDM modem the simulated results achieved in both time and frequency domains as shown in figure (10).

suitable type of PC which generates time responses of the model that imitate the behavior of the process being studied.

The main purpose of studying first and second order systems through the modeling and simulation approach is to achieve different goals without actually constructing or representing real processes.

7.1 Simulation of BPSDM System.

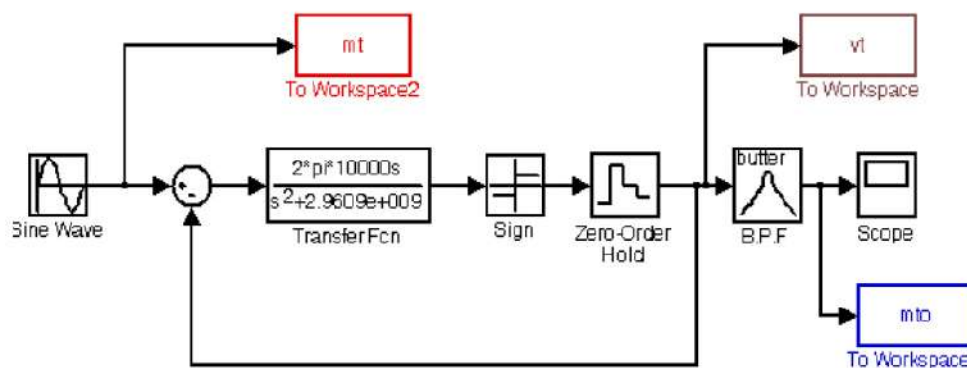
The first and second order BPSDM systems are implemented by using Matlab V.7.04 with Simulink to identify and achieve the simulation results. In the following subsections it will clarify the implementation of the both systems.

7.1.1 Simulation of the first order BPSDM system.

Referring to the block diagram of first order BPSDM modulator that shown in figure (1) it constructed using Matlab with Simulink as shown in figure (9)

Figure (9)

First order BPSDM



The STF and NTF of the second order BPSDM are given by these equations.

$$\therefore \frac{Y(s)}{X(s)} = \frac{BW^2 s^2}{\sqrt{2}s^4 + \sqrt{2}BW.s^3 + (2\sqrt{2}\omega_m^2 + BW^2).s^2 + \sqrt{2}\omega_m^2 BW.s + \sqrt{2}\omega_m^4} \quad (13)$$

$$\frac{Y(s)}{N(s)} = \frac{\sqrt{2}s^4 + 2\sqrt{2}\omega_m^2.s^2 + \sqrt{2}\omega_m^4}{\sqrt{2}s^4 + \sqrt{2}BW.s^3 + (2\sqrt{2}\omega_m^2 + BW^2).s^2 + \sqrt{2}\omega_m^2 BW.s + \sqrt{2}\omega_m^4} \quad (14)$$

Figure (8)

illustrated both the STF and NTF of the second order BPSD Modulator

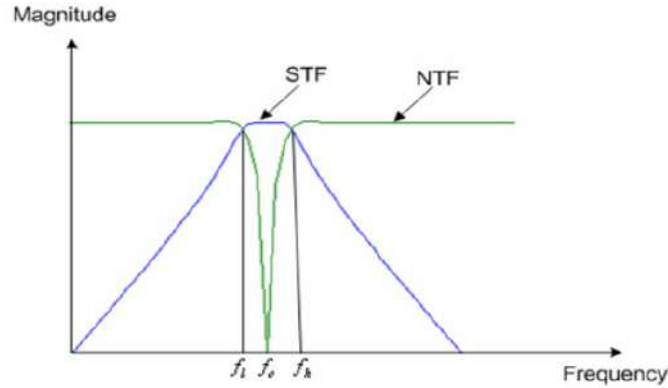


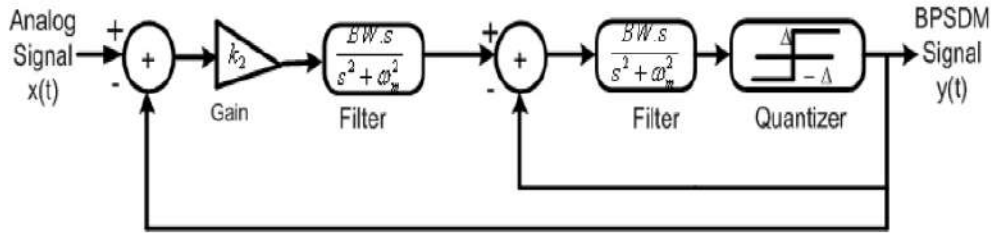
Figure (8) Transfer function of second order BPSDM

7. SIMULATION OF THE FIRST AND SECOND ORDER BPSDM SYSTEMS

Simulation is a technique used to analyses and observes the behavior of model representing a physical system in order to verify the behavior of the real system. Other definition of simulation is a technique of constructing and running a model of a real system in order to study its behavior without disrupting the environment of the real system. Computer simulation means the running of a special program on a

In fact, LPSDM converter of second order can be converted to a BPSDM modulator of second order with center frequency of $f_c = 10\text{kHz}$ via a last simple mathematical transformation that preserves the performance and noise properties of this modulator. Second order BPSDM is contains two loops as shown in figure (6). [1]

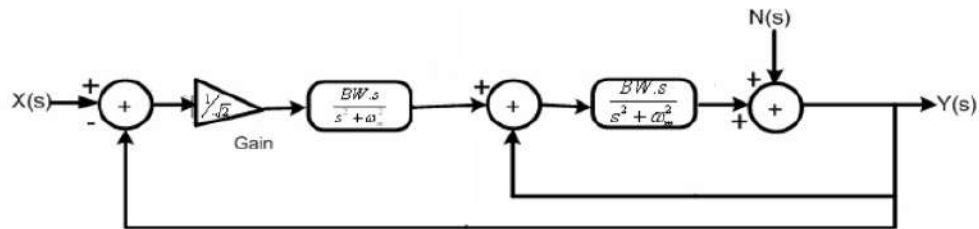
Figure (6)
Second order BPSDM



6. Transfer function (TF) of the second order BPSDM.

STF and NTF of the second order BPSDM can be obtained by the same method used in first order BPSDM. Figure (7) shows the modeling of second order BPSDM which shown in figure (6)

Figure (7)
Modeling of second order BPSDM.



$$NTF = \left. \frac{Y(s)}{N(s)} \right|_{X(s)=0} \quad (10)$$

$$\therefore \frac{Y(s)}{N(s)} = \frac{s^2 + \omega_m^2}{s^2 + BW \cdot s + \omega_m^2} = NTF \quad (11)$$

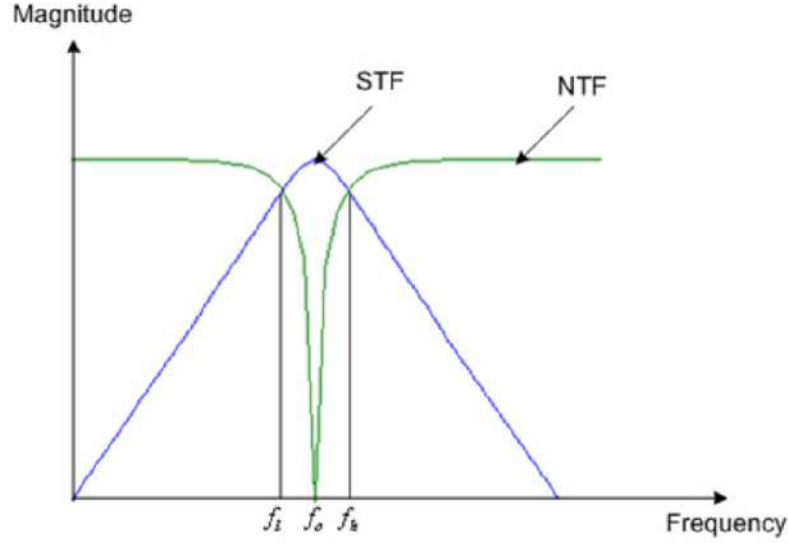


Figure (5) Transfer function of first order BPSDM

From equation (9) and (11) it concluding that, the behavior of STF working as Bandpass filter (BPF), while the behavior of NTF working as Band reject filter (BRF) as shown in figure (5)

5. Second order Band Pass Sigma Delta- Modulation.

Most of the design art for bandpass modulator can be derived from similar art for the more common lowpass case in equation (12).

$$k_2 = \frac{k_1}{\sqrt{2}} \quad (12)$$

Where

k_1, k_2 are constants.

4. Transfer function (TF) of the first order BPSDM

Figure (3) shows the general model of first order BPSDM. Which consist of subtracter, filter and quantizer. To achieve STF and NTF of first order BPSDM the quantizer is modeled by addition white noise $N(s)$, as represented in figure (4)

Figure (3)

General model of first order BPSDM

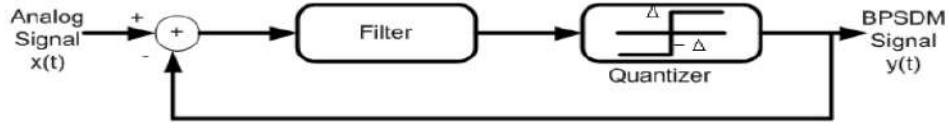
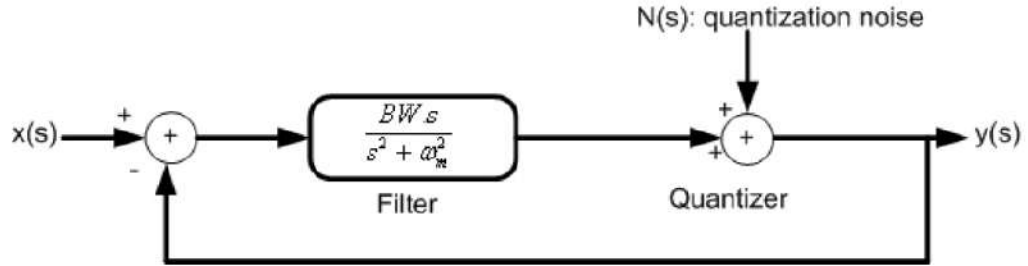


Figure (4)

Modeling of first order BPSDM



Then STF is given by

$$STF = \left. \frac{Y(s)}{X(s)} \right|_{N(s)=0} \quad (8)$$

$$\therefore \frac{Y(s)}{X(s)} = \frac{BW s}{S^2 + BW s + \omega_m^2} = STF \quad (9)$$

Also the NTF which defined by this equation

Where:

ω_l : Lower frequency.

ω_h : Upper frequency.

In this paper, implementing a first order BPSDM at center frequency is chosen to be equal as testing 10 KHz with respect previous transformation. Then that center frequency is equal to the message frequency

$$\omega_o(\text{Center frequency}) = 2\pi * 10000 \text{ rad / sec.}$$

Lower frequency in rad/sec.

$$\omega_l = 2\pi * 5000 \text{ rad / sec.}$$

Upper frequency in rad/sec.

$$\omega_h = 2\pi * 15000 \text{ rad / sec.}$$

$$\text{And } BW = \omega_h - \omega_l = 2\pi * 10000 \text{ rad/sec}$$

Then

$$\omega_m^2 = \omega_l * \omega_h = 2.9609 * 10^9 \text{ rad / sec.}$$

So

$$\therefore \frac{BW \cdot s}{s^2 + \omega_m^2} \quad \text{Becomes} \quad \frac{2\pi * 10000 \cdot s}{s^2 + 2.9609 * 10^9}$$

Then figure (1) can be redraw it again as shown in figure (2)

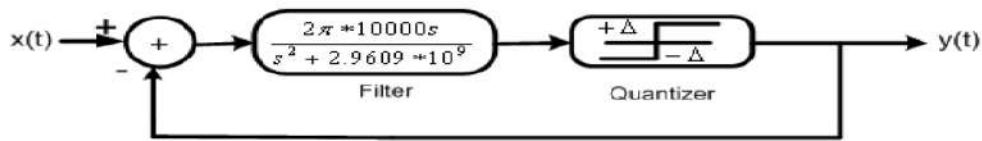


Figure (2) Designed model of first order BPSDM

$H(s)$: The loop filter transfer function

$E(s)$: Quantization noise.

3. First order BandPass Sigma Delta- Modulation.

BPSD modulator extends the concept of the conventional baseband noise shaping SD modulator to high frequency narrow- band signals. The digitization of intermediate- frequency (IF) signals with high resolution then becomes possible.

In this work, a BPSD modulator topology shown in figure (1) that reduction many of the problems found in the conventional modulators are represented as quantization noise at center frequency, accuracy and slop over load.[6,8]

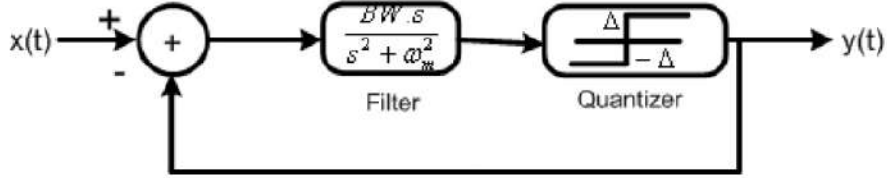


Figure (1) First order BPSDM

To obtain BPSDM we have to use this transformation.

$$\begin{array}{ccc} \text{LPSDM} & & \text{BPSDM} \\ s & \rightarrow & \frac{s^2 + \omega_m^2}{BW \cdot s} \end{array} \quad (5)$$

Where:

BW : Band width of the signal.

ω_m : Angular frequency (rad / sec).

And

$$BW = \omega_h - \omega_l \quad (6)$$

$$\omega_m = \sqrt{\omega_l \omega_h} \quad (7)$$

e_{rms} : Quantization noise power.

2.2 Over sampling and noise shaping.

In SDM high over sampling rate are necessary. A LowPass Sigma Delta Modulation (LPSDM) requires a sampling rate much greater than the highest frequency of interest present in the input signal. For BPSDM, however, a lower sampling rate can be used as long as it is much greater than bandwidth of interest in input signal. [5]

Over sampling ratio (OSR), defined as in this equation.

$$OSR = \frac{f_s}{f_N} = \frac{f_s}{2f_b} \quad (2)$$

Where:

OSR : Over sampling ratio.

f_s : Sampling frequency.

f_N : Nequist frequency.

f_b : Signal bandwidth.

The efficiency of the over sampling can be improved by the SD modulator, in which the feedback signal is used to shape the quantization noise spectrum.

To achieve the BPSDM from LPSDM replacing the $\frac{1}{s}$ in LPSDM by

$\frac{BW \cdot s}{s^2 + \omega_m^2}$ and we obtain. [4]

$$Y_{BP}(s) = \frac{H(s)}{1+H(s)} X(s) + \frac{1}{1+H(s)} E(s) \quad (3)$$

Where

$$H(s) = \frac{BW \cdot s}{s^2 + \omega_m^2} \quad (4)$$

$X(s)$: Analog input signal.

$Y_{BP}(s)$: Output signal of BPSDM.

Bandpass Sigma-Delta Modulation (BPSDM) is well suited for the digitization of narrow band signals modulated on a carrier signal and performs a high resolution A/D conversion of high frequency. The primary motivation for development of band pass converters is the easy and simplicity. BPSDM is important building block of such systems is A/D converters that use very simple analog component and digital signal processing to achieve high accuracy. [2,3,7].

In this paper we introduce the principle of the BPSDM including, theory behind of BPSDM, first and second order BPSDM.

2. Theory behind BPSDM.

BPSD modulators operate in much the same manner as conventional LowPass Sigma Delta (LPSD) modulator and of their advantages of Nequest-rate converters. These advantages include reduced antialias filter complexity and get rid of DC component and unwanted signals.[1]

Theory of BPSDM depending on two principles things such as:

- 1- Quantization
- 2- Over sampling and noise shaping.

These principles are described in the following points.

2.1 Quantization.

If we assume that the quantization level of the A/D is Δ and the quantization error is evenly distributed in the range off $\pm \Delta/2$, we obtain the quantization noise power by using this formula. [4]

$$e_{rms}^2 = \frac{1}{\Delta} \int_{-\Delta/2}^{\Delta/2} e^2 de = \frac{\Delta^2}{12} \quad (1)$$

Where:

Δ : Quantization level.

e : Quantization error.

Theory, Simulation of the Band Pass Sigma-Delta Modulation

Khaled Eshteivi

Kh_aljhim@yahoo.com

1- Introduction

Over sampling converters, or those that use a sampling frequency much larger than the Nequist frequency of the signal being converted, have become very popular during the last few years. Such success is due to the fact that they can solve some of problems encountered in other implementations.

In this paper, we explain what a Band Pass Sigma-Delta modulation (BPSDM) is and how it

can be used for A/D conversion along with some of the basic design choices in BPSDM design, we close by discussing some aspects of the time and frequency domains simulation tests of BPSDM.

المستخلص

أصبح التضمين باستخدام نظام دلتا سيجما لتمرير حزمة معينة (BPSDM) تقنية مفيدة للغاية وتطبيقها على نطاق واسع للحصول على أداء عالي في تحويل الإشارة من نظام تماثلي إلى رقمي (A / D) ذات النطاق الترددي الضيق.

باستخدام نظرية العينات والتغذية العكسية السالبة يمكننا التغلب من الأخطاء التي قد تنتج من عملية التكمية للإشارات ذات النطاق الترددي في مخرج المضمن.

هذا البحث يوضح بالنظرية والتصميم التضمين باستخدام نظام دلتا سيجما لتمرير حزمة معينة (BPSDM) في الإشارة المستمرة لتحويلها من نظام تماثلي إلى رقمي (A / D). والفكرة الجوهرية في هذا العمل هي تصميم مضمن ممر الحزمة باستخدام نظام دلتا سيجما من الدرجة الاولى والثانية.

في هذا البحث تم التحقق من مضمن ممر الحزمة باستخدام دلتا سيجما ومدى مطابقته لمرشح ممر الحزمة مع وجود قابلية لتعديل التردد المركزي.

أجريت العديد من الاختبارات على كلا المضمنين من الدرجة الاولى والثانية وقد اثبتت نجاحها والتحقق منها.

Theory, Simulation of the Band Pass Sigma-Delta Modulation

*Khaled Eshteiwi
Kh_aljhim@yahoo.com*

The university forum magazine
The fourth issue
Winter 2012
Faculty of arts Bani Waleed

التوثيق في دار الكتب الوطنية 446 / 2012

المراسلات

مجلة المنتدى الجامعي - كلية الآداب بني وليد

طريق الظهرة - بني وليد

البريد الإلكتروني

Email - [almuntada 2012 @ yahoo.com](mailto:almuntada2012@yahoo.com)

[http:// www.facebook.com/almuntada.bw](http://www.facebook.com/almuntada.bw)

سعر النسخة ثلاثة دنانير